

أصول الفقه الإسلامي

المكتبة
إمامية
مستند ورئيس قسم الشريعة الإسلامية

دار الفقه الإسلامي
بمكة المكرمة

الدكتور
يوسف قاسم
استاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
والمحامى بالنقض

أصول الأحكام الشرعية

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الناشر
دار النهضة العربية
٢٤ شارع عبدالخالق ثروت
القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي
١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدى
إلى صراط الحميد »

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

لله الحمد ، رب السموات ورب الأرض رب العالمين ، وله الكبرياء
في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم .

وأزكى صلاة ، وأكمل سلام على سيد الخلق ، وإمام الرسل وخاتم
النبيين ، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين ، الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ،
وإخوانه من النبيين والمرسلين وسلم عليهم أجمعين .

ثم إن دراسة علم الأصول من أعظم الدراسات نفعاً ، وأشرفها منزلة
وقدراً . ففي هذا النوع من الدراسة ، يتم الازدواج بين العقل والنقل (١) ،
وتحدث ، بل وتكتمل الموازنة بين الرأي والشرع . فعلم الأصول يأخذ من
صفو العقل والشرع سواء السبيل . فلا هو تصرف بمحض العقول ؛ بحيث
لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبنى على محض التقليد ؛ الذي لا يشهد له
الشرع بالتأييد والتسديد (٢) .

ومن أجل هذه الحكمة البالغة ؛ نبه الله تبارك وتعالى إلى أهمية التدبر في
آياته . حيث قال سبحانه : « أفلا يتدبرون القرآن » (٣) ؟ . استفهام إنكارى ،
فيه حث على التدبر وأمر به حتى يصلوا إلى اليقين أن هذا القرآن من عند
الله ثم إنهم بعد ذلك يتدبرون في آيات الله ؛ ليستخرجوا من أسرارها ،
الأحكام الشرعية المناسبة لتلك الحالات الفرعية المستحدثة ، والتي لم تتعرض
لها النصوص بذاتها نظراً لأنها في طيات القرون القادمة ، والتي لا تعرف

(١) الأدلة الشرعية : إما أن تكون أدلة نقلية ، أى منقولة إلينا جيلاً عن جيل .
والأدلة النقلية المتفق عليها : الكتاب والسنة والإجماع . وإما أن تكون أدلة عقلية أى تقوم
على الإقتناع العقلي المستند إلى الدليل والبرهان . وأشهر الأدلة العقلية : القياس والمصلحة .

(٢) الإمام محمد بن محمد الغزالي : المستصفى من علم الأصول ج ١ ص ٣ الطبعة الأولى
أميرية سنة ١٣٢٢ هـ .

(٣) سورة النساء من الآية رقم « ٨٢ » .

الأجيال الحاضرة عنها شيئاً . فإن الله تعالى حكماً في كتابه لكل حالة ظهرت أو ستظهر في المستقبل القريب أو البعيد ، يتوصل إليه العلماء المتخصصون في دراسة أصول الأحكام الشرعية وقواعدها الكلية .

تدرك ذلك جلياً من هذه الآية المباركة والآية التي بعدها ؛ حيث يقول جل شأنه : « أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً . وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً^(١) .

فتمام الآية الأولى يؤكد التحدى ، المتمثل في أن هذا القرآن من عند الله ، إذ لو كان من عند غيره لوجدوا فيه اختلافاً . أما وإنه لم يوجد شيء من ذلك على الإطلاق وعلى مر القرون الطوال فذلك من اعظم الأدلة على أنه من عند الله . ثم تأتي الآية التي بعدها لتؤكد أهمية التدبر والبحث والاستنباط فتقول : « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف » . . وإذا عرض لهم عارض في أمورهم ، سواء كان هذا العارض من الأمور الداخلية ، من حيث العلاقات الإنسانية في داخل المجتمع ، أو خارجه ، مما يتصل بالعلاقات الأمنية من معاملات تجارية وعلاقات ثقافية وما إلى ذلك ، أو كان هذا الطارئ من الخوف ، أى من العلاقات الأخرى التي تتصل بالمشاكل الدولية من شئون الحرب والسلم وما إلى ذلك ... فإن كل ما يطرأ ، وما يستجد من هذه الأمور - أمور الأمن أو الخوف - ستجدون له حكماً في كتاب الله ، يتوصل إليه أولو العلم المتخصصون ، الذين منحهم الله ملكة الفهم لأسرار آياته . فذلك قوله تعالى : « ولو ردوه إلى الرسول » - أى في حياته - « وإلى أولى الأمر منهم » أى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم « لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

وكما نوه القرآن العظيم بأهمية استنباط الأحكام الشرعية ، فإن السنة قد زادتنا بياناً ، فيما رواه أبو داود بسنده ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سورة النسا . الأيتان « ٨٢ ٨٣ » .

لما أراد أن يبعث معاذاً (١) إلى اليمن قال : « كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : أقضى بكتاب الله . قال : « فإن لم تجد في كتاب الله ؟ » . قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : « فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا في كتاب الله ؟ » قال : أجتهد رأيي ولا آلو (٢) . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » (٣) .

(١) هو الصحابي الجليل : معاذ بن جبل بن عمرو . الأنصاري الخزرجي أسلم وكان عمره ثمان عشرة سنة . وهو أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار . شهد بدرأً واحداً ، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي معاذ بن جبل رضي الله عنه سنة ١٨ هـ وعمره ثمان وثلاثون سنة . (أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ١٩٤ - ١٩٧ طبعة الشعب) .

(٢) أي لا أقصر .

(٣) سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٠٣ باب إجتهد الرأي في القضا تعليق محمد محي الدين .
وله شاهد من حديث إجتهد الحاكم المتفق عليه بين البخاري ومسلم (سبل السلام ج ٣ ص ١١٧ - ١١٨ طبعت سنة ١٣٧٩ هـ عام ١٩٦٠ م . صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦٥ طبعت سنة ١٣٤٧ هـ صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٣١٠ طبعة الشعب فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٢٨ ص ٨٦ - ٨٨ طبعت سنة ١٣٩٨ هـ عام ١٩٧٨ م) .

خطة البحث :

والبحث في أصول الأحكام الشرعية يتطلب منا أن نقدم لهذه الدراسة بتمهيد نتكلم فيه عن أهمية الموضوع ، ومنهج الدراسة . ثم نبدأ بحثنا بالكلام عن الأحكام الشرعية وأدلتها في القسم الأول . ثم نتكلم عن الاستنباط وما يتعلق به من تفصيلات في القسم الثاني وبهذا تبدو أمامنا خطة البحث مفصلة على الوجه الآتي :

تمهيد : حول علم الأصول : معناه لغة وشرعاً ، نشأته ومنهج الدراسة فيه .

القسم الأول : الحكم الشرعي وأدله .

الباب الأول : أدلة الأحكام الشرعية

الباب الثاني : الحكم الشرعي وأقسامه

القسم الثاني : استنباط الأحكام الشرعية

الباب الأول : وسائل الاستنباط

الباب الثاني : الاجتهاد وشروطه وما يتعلق به

تمهيد

علم الأصول : معناه ونشأته
ومنهج الدراسة فيه

تعريف علم الأصول :

يعرف علم الأصول بتعاريف عديدة . حيث أفاض العلماء في بيان حقيقة هذا العلم ، وذكر التعريفات العديدة له . ، بيد أننا نرى أنه من المستحسن أن نبدأ في أول الأمر بعرض المعنى اللغوي ، حتى يمكن عرض المعنى الاصطلاحي عرضاً سهلاً ميسراً .

المعنى اللغوي : يثور البحث عن المعنى اللغوي في هذا الصدد ، بالنسبة لبعض كلمات ترد عند استعمال المصطلح الشرعي لمداول علم الأصول . فالسائد أن يقال علم أصول الفقه ، وأحياناً يقال أصول التشريع . وفضل بعض علماء السلف ، اصطلاح : أصول الأحكام . وقد بدا لنا أن نقول : أصول الأحكام الشرعية .

ومن هنا تحتم بيان المعاني اللغوية للكلمات الثلاث : أصول ، وفقه ، وأحكام فكلمة أصول : مفردتها أصل . ويقول علماء اللغة : إن أصل الشيء أساسه ، أو قاعدته التي يرتكز عليها . فأساس الجدار أصله . ويقال : استأصل الشيء بمعنى ثبت وقوى ، حتى قيل : أصل كل شيء : ما يستند وجود ذلك الشيء إليه . فالأب أصل للولد ، والنهر أصل للجدول ، وهو مجرى الماء من الترع والقنوات .

وأما كلمة فقه : فمعناها في اللغة العربية : العلم والفهم . يقول ابن منظور (١) : « الفقه العلم بالشيء والفهم له . وغلب على علم الدين (٢) ،

(١) صاحب لسان العرب .

(٢) أي غلب استعمال كلمة « فقه » على علم الدين .

لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم ، كما غلب النجم على الثريا . قال ابن الأثير (١) : وقد جعله العرف خاصا بعلم الشريعة شرفها الله تعالى . وتخصيصاً بعلم الفروع منها (٢) . ثم يقول ابن منظور . « والفقهاء في الأصل الفهم . يقال : أوتي فلان فقها في الدين ، أى فهم فيه . قال الله عز وجل : « ليتفقهوا في الدين » (٣) ، أى ليكونوا علماء . ودعا النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس (٤) فقال : « اللهم علمه الدين وفقهه في التأويل » (٥) . أى فهمه تأويله ومعناه ، ، فكان من أعلم الناس في زمانه بكتاب الله تعالى (٦) .

وأما كلمة أحكام : فهي جمع حكم . والحكم يطلق في لغة العرب ، ويراد به العلم ، والفقهاء والقضاء (٤) . وقد جاء القرآن الكريم بهذه المعاني الثلاثة . فقوله تعالى : « وآتيناه الحكم صبياً » (٨) . يعنى أن الله تعالى أعطى نبيه يحيى بن زكريا عليهما السلام علماً وفقهاً . ومن المعنى الثالث : قوله تعالى : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (٩) . والله سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين ، فهو جل شأنه الحكيم ، وهو تبارك وتعالى الحكم العدل . والحكم

-
- (١) هو : أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد . محدث لغوى أصولى . من مؤلفاته : النهاية في غريب الحديث ، وجامع الأصول وغيرهما . توفى رحمه الله سنة ٦٠٦ هـ .
- (٢) بمعنى أن العرف جرى على استعمال كلمة فقه لفهم العلوم الشرعية . وعلى الأخص علم الفروع من العبادات والمعاملات والعقوبات ونحوها من المسائل الفقهية المتفرعة .
- (٣) سورة التوبة من الآية رقم « ١٢١ » .
- (٤) هو الصحابي الجليل : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم . ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يسمى البحر لسعة علمه . ويسمى حبر الأمة . ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . توفى رضى الله عنه سنة ٦٣ بالطائف .
- (٥) وعلى الرغم من أن كتب اللغة تشير إلى كثير من الأحاديث ؛ فإن أفضل الرجوع إلى كتب السنة للتأكد من صحة الحديث المروى وبالنسبة لمساأشإ إليه العلامة ابن منظور في كتابه = لسان العرب من دعاء النبي عليه الصلاة والسلام لابن عباس رضى الله عنهما فقد صح هذا الدعاء من طرق كثيرة منها صحيح البخارى ج ٢ ص ١٩٠ . وصحيح مسلم ج ٥ ص ٣٤٦ .
- (٦) لسان العرب : الفاء مع القاف والهاء ح ص ٣٤٥٠ دار المعارف .
- (٧) المرجع السابق : الحاء مع الكاف والميم .
- (٨) سورة مريم من الآية رقم « ١٢ » .
- (٩) سورة النساء من الآية رقم « ٥٨ » .

هذا المعنى - أى بمعنى القضاء - أصله المنع . يقال : حكمت عليه بكذا أى منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك (١) . وهو بهذا يكاد يقترب من معناه الشرعى ، لأن الحكم الشرعى يضبط الفعل الإنسانى بحيث يكون فى حدود ما أمر الله ، ولا يتعدى هذه الحدود (٢) . ومن هنا جاء وصف الحكيم للقرآن العظيم (٣) ، ويلاحظ أخيراً أن الحكم هنا يشمل بمعناه العام القضاء والافتاء ، لأن العالم إذا أفتى حكم وقضى وفصل بين الحلال والحرام (٤) .

المعنى الاصطلاحي :

ذكر العلماء تعريفات عديدة لعلم الأصول (٥) . ولكننا نوجز العبارة فى تعريفه فنقول :

« إنه العلم بالقواعد التى يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية (٦) .

والمعنى المبسط لهذه العبارة أن علم الأصول هو معرفة القواعد التى يستطيع المجتهد بواسطتها أن يستخرج من الأدلة الشرعية حكماً لمسألة فرعية .

-
- (١) المصباح المنير : باب الماء مع الكاف وما يثلهما (ج ١ ص ٦٨ طبع سنة ١٣١٢ هـ)
(٢) كما سيأتى بيانه فى الفقرة التالية .
(٣) يقول الله تعالى : « تلك آيات الكتاب الحكيم » الآية الثانية من سورة لقمان .
(٤) الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطى « تفسير القرطى » ص ١٨٤٨ طبعة الشعب .

(٥) فهناك تعريف لعلم الأصول بمعناه الإضافى ؛ أى تعريف كلمة أصول . ثم تعريف كلمة فقه . وسمى إضافياً لأن أصول مضاف وفقه مضاف إليه . وهناك تعريف له باعتباره علماً دالاً على مجموعة القواعد المسماة أصول الفقه . أو أصول الأحكام أو علم الأصول .

يراجع فى هذه التعاريف الكثيرة : المستصنى للغزالي ج ١ ص ٤ . وبهامشه : فواتح الرحموت للعلامة نظام الدين الأنصارى شرح مسلم الثبوت للمحقق محب الله بن عبد الشكور ج ١ ص ٨ - ١٣ طبع سنة ١٣٢٢ هـ . الإحكام فى أصول الأحكام : ج ١ ص ٧ - ١١ طبعة سنة ١٣٧٨ هـ عام ١٩٦٨ م - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ص ٣ - ٥ طبعة سنة ١٣٥٦ هـ عام ١٩٣٧ م - تيسير التحرير : العلامة محمد أمير ، المعروف بأمير بادشاه على كتاب التحرير للكمال بن الهمام طبعة سنة ١٣٥٠ هـ .

(٦) إرشاد الفحول ص ٣ .

وبيان ذلك أنه يقصد من كلمة « العلم » المعرفة بالشئ والإحاطة به فالعلم بالقواعد ، هو معرفة هذه القواعد ، والإحاطة بها . وكلمة قواعد : جمع قاعدة والقاعدة - كما أشرنا - هي الأصل أو هي الأساس . يقول الله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل »^(١) . والقاعدة بالمعنى الشرعى هي الضابط أو الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته . بمعنى أن يندرج تحت هذا الضابط - أو هذا الأمر الكلى - مجموعة من الأحكام المتشابهة ، التى ترجع فى جملتها إلى أصل واحد .

وعلى ذلك : فالقواعد الأصولية هي الضوابط التى يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها .

ومعنى الاستنباط : الاستخراج . يقال استنبط الماء من باطن الأرض بمعنى استخرجه . وهو يحتاج إلى بذل الجهد - كما هو ظاهر - حتى يمكن الوصول إلى النتيجة المطلوبة ومن هنا كان الاستنباط ، بمعناه الشرعى ، بذل الجهد الفكرى لاستخراج الحكم الشرعى لمسألة من المسائل الفرعية ، التى براد معرفة حكم الله فيها . واستخراج هذا الحكم إنما يكون من الأدلة الشرعية .

فالمجتهد يبحث بفكره وعقله فى الدليل الشرعى - الكتاب أو السنة - حتى يصل إلى الحكم المراد معرفته بخصوص الواقعة الجزئية المعروضة .

والمقصود من الأحكام الشرعية : الأحكام الشرعية العملية ، التى هي الفقه الإسلامى حسب التعريف الذى استقر عليه العلماء ، وأطلقوه على المراد من الفقه بعد قرون من الصدر الأول^(٢) .

فقد كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم ، يعتبرون الفقه مرادفا لمعنى الشريعة ، فلما انتشر الإسلام ، وعم نوره آفاق الأرض ، واختلط المسلمون

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ١٢٧ » .

(٢) يراجع لمزيد من التفصيل : كتابنا : مبادئ الفقه الإسلامى ص

طبعة سنة ١٤٠٣ هـ .

بغيرهم من أصحاب الحضارات المختلفة ، والثقافات المتباينة ، اضطر بعض علماء الإسلام إلى التخصص في دراسة علم التوحيد والبعض الآخر إلى دراسة علم الأخلاق ، فصار علم الفقه مقصوراً على دراسة الأحكام الشرعية العملية . وأصبح علم الفقه يعرف بأنه : « العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبط من أدلتها التفصيلية » (١) .

وهكذا فإن دراسة علم الأصول ، تتعلق بالقواعد التي توصل المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية أي استنباط المسائل الفقهية ، ومن هنا فقد عرف بعض العلماء المراد من علم الأصول بقوله : إنه « القواعد التي يتوصل بمعرفتها إلى استنباط الفقه » (٢) .

فقاعدة : الأمر للوجوب ، قاعدة أصولية ، بمثابة الضابط الذي يحكم مسائل فرعية كثيرة ، حيث يندرج تحت هذه القاعدة ، الأوامر الإلهية الآتية : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . « وآتوا الحج والعمرة لله » ، « ثم أتموا الصيام إلى الليل » فهذه الأوامر ، وأمثلتها الكثيرة ، في النصوص الشرعية ، مندرجة كلها تحت القاعدة الأصولية التي تقول : « الأمر للوجوب » . والباحث في علم الأصول لا يعني إلا بدراسة هذه القواعد . أما تطبيقاتها الفرعية فهي من اختصاص الفقيه حيث يبحث - مثلاً - في شروط وجوب الصلاة وشروط صحتها ، وما يؤثر فيها ، وسائر التفاصيل الجزئية المتعلقة بتنفيذ قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » ومثل هذا يقال في سائر النصوص الشرعية المماثلة .

نشأة علم الأصول

يستمد علم الأصول وجوده من الكتاب العزيز والسنة النبوية . فقد أشار القرآن الكريم إلى الحكم الشرعي في قول الله سبحانه : « وأن احكم بينهم

(١) المرجع السابق .

(٢) تيسير التحرير ج ١ ص ١٥ .

بما أنزل الله « (١) . وأشار إلى مصادر الأحكام الشرعية في قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٢) وقد حث الله جل شأنه على التدبر في آياته البينات مشيراً إلى استنباط الحكم الشرعي للوقائع الجزئية المستحدثة . وذلك في قوله سبحانه « أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً . وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

وهذا ما أكدته السنة العملية والقولية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث كان عليه الصلاة والسلام يدرّب صحابته على الاجتهاد ، واستنباط الأحكام الشرعية بإعمال الفكر وبذل الجهد والتدبر في آيات الله تعالى ، وفي الأحاديث النبوية للوصول إلى حكم الواقعة التي ليس فيها نص بخصوصها . وكما سبق أن أشرنا إلى ما رواه أبو داود بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن ؛ قال : « كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ » . قال : أقضى بكتاب الله . قال « فإن لم تجد في كتاب الله ؟ » . قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : « فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ » . قال : أجتهد رأيي ولا آلو . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره ، وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » .

وبعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى كان الخلفاء الراشدون يسرون على سنته الشريفة - كما علمهم سيد المرسلين . فها هو عمر بن الخطاب يعرض على أبي بكر رضي الله عنهما جمع كتاب الله . وإذا بأبي بكر يتحرج أن يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدور بينهما هذا النقاش ؛ الذي يقصد به الوصول إلى الحكم الشرعي في أول واقعة من نوعها لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم . وليس فيها نص بخصوصها .

(١) سورة المسائدة من الآية رقم « ٤٩ »

(٢) سورة النساء من الآية رقم « ٥٩ » .

يقول أبو بكر رضى الله عنه : كيف نفعل أمراً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ . فيقول عمر رضى الله عنه هو والله خير . وقد ظل النقاش مستمراً حتى اقتنع أبو بكر بأن جمع القرآن العظيم تحقق للأمة المصلحة في دينها . وفي عهد عثمان رضى الله عنه جمع الناس على مصحف واحد .

ويقول على كرم الله وجهه : ليس عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة أو فهم أعطيه رجل مسلم . ومعنى ذلك أن علياً بن أبي طالب رضى الله عنه يعطى للفهم الصحيح الذى ينعم الله به على عبد من عباده المؤمنين أهمية خاصة ؛ فى استنباط الحكم الشرعى .

ويأتى الأئمة المجتهدون - أئمة المذاهب - فيقيمون مذاهبهم على أصولها الثابتة فى كتاب الله وسنة رسوله . ويجعلون هذه الأصول بمثابة . ينابيع الحكمة التى تؤخذ ويستنبط منها الأحكام الشرعية . فأبو حنيفة رحمه الله يحدد أصول مذهبه على النحو التالى : كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن لم يجد فإنه يأخذ بأقوال الصحابة إن اجتمعوا ، فإن اختلفوا ، أخذ بالقول الذى يراه راجحاً من أقوالهم ، ولكنه لا يخرج عن أقوال الصحابة إلى قول غيرهم . أما إذا لم يجد فى المسألة قولاً للصحابة ، وإنما هى آراء التابعين فإنه يجتهد كما اجتهدوا .

والإمام مالك رحمه الله : يجعل من أصول مذهبه بجانب الكتاب والسنة والإجماع ، إجماع أهل المدينة وعمل أهل المدينة والمصلحة المرسلة فى الحدود الشرعية المقررة .

والخلاصة :

أن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بما آتاهم الله تعالى من ملكة اللسان ، وقدرة على استنباط الأحكام - كانوا يجتهدون وفق ضوابط وقواعد غير مكتوبة ولكنها مستقرة فى نفوسهم بالفطرة التى فطرهم الله عليها .

يؤكد ذلك العلامة ابن خلدون فيقول :

« إن علم أصول الفقه من الفنون المستحدثة فى الملة ، لأن السلف رضوان

(م ٢ - أصول الأحكام الشرعية)

الله عليهم ، كانوا في غنية عنه . فاستفادة الألفاظ من المعاني ؛ لم يكن يحتاج فيها ؛ لأزيد مما عندهم من الملكة اللسانية . والقواعد التي يحتاج إليها في استنباط الأحكام مركوزة في طباعهم ، ومأخوذة من استعمالاتهم ، « وأما الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون إليها لقرب العهد ، وممارسة النقلة ، وخبرتهم بها (١) . فلما انقرض السلف وانقلبت العلوم صناعة وضعفت الملكات ؛ نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم ؛ احتاج الفقهاء والمجتهدون ، إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد ؛ لاستفادة الأحكام من الأدلة ؛ فكتبوها قائماً برأسه ، سموه علم أصول الفقه وأول من كتب فيه الشافعي (٢) .

الإمام الشافعي يدون رسالة في علم الأصول :

وهكذا فإن القواعد الأصولية ، ثابتة ومستقرة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما عليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون ، وكل من أنعم الله عليه بفهم صحيح ، عندما يتدبر آيات الله البيّنات ، وإن لم تكن لها هذه التسمية من قبل .

فلما جاء الإمام الشافعي رحمه الله ، وكتب رسالته المشهورة ، حيث دون فيها بعض القواعد الأصولية ، كان هذا أول تدوين في علم الأصول ، على ما هو المشهور بين جمهور العلماء (٣) .

(١) أي خيرة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم يرواية الأحاديث ونقلها بصدق وأمانة .
(٢) مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص ١٠٦٤ - ١٠٦٥ الطبعة الثالثة - دار نهضة مصر للطبع والنشر .

(٣) أشار أستاذنا فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة إلى عبارة للعلامة أية الله حسن الصدر يقول فيها : إن أول من أسس أصول الفقه وفتح بابه ومسائله الإمام أبو جعفر محمد الباقر ، ثم من بعده ابنه الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق . وقد أُملياً على أصحابهما قواعد وجمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب المصنفين بروايات مستندة إليهما متصلة الإسناد « (أصول الفقه ص ١٤ طبعة سنة ١٣٧٧ هـ) .

والذي نراه والله أعلم أن هذا شيء لا يستغرب على آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خاصة وقد قلنا : إن علم الأصول مستمد مباشرة من الكتاب والسنة . وقد سار على هذا المنهج الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون ، إذ لا شك أن لكل إمام أصول يعتمد عليها في استنباطه الأحكام الشرعية .

ولقد كان الشافعي جديراً بأن يكون أول من يدون ضوابط الاستنباط فقد أوتي علماً دقيقاً باللسان العربي ، حتى عد في صفوف الكبار من علماء اللغة وأوتي علم الحديث ، فتخرج على أعظم رجاله ، وأحاط بكل أنواع الفقه في عصره . وكان حريصاً كل الحرص على أن يعرف أسباب الخلاف ، والوجهات المختلفة التي تتجه إليها أنظار الباحثين ... وهكذا وضع الشافعي قواعد الاستنباط ، ولم تكن في جملتها ابتداءً . ولكنها ملاحظة دقيقة لما كان يسلكه الفقهاء الذين اهتدى بهديهم من مناهج في استنباطهم ، لم يدونوها ؛ فهو لم يبتدع منهجاً للاستنباط ، ولكن له فضل السبق في أنه جمع شتات هذه المناهج التي اختارها ، ودونها في علم مترابط الأجزاء (١) .

وقد تكلم الشافعي في رسالته عن البيان (٢) . والعام والخاص (٣) والناسخ والمنسوخ (٤) . ثم عن الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصاً (٥) . كما أفاض في الكلام عن خبر الواحد والحجة في تثبيته (٦) وعن الإجماع (٧) والقياس (٨) . كما تكلم عن الاجتهاد بصفة عامة (٩) مبيناً أنه لا يصح القول بالاستحسان المخالف للخبر من كتاب أو سنة أو قياس عليها (١٠) .

= وما قررناه في المتن لا يتعارض مع هذا الذي ساقه العلامة الصدر ، لأن علم الأصول موجود قبل الشافعي ، لكن لهذا الإمام الجليل كتاب الرسالة ، التي دون فيها مبادئ هذا العلم ، مما فتح باب التأليف والتدوين ، أمام الأجيال التالية ، وهو كتاب ليس بين أيدينا كتاب أسبق منه في علم الأصول .

- (١) أبو زهرة - المرجع السابق - ص ١٣ - ١٤ .
- (٢) الرسالة : للإمام المطلبى محمد بن أدريس الشافعي ص ٢١ - ٥٣ تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر سنة ١٣٩٩ هـ عام ١٩٧٩ م .
- (٣) المرجع السابق ص ٥٢ - ٧٣ .
- (٤) المرجع السابق ص ١٠٦ - ١٤٦ .
- (٥) المرجع السابق ص ١٤٧ - ٣٤٣ مع الإشارة إلى كثير من المحرمات والعلل في الأحاديث والأوامر والنواهي .
- (٦) المرجع السابق ص ٣٦٩ - ٤٧١ .
- (٧) المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٧٦ .
- (٨) المرجع السابق ص ٤٧٦ - ٤٨٦ .
- (٩) المرجع السابق ص ٤٨٧ - ٥٠٣ .
- (١٠) المرجع السابق ص ٥٠٣ - ٥٥٩ .

وهذا الذى دونه الشافعى فى رسالته كان فاتحة الخير للكتابة فى علم جدير بالبحث والدراسة ، والتأليف ؛ فقد وضع الإمام الشافعى رحمه الله الخطوط العريضة لمن يريد أن يبحث ، ويتوسع فى هذا اللون من الدراسة ؛ التى تقوم على تأصيل القواعد لاستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة . فاتجه العلماء إلى الدراسة والكتابة والتأليف فى علم الأصول ، ولكل وجهته ومنهجه فى دراسته ، مستهدياً بمن سبقه ، وخاصة منهج الصحابة رضوان الله عليهم ، فى استنباط الأحكام الشرعية . ذلك المنهج المستقر فى الكتاب والسنة كما بينا .

مناهج البحث فى علم الأصول :

يمكن القول بأن المنهج الذى سلكه الإمام الشافعى هو ذات المنهج الذى كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم يسرون عليه فى استنباط الأحكام . وعلى هذا المنوال درج كثير من العلماء الباحثين فى علم الأصول . وهذا المنهج يسمى منهج المتكلمين أى علماء التوحيد ، أو منهج الشافعية والمالكية (١) .

ويمتاز هذا المنهج بأنه يقرر القاعدة الأصولية ، ويقيم عليها البرهان المثبت لها ، ثم يذكر بعد ذلك تطبيقاتها . دون التأثير بمذهب إمام من الأئمة . فهو تأصيل للقواعد المجردة ، من حيث هى ، بغض النظر عن أقوال الأئمة واتجاهاتهم . وهو منهج - كما هو ظاهر - منطقي تماماً . يعين الباحثين فى كل ميدان . سواء فى دراسة علم التوحيد (٢) ، أو فى دراسة أصول الأحكام الشرعية العملية ، (أصول الفقه) ، بل وفى دراسة العلوم القانونية وتفسير نصوصها (٣) ومن أشهر الكتب التى دونت بناء على هذا المنهج :

(١) وقد يقال : منهج الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد .

(٢) بإثبات صفات الكمال لله تعالى رب العالمين ، فالبحث فى هذا العلم يتركز فى أسماء الله تعالى وصفاته سبحانه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

(٣) وذلك لا يتأتى إلا بتأصيل القاعدة القانونية أولاً ثم تفسيرها بعد ذلك .

المستصفي للإمام محمد بن محمد الغزالي (١) . وكتاب المحصول : للإمام
فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٢) والاحكام في أصول الأحكام للعلامة
أبي الحسن الأمدى (٣) . والمختصر للعلامة ابن الحاجب (٤) .

غير أن فقهاء المذهب الحنفي سلكوا طريقاً آخر ، من شأنه : تحقيق
القواعد على ضوء ما جاء عن إمام المذهب وأصحابه ، من فروع فقهية ،
فكأنهم يحاولون تخريج ما جاء عن أئمتهم بوضع قواعد أصولية تتفق مع هذه
الفروع .

وهي طريقة متكلفة ، وغير منطقية ، كما هو ظاهر ، فالمعقول أن تحرر
القاعدة الأصولية ، مجردة عن أى اعتبار ، ثم تذكر بعد ذلك تطبيقاتها
المختلفة .

ولعل لأصحاب هذه الطريقة بعض العذر ، الذى يمكن تلخيصه فى أن
فروع المذهب الحنفي الماثورة عن أبى حنيفة وأصحابه كثيرة . حيث تفرغ
الإمام وأصحابه رحمهم الله تعالى لدراسة الفروع والتطبيقات المختلفة ،
الواقعة والمفترضة . ثم جاءت دراسة الأصول بعد ذلك فحاول الباحثون
فى هذا المجال أن يثبتوا أقوال أئمتهم ، فوضعوا لها أصولاً ، تتفق معها .

ولعل أول كتاب دون على هذا النحو : أصول أبى الحسن الكرخى (٥)

(١) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، الفقيه الشافعى ، الفيلسوف الأصولى المتصوف ،
ولد فى مدينة طوس من أعمال خراسان ، وتوفى بها سنة ٥٠٥ هـ . له كتب كثيرة ، منها :
المستصفي فى الأصول ، والوجيز فى الفقه ، والإحياء فى التصوف .

(٢) العلامة : محمد بن عمر الحسين بن الحسين أبو عبيد الله فخر الدين الرازي ، أصله من
طبرستان له مؤلفات كثيرة أشهرها مفاتيح الغيب فى التفسير والمحصل فى علم الأصول توفى
سنة ٦٠٦ هـ .

(٣) أبو الحسن على بن أبى محمد الملقب بسيف الدين الأمدى له مؤلفات كثيرة أشهرها
الإحكام توفى سنة ٣٣١ هـ .

(٤) أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس فقيه مالكى ولد فى إسنا من صعيد مصر
توفى بالأسكندرية سنة ٦٤٦ هـ من أشهر مؤلفاته المختصر فى علم الأصول ، ومنتهى السؤل والأمل
فى علمى الأصول والجدل .

(٥) عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دهم أبو الحسن . والكرخى نسبة إلى كرخ إحدى بلاد =

المتوفى سنة ٣٤٠ هـ . (١) ثم أصول أبي بكر الرازي الجصاص (٢) المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . ثم تأسيس النظر للدبوسي (٣) المتوفى سنة ٤٣٠ هـ . ومن أشهر الكتب المدونة على هذا المنهج : كتاب الأصول للعلامة فخر الدين البزدوى (٤) ، المسمى أصول البزدوى . وقد قام بشرح هذا الكتاب العلامة عبد العزيز بن أحمد البخاري (٥) (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ) في كتاب أسماه : كشف الأسرار . وهو كتاب قيم ، عظيم النفع .

وهناك من علماء الأصول من حاول الجمع بين المذهبين السابقين حيث جمع بين تحرير القاعدة الأصولية المجردة ، وبين ذكر التطبيقات المختلفة لها من مذاهب الأئمة . ومن الكتب المدونة على هذا النحو : كتاب بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوى والإحكام (٦) ، للعلامة أحمد بن علي الساعاتي البغدادي (٧) . ومنها تنقيح الأصول للعلامة صدر الشريعة : عبد الله بن مسعود

= فارس . انتقل إلى العراق وانتهت إليه رئاسة الفقه الحنفي . من مؤلفاته المختصر في الفقه وشرح الجامعين الكبير والصغير لمحمد بن الحسن . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
(١) ومن المعلوم أن الشافعي رحمه الله توفي سنة ٢٠٤ هـ . وما دونه في الرسالة كان منهج الصحابة والتابعين كما بينا .

(٢) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي الملقب بالجصاص ، وبالرازي . ولد سنة ٣٠٥ هـ . درس الفقه على أبي الحسن الكرخي . كان إمام الحنفية في عصره بمدينة بغداد . له مؤلفات كثيرة منها : كتاب الأصول وجعله مقدمة لكتابه أحكام القرآن .

(٣) عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي ، نسبة إلى دبوسية بين بخاري وسمرقند . من مؤلفاته تأسيس النظر ، والأسرار في الأصول .

(٤) علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن فخر الإسلام البزدوى فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند . نسبته إلى قلعة بزدة . من مؤلفاته المبسوط وكنز الوصول في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوى .

(٥) عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علاء الدين البخاري فقيه حنفي من علماء الأصول . من تصانيفه شرح أصول البزدوى .

(٦) أي أنه كتاب جمع بين كتابين هما : كتاب البزدوى وهو حنفي ، وكتاب الإحكام في أصول الأحكام للأمدى . وهو شافعي . وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلامة ابن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ له كتاب في علم الأصول يسمى : الإحكام في أصول الأحكام .

(٧) أحمد بن علي ثعلب مظفر الدين المعروف بابن الساعاتي الحنفي . له مصنفات أخرى في الفقه والأصول . منها مجمع البحرين . توفي سنة ٦٩٤ هـ .

البخارى (١) ؛ لخص فيه أصول الزدوى والمحصول للرازي ، والمختصر لابن الحاجب .

ثم تتابعت التأليف على هذه الطريقة الجامعة ، ولكن دون مجرد التلخيص لكتب سابقة . وإنما كتابات قيمة لها صفة استقلالية . منها : كتاب التحرير للعلامة كمال الدين بن الهمام (٢) . وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني (٣) .

أهمية علم الأصول :

لدراسة أصول الأحكام الشرعية أهمية بالغة ، فالله تعالى أنزل هذه الشريعة لتكون قانون الله الخالد على هذه الأرض ، حتى تقوم الساعة ومن هنا كانت الأهمية القصوى لدراسة علم الأصول ، الذي بواسطته يقوم العلماء المتخصصون باستخراج الأحكام الشرعية لكل قضية مستحدثة ، حيث تستنبط هذه الأحكام من أصولها الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله كما سبق أن بينا .

كما أن لهذا العلم أهمية من جانب آخر ، ألا وهو جانب الدراسة القانونية ، فمن طريقه يستطيع دارس القانون أن يبحث عن علة النص وحكمته وروحه وطريقة تفسيره . وبذا يصبح هذا النوع من الدراسة ضرورياً لكل مشغل بعلم القانون ، سواء أكان قاضياً ، أم محامياً . ومن باب أولى أستاذ القانون القائم على تدريسه وتطبيقه ، وكثيراً ما يساهم في صياغته وتفسيره والتعليق عليه ، وكل هذا لا يوثق ثماره المرجوة إلا بدراسة علم الأصول .

(١) عبيد الله بن سعود بن محمود البخارى الحنفى صدر الشريعة من علماء الأصول . له في الفقه شرح الوقاية . توفى ببخارى سنة ٧٤٧ هـ .

(٢) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسى ثم الاسكندرى ، كمال الدين المعروف بابن الهمام ، فقيه حنفى برع في الفقه والأصول والتوحيد . له مؤلفات أخرى كثيرة . منها فتح القدر في الفقه والمسامرة في التوحيد توفى سنة ٨٦١ هـ .

(٣) محمد بن علي بن محمد من كبار علماء اليمن . تولى القضاء بصنعاء ومات حاكماً بها سنة ١٢٥٥ هـ .

وبعد أن تكلمنا عن معنى أصول الفقه لغة وشرعاً . وعن نشأة هذا العلم ، ومناهج الباحثين فيه ، وأهمية البحث . نبدأ على بركة الله تعالى ، في الكلام عنه تفصيلاً . على نحو ما أشرنا إليه من قبل ، فنبدأ بالكلام في القسم الأول عن الحكم الشرعي وأدلته .

القسم الأول الحكم الشرعى وأدلته

يعرف علماء الأصول الحكم الشرعى بأنه : « خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ؛ اقتضاء أو تخييراً ، أو وضعاً » (١).

ونحن فى بيان مبسط لهذا التعريف نقول : المقصود من خطاب الله تعالى : كلامه عز وجل ، الموجه إلى المكلفين ، أى عباد الله الذين ثبتت لديهم أهلية التكليف الشرعى . هذا الخطاب ، الموجه من الله تعالى إلى عباده ، متعلق بأفعال المكلفين ؛ لا بأشخاصهم ، إذ هو موجه إليهم بخصوص أفعالهم أفعالا معينة ، أو امتناعهم عن أفعال أخرى محددة . وهذا معنى كلمة اقتضاء . أى يتوجه الخطاب إليهم ؛ ليقضى - أى ليطلب - منهم القيام بأفعال معينة ، مثل أداء الفرائض وكل ما يقرب إلى الله تعالى من قول أو فعل . أو يطلب منهم الامتناع عن الأفعال المحرمة . وقد يكون الخطاب موجهاً إلى المكلفين بشأن تخييرهم بين إتيان فعل أو الامتناع عنه . وهذا معنى كلمة أو تخييراً . وبذا ننتهى إلى فهم الشق الأول من التعريف الذى يقول عن الحكم الشرعى إنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً . وهذا الجانب من التعريف - كما هو ظاهر - خاص بالحكم التكليفى ، أى الذى يتعلق بأمور يطلبها الله من المكلفين على سبيل الوجوب (أداء الفرائض) أو على سبيل الندب أى الاستحباب (النوافل) ، أو طلب الامتناع عنها (المحرمات) أو أنه سبحانه خيرهم بين فعلها والامتناع عنها (المباحات) .

بقى معنا من التعريف الذى قرره علماء الأصول كلمة « أو وضعاً » . وتلك خاصة بما يسميه العلماء : الحكم الوضعى . أى خطاب الله تعالى المتعلق بجعل شئ سبباً لشئ ، أو شرطاً له ، أو مانعاً .

(١) المستصنى للغزالي ج ١ ص ٥٥ . فواتم الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٥٤ .
إرشاد الفحول ص ٦ .

فقول الله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » (١) خطاب من الله يجعل من دلوك الشمس — يعنى زوالها — سبباً لوجوب صلاة الظهر . فنحن هنا نكون أمام حكمى وضعى ، أى أن الله تعالى هو الذى وضع هذه العلامة على وجوب صلاة الظهر .

وكذلك قوله تعالى : « إذا قتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . . » (٢) إلى آخر الآية . خطاب منه سبحانه يجعل الطهارة شرطاً للصلاة . وهذا حكم وضعى . أى أن الشارع الحكيم هو الذى وضع هذا الشرط بحيث لا تصح الصلاة بدونه .

وقول الله جل شأنه : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » (٣) خطاب منه عز وجل . يبين فيه أن الإكراه مانع من توقيع العقوبة ، على المكروه ، لأنه لم يكن بإرادته الحرة الواعية ، عند ارتكاب الفعل المكون للجريمة . فهو حكم وضعى ، أى أن الله برحمته ، جعل هذه الحالة من موانع العقاب . هذا مجرد بيان لمعنى الحكم الشرعى .

ونظراً لأننا لم نعرف هذا الحكم إلا عن طريق الوحي الذى بلغنا خطاب الله تعالى . وبين لنا أن مصدر الحكم الشرعى : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ويلحق بهذين المصدرين : إجماع المجتهدين من الأمة على حكم مستنبط من الكتاب أو السنة . وقد يكون هذا الاستنباط من أحد المجتهدين . وهنا نكون أمام القياس .

وظاهر من هذا أن الركن الجوهري فى الحكم الشرعى هو خطاب الله تعالى . فهو إذن أساس الكلام عن الحكم الشرعى . لأننا لم نعرف الحكم الشرعى إلا من مصدره . ألا وهو الوحي .

(١) سورة الإسراء من الآية رقم « ٧٨ » .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ٦ » .

(٣) سورة النحل من الآية رقم « ١٠٦ » .

ونظراً لهذا فإننا لا نستطيع أن نتفهم حقيقة الحكم الشرعى ، وندرسه دراسة مستفيضة من جميع جوانبه إلا بعد التعرف ، أولاً وقبل كل شئ على مصدر هذا الحكم مما يوجب علينا الكلام بالتفصيل عن مصادر الحكم الشرعى قبل الكلام عن هذا الحكم ذاته بنفس التفصيل المطلوب .

خطة البحث :

وهكذا تظهر خطة بحثنا فى هذا القسم بجلاء ووضوح ، حيث نقسم دراستنا فيه إلى البابين الآتيين .

الباب الأول : مصادر الحكم الشرعى

الباب الثانى : حقيقة الحكم الشرعى وأقسامه

الباب الأول

في

مصادر الحكم الشرعي

يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » (١) .

في هذه الآية الكريمة ، يبين الله تبارك وتعالى أن أول مصادر الحكم الشرعي هو كتاب الله . ذلك أن طاعة الله إنما تكون باتباع ما جاء في كتابه . وأن المصدر الرئيسي الثاني هو السنة . لأن الله تعالى كما أمر بطاعته أمر بطاعة رسوله ، مكرراً أمر الطاعة في الحالين . وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تكون باتباع سنته .

هذان هما المصدران الرئيسيان . فكل حكم شرعي - حتى ولو كان اجتهادياً - مرجعه في النهاية إلى الكتاب والسنة .

ولهذا فإن الآية المباركة حينما أمرت بطاعة أولى الأمر - إشارة إلى الإجماع - فإنما أمرت بها تبعاً لطاعة الله وطاعة رسول الله : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . فلم يتكرر فعل الأمر بالطاعة عند أولى الأمر للدلالة الحتمية على أن طاعة أولى الأمر ليست على استقلال ولكنها تابعة لطاعة الله وطاعة الرسول .

ومن المعاني التي تصدق عليها عبارة : « أولى الأمر » : أهل الحل والعقد ، الذين أعطاهم الله القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها (٢) .

(١) سورة النساء . الآية رقم « ٥٩ » .

(٢) فقد جاء عن الضحاك في قوله تعالى : « وأولى الأمر منكم » : يعني الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد : أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وعن علي كرم الله وجهه قال : « حق على =

وإذا كانت هذه الآية تفيد ضرورة اتباع ما أجمع عليه المجتهدون من الأمة - وهذا هو المصدر الثالث - فإن هذا الإجماع لا بد له من سند في الكتاب أو السنة كما سيأتي تفصيله .

وعلى هذا نستفيد من الآية المباركة المصادر الثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع .

وهذا ما كان عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد كان أبو بكر رضى الله عنه - إذا عرض عليه قضاء - يبحث عن الحكم في كتاب الله ، فإن لم يجد يبحث عنه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن لم يجد ، فإنه كان يعرض الأمر على كبار الصحابة ؛ فإذا اجتمع رأيهم على حكم أمضاه . وحين يجمع الصحابة على حكم : لا بد أن يكون لهم مستند من الكتاب أو السنة ؛ على هذا الحكم الذى أجمعوا عليه .

ثم تقول الآية الكريمة : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » .

والمعنى كما يقول المفسرون : إذ اختلفتم فى شئ من أمر دينكم فردوا ذلك إلى كتاب الله ، وإلى الرسول فى حياته ؛ بسؤاله عليه الصلاة والسلام ، وبعد وفاته ؛ بالنظر فى سنته . وذلك بأن تضرب الأمثال ، ويطلب المثل ؛ حتى يخرج الصواب . فذلك قوله تعالى : « ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » . وهذا هو الاجتهاد بالقياس ونحوه . وبذلك نصل إلى المصدر الرابع وهو القياس .

ونظراً لأن المصادر الأربعة التى أشرنا إليها ، هى المصادر الأساسية

- الإمام أن يحكم بالعدل ويؤدى الأمانة . فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يعطموه لأن الله تعالى أمر بأداء الأمانة والعدل ، ثم أمر بطاعته » . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : أولو الأمر أهل العلم والقرآن . وهو اختيار مالك . وقد رجح القرطبي - من بين ما رجح - هذا القول الأخير . بدليل قوله تعالى : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول فأمروا تعالى ببرد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة . ويدل هذا على كون سؤال العلماء واجباً ، وامتنال فتوهم لازم تفسير القرطبي

للحكم الشرعى ، على ضوء تفسير الآية الكريمة ، فإننا نخصص الفصل الأول من هذا الباب لتلك المصادر .

ولقد تكلم علماء الأصول عن بعض مصادر أخرى ، هى فى الواقع تابعة لأحد المصادر الأربعة الأساسية .

فعلى سبيل المثال : قول الصحابى ، ليس مصدراً مستقلاً ، وإنما هو مصدر تابع للسنة . وكذلك سد الذرائع وشرع من قبلنا يرجعان فى الجملة إلى نصوص الكتاب والسنة . على ما سيأتى تفصيله فى موضعه المناسب إن شاء الله تعالى .

وأما المصلحة المرسلة والاستحسان ، فإنهما يرجعان فى الجملة إلى الاجتهاد ويمكن إلحاقهما بالقياس . الذى هو مصدر اجتهادى .

ولهذا فقد آثرت التعبير عن هذه المصادر بعبارة المصادر التابعة . وقد بان من هذا أننا نقسم الدراسة فى هذا الباب إلى الفصلين الآتين :

الفصل الأول : المصادر الأساسية للحكم الشرعى .

الفصل الثانى : المصادر التابعة .

الفصل الأول

المصادر الأساسية للحكم الشرعى

سبق أن أشرنا إلى ما رواه أبو داود أن النبى صلى الله عليه وسلم حينما أرسل معاذاً إلى اليمن قال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأى ولا آلو ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره . وقال : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .

فالكتاب والسنة هما المصدران الرئيسيان كما هو ظاهر من نصوص كتاب الله ومن هذا الحديث الشريف .

أما الاجتهاد بالرأى . فهو عندما لا يكون نص من كتاب أو سنة . ولكن هذا الاجتهاد بالرأى : إن كان جماعياً ، بأن عرض الأمر على المجتهدين من الأمة ، فاتفقت كلمتهم على حكم معين . أى أجمعت أراؤهم على حكم واحد ؛ فإننا نكون بصدد إجماع ، واجب الاتباع .

وإن كان الاجتهاد فردياً . أى لفقيه بعينه . أو مجموعة من الفقهاء محدودة ، كان اجتهاداً خاصاً وكنا أمام القياس . على ضوء ما سبق بيانه في تفسير الآية الكريمة . وهى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . . . » .

وهو ما بيناه منذ قليل . وعلى ذلك نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث الأربعة الآتية :

المبحث الأول : القرآن الكريم .

المبحث الثانى : السنة النبوية .

المبحث الثالث : الإجماع

المبحث الرابع : القياس .

المبحث الأول

القرآن الكريم

القرآن الكريم أعظم من أن يحيط به البشر (١) . ولكن الله عز وجل يسره على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (٢) ؛ حتى يمكن للأجيال المتعاقبة أن تأخذ من آيات الله بالقدر الذى يناسب عقولهم ، وما وصلوا إليه من حضارة وتقدم . إذ القرآن كنز الوجود ، يأخذ منه كل باحث على قدر ما وصل إليه من علم . وتلك هى المعجزة الكبرى ، أنه يخاطب القرون والأجيال ، وكأنه نزل في عصرهم ، يقيم الحجة عليهم أنه من عند الله . وصدق الله العظيم إذ

(١) ، (٢) ولهذا يقول الله تعالى : « فإنما يسرناه بلسانك لعلمهم يتذكرون فارتقب
لأنهم مرتقبون .

يقول : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً » (١) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كتاب الله (٢) . فيه نبأ ما قبلكم ، وخير ما بعدكم ، وحكم ما بينكم . وهو الفصل ليس بالهزل . من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله . وهو حبل الله المتين . وهو الذكر الحكيم . وهو الصراط المستقيم . وهو الذى لا تزيغ به الأهواء . ولا تلتبس به الألسنة . ولا تشبع منه العلماء . ولا يخلق على كثرة الرد . ولا تنقضى عجائبه . من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل . ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم » (٣) .

وفى الفقرات التالية ؛ نأخذ بعض اللمسات عن حقيقة القرآن العظيم وخصائصه . ثم عن إعجازه . وأخيراً عن دلالة على الأحكام . وذلك فى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : حقيقة القرآن وخصائصه .

المطلب الثانى : إعجاز القرآن .

المطلب الثالث : دلالة القرآن على الأحكام .

المطلب الأول

حقيقة القرآن وخصائصه

والقرآن الكريم أو الكتاب العزيز ، أو الذكر الحكيم ، أو الفرقان ؛ كلها أسماء لهذا الكتاب العظيم (٤) . وقد جاءت الآيات البيّنات صريحة بهذه

(١) سورة الإسراء الآية رقم « ١٠٥ » .

(٢) ، (٣) أخرجه الترمذى والدارمى من طريق الحارث الأعور عن على رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن » . قلت فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : « كتاب الله . . . » إلى آخر الحديث (الإتقان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٩٣ طبعة ١٣٩٨هـ) .

(٤) يقول القاضى أبو بكر الباقلانى رحمه الله : « وقد سماه الله عز ذكره : حكيماً وعظيماً وحميذا » (إعجاز القرآن ج ٢ ص ٥٨ - ٥٩ طبعة ١٣٩٨هـ) . . . والذى أفهمه والله أعلم - أن أسماء كتاب الله هى : القرآن والكتاب والذكر والفرقان . أما الكريم والحكيم والمجيد والحميد فهى أوصاف ذلك الكتاب .

المعاني . يقول الله تعالى : « إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون » (١) . ويقول سبحانه : « وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » (٢) . ويقول جل شأنه : « ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم » (٣) . ويقول تبارك وتعالى : « تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً » (٤) .

القرآن الكريم غنى عن التعريف :

أشار الله تعالى إلى عظمة القرآن ، وإلى أنه الكتاب الأوحى ، المنفرد في كل القرون ، المتميز عن سائر الكتب في كل العصور . فهذا قول الله عز وجل : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (٥) .

فقوله تعالى : « ذلك الكتاب » تعظيم لشأن القرآن الكريم (٦) . وأنه الكتاب الذى تحدى القرون والأجيال .

ففى عصر نزوله هو ذلك القرآن المجيد ، حيث كانت الكتب عزيزة نادرة . وفى عصرنا الحاضر هو ذلك الكتاب الحميد ، على ما نشاهده من كتب منشورة يكاد يكون حصرها مستحيلاً .

وعلى الرغم من أن كتاب الله غنى عن التعريف — إذ هو كتاب الله — فإن علماء الأصول ؛ قد عرفوه بأنه : « كلام الله تعالى ، المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربى ، المنقول إلينا بين دفتى المصحف نقلاً متواراً ، المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس » (٧) .

(١) سورة الواقعة الآيات : « ٧٧ — ٧٨ » .

(٢) سورة فصلت . الآيات : « ٤١ ، ٤٢ » .

(٣) سورة آل عمران الآية رقم « ٥٨ » .

(٤) سورة الفرقان الآية الأولى .

(٥) سورة البقرة الآية الثانية .

(٦) من أسرار البلاغة عند العرب استعمال اسم الإشارة « ذلك » بدل هذا لتعظيم المشار

إليه (حاشية العارف بالله تعالى المغفور له أحمد بن محمد الصاوى على تفسير الجلالين ج ١ ص ٦ طبعة سنة ١٣٦٠ هـ ١٩٤١ م) .

(٧) يقول الإمام الغزالى رحمه الله عن حقيقة القرآن : « إنه الكلام القائم بذات الله =

خصائص القرآن الكريم :

يؤخذ من التعريف السابق ؛ أن القرآن الكريم ، يتميز بالخصائص الآتية :

أولاً : أنه منزل من عند الله تعالى باللفظ والمعنى .

ثانياً : أنه منزل باللفظ العربي .

ثالثاً : أنه منقول إلينا بالتواتر .

أولاً : القرآن من عند الله باللفظ والمعنى

أنزل الله جلّت قدرته القرآن العظيم على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وهادياً إلى الصراط المستقيم ، ودليلاً على وحدانية رب العالمين . « ومرشداً إلى معرفة عزته وجبروته ، ومفصلاً عن صفات جلاله وعلو شأنه وعظيم ساططانه » (١) ، وحجة لرسوله الذي أرسله بالهدى ودين الحق ، وبرهاناً على صدقه ، وبينه على أنه (٢) أمينه على وحيه وصادع بأمره (٣) .

وقد بلغه رسول الله كما أنزله الله بسوره وآياته وكلماته وحروفه . فهو من عند الله تعالى بألفاظه ، ومعانيه التي تضمنها كلماته النورانية حيث يسرها الله العالم الخبير بلسان نبيه البشير النذير بما يمكن للبشر أن يتدبروا آياته ، فيسعدوا برضوان الله في الدنيا والآخرة .

= وكلام الله واحد ؛ وهو مع ذلك متضمن لجميع معاني الكلام ، كما أن علمه (تعالى) واحد وهو مع وحدته محيط بما لا يتناهى من المعلومات . . حتى لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وحد القرآن ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً « (المستصغى ج ١ ص ١٠٠) وقريب من هذا التعريف فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٧ . ويقول الكمال من الهمام في تعريف القرآن « إنه اللفظ العربي المنزل للتدبر والتذكر المتواتر . وقد شرح هذا التعريف بإفاضة العلاقة أمير بآبادشاه في كتابه تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه لابن الهمام ج ٣ ص ٣ ويراجع في هذا أيضاً : إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٩ . والإحكام في أصول الأحكام للأمنى ، ج ١ ص ١٤٨ طبعة ١٣٨٧ هـ .

(١) القاضي أبو بكر الباقلاني : إعجاز القرآن ص ٣ طبعة سنة ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م .

(٢) أي النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) القاضي أبو بكر الباقلاني ، المرجع السابق . نفس الموضع .

وينبني على أن القرآن الكريم من عند الله تعالى بلفظه ومعناه ؛ أن الأحاديث بنوعها تختلف عن القرآن الكريم .

وبيان ذلك : أن القرآن بلفظه ومعناه من عند الله ، أما الأحاديث فمعناها من عند الله ، وألفاظها من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والذى نفهمه من سر هذه التفرقة ، هو ما يرجع إلى الحكمة الإلهية البالغة في التيسير على العباد ، والتسهيل عليهم في تفهم أحكام الشريعة .

فالأصل - كما سيأتى البيان - أن السنة تبين القرآن الكريم وتفسره وتوضحه . قال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » (١). وهذا البيان إنما هو معنى يلقيه الله تعالى في قلب نبيه صلى الله عليه وسلم فيبين لأمته . فجوهر البيان - إذن - من عند الله ، وليس بشرط أن ينزل به جبريل . وإنما يلقي مباشرة في قلب النبي عليه الصلاة والسلام ويترك له أن يعبر عن هذا المعنى بالألفاظ التي يختارها ويراهها ملائمة لأفهام أصحابه .

يؤكد الله عز وجل ذلك بقوله : « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » (٢) .

هذه الآيات الأربع تحتوى توجيهاً خاصاً للرسول صلى الله عليه وسلم وتعليماً له في شأن تلقي القرآن . ويبدو أن هذا التعليم جاء بمناسبة حاضرة في السورة ذاتها . فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخاف أن ينسى شيئاً مما يوحى إليه . فكان حرصه على التحرز من النسيان يدفعه إلى استذكار الوحي فقرة فقرة ، في أثناء تلقيه ، وتحريك لسانه به ليثبت من حفظه ، فجاء هذا التعليم ... ليطمئن النبي عليه الصلاة والسلام إلى أن أمر هذا الوحي ، وحفظ هذا القرآن ، وجمعه ، وبيان مقاصده . كل أولئك موكول إلى صاحبه ، إلى الله عز وجل الذى أنزله هدى ورحمة للعالمين . ودور محمد صلى الله عليه وسلم هو التلقى والبلاغ فليطمئن بالا ، وليتلق الوحي كاملاً ،

(١) سورة النحل من الآية رقم « ٤٤ » .

(٢) سورة القيامة : الآيات « ١٦ - ١٩ » .

فيجده في صدره منقوشاً ثابتاً في أى أمر كان ولأى أمر أراد فقد تكفل الله تكفلاً مطلقاً بشأن هذا القرآن ، وحيّاً وحفظاً وجمعاً وبياناً (١) .

وهكذا ثبت لنا أن السنة التي هي بيان للقرآن إنما هي من عند الله عز وجل بنص كلام الله تعالى . لكن هذا البيان - كما أشرنا - يلتقى معناه في قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يقيدده الوحي بلفظ معين ، فهو يختار العبارة التي يراها ملائمة تيسيراً على العباد .

ومن هنا ندرك أن الفارق الأساسي بين القرآن والأحاديث يتأخص في أن القرآن من عند الله بلفظه ومعناه . وأما الأحاديث فمعناها من عند الله . وأما ألفاظها فمن عند رسول الله .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأحاديث نوعان : أحاديث قدسية ، وأحاديث نبوية . وكما هو ظاهر ، فإن الأحاديث بنوعها تتفق في أن معناها من عند الله وألفاظها من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .

لكن الفارق بينهما : أنه في حالة الأحاديث القدسية يؤمر النبي عليه الصلاة والسلام بأن يسند المعنى إلى الله تعالى .

وأما في حالة الأحاديث النبوية ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم يسوق الحديث مباشرة دون أن يسنده إلى الله ، حيث يأتي الحديث مضافاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويسمى حديثاً نبوياً .

ولا يصح التساؤل عن الفارق بين القرآن والحديث القدسي . فقد بيناه فيما تقدم بياناً وافياً أثناء التفرقة الأساسية بين القرآن والأحاديث بنوعها .

ولكن مع ذلك . نصنيف بعض الفوارق الأخرى ، بين القرآن والحديث القدسي . فعلى الرغم من أن كلا منهما منسوب إلى الله تعالى ، إلا أن القرآن الكريم نزل به جبريل عليه السلام بلفظه ومعناه في اليقظة (٢) . أما الحديث

(١) في ظلال القرآن ج ٦ ص ٣٧٦٧ - ٣٧٧٠ .

(٢) فما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في المنام لا يسمى قرآناً .

القدسى فإن الرسول صلى الله عليه وسلم يلهم معناه فقط ، فى اليقظة أو المنام .
ثم يعبر عنه بعبارة من عنده كما سبق أن بينا أكثر من مرة .

ثم إن القرآن متعبد بتلاوته ، حيث لا تصح الصلاة بدونه . أما الحديث
القدسى فغير متعبد بتلاوته ، فلا يصح قراءته فى الصلاة :

كما أن القرآن منزل من عند الله تعالى للتحدى بتلاوته ، فهو معجزة
الله الباقية أبد الدهر .. أما الحديث القدسى فلا يتحدى به إذ هو غير معجز
بلفظه .

وأخيراً فإن القرآن الكريم ، لا يصح أن ينسب عند التلاوة إلا إلى الله
تبارك وتعالى . أما الحديث القدسى فتصح نسبته عند الرواية إلى الله تعالى أو
إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . فيقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما يرويه عن ربه عز وجل ، أو يقال : قال الله فى الحديث القدسى .

ثانياً - القرآن الكريم منزل من عند الله باللفظ العربى

أنزل الله عز وجل كتابه الكريم ، ويسره على لسان رسوله النبى الأسمى
باللغة العربية . يقول تعالى : « وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين
على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين » (١) .

ولنا أن نتأمل السبب فى اختيار اللسان العربى لغة للقرآن الكريم . هنالك
سببان . أحدهما ظاهر . والآخر خفى (٢) .

السبب الأول : وهو السبب الظاهر - أن سنة الله التى خلت فى عباده
أن يرسل إليهم رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
الرسال . ولا تقوم الحجة على الناس إلا إذا بين لهم رسلهم أحكام الله بذات
اللسان الذى به ينطقون . وهو ما نص عليه القرآن الكريم ، فى قوله تعالى :
« وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (٣) .

(١) سورة الشعراء الآيات « ١٩٢ - ١٩٥ » .

(٢) الدكتور يوسف قاسم مبادئ الفقه الإسلامى ص ١٧٤ .

(٣) سورة إبراهيم من الآية رقم « ٤ » .

وهذا من نعم الله تبارك وتعالى الشاملة لجميع البشر في رسالات السماء. « فلكى يتمكن الرسول من إخراج قومه من الظلمات إلى النور بإذن ربهم لم يكن بد من أن يرسل بلغتهم ، ليبين لهم ويفهموا عنه ، فتم الغاية من الرسالة. وقد أرسل الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بلسان قومه . وإن كان رسولا إلى الناس كافة ، لأن قومه هم الذين سيحملون الرسالة إلى كافة البشر ، فقد أمره ربه أن يدعو قومه أولا ، حتى تخلص الجزيرة العربية للإسلام ، ومن ثم تكون مهذا ، يخرج منه حملة رسالة محمد إلى بقاع الأرض . وهو الذى حدث بالفعل ، وهو تقدير الله العليم الخبير » (١) .

السبب الثانى - وهو السبب الخفى - يرجع إلى طبيعة اللغة العربية ذاتها فهى أنسب اللغات لأداء المعانى العالية والإفصاح عن أدق معانى العلم الإلهى ، والتأثير فى القلوب . فبالجمل الصغيرة من هذه اللغة ، تؤدى الموضوعات المهمة . وتكون قوية التأثير فى القلوب ، إلى مثل هذه اللغة كانت تحتاج معانى القرآن الكريم » (٢) .

تأمل - على سبيل المثال ، قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (٣) . فترى أية صغيرة ، لاتزيد كثير أعن نصف سطر جمعت من العلوم والمعارف والأحكام الشرعية ما يحتاج شرحه إلى مجلدات .

يقول القرطبي رحمه الله : « هذه الآية من ثلاث كلمات تضمنت قواعد الشريعة فى المأمورات والمنهيات . فقوله تعالى : « خذ العفو » دخل فيه صلة القاطعين ، والعفو عن المذنبين ، والرفق بالمؤمنين ، وغير ذلك من أخلاق المطيعين . وقوله سبحانه : « وأمر بالعرف » . دخل فيه صلة الأرحام وتقوى الله فى الحلال والحرام ، وغض الأبصار ، والاستعداد لدار القرار . وفى قوله تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » : الحض على التخلق بالعلم ،

(١) فى ظلال القرآن ج ٤ ص ٢٧٨ .

(٢) المرحوم أبو الأعلى المودودى ص ٤٨ - ٤٩ طبعة المتقدم بالقاهرة .

(٣) سورة الأعراف . الآية رقم « ١٩٩ » .

والإعراض عن أهل الظلم ، والتزهد عن منازعة السفهاء ، ومساواة الجاهلة الأغبياء ، وغير ذلك من الأخلاق الحميدة ، والأفعال الرشيدة » (١) .

ترجمة القرآن ليست قرآناً

ويترتب على أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية ، أن ترجمة القرآن إلى لغة غير العربية لا تعتبر قرآناً . ذلك أن سر إعجاز القرآن إنما يكمن فيما أنزله الله تعالى بلفظه ومعناه .

وكما هو ظاهر فإن هذه الترجمة ، إنما هي من عمل المترجم ، حسب المعنى الذى يفهمه ، فخرجت عن كونها قرآناً ، إلى كونها بعض معانى فهمها المترجم ، ونقلها إلى اللغة التى ترجم إليها . وهذا من عمل البشر . والإعجاز إنما هو فى القرآن الذى نزل به جبريل عليه السلام بلفظه ومعناه من عند الله رب العالمين .

ونظراً لأن الترجمة ليست قرآناً ، فإن الصلاة لا تصح بها ، لأن الله أوجب فى الصلاة قراءة القرآن . والترجمة ليست قرآناً . وقد أجمع العلماء على عدم صحة الصلاة بغير القرآن .

وأما ما روى عن أبي حنيفة من أنه كان يقول بصحة الصلاة باللغة الفارسية لغير القادر على العربية . فقد ثبت أن أبا حنيفة رحمه الله قد رجع عن هذا القول (٢) . وعلى ذلك فمن لم يحسن العربية يكفيه أن يسبح الله

(١) تفسير القرطبي ص ٢٧٨٠ .

(٢) تيسير التحرير ج ٣ ص ٤ وحتى القول الأول ، الذى رجع عنه أبو حنيفة لم يكن ينظر فيه إلى أن الترجمة قرآناً . وإنما لأن المصلى يناجى ربه بمعانى القرآن . بسبب أن النظم العربى مقصود للإعجاز ، والمقصود من القرآن فى الصلاة المناجاة لا الإعجاز . (المرجع السابق ص ٥) . ومع ذلك فما عليه فقهاء الحنفية أن أبا حنيفة رحمه الله رجع عن هذا القول . لأن المأمور به فى قوله تعالى : « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » ، قراءة مسمى القرآن ، أى القرآن ذاته وحقيقته كما أنزله الله . وقد عرفنا أن قيد العربى مقيد فى مسماه . ولم يسم بهذا الاسم إلا الموجود بين دفتى المصحف باللسان العربى ، على ما رواه عن أبي حنيفة نوح بن أبي مریم ، وعلى بن الجعد ، وعليه الفتوى . حتى قال ابن الفضل « لو تعدد ذلك فهو مجنون فيداوى أو زنديق فيعاقب » (السابق ص ٤ - ٥) .

تعالى ويحمده ويوحده (١) . على أن يحاول تعلم العربية حتى يقرأ الفاتحة في الصلاة بل قد أوجب الشافعي رحمه الله تعلم العربية على كل مسلم بالقدر الذي يؤدي به الصلاة (٢) .

الألفاظ المعربة في القرآن الكريم

وإذا كان القرآن الكريم قد نزل من عند الله بلسان عربي مبين ، فما هو الموقف بالنسبة لبعض الكلمات ، غير العربية الأصل في الواردة في القرآن ، مثل كلمة المشكاة . وهو ما يشاهد في الزخرفة الحديثة من مكان في داخل الحدار يشع منه الضوء من حيث لا يرى المصباح . وكلمة القسورة أي الأسد بلغة الحبشة . والقسطاس أي الميزان بلغة الروم والاستبرق أي الحرير الخالص بلغة الفرس .

والحقيقة في مثل هذه الألفاظ ، أنها في الأصل ، أعجمية . ولكن العرب استعملوها . ونقلوها إلى العربية بهذا الوجه ، مع تغيير في بعض حروفها ، تخفيفاً لعجمتها الثقيلة . ثم تكلم بها شعراء العرب وبلغاؤهم فصارت هذه الألفاظ عربية فصيحة بهذا الاستعمال (٣) . وهن هنا يقول الإمام الشافعي رحمه الله : « ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلغة العرب . (٤) »

ثالثاً - القرآن الكريم منقول إلينا بالتواتر

التواتر في لغة العرب : التتابع (٥) . وهو في اصطلاح علماء الشريعة :

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٤ - ٥ .

(٢) يقول الشافعي رحمه الله : « فعل كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله وينطق بالذکر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك » الرسالة ص ٤٨ .

(٣) تفسير القرطبي ص ٦٠ - المستصفى للغزالي ج ١ ص ١٠٦ .

(٤) الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٠ بند ١٢٧ تحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعه سنة ١٣٩٩ هـ .

(٥) ففي لسان العرب : التواتر هو التتابع . وقيل هو تتابع الأشياء ، بينها وبينها فجوات وفترات (لسان العرب : الواو مع الناء والراء) .

نقل الخبر عن جماعة نقلاً مفيداً لليقين . وعلماء الأصول يقولون : إن التواتر يفيد العلم (١) . أى حدوث الخبر حقيقة ، دون شك أو ريب ، وهو ما يعبر عنه باليقين .

وللأنخبار المتواترة أمثلة كثيرة لا تحصى . وأقرب هذه الأمثلة إلى موضوعنا : العلم بوجود مكة المكرمة (٢) . وبعدد الصلوات الخمس . وبفرضية صوم رمضان .

والأصل أن هذا العلم ليس محسوساً (٣) بل العقل هو الذى يحكم بصدقه ووسيلته فى ذلك السمع المتكرر (٤) . مثله فى ذلك كمثل تكرار التجربة ، ولكل مرة فى التجربة شهادة إلى أن ينقلب الظن علماً فهذه مدارك العلوم اليقينية الحقيقية ، الصالحة لمقدمات البراهين (٥) .

وما نشاهده فى حياتنا العملية : أن الخبر الذى تتكلم عليه أعلى سلطة فى البلاد ، يظل مكتوماً فترة ما . ومع ذلك ، وحتى فى هذه الفترة ، تظهر بعض إشاعات من هنا وهناك ، حول الحقيقة - مجرد إشاعات - رغم وجود صاحب السلطة . وكما يقولون : فإن الدخان ينبىء حتماً عن نار مخبأة . ثم بعد فترة ، تظهر الحقيقة . هذا فى وجود صاحب السلطة ، فإذا زال عنه سلطانه ، أو زال هو (٦) انقشعت كل السحب وانفتحت الأبواب على مصراعيها ، وصار الجميع يكتبون ويعلقون على ما كان مخفياً من الأخبار . هذا فى خلال فترة وجيزة . فما بالك إذن بخمسة عشر قرناً من الزمان مضت على نقل آيات الله جيلاً عن جيل بلا تغيير ولا تبديل . السورة

(١) يقول العلامة الأملى رحمه الله : « إنما التواتر فى اصطلاح المشرعة عبارة عن تتابع الخبر عن جماعة مفيد للعلم بمخبره (الإحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ١٤) .

(٢) ولا خصوصية لمكة كرمها الله . بل هذا مجرد مثال . وكثير منا لم يسافر إلى باريس ولا إلى طوكيو مثلاً . على الرغم من أنه لم يشاهد أياً من هاتين العاصمتين إلا أن السمع المتكرر أوثق له العلم بوجودهما دون شك فهذا هو التواتر .

(٣) فهو إذن من وراء الحس كما هو ظاهر تماماً فى الأمثلة فى الهامش السابق .

(٤) المدار على التكرار الموجب للعلم دون التقيد بعدد معين .

(٥) المستصنى ج ١ ص ٤٦ .

(٦) حيث لا منجا ولا ملجأ من الله إلا إليه .

هى هى . والآية هى هى . والكلمة هى هى كما أنزلها الله رب العالمين .

فعن طريق النقل المتواتر ، الذى يقع عنده العلم الضرورى ؛ علمت الدنيا كلها : أن القرآن الذى هو متلو محفوظ مرسوم فى المصحف هو الذى الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم . وأنه هو الذى تلاه على من فى عصره ثلاثاً وعشرين سنة ، وأنه قام به فى المواقف ، وكتب به إلى البلاد . وتحمله عنه إليها من تابعه . وأورده على غيره ممن لم يتابعه ؛ حتى ظهر فيهم الظهور الذى لا يشتبه على أحد . وانتشر ذلك فى أرض العرب كلها . وتعدى إلى ملوك الأرض وأمرائها ، كملك الروم ، والعجم ، والقبط ، والحبش وغيرهم . ولما ورد ذلك مضاداً لأديان أهل ذلك العصر كلهم ، ومخالفاً لوجوه اعتقاداتهم المختلفة - لما كان ذلك - وقف جميع أهل الخلاف (١) على جملته ، ووقف جميع أهل دينه على جملته وتفصيله . وتظاهر عليهم حتى حفظه الرجال ، وتنقلت به الرحال ، وتعلمه الكبير والصغير ، إذ كان - ولن يزال - عمدة دينهم وعلماً عليه . والمفروض تلاوته فى صلواتهم . والواجب استعماله فى أحكامهم . ثم تناقله خلف عن سلف ، ثم مثلهم فى كثرتهم (٢) (بل وأضعاف أضعافهم) ، وتوفر دواعيهم على نقله ، حتى انتهى إلينا على ما وصفناه من حاله . فلن يتشكك أحد ، ولا يجوز أن يتشكك مع وجود هذه الأسباب ، فى أن المدون بين دفتى المصحف ، هو هذا القرآن العظيم الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله رب العالمين .

القراءات غير المتواترة

هنالك قراءات رويت عن بعض الصحابة . لكن هذه القراءات لم تصل

(١) فقد سمعه مشركو مكة . شهدوا له بالبلاغة والفصاحة . وأعلن بعضهم - رغم عناده - أنه من عند الله ، وما ينبغى لبشر أن يقول مثل هذا واطاع أهل الأديان الأخرى على القرآن فى جملته .

(٢) القاضى أبو بكر الباقلانى - إعجاز القرآن - ص ٧ .

إلينا عن طريق التواتر . فهي غير مدونة في المصحف . وإنما وردت عن طريق روايات فردية لا تفيد اليقين .

وقد أجمع العلماء على أن القراءة غير المتواترة ليست من القرآن . بل ولا تسمى قرآناً . وإنما يمكن اعتبارها مجرد وجه من أوجه التفسير ، التي يقول بها الصحابي ، الذي رويت عنه هذه القراءة .

مثال ذلك : قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى : « وعلى الوارث مثل ذلك » (١) هذا هو جزء من آية قرآنية مباركة . ولكن عبد الله بن مسعود له قراءة على غير ما هو مدون في المصحف . حيث يقرأ : « وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك » بزيادة ذى الرحم المحرم فهذه الزيادة لم تتواتر ؛ فهي ليست قرآناً بالإجماع . غير أن بعض الأئمة قد يأخذ بهذه القراءة ، لا على أساس أنها قرآن . وإنما على أساس أنها تفسير من عبد الله بن مسعود . فهو يرى أن المكلف بالإتفاق ليس كل وارث . وإنما الوارث ذى الرحم المحرم .

ومن ذلك أيضاً : قراءة ابن مسعود في قوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام » (٢) هذا هو النص القرآني المحكم والذي بين كفارة اليمين . أما عبد الله بن مسعود فيقرأ هذا النص على النحو التالي : « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » بزيادة متتابعات وهذه الزيادة غير مدونة في المصحف فهي غير متواترة وليست قرآناً بإجماع العلماء (٣) .

فكل ما لم ينقل بطريق التواتر فليس بقرآن وهذا بإجماع الأمة في كل العصور . حيث « لم يعرف في هذا خلاف لواحد من العلماء » (٤) .

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٣٣ » .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ٨٩ » .

(٣) وقد يأخذ بعض الأئمة بمضمونها لا باعتبارها قرآناً وإنما باعتبارها وجهاً من أوجه

التفسير المروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٤) (فواتح الرحموت؛ بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٩ . تيسير التحرير ج ٣ ص ٦ .

إرشاد الفحول ص ٧ . ويراجع أيضاً المستصفى ج ١ ص ١٠٢ . الإحكام في أصول الأحكام

للأمدى ج ١ ص ١٥٠ .

آراء العلماء في العمل بالقراءة غير المتواترة :

أشرنا إلى أن الأمة قد أجمعت على أن القراءة غير المتواترة ليست من القرآن . وعلى الرغم من ذلك ، فإن العلماء اختلفوا حول العمل بمضمون هذه القراءة . لا على أساس أنها قرآن وإنما على أساس آخر هو أنها مجرد رواية عن صحابي .

اختلف العلماء في ذلك . ويمكن تلخيص آرائهم إلى المذهبين الآتيين :

المذهب الأول : مذهب جمهور الفقهاء وخلاصة هذا المذهب أن القراءة غير المتواترة لا تقوم بها حجة ، ولا يجوز العمل بها . ودليل هذا الرأي « أن النبي عليه السلام كان مكلفاً بإلقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم . ومن تقوم الحجة بقولهم ؛ لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه . فالراوي لغير المتواتر إذا كان واحداً ، إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ ، وإن لم يذكره على أنه قرآن ، فقد تردد بين أن يكون خبراً عن النبي عليه السلام ، وبين أن يكون مذهباً له ، فلا يكون حجة . وهذا بخلاف خبر الواحد عن النبي عليه السلام » (١) .

المذهب الثاني مذهب الحنفية وخلاصته : أن القراءة غير المتواترة ليست قرآناً ولكن يعمل بها على أساس أنها حجة ظنية ، مثلها في ذلك مثل خبر الواحد (الحديث المروي رواية فردية) . فهذا الحديث لا يفيد القطع ، وإنما يفيد الظن ، وكذلك القراءة غير المتواترة وإن لم تكن تفيد القطع فإنها تفيد الظن . إذ القراءة غير المتواترة نقلها الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كلهم عدول بالإجماع فيجب العمل بها (٢) .

والذي أراه والله أعلم - أن مذهب الجمهور أدنى إلى القبول فالقراءة غير المتواترة ليست قرآناً ولا سنة فلا يعمل بها . أما أنها ليست قرآناً ، فهذا بأجماع الأمة . وأما أنها ليست سنة فإن الصحابي نفسه لم يذكرها على أنها سنة . من هذا الوجه أيضاً .

(١) الإحكام للأمد ج ١ ص ١٤٨ - أرشاد الفحول ص ٣١ .

(٢) تيسير التحرير ج ٣ ص ٩ . فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩ .

وأما حجية خبر الواحد فلأن الصحابي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم باعتباره سنة ثابتة . وليست القراءة غير المتواترة من هذا القبيل .

نعم يمكن أخذها في الاعتبار عند ترجيح بين المذاهب لاحتمال أنها مذهب للصحابي ، خاصة إذا كانت منسوبة لأحد كبار الصحابة رضى الله عنهم مثل عبد الله بن مسعود .

أهمية الخلاف السابق

وتظهر ثمرة هذا الخلاف عند تطبيق بعض الأحكام العملية المتصلة بهذا الموضوع . فمثلا يقول جمهور الفقهاء : إن الصوم في كفارة اليمين لا يشترط فيه التتابع . لأن الآية الكريمة لم تشر إليه ، حيث يقول سبحانه : « فمن لم يجد (١) فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم » . إذ يصح بناء على ذلك أن يصوم ثلاثة أيام متفرقات ليكفر عن يمينه إذا كان غير قادر على الإطعام أو الكسوة . وأما الحنفية فيقولون باشتراط التتابع في صوم كفارة اليمين ، عملا بقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات . بزيادة متتابعات كما أشرنا .

وكذلك يرى فقهاء المذهب الحنبلي أن ضابط القرابة الموجبة للنفقة هو الميراث عملا بقول الله تعالى : « وعلى الوارث مثل ذلك » . وأما فقهاء المذهب الحنفي فيقولون إن النفقة ليست واجبة على كل وارث وإنما فقط على الوارث ذى الرحم المحرم أخذا بقراءة ابن مسعود « وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك » (٢) .

(١) الأصل أن كفارة اليمين : إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

(٢) يراجع في تفصيل آراء الفقهاء في القرابة الموجبة للأنفاق : كتابنا حقوق الأسرة في الفقه الإسلامى ص ٤٢١ - ٤٢٧ طبعة ١٩٨٣ م .

المطلب الثاني

من

إعجاز القرآن الكريم

مضت سنة الله تعالى مع رسله عليهم الصلاة والسلام أن يؤيدهم بالبراهين الدالة على صدقهم ، حتى يؤمن الناس بأنهم رسل الله . فقد روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ما من الأنبياء نبى إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر .

وإنما كان الذى أوتيت وحياً أوحاه الله إلى ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة (١) .

ومن المعانى التى يمكن أن نستفيد منها من هذا الحديث الشريف : أن الله تبارك وتعالى — وهو القوى المتين — أعطى كل نبى من المعجزات ما يبرهن على صدقه حتى يؤمن الناس برسالته . وإنما كان الذى أعطاه الله لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وحياً . هو هذا القرآن العظيم ، معجزة أبدية خالدة ، باقية ما بقيت الدنيا ، تتحدى الخلائق حتى تقوم الساعة ، برهاناً

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٩ طبعة صبح .

ويقول العلامة ابن حجر العسقلانى فى شرح معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنما كان الذى أوتيت وحياً أوحاه الله إلى ؛ إن معجزتى التى تحدت بها هى الوحى ، الذى أنزله الله على ، وهو القرآن ، لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح ، وليس المراد حصر معجزاته فيه ، ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتى من تقدمه . بل المراد أن القرآن هو المعجزة العظمى ، التى اختص بها دون غيره ؛ لأن كل نبي أعطى معجزة خاصة به ، لم يعطها بعينها غيره ، تحدى بها قومه . وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه . كما كان السحر فاشياً عند فرعون فجاءه موسى بالعصا ، على صورة ما يصنع السحرة ، ولكنها تلقفت ما صنعوا . ولم يقع بعينه لنيره . وكذلك إحياء عيسى الموتى بإذن الله ، وإبراء الأكمة والأبرص ، لكون الأطباء والحكماء كانوا فى ذلك الزمان فى غاية الظهور ، فأتاهم من جنس عملهم بما لم يكن فى قدرتهم إليه . ولهذا لما كان العرب الذين بحث فيهم النبى صلى الله عليه وسلم بلغوا فى البلاغة جاؤهم بالقرآن الذى تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فلم يقدرُوا على ذلك (فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٩ ص ٧ طبعة ١٣٩٧ هـ — الإيتقان فى علوم القرآن للعلامة جلال الدين السيوطى ج ٢ ص ١٥٢ طبعة

صادقاً على أن محمداً رسول الله ولهذا قال عليه الصلاة والسلام : « فأرجو أن أكون أكثرهم تابِعاً يوم القيامة » .

ذلك أن معجزات (١) الأنبياء السابقين — صلى الله وسلم عليهم أجمعين — هي معجزات مادية محسوسة ؛ من رآها وآمن بها صار مؤمناً . ومن لم يرها صارت عنده خبراً (٢) . إذ هي حدث يقع وينتهي ، ثم تناقله الأخبار بعد ذلك . أما معجزة النبي محمد صلى الله عليه وسلم فهي معجزة عقلية باقية خالدة ، « يستطيع كل واحد أن يقول محمد رسول الله ، وهذه معجزته . وهي القرآن » (٣) .

ونظراً لأن الله تعالى بحكمته وسعة رحمته ، لا يحاسب عبداً إلا إذا أقام الحجة عليه ، ونظراً لأن الشريعة الإسلامية « باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة » (٤) ؛ فإن الله خص هذه الشريعة بالمعجزة العقلية الباقية ليراهها ذوو البصائر (٥) على تعاقب الأجيال والقرون ؛ فيؤمنوا بها عند ذلك . ولتقوم حجة الله : « فأما دلالة القرآن فهي عن معجزة عامة ، شملت الثقليين (٦) ، وبقيت بقاء العصرين (٧) ، ولزوم الحجة بها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد » (٨) .

استحالة الإحاطة بإعجاز القرآن

من أبسط الأشياء التي لا يختلف عليها اثنان . ان الكلام ينبيء عن المتكلم . فكلام كل واحد على قدره . وقد عجز العالم عن أن يحيط بعلم الله وقدره وجلاله . بل كل العوالم — من الإنس والجن والملك (٩) — الكل

(١) المعجزات : جمع معجزة . والمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي وسالم من المعارضة .

(٢) ، (٣) فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى : معجزة القرآن ص ٩ طبعة ١٣٩٨ هـ .

(٤) ، (٥) الإتيان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٤٨ — ١٤٩ .

(٦) أى الإنس والجن .

(٧) لعل المقصود ، عصر النبوة ، ثم عصر ما بعد النبوة حتى تقوم الساعة . لقوله

صلى الله عليه وسلم . « حياتي خير لكم ومماتي خير لكم . . » إلى آخر الحديث .

(٨) إعجاز القرآن للباقلانى ص ٧ .

(٩) الملك بفتح اللام أى عالم الملائكة .

عجز عن أن يحيط بشيء من علمه إلا بما شاء الله عز وجل . وصدق الله العظيم
إذ يقول : « ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة
أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم » (١).

وبهذا ثبت أمامنا أن الكلام عن إعجاز القرآن العظيم ، إنما هو بالنسبة
لبعض الدلائل التي يعجز البشر عن الإتيان بمثلها فيصلون إلى اليقين بأنه لا
محالة من عند الله . ولذا فلا نملك هنا إلا أن نقول : إن كلامنا عن إعجاز
القرآن ، إنما هو مجرد لمسات نشير إليها من ثلاثة جوانب : نبحث كل واحد
منها في فرع خاص على النحو التالي :

الفرع الأول : الإعجاز اللغوي .

الفرع الثاني : الإخبار عن عالم الغيب

الفرع الثالث : الإعجاز العلمي

الفرع الأول

الإعجاز اللغوي

من كمال التحدي أن يكون في العلم الذي برع فيه قوم متخصصون ،
وفاقوا غيرهم في الإحاطة به .

ولهذه الحكمة فإن الله تبارك وتعالى أيد أنبياءه بمعجزات من جنس
ما برع فيه أقوامهم . وعلى حد عبارة العلامة السيوطي رحمه الله : « فإن
الله إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبدع ما في زمن النبي الذي
أراد إظهاره . فكان السحر قد انتهى في مدة موسى للغاية وكذلك الطب
في زمن عيسى والفصاحة في زمن محمد صلى الله عليه وسلم (٢) .

ولما كان العرب قد بلغوا ذروة البلاغة والفصاحة ؛ جاءهم القرآن
الكريم يتمجداهم فيما برعوا فيه . وأمام عجزهم وقلة حيلتهم لجأوا إلى

(١) سورة لقمان الآية رقم « ٢٧ »

(٢) الإتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٥ .

الإنهائم الباطلة ، والإدعاءات الفاسدة فكان الرد الحاسم من رب العالمين : « أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين (١) .. عجزوا عن الإتيان بمثله . ثم مع عجزهم بالغوا في عنادهم مما يدل على أنهم كانوا متحيرين في أمرهم ، متعجبين من عجزهم ، فقالوا إن محمداً قد أفترى هذا القرآن . فأقام الله تعالى الحجة عليهم بقوله سبحانه : « أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين . فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون (٢) .

ومع عجزهم المطلق عن الاستجابة لهذا التحدى نراهم يتنادون في اللدد والخصام . فإرد الله تعالى عليهم بقوله : أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين (٣) .

وحتى السورة الواحدة - بل أقصر سورة - من سور القرآن عجزوا عن الإتيان بمثله مع السماح لهم أن يستعينوا بمن شاؤوا من أعوانهم وإخوانهم وأصدقائهم وحتى هذه اللحظة لم يستطع أحد من عباقرة البشر أن يرد على هذا التحدى .

إنه أغرب تحدى فى التاريخ ، وأكثره إثارة للدهشة . فلم يجرؤ أحد من الكتاب فى التاريخ الإنسانى - وهو بكامل عقله ووعيه - أن يقدم تحدياً مماثلاً . فإن مؤلفاً ما ؛ لا يمكن أن يضع كتاباً يستحيل على الآخرين أن يكتبوا مثله ، أو خيراً منه . فمن الممكن إصدار مثل من أى عمل إنسانى فى أى مجال . ولكن حين يدعى أن هناك كلاماً ؛ ليس فى إمكان البشر الإتيان بمثله . ثم تخفق البشرية على مدى التاريخ فى مواجهة . حينئذ يثبت تلقائياً أنه كلام صدر عن صميم المنبع الإلهى وكل ما يصدر من المنبع الإلهى لا يمكن مواجهة تحدياته (٤) .

(١) سورة الطور الآيتان : « ٣٣ - ٣٤ » .

(٢) سورة هود . الآيتان : « ١٣ - ١٤ » .

(٣) سورة يونس الآية رقم « ٣٨ » .

(٤) وحيد الدين خان : الإسلام يتحدى ص ١٧٠ - ١٧٢ طبعة ١٩٧٧ ، ١٩٧٧ م .

وهكذا ثبت يقيناً أن تركهم للإتيان بمثله - أو بأتصر سورة . من سورة - إنما كان لعجزهم . والذي يدل على أنهم كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله أنه تحداهم إليه حتى طال التحدى ، وجعله دلالة على صدقه ونبوته . . فلو كانوا يقدرون على تكذيبه لفعلوا وتوصلوا إلى تخلص أنفسهم وأهلهم وأموالهم بأمر قريب هو عادتهم في لسانهم ، ومألوف من خطابهم ، وكان ذلك يغنيهم عن تكلف القتال وإكثار المراء والجدال وعن الجلاء عن الأوطان . فلما لم يحصل هنالك معارضة منهم ثبت أنهم عاجزون عنها . ذلك أن العدو يقصد لدفع عدوه ، بكل ما قدر عليه من المكاييد ، لاسيما مع استعظامه ما أبدعه بالمحجى من خلع آلهته وتسفيه رأيه في ديانته ، وتضليل آبائه والتغريب عليه بما جاء به ، وإظهار أمر يوجب الانقياد لطاعته والتصرف على حكم إرادته والعدول عن إلفه وعادته . . هذا والحمية حميتهم ، والهمم الكبيرة همهم . وقد بذلوا له السيف ، وأخطروا بنفوسهم وأموالهم . فكيف يجوز أن يتوصلوا إلى الرد عليه وإلى تكذيبه بأهون سعيهم ، ومألوف أمرهم ، وما يمكن تناوله من غير أن يعرق فيه جبين ، أو يشتغل به خاطر ، وهو لسانهم الذي يتخاطبون به ، مع بلوغهم في الفصاحة النهاية إلى لبس وراءها مطلع ، والرتبة التي ليس وراءها منزع . ومعلوم أنهم لو عارضوه بما تحداهم إليه لكان فيه توهين أمره ، وتكذيب قوله ، وتفريق جمعه ، وتشيت أسبابه . وكان من صدق به يرجع على أعقابه ، ويعود في مذهب أصحابه . فلما لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، مع طول المدة ، ووقوع الفسحة وكان أمره يتزايد حالاً فحالاً ، ويعلو شيئاً فشيئاً ، وهم على العجز . عن القدح في آيته ، والطعن في دلالة علم أنهم كانوا لا يقدرون على معارضته ولا توهين حجته . . . وقد علم منهم أنهم ناصبوه الحرب ، وجاهروه ونابدوه ، وقطعوا الأحام ، وخاطروا بأنفسهم ، وطالبوه بالآيات والإتيان بغير ذلك من المعجزات . يريدون تعجيزه ، ليظهروا عليه بوجه من الوجوه . فكيف يجوز أن يقدرُوا على معارضته القربية السهلة عليهم . وذلك يدهض حجته ، ويفسد دلالة ، ويبطل أمره ؛ فيعد لون عن ذلك إلى سائر ماصاروا إليه ، من

الأمر الى ليس عليها مزيد في المناظرة والمعاداة ، ويتركون الأمر الخفيف :
هذا مما يمتنع وقوعه في العادات ، ولا يجوز إتقانه من العقلاء (١) .

ويمكن أن يقال : إنهم لو كانوا قادرين على معارضته ، والإتيان
بمثل ما أتى به ، لم يجز أن يتفق منهم ترك المعارضة ، وهم على ما هم عليه من
الدراية والسلاقة والمعرفة بوجوه الفصاحة . وهو يستطيل عليهم بأنهم
عاجزون عن مباراته وأنهم يضعفون عن مجاراته . ويكرر فيما جاء به ذكر
عجزهم عن مثل ما يأتي به ، ويقرعهم ويوثبهم عليه ويدرك آماله فيهم ،
وينجح ما يسعى له بتركهم المعارضة وهو يذكر فيما يتلوه تعظيم شأنه
وتفخيم أمره (٢) .

ولا تزال آيات الله رافعة لواء التحدى إلى قيام الساعة حيث يقول الله
سبحانه :

« وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا
شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين » (٣) .

بل لقد حسم الله جل شأنه هذا الموقف تماماً بقوله عز وجل بعد ذلك
مباشرة : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
أعدت للكافرين » (٤) .

والسبب في عجز البشر عجزاً مطلقاً عن الإتيان حتى بأقصر سورة
من مثل القرآن الكريم ، يتجلى في منهج القرآن ونظمه وتأليفه ورصفه ،
فإن العقول تنبه في جهته وتحرار في بحره ، وتضل دون وصفه (٥) .

وبالتأمل في آياته المباكات يثبت لك أنه ليس للعرب كلام مشتمل على
هذه الفصاحة والغرابة ، والتصرف البديع والمعاني اللطيفة ، والفوائد

(١) البلاغ في أعجاز القرآن ص ٨ - ٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٩ .

(٣) سورة البقرة الآية رقم « ٢٣ » .

(٤) سورة البقرة الآية رقم « ٢٤ » .

(٥) إعجاز القرآن للبلاغ ، بهامش الإتيان ج ٢ ص ٥٦ .

الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة ، والتشابه في البراعة ، على هذا القول وعلى هذا القدر (١) . وإنما تنسب إلى حكيمهم (٢) كلمات معدودة وألفاظ قليلة وإلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها الاختلال والاختلاف لأن كلام الآدمي ؛ إن امتد وقع فيه التفاوت ، وبان عليه الاختلال ، أما عجب نظم القرآن ، وبديع ترتيبه ؛ فإنه لا يتفاوت ولا يتباين على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها . من ذكر قصص ومواظ واحتجاج وحكم وأحكام ، وإعذار وإنذار ، ووعد ووعد ، وتبشير وتخويف ، وأوصاف ، وتعلم أخلاق كريمة وشيم رفيعة ، وسير مأثورة .

وحاشاً لله أن يقارن كلام الله بكلام أحد سواه . ومع ذلك فإن كلام البليغ الفائق ، والشاعر المفلق ، والخطيب المصقع يختلف على حسب اختلاف هذه الأمور . فمن الشعراء من يجود في المدح دون الهجو ، ومنهم من يبرز في التأبين دون التقريظ . ومنهم من يغرب في وصف الإبل والخيول وسير الليل ، أو وصف الحرب ، أو وصف الروض ، أو الغزل أو غير ذلك . ولقد ضرب المثل بأمرئ القيس إذا ركب ، والنابعة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، ومثل ذلك يختلف في الخطب والرسائل ، وسائر أجناس الكلام . ومنى تأملت شعر الشاعر البليغ رأيت التفاوت في شعره ؛ على حسب الأحوال التي يتصرف فيها فيأتي بالغاية في البراعة في معنى . فإذا جاء إلى غيره قصر عنه ، ووقف دونه ، وبان الاختلاف على شعره . ومن الناس من يجود في الكلام المرسل ، فإذا أتى بالموزون قصر ونقص نقصاً عجيباً

أما من يتأمل نظم القرآن فإنه يجد جميع ما يتصرف فيه من الوجوه على حد واحد في حسن النظم ، وبديع التأليف والرصف وكذلك إن تأملت جميع ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة ،

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٦٥ .

(٢) أي حكيم العرب .

تر الإعجاز في جميعها على حد واحد لا يختلف . بل عند إعادة ذكر القصة الواحدة ، تراه غير مختلف ولا متفاوت . إنما هو في نهاية البلاغة ، وغاية البراعة ، فثبت بذلك أنه مما لا يقدر عليه البشر .

نماذج للإعجاز البلاغى فى القرآن الكريم

والبحث فى هذا المقام يطول ، ولكن نكتفى بذكر بعض الآيات على سبيل المثال ، حتى تقف بنفسك على إعجاز القرآن العظيم ، فى هذا المجال .

وربما نكتفى بآيتين أو ثلاثة . على قدر طاقتنا فالببحث فى هذه الجزئية وحدها يحتاج إلى مجلدات ضخمة . وإلى وقت يجاوز السنين الطوال .

الآية الأولى : قول الله تعالى : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » .

فانظر إن شئت إلى شريف هذا النظم ، وبديع هذا التأليف ، وعظيم هذا الرصف . كل كلمة من هذه الآية تامة . وكل لفظ بديع واقع . فقله تعالى : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا » يدل على صدوره من الربوبية . ويبين عن وروده عن الآلية . وهذه الكلمة بمفردها ، وأخواتها ، كل واحدة منها : لو وقعت بين كلام كثير لتميزت عن جميعه . وكانت واسطة عقده ، وفاتحة عقده ، وغرة شهره ، وعين دهره . وكذلك قوله سبحانه : « ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا » . فجعله روحاً ؛ لأنه يحيى الخلق ، فله فضل الأرواح فى الأجساد وجعله نوراً لأنه يضيء ضياء الشمس فى الآفاق . ثم أضاف وقوع الهداية به إلى مشيئته . ووقف وقوف الإسترشاد به على إرادته . وبين أنه لم يكن ليتهدى إليه لولا توفيقه . ولم يكن ليعلم ما الكتاب ولا الإيمان لولا تعليمه . وأنه لم يكن ليتهدى فكيف كان يهdy لولاه . فقد صار يهdy ولم يكن قبل ذلك ليتهدى . فقال : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما الأرض ألا إلى الله تصير الأمور . »

فانظر إلى هذه الكلمات الثلاث . فالكلمتان الأولتان مؤلفتان . وقوله « ألا إلى الله تصير الأمور » كلمة منفصلة مباينة للأولى ؛ قد صيرهما شريف النظم أشد إئتلافاً من الكلام المؤلف . وألطف إنتظاماً من الحديث الملائم .

وبهذا يتبين فضل الكلام . وتظهر فصاحته وبلاغته . الأمر أنظهر والحمد لله ، والحال أبين من أن يحتاج إلى كشف (١) .

الآية الثانية : قول الله جل شأنه : « فالحق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم » (٢) .

انظر إلى هذه الكلمات الأربع التي ألف بينها ، واحتج بها على ظهور قدرته ونفاذ أمره . أليس كل كلمة منها في نفسها غرة ؟ وبمفردها درة ؟ وهو مع ذلك يبين أنه يصدر عن علو الأمر ونفاذ القهر . ويتجلى في بهجة القدرة ، ويتحلى بخالص العزة . ويجمع السلاسة إلى الرصانة ، والسلامة إلى المتانة . والرونق الصافي ، والبهاء الضافي . ولست أقول : إنه شمل الإطباق المليح ، والإيجاز اللطيف ، والتعديل والتثيل ، والتقريب والتشكيل . وإن كان قد جمع ذلك وأكثر منه . لأن العجيب ما بينا من إنفراد كل كلمة بنفسها ؛ حتى تصلح أن تكون عين رسالة أو خطبة . أو وجه قصيدة أو فقرة . فإذا ألقت إزدادت حسناً ، وزادتك إذا تأملت معرفة وإيماناً (٣) .

ولا أريد أن أنمادى في عرض نماذج من آيات الله البينات . بل ولا أستطيع أن أبين لك جمال كل آية ورونقها . فهذا ليس في طاقة البشر والاسترسال في عرض الآيات يطيل عليك الأمر . ويكفيك أن تفكر لتدرك تعادل هذا النظم في الإعجاز في مواقع الآيات ؛ القصيرة والطويلة ، والمتوسطة وما عرضناه إنما هو آيتان . فما بالك بالسور الطوال والمفصلة والقصار . الأمر أعظم من طاقة الباحثين . وقد توقف كبار الأئمة عن مثل

(١) المرجع السابق ص ٥٧ .

(٢) سورة الأنعام الآية رقم « ٩٦ » .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

هذه المحاولات فما بالك بمن هم لا يزالون في أول الطريق . نسأل الله العون والهداية والتوفيق . غير أننى قبل أن أترك هذا المقام أعرض عليك الآية التالية لتكون مسك الختام .

الآية الثالثة : قول الله عز وجل : « إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين (١) » . إنها تشتمل على ست كلمات : سناؤها وضياؤها على ماترى . وسلاستها وماؤها على ما تشاهد . ورونقها وبهاؤها على ماتعائين . وفصاحتها وبلاغتها على ماتعرف . والحال أنها قصص تاريخي عن بعض الطغاة المستبدين .

ذكر الله جل شأنه : العلو في الأرض باستضعاف الخلق بذبح الولدان وسبي النساء . وإذا تحكم في هذين الأمرين فما ظنك بدونهما ؟ لأن النفوس لا تطمئن على هذا الظلم ، والقلوب لا تفر على هذا الجور . ثم ذكر الله تبارك وتعالى الفاصلة التي أوغلت في التأكيد ، وكفت في التظليم ، وردت آخر الكلام على أوله ، وعطفت عجزه على صدره : « إنه كان من المفسدين » . ثم ذكر وعده سبحانه بتخليصهم لأنه لا يترك عباده الضعفاء ، فقال تبارك وتعالى : « ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين » (٢) . وهذا من التأليف بين الموثلف والجمع بين المستأنس » (٣) .

(١) سورة القصص الآية رقم « ٤ » .

(٢) سورة القصص الآية رقم « ٥ » .

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني هامش الإتيقان ج ٢ ص ٧٢ - ٧٤ . وهناك وجه آخر من وجوه الإعجاز .

فبنص النظر عن أحدث دراسة لعلماء الحاسب الآلى (الكمبيوتر) . حول فواتح سور القرآن الكريم بمثل قوله تعالى : « ال م : وقوله سبحانه « كهيعص » . فإن القاضي أبا بكر الباقلاني رحمه الله ذكر في كتابه إعجاز القرآن : أن الحروف التي بنى عليها العرب كلامهم . ثمانية وعشرون حرفاً ، وعدد السور التي أفتتحت بذكر الحروف ثمان وعشرون سورة . وجملة ما ذكر من هذه الحروف في أوائل السور نصف الجملة (أربعة عشر حرفاً) . =

والعرب يقسمون الثمانية والعشرين حرفاً تقسيمات عديدة . منها ١ - إلى حروف مهموسة ، وحروف مجهورة .

فالمهموسة منها عشرة حروف هي : التاء والثاء ، والحاء والخاء ، والشين ، والصاد ، والسين والفاء ، والكاف والها . وما سوى ذلك من الحروف فهي مجهورة . وإذا تأملت في في آيات الله ، رأيت أن نصف الحروف المهموسة مذكورة في جملة الحروف المذكورة في أوائل السورة . وكذلك نصف الحروف المجهور على السواء . لزيادة ولانقصان (١٤ = ٩ + ٥)

٢ - إلى حروف الحلق وهي ستة أحرف : الهمة والحاء ، والحاء والميم ، والغين والها . وبقية الحروف الأخرى ليست بحروف حلق . والله الحجة البالغة : فنصف حروف الحلق مذكورة في جملة الحروف الواردة في أوائل السور . وكذلك النصف من الحروف التي ليس بحروف حلق (١٤ = ١١ + ٣) .

٣ - إلى حروف شديدة ، وحروف غير شديدة ، فالحروف الشديدة هي التي تمنع الصوت أن يجري فيها وهي : الهمة والقاف والكاف والجيم والظاء والذال والطاء والباء . ونصف هذه الحروف من تلك التي ذكرها الله تعالى في فواتح السور . والنصف الآخر هو نصف الحروف غير الشديدة (١٤ = ١٠ + ٤) .

٤ - إلى حروف مطبقة وحروف منفتحة . فالحروف المطبقة أربعة أحرف هي الصاد والضاد والطاء والظاء . والحروف المنفتحة هي الأربعة والعشرون حرفاً الأخرى . ولعلك تزداد عجباً عندما ترى أن نصف الحروف المطبقة هي من جملة الحروف المبسو بها في أوائل السور (الصاد والطاء) . في حين أن النصف الآخر هو نفسه نصف الحروف المنفتحة وهو الوارد في أوائل سور القرآن العظيم (١٤ = ١٢ + ٢) .

وهنا لا تملك إلا أن تقول : تباركت آيات الله ، التي أعجزت البلغاء والفصحاء الذين ملكوا زمام البيان ، وبراعة اللسان . بل حتى علماء « الكمبيوتر » الحاسب الآلي الذي هو أحدث علوم العصر . والذي قد نشير إليه عند الكلام عن الإعجاز العلمي إذا يسر الله تبارك وتعالى .

وتعليقاً على هذه التقسيمات يقول القاضي الباقلاني رحمه الله : « وإذا كان القوم الذين قسموا في الحروف هذه الأقسام لأغراض لهم في ترتيب العربية وتنزيلها بعد الزمان الطويل من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ورأوا مباني اللسان على هذه الجهة ، وقد نبه بما ذكر في أوائل السور على ما لم يذكر على حد التصنيف الذي وضعنا ، دل على أن وقوعها الموقع الذي يقع التواضع عليه بعد الهد الطويل لا يجوز أن يقع إلا من الله عز وجل لأن ذلك يجري مجرى علم الغيوب (المرجع السابق ص ١٧) .

ملحوظة :

الحرف المهموس هو حرف ضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى مع النفس . والحرف المجهور ضد المهموس وهو حرف أشبع الاعتماد في موضعه حتى منع النفس أن يجري معه (لسان العرب . الها مع الميم . والجيم مع الها) .

الفرع الثاني الإخبار عن عالم الغيب

جاءت آيات القرآن الكريم تتحدى البشرية ، في الإخبار عن الأمور الغيبية ، التي يستحيل على البشر عادة أن يحيط بها .

ولهذا النوع من الإعجاز أوجه ثلاثة : الإخبار عن الماضي ، والإخبار عن أمور غيبية وقعت في الحاضر ولكن في أماكن نائية عن مكان النزول . ثم الإخبار عن المستقبل .

الوجه الأول : الإخبار عن الماضي :

جاء القرآن بقصص الأولين ، وسير المتقدمين في الزمن الغابر السحيق . فمن الممتنع عقلا على الصادق الأمين ، الذي لم يقف على الأخبار ، ولم يشتغل بدراسة الآثار أن يسجل الوقائع التاريخية التي حدثت في الماضي السحيق على الرغم من أنه أمي لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يخرج من مكة إلا في رحلة الشام للتجارة .

فكيف يأتي - بعد سن الأربعين - بأخبار الأولين وقصص الأنبياء السابقين ، فهذا القصص غيب من الغيب ، ما كان يعلمه النبي - صلى الله عليه وسلم - وما كان معلوماً لدى قومه ، وصدق الله العظيم إذ يقول : « تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين » .

(١) سورة هود الآية رقم « ٤٩ » .

وما قصة القرآن ليس خبراً أو خبرين أو ثلاثة . ولكنه سجل كل أحداث التاريخ التي تعنى البشرية في دينها ودنياها . فقد سجل القرآن بدء الخلق وأسما مشاهير الرسل ، وعيون أخبار الأمم السابقة ، كقصة آدم وسجود الملائكة له وقصته مع إبليس وخروجه من الجنة ، وقصة ابنه إذ قتل أحدهما الآخر ، ورفع إدريس عليه السلام ، وإهلاك قوم نوح بالفرق . وقصة عاد وثمود والناقة . وقوم يونس وقوم شعيب وقوم لوط وقوم تبع . وأصحاب الرس . وقصة إبراهيم في مجادلة قومه ومناظرته نمرود ووضعه ابنه إسماعيل مع أمه بمكة ، وبنائه البيت . وقصة الذبيح إسماعيل . وقصة يوسف وما أبسطها . وقصة موسى في ولادته وإلقائه في اليم وقتل -

وفي سورة القصص ، يعقب الله سبحانه وتعالى على ما سجله القرآن من قصة موسى عليه السلام فيقول جل شأنه : « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين . ولكننا أنشأنا قرونا فتناولنا عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين . وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يتذكرون » (١).

والغربي هو الجانب الغربي لطور سيناء الذي جعله الله ميقاتاً مع موسى عليه السلام ، حيث قضى له الأمر في الألواح لتكون شريعة بني اسرائيل . وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهداً لهذا الميقات ، حتى يعلم نبأه

القبلي ومسيره إلى مدين ، وتزوجه بنت شيب . وكلام الله تعالى مع موسى بجانب الطور ويحيى موسى إلى فرعون . وخروجه وإغراق فرعون وقومه . وقصة العجل ، والقوم الذين خرج موسى بهم فأخذهم الصاعقة ، وقصة القتل وذبح البقرة وقصته مع الخضر وقصته في قتال الجبارين ، . وقصة طالوت وداود مع جالوت وفتنته ، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سبأ وفتنته وقصة القوم الذين خرجوا وفراروا من الطاعون فأما تهم الله ، ثم أحيائهم . وقصة ذي القرنين ، وسيره إلى مغرب الشمس ومطلعها وبناءه السد . وقصة أيوب وذئ - الكفل والياس . وقصة مريم وولادتها عيسى وإرساله ورفع . وقصة الرجلين وقصة زكريا وابنه يحيى ، وقصة أصحاب الكهف وقصة أصحاب الرقيم ، وقصة بخت نصر . اللذين لأحدهما الجنة . وقصة أصحاب الجنة وقصة قوم آل ياسين ، وقصة أصحاب الفيل . وفي القرآن من شأن النبي صلى الله عليه وسلم ، دعوة إبراهيم به ، وبشارة عيسى وقصة هجرته وغزواته وقصة الإسراء وانشقاق القمر . . وفي القرآن بدء خلق الإنسان إلى موته . وقبض الروح وما يفعل بها وصعودها إلى السماء ، وفتح الباب للمؤمن وإلقاء الكافرة ، وعذاب القبر والسؤال فيه . ومقر الأرواح وأشرط الساعة الكبرى . وهي خروج الدجال ونزول عيسى ، وخروج مأجوج ومأجوج والدابة والدخان والحسف وطلوع الشمس من مغربها وغلق باب التوبة . . وأحوال البعث من النفخات الثلاث : نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام والحشر والنشر وأحوال الموقف ، وظل العرش والميزان والحوض والصراط ، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه وشهادة الأعضاء وإيتاء الكتب بالإيمان والشهائد وخلف الظهر ، والشفاعة والمقام المحمود والجنة وما فيها من ألوان النعيم والنار وما فيها من عذاب مقيم إلى غير ذلك من علوم غيب الغيب التي يحتاج شرحها إلى مجلدات (الإتيقان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٥) .

مفصلاً ، كما ورد في القرآن الكريم وإن بينه وبين هذا الحادث لقروناً تطاول عليها الزمن : فتلك دلالة على الذي أن نبأه به هو العليم الخبير . . . وما كان محمد عليه الصلاة والسلام مقياً في أهل مدين (١) يتلقى عنهم أخبار هذه الفترة بمثل ذلك التفصيل الذي جاء به القرآن . وما قصه من أنباء السابقين . كذلك صور القرآن موقف المناداة والمناجاة من بجانب الطور بدقة وعمق : « وما كنت بجانب الطور إذ نادينا » . وما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم النداء وما سجل في وقتها تفصيلاته ، ولكنها رحمة الله بعباده أن قصر على نبه تلك الأنباء الدالة على صدقه - صلى الله عليه وسلم - فيما يدعوهم إليه (٢) .

الوجه الثاني : أنباء غيبية في عصر نزول القرآن :

أخبر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم ، بأمر غيبية كثيرة حدثت في عصر نزول القرآن . ولكن في مكان بعيد عن مكان النزول . وما ذلك إلا لأنه نزل من عند علام الغيوب سبحانه جل شأنه .

وأبلغ من ذلك في الإعجاز أن يحدث الله نبيه بما هو كامن في صدور معارضيه من المشركين والمنافقين .

ولهذين النوعين من الإعجاز أمثلة كثيرة . نكتفي بمثلين لكل نوع :

أمثلة النوع الأول :

فمن النوع الأول : قول الله تبارك وتعالى : « ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم » (٣) .

بين الله تعالى في هذه الآية أن بعض المنافقين كان يبسط لسانه في إذابة النبي عليه الصلاة والسلام ، ويقول إن عاتبني حلفت له بأني ما قلت هذا فيقبله لأنه يصدق ما يسمع (٤) .

(١) فغنى « ثاوييا » أى مقياً .

(٢) الظلال ج ٥ ص ٢٢٩٨ .

(٣) سورة التوبة الآية رقم « ٦١ » .

(٤) تفسير القرطبي ص ٣٠٣١ . ويقال : رجل أذن إذا كان يسمع مقال كل أحد .

إنهم يمدون من النبي صلى الله عليه وسلم أدباً رفيعاً في الاستماع إلى الناس بإقبال ومماحة . ويعاملهم بظاهرهم حسب أصول شريعته ، ويهش لهم ، ويفسح لهم من صدره . فيسمون هذا الأدب العظيم بغير اسمه ، ويصفونه بغير حقيقته . يأخذ القرآن الكريم كلامهم ليجعل منه رداً عليهم : « ويقولون هو أذن » . . . نعم . . . ولكن . . . « قل أذن خير لكم » .

أذن خير يسمع إلى الوحي . ثم يبلغه لكم . وفيه خير كم وصلاحكم وأذن خير يستمع إليكم في أدب ، ولا يجبهكم بنفاقكم ، ولا يرميكم بخداعكم ، ولا يأخذكم بريائكم . . . « يؤمن بالله » . . . فيصدق كل ما يخبره عنكم وعن سواكم . . . « ويؤمن للمؤمنين » . . . فيطمئن إليهم ، ويثق بهم . لأنه يعلم منهم صدق الإيمان الذي يعصمهم من الكذب والالتواء والرياء . . . « ورحمة للذين آمنوا منكم » . . . يأخذ بيدهم إلى الخير . « والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم » . . . غيرة من الله على رسوله . . . كيف يؤذى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ (١) .

ومن هذا النوع أيضاً : قول الله عز وجل : « يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا بك خيراً لهم وإن يتولوا يعدبهم الله عذاباً أليماً في الدنيا والآخرة وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير » (٢) .

وسبب نزول هذه الآية الكريمة — على ما قاله ابن كثير رحمه الله والمشهور من هذه القصة — أنه كان ممن تخلف من المنافقين ونزل فيه القرآن رجل يقال له الجلاس بن سويد ، وكان زوجاً لأم عمير بن سعد — وعمير فتى في جحره (٣) — فلما نزل القرآن وذكرهم الله بما أنزل في المنافقين ، قال الجلاس والله لئن كان هذا الرجل صادقاً فيما يقول لنحن شر من الحمير . فسمعها الغلام عمير بن سعد — فقال : والله يا جلاس : إنك لأحب الناس إلى ، وأحسنهم

(١) الظلال ج ٣ ص ١٦٧٢ .

(٢) سورة التوبة الآية رقم « ٧٤ » .

(٣) الجلاس يتربى في حجرة لأنه يتربى مع أمه في بيت زوجها . فهو ربيب .

عندى بلاء ، وأعزهم على أن يصلهم شيء يكرهه . ولقد قلت مقالة لئن ذكرتها لتفضحنى ، ولئن كتمتها لتهلكنى ، وإلحداهما أهون على من الأخرى . فشى الغلام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ما قال الجلاس . فأتى الجلاس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وحلف بالله ما قال . ولقد كذب عمير . فجعل الغلام يدعو ويقول : اللهم صدق الصادق وكذب الكاذب فنزل قوله تعالى « يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا... » إلى آخر الآية الكريمة (١) .

أمثلة النوع الثانى :

وأما النوع الثانى - الذى هو أبلغ فى الإعجاز - فهو الإخبار عن المعانى التى تدور فى داخل النفس الإنسانية قبل التلفظ بها . الأمر الذى يستحيل على أدق الأجهزة العلمية أن تحب به ، ولن تستطيع الحضارة البشرية مهما كان تقدمها أن تصل إلى مثل هذا النوع من الإعجاز .

ومن هذا النوع : قول الله جلّت قدرته : « يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم قل استهزئوا إن الله مخرج ما تحذرون » (٢) .

هذه الآية الكريمة تعتبر نصاً عاماً فى حذر المنافقين من أن ينزل الله قرآناً يكشف خبيثتهم ، ويتحدث عما فى قلوبهم ، فيكشف للناس ما يخبثونه (٣) . وفى أسباب نزول هذه الآية روايات كثيرة . منها : أن بعض المنافقين قال : « وددت لو أنى قدمت فجلدت مائة مائة ، ولا ينزل فىنا شيء يفضحنا » (٤) .

والواقع أن الآية على هذا تعتبر تطبيقاً للنوعين المشار إليهما . فهى تطبيق للنوع الأول على أساس هذه الرواية وتطبيق للنوع الثانى باعتبار أنها نص عام فى حذر المنافقين من أن ينزل الله قرآناً يكشف ما فى قلوبهم (٥) .

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٧١ . تفسير القرطبى ص ٣٠٤٥ . حاشية الصاوى

على تفسير الجلالين ج ٢ ص ١٤٤ . فى ظلال القرآن ج ٣ ص ١٦٧٧ .

(٢) سورة التوبة الآية رقم « ٦٤ » .

(٣) الظلال ج ٣ ص ١٦٧٢ .

(٤) تفسير القرطبى ص ٣٠٣٤ .

(٥) فقد روى ابن هشام : قال ابن اسحق : وقد كان رهط من المنافقين ، منهم وديمة -

ومن ذلك أيضاً : قول الله جل شأنه : « ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول حسبه جهنم يصلونها فبئس المصير » (١).

فقد كان بعض اليهود والمنافقين يلتوون في صيغة التحية التي كانوا يحبون بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحورونها إلى معنى شئ خبيث . ويقولون في ضمائرهم لو كان نبياً حقاً لعاقبنا الله على قولنا هذا (٢) . فرد الله عليهم بقوله سبحانه : « حسبه جهنم يصلونها فبئس المصير » .

وهكذا كشف الله مؤامراتهم الخفية ، وكشف نجواهم التي عادوا إليها بعدما نهوا عنها . وكذلك فضح ما كانوا يقولون في أنفسهم وضمائرهم « لولا يعذبنا الله بما نقول » . وهو يوحى في نفوس المنافقين أن أمرهم مفضوح كما يوحى للمؤمنين بالوثوق والاطمئنان (٣).

عن ثابت ، أخو عمرو بن عوف ، ومنهم رجل من أشجع حليف لبني سلمة يقال له مخش بن حمير ، يشيرون إلى رسول الله عليه وسلم ، وهو منطلق إلى تبوك فقال بعضهم لبعض : أنحسبون أن جلاد بني الأصفر كقتال العرب . بعضهم بعضاً ؟ والله لكأنا بكم غداً مقترنين في الجبال - إرجافاً وترهيباً للمؤمنين - فقال : مخش بن حمير : والله لوددت أني أقاضي على أن يضرب كل (رجل) منا مائة جلدة وأنا ننفلت أن ينزل فينا لمقاتلكم هذه . . . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما بلغني - لعمار بن ياسر : « أدرك القوم فإنهم قد احترقوا فسلهم عما قالوا . فإن أنكروا فقل بل قلتم كذا وكذا » . فانطلق إليهم عمار ، فقال ذلك لهم فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتذرون إليه . فقال وديعة بن ثابت ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف على ناقته فجعل يقول ، وهو أخذ بحقبتها : يا رسول الله إنا كنا نخوض ونلعب فأنزله الله : « ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب » . . . وقال مخش بن حمير يا رسول الله : قعد بي اسمي واسم أبي . وكان الذي عفى عنه في هذه الآية مخش بن حمير . فتسمى عبد الرحمن وسأل الله تعالى أن يقتله شهيداً لا يعلم بمكانه فقتل يوم اليمامة فلم يوجد له أثر . (سيرة ابن هشام ج ٣ ص ١٣٧ - ١٣٨)
ما يدل على صدق توبته رضى الله عنه .

(١) سورة المجادلة الآية رقم « ٨ » .

(٢) أما لماذا لم يعجل الله لهم العذاب ؟ فلحكم كثيرة منها : كرامة النبي على ربه فقد بعثه رحمة للعالمين ، ولعل بعضهم يتوب ، كما أن للعذاب أجل محدد . « بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موثلاً » .

(٣) الظلال ج ٦ ص ٣٥٠٨ .

الوجه الثالث : تنبؤ القرآن بغيبات المستقبل :

ونظراً لأن الله جلت حكمته أنزل هذا الكتاب للناس جميعاً ، فإن التحدى ينبغى أن يكون موجهاً إلى الناس جميعاً . وكل التحديات السابقة ربما يكون المخاطب فيها الأجيال العربية وقت نزول القرآن . أو العرب وغير العرب ممن كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولذلك فلا بد من إعجاز يوجه إلى العالم في كل مكان .

بتمثل هذا النوع من الإعجاز في نبوءات القرآن التي أخبر أنها ستقع في المستقبل ، والتي ثبتت صحتها فيما بعد بطريقة أثارت دهشة العالم كله . ولو تتبعنا الآيات المباركات الواردة في هذا المعنى لطلال بنا المقام ولاحتاج ذلك إلى جهد فوق الطاقة . ولكننا نغترف من بحر الآيتين الآتيتين :

الآية الأولى : قول الله تباركت آياته : « هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » (١) .

إن هذه البشرى العجيبة جاءت في وقت عسير وظروف صعبة يمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (استغفر الله فهي ظروف صعبة في الظاهر بالنسبة لمن ينظر إلى الأمور نظرة بشرية مجردة حسب التوقع العادى لمجريات الأمور) .

فلئن كان الإسلام الحنيف قد لقي أرضاً طيبة بعد الهجرة لنشر الدعوة إلى الله عن طريقها . إلا أنه واجه صعوبات كثيرة بالمدينة المنورة رغم ذلك .

فالمشركون لم يتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا إلى ربه دون عقبات ، فواصلوا عنادهم في شكل الحروب التي شنوها . واليهود لم يسعدهم وجود الرسول بالمدينة المنورة فتمادوا في غيهم وخداعهم .

وهناك فئة أخطر من الكل وهم المنافقون الذين أضمرُوا الكفر وأظهروا الإيمان — وقد قال الله فيهم « هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يوفكون » (٢) .

(١) سورة التوبة الآية رقم « ٣٣ » . وهى نفس الآية رقم « ٩ » من سورة الصف .

(٢) سورة المنافقين من الآية رقم « ٤ » .

فكيف إذن يتأتى لمحمد أن ينادى بهذه البشرى وهو يناضل في كل هذه الجهات . ولكن لأن صاحب الدعوة هو الله ، والذي أنزل هذا القرآن هو الله ، والذي بلغه هو رسول الله كان التحدى من الله القوى المتين الذى لا يعجزه شئ في الأرض ولا في السماء .

وقد أكد الله تبارك وتعالى هذه النبوءة ؛ بذات النص ، في سورتين من سور القرآن الكريم . هما سورة الصف (١) . وسورة التوبة (٢) . كما أكدها الله عز وجل - للمرة الثالثة - في سورة الفتح (٣) . ثم إنه عز سلطانه أكد هذا المعنى في سور كثيرة أخرى (٤) .

ففي سورة الصف ، يقول الله جل شأنه : « يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون . هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » (٥) .

وسبب نزولها يتلخص في أن النبي صلى الله عليه وسلم أبطأ عليه الوحي ؛ فقال كعب بن الأشرف : يا معشر يهود أبشروا ؛ فقد أطفأ الله نور محمد ؛ فيما كان ينزل عليه ، وما كان الله ليتم أمره . فأنزل الله هذه الآية ، واتصل الوحي بعدها .

وأما في سورة التوبة فإن الله عز وجل يقول : « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره) إلى آخر الآيتين الكريمتين « (٦) .

وهذا إمعان في التحدى ، وتأکید بعد تأكيد ، على نصر الله وتأييده ، وإظهاره لدين الحق ، رغم أنوف الملحدين والمناوئين والمعارضين . « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » .

(١) وهى من أوائل السور نزولا بالمدينة .

(٢) وهن من أواخر القرآن نزولا .

(٣) نزلت في السنة السادسة من الهجرة بعد فتح الحديبية .

(٤) مثل قوله تعالى : « كتب الله لأغلبن أنا ورسلى إن قوى عزيز » .

(٥) سورة الصف الآيتان ٨ ، ٩ .

(٦) سورة التوبة الآيتان « ٣٢ - ٣٣ » .

وجاءت آية الفتح مؤيدة بشهادة الله تعالى . وكفى بها من شهادة .
حيث يقول سبحانه : « هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره
على الدين كله وكفى بالله شهيداً » (١) .

أجل .. وكفى بالله شهيداً .. رغم شهادة التاريخ .. وشهادة الدنيا كلها ...
ولكن شهادة الله أكبر وأعظم ... فهو سبحانه الذى صدق وعده ، ونصر
عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده ... وهو جل شأنه الذى
أتم نوره ، وأظهر دينه ، وكانت له الغلبة بالمعجزة الباهرة ، والحجة البالغة ،
والبرهان الساطع .

فقد انتصرت قلة ضئيلة لا تملك عتاداً ولا عدة على الجيوش الكبيرة
التي بيدها قوة السلاح والعتاد ، فضلاً عن كثرة العدد . وليس من تفسير
لتلك النبوءة إلا أنها صدرت من لدن علام الغيوب . حيث لم يقلها محمد
— صلى الله عليه وسلم — من تلقاء نفسه . وإنما أنبأه بها الله العليم الخبير .
« فلو أنه كان إنساناً عادياً (٢) لاستحال كل الاستحالة أن تصنع كلماته
أقدار التاريخ » (٣) .

« فلقد ظهر دين الحق لا فى الجزيرة العربية وحدها . بل ظهر فى المعمور
من الأرض كلها قبل مضى نصف قرن من الزمان . ظهر فى امبراطورية
كسرى كلها ، وفى قسم كبير من امبراطورية قيصر ، وظهر فى شبه القارة
الهندية ، وفى الصين . ثم فى جنوب آسيا فى ماليزيا وغيرها . وفى أندونيسيا .
وكان هذا هو معظم المعمور من الأرض فى القرن السابع ومنتصف القرن
الثامن الميلادى .

(١) سورة الفتح الآية رقم « ٢٨ » .

(٢) تلك هى عبارة وحيد الدين خان وهو يقصد بها أن محمداً صلى الله عليه وسلم إنما ينطق
بالوحي عن الله عز وجل (الإسلام يتحدى ص ١٨٠) .

(٣) يقول البرفيسور ستوبارت : « إنه لا يوجد مثال واحد فى التاريخ الإنسانى يقارب
شخصية محمد . . . ألا ما أقل ما امتلكه من الوسائل المادية ، وما أعظم ما جاء به من البطولات
النادرة . ولو أننا درسنا التاريخ من هذه الناحية فلن نجد فيه اسماً منيراً هذا النور ، وواضحاً
هذا الوضوح غير اسم النبي العربى ، (مشار إليه فى المرجع السابق نفس الموضع) .

وما يزال دين الحق ظاهراً على الدين كله ، حتى بعد انحساره السياسى
عن جزء كبير من الأرض المفتوحة ، وخاصة فى أوربا وجزر البحر الأبيض
وانحسار قوة أهله فى الأرض كلها (١) بالقياس إلى القوى التى ظهرت فى
الغرب والشرق فى هذا الزمان .

أجل . . ما يزال دين الحق ظاهراً على الدين كله من حيث هو دين (٢)
فهو الدين القوى بذاته ، القوى بطبيعته ، الزاحف بلا سيف ولا مدفع
من أهله ، بلا فى طبيعته من استقامة مع الفطرة ، ومع نواميس الوجود
الأصيلة ، ولما فيه من تلبية بسيطة عميقة لحاجات العقل والروح ، وحاجات
ال عمران والتقدم . وحاجات البيئات المتنوعة ، من ساكنى الأكواخ إلى
ناطحات السماء » (٣) .

وفى العصر الحديث وبغض النظر عن الضعف السياسى الذى حل
بالمسلمين فى هذا العصر ؛ فإن الإسلام فى ذاته يزداد قوة على قوة
ويزداد ظهوراً وانتشاراً بفضل القرآن الكريم الذى يعتبره فلاسفة العالم
الحقيقة الإلهية الباقية على ظهر الكرة الأرضية الأمر الذى دفع كثيراً من
الفلاسفة والمفكرين إلى اعتناق الإسلام (٥) عن يقين بأنه دين الحق . وصدق
الله العظيم إذ يقول : « ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

(١) فقوة المسلمين لا تساوى شيئاً - الآن - إذا قيست بقوة الدولتين الكبيرتين فى العالم .

(٢) أى بغض النظر عن الضعف السياسى للمسلمين فى الوقت الحاضر .

(٣) الظلال ج ٦ ص ٣٣٣٠ - ٣٣٣١ .

(٤) فسببه معروف . وهو تخلى المسلمين عن دينهم ومن اراد التوسع فى هذا السبب فليرجع
إلى كتابنا مبادئ الفقه الإسلامى ص ١٥١ - ١٦٥ طبعة ١٤٠٣ هـ .

(٥) أعلنت وكالات الأنباء العالمية أن عدد الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام فى السنوات
القليلة الماضية بلغ حوالى خمسين ألف شخص . وقد طالعنا الصحف العالمية (العربية وغير العربية)
بتحليلات عديدة لهذا الموضوع . وتقول مجلة « لاكتوالتيه ريليجيوز » الكاثوليكية الفرنسية
إن هذه الظاهرة تحير رجال الدين فى فرنسا ، الذين يبحثون عن الأسباب التى جعلت ٥٠ ألف
ألف شخص يعتنقون الإسلام . هذه المجلة من أكبر المجلات الدينية وأكثرها توزيعاً فى فرنسا
(أخبار اليوم العدد ٢٠٣٨ فى ١٤ صفر سنة ١٤٠٤ هـ ١٩ - ١١ - ١٩٨٣ م) .

= ولعل القارىء الكريم يذكر تلك الضجة الإعلامية الكبرى التى أقامت الدنيا وأقعدتها عندما أعلن الفيلسوف الفرنسى رجاء جارودى إسلامه . على الرغم من أن رجاء جارودى ليس هو أول فيلسوف فرنسى يشهر إسلامه . ولكن ربما لأن جارودى هو أحد الفلاسفة والمفكرين القلائل ذوى الصوت المسموع على كافة المستويات السياسية والثقافية ، فأصداء آرائه وكتاباته تتجاوز قاعات المحاضرات فى السوربون إلى مختلف المنظمات والأجهزة السياسية والدينية والإعلامية فى الغرب .

غير أن الفيلسوف الكبير يعلنها صريحة مدوية فيقول . إنه ليس هناك أمة تحمل كلمة « الله » بصدق إلا الأمة الإسلامية . وليس هناك كتاب يمثل كلمة « الله » إلا القرآن الكريم لأن الكتب التى سبقته ضاعت وحرفت . ولم يبق سوى القرآن الذى يمثل كلمة « الله » . فالقرآن دين ودنيا . . لقد وجد الحلول لمشاكل الإنسان حولا اقتصادية وقانونية وتشريعية . . أيضاً وضع الأسس الأولى للسياسة العالمية .

ولعل هذا هو الهدف الذى ظل الفيلسوف الفرنسى المسلم يبحث عنه عشرات السنين . كما حدث عن نفسه . فقد كان مسيحياً كاثوليكياً . ثم بحثا عن حل لمشاكل العالم وفى فترة الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٣٣ انضم إلى الحزب الشيوعى الفرنسى . . وفى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى اكتشف الجرائم التى ارتكبتها ستالين فى حق الشعب ، بدأ يعيد النظر فى عقيدته وبعد ذلك كان التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا زاد اقتناعه بأن الماركسية لن تحل مشكلة العالم . . . ثم إن المشاكل الطاحنة التى يعانى منها الغرب هى أكبر دليل على إفلاس النظام الغربى وفشله ، ثم يقول الفيلسوف الكبير : « وفى الوقت الذى رأينا فيه الدين اليهودى يتحول إلى نوع من القومية والعنصرية من خلال الدعوة للمحافظة على نقاء الجنس مما أدى إلى انكماشه وإضعافه ، ثم كانت الدعوة المسيحية ، ولكن المسيح كان اهتمامه مركزا على الشئون الروحية على حساب شئون الدولة والمجتمع . وتلك هى الإضافة التى جاء بها الإسلام فالإسلام دين ودولة كانت تلك هى عظمة الإسلام وقوته وسر انتشاره المذهل فى القرن السابع وبداية القرن الثامن ففى أقل من قرن واحد كان الملايين من أبناء العالم شرقا وغربا يدينون به . والإسلام لم ينتشر بقوة السلاح كما يردد المستشرقون الغربيون . . لقد دخل هذا الدين عقول (البشر وقلوبهم) فانتشر بسرعة مذهلة . إلافكيف لبضعة آلاف من الجنود المسلحين بإيمانهم تحقيق هذه الانتصارات المذهلة على أقوى الجيوش المجهزة . . . ومن هنا لا أعتقد أن حياتى لم تكن سلسلة متصلة لقد كان كل منها مكملا للآخر ، فانتقلنا إلى الماركسية كان من أجل البحث عن مخرج للأزمة التى يمر بها العالم فى الغرب فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية . . ثم جاء انتقالنا للإسلام عن إيمان واقتناع بقوته فى حل المشاكل التى يعيش فيها عالمنا اليوم (صحيفة الأهرام الصادرة فى ١٠-٣-١٩٨٣) .

وفى لقاء أجراه الدكتور محمود الجافى مندوب مجلة الأمة مع الأخ الإنجليزى المسلم « يوسف إسلام » الذى كان يسمى (كاتس ستيفن . سأله عن السبب الرئيسى فى دخوله الإسلام فأجاب : السبب الأول والأخير هو القرآن ذاته ، حيث كان هو الباب الذى ولجت منه إلى الإسلام فقد قرأت الترجمة الإنجليزية للقرآن . وكلما قرأته شعرت بالرغبة فى المزيد من التلاوة =

الآية الثانية : قول الله العليم الحكيم : « ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١) .

إن القرآن الكريم يخاطب الناس جميعاً ، فلا بد أن يحمل معجزة للعالم في كل زمان ومكان .

ومن معجزاته في هذا المجال — للعرب ولغير العرب ، وللدنيا كلها — أنه حدد بهذه الآيات المباركة نتيجة حرب عالمية ستنتشب بعد بضع سنين وكلمة بضع في معناها اللغوي تصدق على ما بين الثلاثة إلى العشرة . بحيث لا ينقص العدد عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة هذا ما قررته معاجم اللغة العربية (٢) .

والإعجاز القرآني هنا من وجهين

الأول : أن حرباً ستقع بين الدولتين الأعظم في ذلك الوقت . وقيام هذه الحرب سيكون في بضع سنين .

=والتمن . كنت أبحث عن الطريق إلى الحقيقة . لقد قرأت في الديانات الأخرى كثيراً ولكن لم يقنعني أي منها . وجدت في القرآن أن الإسلام ليس ديناً لوقت معين كما هو الشأن في باقي الديانات التي لا تصلح للتطبيق في هذا العصر وإنما الإسلام دين الخلود ، الصالح للتطبيق في كل مكان وزمان . . . إن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي يتكلم على كل المستويات ، يخاطب النفس الإنسانية ليعرفها الحقيقة . وعندما اكتشفت هذا السر اكتشفت نفسي . (اللواء الإسلامي العدد العاشر الخميس ٧ من جمادى الآخر سنة ١٤٠٢ هـ) .

وتقول المستشرقة الألمانية المعاصرة الدكتورة « أنا ماري شيمل » التي تعد من جهاذة العلماء الباحثين . وتمتاز على معظم المستشرقين في هذا العصر بالموضوعية والحياد : « إن القرآن هو المعجزة الكبرى للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، والدليل القاطع على صحة نبوته وأنه رسالة الله إلى الناس كافة ، وأن القرآن هو المهيمن على ما سبقه من الكتب المنزلة من الله على أنبيائه ورسله وأنه يخاطب العقل والضمير والوجدان (مجلة الفيصل السعودية عدد مارس ١٩٨٢ اللواء جمادى الآخر ١٤٠٢ هـ) .

(١) سورة الروم الآيات « ١ - ٥ » .

(٢) لسان العرب الباء مع الصاد والعين (ص ٢٩٨ دار المعارف) .

وهذا بذاته إخبار بالغيب . إذ أنه حسب التوقعات البشرية ؛ قد تنشب الحرب وقد لا تنشب .

فلو أن القرآن من عند محمد لمسا خاطر بدعوته في الادعاء بأن حرباً عالمية ستقع . ثم يقررها ويؤكددها في كتابه لتكون حجة عليه .

وما هي مصلحة الدين — أو الفكرة الجديدة — في قيام هذه الحرب ، أو عدم قيامها ؟

والأخطر من ذلك . . . ماذا يكون الموقف لو أن مثل هذه الحرب لم تقم خلال الفترة المحدودة ؟

فلا يعقل من بشر أن يخاطر بدعوته في سبيل معركة قد تقع وقد لا تقع . وخاصة أنه ليس لمحمد ومن معه — الذين يقيمون بين جبال مكة — مصلحة ظاهرة في قيام هذه الحرب أو عدم قيامها (١) .

الوجه الثاني : أن الآيات الكريمة قد حددت — وهذا أبلغ في الاعجاز من الذي سينتصر في تلك الحرب القادمة (٢) بعد بضع سنين . ومن الذي سينهزم (٣) . على عكس ما كان يتوقع البشر .

وبشيء من التفصيل نقول :

بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم بسنوات قليلة نشبت حرب كبرى بين أعظم دولتين في ذلك التاريخ هما الفرس والروم .

ولما كان الفرس مجوساً يعبدون الشمس والنار . وكان الروم من المؤمنين بالمسيح وبالوحي وبالرسالة وبالله تعالى ؛ فمن البدهى أن يتعاطف المسلمون مع الروم — ولو نفسياً — يرجون غلبتهم على الكفار والمشركين . وعلى النقيض من ذلك كان كفار مكة مع الفرس لكونهم من عباد الأوثان .

(١) وذلك في المستقبل القريب .

(٢) على الرغم من ضعفه وهزيمته الجالية .

(٣) على الرغم من قوته وانتصاره في ذلك الوقت .

ولكن ما أهمية تلك الحرب العظمى - بالنسبة للمسلمين في مكة وهم قليل مستضعفون ؟

أما في هذه الظروف العصيبة - التي يمر بها المسلمون فلا أعتقد أن نتيجة الحرب تعنى المسلمين في شيء .

ولكن لما سبق في علم الله من إنتصار الإسلام وإنتشاره وظهوره على الدين كله وأن نوره سيعم الآفاق ، فإن نتيجة هذه الحرب ستكون في غاية الأهمية بالنسبة للمسلمين في المستقبل .

فلما إنتصر الفرس على الروم في عام ٦١٦ م واستولوا على جميع المناطق الشرقية من دولة الروم ، إنتهزها المشركون فرصة للسخرية من المسلمين ، حيث قال المشركون لهم : لقد غلب إخواننا على إخوانكم وكذلك سوف نقضى عليكم إذا لم تتركوا دينكم الجديد (١) . وكان المسلمون حينذاك بمكة في غاية الضعف . بل إن عددهم في ذلك التاريخ قليل جداً وكما قال الله تعالى : « قليل مستضعفون » .

لكن هذا النفر القليل عزيز على الله ، فهم الذين سيحملون مشاعل النور إلى العالم كله . فحق على الله أن يطمئن قلوبهم ويثبت عزائمهم ويؤكد لهم أن الحق منتصر لا محالة .

هذا - والله أعلم - هو المعنى القريب الذي من أجله نزلت الآيات المباركات .

وهى مع ذلك تتضمن إعجازاً للبشرية كلها فهل يستطيع أى قائد عسكري ، مهما بلغت قوته ، وعبقريته ونبوغه ، أن يتنبأ بمصير

(١) حيث بدأ عباد النار يستبدون بالرعايا الروم للقضاء على المسيحية . . « فبدأوا يسخرون علانية من الشعائر الدينية ، ودمروا الكنائس ، وأراقوا دماء ما يقرب من مائة ألف من المسيحيين المسلمين ، وأقاموا بيوت عبادة النار في كل مكان . وأرغموا الناس على عبادة الشمس . . ولقد بلغ التبجح بكسرى أن وجه خطاباً إلى هرقل من بيت المقدس يقول فيه : « من لدن الإله كسرى ، الذى هو أكبر الألهة ، وملك الأرض كلها ، إلى عبده اللئيم الغافل : هرقل . إنك تقول : إنك تثق في إهلك ! فلماذا لا ينقذ إهلك القدس من يدى ؟ » (وحيد الدين خان المرجع السابق ص ١٨٣ - ١٨٤) .

معركة عسكرية بعد ساعة واحدة من قيامها ؟ . فما بالك بمن يأتي ويقول :
إنه بعد بضع سنين ستحدث معركة بين الفرس والروم وينتصر فيها الروم (١) .

ومن الفرس عند هذا القول ؟ ومن هم الروم ؟

إن الفرس في هذا الوقت هم المنتصرون الأقوياء . وأما الروم فهم
المهزومون الضعفاء . ومع ذلك وعلى عكس ما تتوقع البشرية (٢) يأتي
القرآن فيقول : إن هؤلاء الضعفاء سينتصرون في بضع سنين .

ماذا كان يمكن أن يحدث لو أنه لم تحدث معركة بين الفرس والروم ؟
أو لو أن الروم قد هزموا في تلك المعركة التي حدثت ... ثم إذا كان القرآن
من عند محمد ، فما الذي يجعله يدخل في قضية غيبية كهذه ، لم يطلب منه
أحد أن يدخل فيها ؟ أليس الدين من أجل مخاطرة لم يطلبها أحد ؟ .

ولكن القاتل هو الله .. والفاعل هو الله .. ومن هنا كان هذا الأمر
الذي نزل في القرآن يقيناً سيحدث حتماً في مواعده لأن قائله علام الغيوب ،
الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ... وهكذا حدثت المعركة
بعد بضع سنين . وبشهادة التاريخ أنتصر الروم (٣) - كما أخبر بذلك القرآن

(١) الشعراوي - المرجع السابق - ص ٢١ .

(٢) المؤرخ إدوارد جبن في كتابه : تاريخ سقوط وإندحار الإمبراطورية الرومانية :

The History of the Decline and fall of the roman Empire by
Edward Gibbon.

وهو يعتبر أوثق كتاب في هذا الموضوع . وقد قال في الجزء الخامس ص ٤٧ : « في ذلك
الوقت حين تنبأ القرآن بهذه النبوة لم تكن أية نبوة أبعد منها وقوعاً . لأن السنين الأثنتي عشرة
الأولى كانت تؤذن بانتهاء الإمبراطورية الرومانية . . إنها من أبرز البطولات التاريخية تلك
التي نراها في هرقل الذي كان يبدو غاية في الكسل والتمتع بالملذات وعبادة الأوهام في السنين
الأولى والأخيرة من حكمته . . . ولكن الضباب الذي يسود السماء ساعى الصباح والمساء
يغيب حيناً من الوقت لشدة شمس الظهيرة . وهذا ما حدث بالنسبة لهرقل .

(مشار إليه في : وحيد الدين خان المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨) .

(٣) فقد تحول هرقل فجأة إلى بطل في ميدان الحرب واستطاع أن يعيد مجد الروم في خلال

ست حروب شجاعة شنها ضد الفرس . (إدوارد جبن - المرجع السابق - ص ٧٦ - ٧٧) .
فقد سار بجيوشه عن طريق البحر الأسود إلى أرمينيا ، وشن على الفرس هجوماً مفاجئاً فلا ذوا =

الكريم - وكان أنتصاراً ساحقاً^(١) « وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون ». صدق الله العظيم .



وقبل أن تنتقل إلى نوع آخر من إعجاز القرآن ، نود أن نشير إلى أن ما سبق ذكره كان من أنباء الغيب التي أبرزها الله إلى عالم الوجود . حيث

=بالفرار . وكان الفرس يملكون جيشاً كبيراً في آسيا الصغرى . ولكن هرقل فاجأهم بأساطيله مرة أخرى وأنزل بهم هزيمة فادحة . وبعد إحراز هذا النصر الكبير عاد هرقل إلى عاصمته القسطنطينية عن طريق البحر وعقد معاهدة مع الأفاريين ، واستطاع بنصرتهم أن يسد سيل الفرس عند عاصمتهم . وقد تم ذلك في أقل من سبع سنوات (ومن أصدق من الله حديثاً) . وبعد ذلك شن هرقل ثلاثة حروب أخرى في سنوات ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ م واستطاع أن ينفذ إلى أرض العراق القديم عن طريق البحر الأسود واضطر الفرس إلى الانسحاب من جميع الأراضي الرومانية نتيجة هذه الحروب . وأصبح هرقل في مركز يسمح له بالتوغل في قلب الإمبراطورية الفارسية . وقد تم ذلك بالفعل . وهكذا صدق ما تنبأ به القرآن الكريم عن انتصار الروم في أقل من عشر سنين (وحيد الدين خان - المرجع السابق ص ١٨٨ - ١٩٠) .

W. Montgomery Watt ; Companion to the QUR'AN, p, 184.

مونتجموي وات : مع القرآن ص ١٨٤ (لندن سنة ١٩٦٧) .

حيث يقول : عن هرقل :

He had some successes in Asia minor from 622 to 625,

لقد حقق بعض الانتصارات من سنة ٦٢٢ إلى سنة ٦٢٥ .

(١) لما نزلت الآيات من أول سورة الروم . قال المشركون لأبي بكر : إن صاحبك يقول : إن الروم تظهر على فارس في بضع سنين ؟ قال : صدق : قالوا هل لك أن نقامرك فيأيعوه على أربع قلائص - خيار الإبل - إلى سبع سنين . فضت السبع ولم يكن شيء يذكر ففرح المشركون فشق ذلك على المسلمين . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما بضع سنين عندكم » ؟ قالوا : دون العشر . قال اذهب فزايدهم وازدد سنتين في الأجل - وهذا كله قبل تحريم الرهان - قال فما مضت السنتان حتى جاء الركبان بظهور الروم على فارس ففرح بذلك المؤمنون (تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٢٣) .

فما أعظم تلك الثقة المطلقة في وعد الله ، كما تبدو في قوله أبي بكر رضي الله عنه من غير تلثم ولا تردد ، والمشركون يعجبونه من قول صاحبه فما يزيد على أن يقول : صدق . وبراهنونه فبراهن وهو واثق . ثم يتحقق وعد الله ، في الأجل الذي حدده : « في بضع سنين » . وهذه الثقة المطلقة على هذا النحو الرائع هي التي ملأت قلوب المسلمين قوة و يقينا وثباتا في وجه العقبات والآلام والمحن . حتى تمت كلمة الله وحق وعد الله (الظلال ج ٥ ص ٢٧٥٧) .

تحققت كل نبوءات القرآن العظيم ، بشهادة التاريخ والواقع والعالم كله .
« وعد الله لا يخلف الله الميعاد » .

ولكن هناك أمور أخرى كثيرة حدث عنها القرآن ولا تزال غيباً من الغيب الذى أخبر الله تعالى بوقوعه مستقبلاً وبين يدي الساعة . نذكرها - فى اختصار شديد - دليلاً على تجديد القرآن لبراهينه الدالة على صدقه ، واستمرارية الإعجاز القرآنى على مدى تكور الليل والنهار ، (بدوران هذه الكرة) إلى أن يأذن الله بمرساها .

وفى ما يلي إشارة موجزة إلى بعض آيات الذكر الحكيم :

١ - قول الله تبارك وتعالى : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا » (١) .

هذه الآية القرآنية المباركة تتكلم عن سيدنا عيسى عليه السلام - الذى هو نفسه آية من آيات الله (٢) - وعن الإعجاز الإلهى الذى سيظهره الله بشأن المسيح عيسى بن مريم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الآية : أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن بعيسى عليه السلام بعد نزوله إلى الأرض . أى أنهم جميعاً يصدقون به عند نزوله من السماء لقتل الدجال فتصير الملل كلها ملة واحدة هى ملة الإسلام الحنيف ، دين إبراهيم عليه السلام (٣) .

٢ - قول الله جل شأنه : « يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً قل انتظروا إنا منتظرون » (٤) .

(١) سورة النساء الآية رقم « ١٥٩ » .

(٢) يقول الله سبحانه : « وجعلنا ابن مريم وأمه آية . . » .

(٣) ونظير ذلك قوله : « وإنه لعلم للساعة فلا تمرن بها » . قال ابن عباس ومجاهد والضحاك والسدى وقتادة : إنه خروج عيسى . وذلك من أعلام الساعة لأن الله ينزله من السماء قبيل الساعة . والقراءة الثانية وإنه لعلم للساعة بمعنى أمارة وعلامة للساعة : تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٧٦ . تفسير القرطبى ص ٢٠٠٧ ، وص ٥٩٢٥ . وحاشية الصاوى على تفسير الجلالين ج ١ ص ٣٤١ ، وج ٤ ص ٥٣ . فى ظلال القرآن ج ٥ ص ٣١٩٩ .

(٤) سورة الأنعام من الآية رقم « ١٥٨ » .

في أول هذه الآية : تساؤل من الله تبارك وتعالى عما طلبه المشركون من خوارق العادات . كان التهديد الواضح الحاسم في هذا النص المبارك ، فقد مضت سنة الله بأن يكون عذاب الاستئصال حتماً إذا نجأت الحارقة ، ثم لم يؤمن بها المكذبون ، والله سبحانه يقول لهم : إن ما طلبوه من الخوارق لو جاءهم بعضه لقضى عليهم إذا لم يؤمنوا . حيث لا ينفع عند ذلك إيمان ولا عمل (١) .

ومع ذلك فإن المفسرين يربطون بين هذه الآية وبين علامات الساعة التي بنيتها السنة ، فقد روى البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا رآها الناس آمن من عليها فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » (٢) . أى آمن الناس جميعاً (٣) . كما جاء في الرواية الأخرى فإذا طلعت ورأها الناس آمنوا أجمعون ؟ . وعند ذلك إذا أنشأ الكافر إيماناً لا يقبل منه . وأيضاً إذا أحدث المؤمن العاصي توبة لم تقبل منه توبته ... وقوله تعالى : « قل انتظروا إنا منتظرون » تهديد شديد للكافرين ووعد أكيد لمن سوف بإيمانه وتوبته إلى وقت لا ينفعه ذلك (٤) .

٣ - قول الله عز وجل : « وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلسهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون » (٥) .

(١) الظلال ج ٣ ص ١٢٣٨ - ١٢٣٩ .

(٢) الحديث بهذا النص رواه العلامة ابن كثير في تفسيره ج ٢ ص ١٩٣ .

(٣) فمعنى آمن من عليها : آمن من على ظهر الأرض أى الناس جميعاً .

(٤) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١٩٥ .

غلق باب التوبة له أمدان ، لا ثالث لهما : الأول على المستوى العام . وهو طلوع الشمس من مغربها والثاني على المستوى الخاص . وهو أن تحضر ملائكة الموت للإنسان . فإذا آمن أو تاب عند ذلك لا ينفعه إيمانه ولا تقبل توبته .

لمزيد من التفصيل عن التوبة وشروطها وأثارها : الدكتور يوسف قاسم : نظام التوبة وأثره في العقوبات مجلة القانون والاقتصاد عدد سبتمبر سنة ١٩٧٣ م .

(٥) سورة النمل الآية رقم « ٨٢ » .

هذه الآية الكريمة تتكلم عن إحدى علامات الساعة . كما ورد في الحديث الصحيح (١) . وأنه إذا انتهى الأجل الذى تنفع فيه التوبة ، وحق القول على الباقي فلم تقبل توبتهم . عندئذ يخرج الله لهم دابة تكلمهم . والأصل أن الدواب لا تتكلم ، أو لا يفهم منها الناس . ولكنهم اليوم يفهمون ويعلمون أنها حدث خارق للعادة ، منبئ باقتراب الساعة ، وقد كانوا لا يؤمنون بآيات الله ولا يصدقون باليوم الموعود (٢) .

الفرع الثالث الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم

القرآن ، كتاب أنزله الله جلت حكمته ، منهجاً للحياة فى الأرض . مقصده الأسمى توجيه الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له ... فهو إذن ليس كتاباً للعلم التجريبي .

غير أن القرآن الكريم — أثناء التدليل على قدرة الله وعظمته ، وانفراده سبحانه بالخلق والإيجاد ، والإحياء والإماتة — يشير من قريب أو بعيد إلى بعض الحقائق العلمية ، الثابتة يقيناً . والتي تعجز البشرية عن إيجاد أى تفسير لها سوى أن هذا القرآن من لدن جبار السموات والأرض « الله الذى لا إله إلا هو وسع كل شئ علماً » .

فقد نزل القرآن قبل ما يسمونه : عصر النهضة بقرون طويلة (٣) .. ولكن أحداً من فلاسفة البشرية أو عباقرتها أو علمائها لم يستطع — على مر

(١) فقد روى مسلم بن الحجاج فى صحيحه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لم أنسه بعد . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن أول الآيات خروجا : طلوع الشمس من مغربها ، وخروج الدابة على الناس ضحى . وأيتهما كانت قبل صاحبتهما فالأخرى على أثرها قريباً .

(٢) الظلال ج ٥ ص ٢٦٦٧ . تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ تفسير القرطبي ص ٤٩٥٠ - ٤٩٥١ .

(٣) حيث لم يكن يعرف الإنسان من الطبيعة إلا القليل النادر . فقد كانوا يرون أن الأمطار تنزل من السماء وأن الأرض مستوية كالفراش . وأن السما سقف الأرض ، وأن النجوم

القرون الطوال - إبطال شئ مما جاء به القرآن ، رغم كل هذا التقدم المذهل في العلم التجريبي (١).

إن إعجاز القرآن لم يتوقف ، ولن يتوقف ، وإذا كان القرآن قد تحدى الكفار في عصر نزوله ، فإنه لا يزال يتحدى البشرية ، تحدياً مستمراً متجدداً بتجدد الليل والنهار . ففي كل ميدان تجد القرآن الكريم يتحدى العلم الحديث ، عندما تصبح نظرياته حقيقة مسلمة .

مسامير لامعة من الفضة مركبة ، في قبة السما . بل وكان العما يرون أن الشمس ساكنة وأن الأرض تدور حولها : إلى أن جاء كورنيك (١٤٧٣ - ١٥٤٣ م) وعرض فكرته الشهيرة عن حركة الشمس .

(ولكن القرآن الكريم سجل حركة الشمس بل جريانها قبل ذلك بحوالى تسعة قرون) . وإذا عدنا إلى ما كان الحال قبل عصر النهضة ، وإلى بداية البحث العمى الذى بدأ في بداية هذا العصر ، فإننا نقول إن العلم بدأ يتقدم شيئاً فشيئاً إلى أن زادت قوة المشاهدة والدراسة لدى الإنسان فكشف عن أسرار كثيرة والألآن لا تجد جزءاً من معوماتنا عن أجزاء الجسم وشعب العلم المختلفة إلا وقد تغيرت نظرتنا إليه كلية . وثبت بطلان عقائد العصر القديم . . وهذا بدل بكل صراحة على أنه لا وجود لكلام إنسان تدوم صحته كايا . . ولذلك لا تجد كتاباً مضى عليه حين من الدهر إلا ومملوء بالأغلاط والأخطاء من جميع نواحيه نظراً للكشوف الجديدة في كل ميدان .

ولكن مسألة القرآن الكريم تختلف تماماً الاختلاف عن هذا كله ، فهو حق وصادق في كل ما قاله كما كان في القرون الغابرة ، ولم يطرأ على مقاله أى تغير ، رغم مضى قرون وعصور طويلة (وحيد خان - المرجع السابق - ص ١٩٣ - ١٩٤) .

(١) ولكن رغم هذا التقدم المذهل في العلم التجريبي يحدثنا الفيلسوف الفرنسى الكبير رجاء جارودى - الذى أحدث إعنتاقه للإسلام ضجة كبرى في العالم كله - يحدثنا فيقول : « منذ عهد النهضة حكم على الإنسان في مجتمعاتنا الغربية بالعزلة والانفصال عن الآخرين ؛ بسبب الفردية التى مازال احتدامها يزيد منذ عصر الغزوات الاستعمارية وحتى عصر الأنحطاط النهائى في حياة المجتمع المنعزل وبسبب انتشار المنافسات الوحشية في الاقتصاد والتجارة ، حيث يقضى أقل الناس خيراً على أقلهم إمكانية للدفاع عن نفسه . وبسبب تقنيات الطمع ، التى تشكل الدعاية والتسويق أقصى تعبير عنها . . هذا النظام ولد العنف بشكل محتوم . . حيث يتزايد عدد الذين يحاولون الاستيلاء بالعنف الصريح على ما يملكه غيرهم بشكل قانونى أو غير قانونى بالمضاربة والغش . . . إن فردية كهذه تهى بالضرورة حرب الجميع ضد الجميع . إن مجتمعاتنا الأوربية لم تتوقف عن التآرجح منذ أربعة قرون بين فردية شريعة الغاب وبين استبداد الجماهير العشوائية (الإسلام دين المستقبل ص ٦٧ - ٦٨ طبعة ١٩٨٣ . ترجمة عبد المجيد بارودى .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه من المستحيل على فرد بعينه ، أو علماء جيل معينين ، أن يحيطوا بما في القرآن الكريم من إعجاز علمي ، إذ من الثابت علمياً — بل والمشاهد عملاً — أن حركة البحث العلمي دائمة متجددة ، غير متوقفة على باحث بعينه ، أو علماء جيل بذواتهم ، إنما التقدم العلمي حركة دائبة لا نهاية لها . والله الحجة البالغة ، فإن إعجاز القرآن يسير معها حيث تسير : « سريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد . ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شيء محيط » (١) .

نظراً لذلك فإننا نستعرض — على سبيل المثال (٢) بعض الآيات المباركات التي لا نستطيع شرحها ، ولكننا نعرض إلى بعض لمسات منها ، على قدر فهمنا المحدود ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

(١) سورة فصلت . الآيتان الأخيرتان .

(٢) ففي كل ميدان تجد القرآن الكريم يتحدى العلم الحديث : في علم الفلك آيات كثيرة يطول شرحها ونكتفي منها بقوله سبحانه : « وكل في فلك يسبحون » . فقد كان الإنسان في الأزمان الغابرة يشاهد أن النجوم تتحرك . ولذلك فلم يكن هذا التعبير موضع دهشه ، ولكن البحوث العلمية الحديثة قد خلعت على هذه التعبيرات ثوباً جديداً . فليس هناك أروع ولا أدق من السباحة لدوران الأجرام السماوية في الفضاء البسيط اللطيف (وحيد الدين — المرجع السابق ص ١٩٨) . وفي علم الأغذية : حرم الله الدم وكان الإنسان غافلاً عن أهمية هذا التحريم . وجاءت التحليلات تثبت أن الدم يحتوي على كمية كبيرة من حمض البوليك .

وفي علم طبقات الأرض . يقول الله سبحانه : « وألقى في الأرض رواسي أن تُميد بكم » : ولقد ظل العلم الحديث جاهلاً بهذه الحقيقة طوال القرون الثلاثة عشر الماضية ، ولكن دارسي الجغرافيا الحديثة يعرفونها الآن جيداً تحت اسم « قانون التوازن » . ولا يزال العلم الحديث في مرحلة البدائية بالنسبة لأسرار هذا القانون في علم الحيوان والنبات وألوان الكائنات يقول الله عز وجل : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور (سورة فاطر الآيتان : ٢٧ ، ٢٨) . ويروى العالم الهندي الدكتور عناية المشرق واقعة حدثت له مع عالم الفلك الشهير السير جيمس جينز الأستاذ بجامعة كبريدج حينما كان يلقي محاضرة عن الأجرام السماوية ونظامها المدهش وأبعادها وفواصلها اللامتناهية وطرقها ومداراتها وجاذبيتها . يقول عناية الله : حتى أنني شعرت أن قلبي يهتز بهيبة الله وجلاله . وأما السير جيمس فوجدت شرراً قائماً والدموع تهمر من عينيه .

الآية الأولى : من سورة النازعات :

يقول الله تبارك وتعالى : « والأرض بعد ذلك دحاها أخرج منها ماءها ومرعاها . والجبال أرساها » (١)

من أكبر تحديدات القرآن الكريم : أن اختيار كلمة بعينها يجعل من المستحيل أن يحل غيرها محلها ، وأن كل جيل يفهم هذه الكلمة على قدر ما وصل إليه من علم ومعرفة ، بحيث يكون هذا الفهم صحيحاً ، على ضوء قواعد اللغة والشرع والعقل .

ونحن في تناولنا لهذا النص المبارك لن نخرج عن الكلمة الأولى ، وهي قوله سبحانه : « والأرض بعد ذلك دحاها » .

وبعد انتهاء المحاضرة قال عناية الله : لقد أحدثت هذه المحاضرة طوفانا في عقلي . ثم قلت له (أى السير جيمس) : لقد تأثرت جدا بالتفاصيل التي رويتوها لي وتذكرت آية من كتابي المقدس ثم قرأت عليه الآية المذكورة ... فصرخ جيمس قائلاً : ماذا قلت ؟ ... « إنما يخشى الله من عباده العلماء » مدهش وغريب وعجيب جداً إن الأمر الذي كشف عنه دراسة ومشاهدة خمسين سنة ... من أنبا محمداً به ؟ ... هل هذه الآية موجودة في القرآن حقيقة ؟ لو كان الأمر كذلك فاكتب شهادة مني أن القرآن كتاب موحى به من عند الله ... ويستطرد السير جيمس جينز قائلاً :

لقد كان محمد أمياً ولا يمكنه أن يكشف هذا السر بنفسه ... ولكن الله هو الذي أخبره بهذا السر ... مدهش .. وغريب وعجيب جداً

(وحيد الدين خان المرجع السابق - ص ١٩٣ - ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ - ٢١٢) ونختم الموضوع بنبذة مختصرة عن علم الأجنة في القرآن . حيث يقول الله سبحانه : « ثم جعلناه نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضفة فخلقنا المضفة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين » . فكأن القرآن يتحدى بهذا وكثير غيره - العلم والعلماء إلى يوم القيامة . يقول لهم : هذا هو تكوين الجنين في بطن أمه . وأنا أذكره لكم . وأذكر مرحلة بالتفصيل الذي لم يشهده أحد من البشر حتى ساعة نزول هذا القرآن ، ولا حتى بعد نزوله بمئات السنين . ولكنني أسجله لكم لتعلموا أن القائل هو الله الخالق البارئ المصور . لأنه لا يمكن لأحد أن يقول هذا الكلام . وأن يتحدى بصحته على مر العصور ، ليروى شيئاً لم تكن البشرية تعرفه أو تعلم به . إلا أن يكون ذلك هو الله عز وجل (الشعراوى المرجع السابق - ص ٣٣ - ٣٤) .

(١) الآيات « ٢٠ - ٢٢ » .

يقول علماء اللغة : إن كلمة « دحا » ، تأتي بمعنى بسط ووسع ، وتأتي بمعنى نزع ونثر ، يقال : دحا المطر الحصى عن وجه الأرض بمعنى نزرعه ونثره ، وتأتي أيضاً بمعنى دفع (١) .

وما قاله علماء التفسير لا يخرج في جملته عن هذا المعنى اللغوي (٢) .
إلا أن العلامة ابن كثير رحمه الله أورد في تفسيره أن الله سبحانه شرح لنا معنى « دحاها » ، بقوله جل شأنه : « أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرساها » . أى أنه سبحانه أخرج من الأرض الماء والمرعى ، وشقق فيها فيها الأنهار ، وجعل فيها الجبال والرمال والسبل والآكام (٣) .

وهذه الآية الكريمة تطابق مطابقة عجيبة ، أحدث الكشف العلمية ، وهو نظرية تباعد القارات ، أو انتشارها . ومضمون هذه النظرية أن جميع القارات كانت في وقت من الأوقات أجزاء متصلة (٤) ، ثم انشقت وبدأت تنقذف وتنتشر بحيث وجدت قارات تحول ، دونها بحار واسعة .

وقد طرحت هذه النظرية لأول مرة في العالم سنة ١٩١٥ م . حين أعلن خبير طبقات الأرض الألماني ، الأستاذ « الفريد واجنر » أنه : لو قربت القارات جميعاً ، فسوف يتماسك بعضها مع بعض .

(١) لسان العرب : الدال مع الحاء (٢٠ ص ١٣٨) ، المصباح المنير ج ١ ص ٨٧ .
الدل مع الحاء وما يثلهما . ويلاحظ أنه جاء في لسان العرب أن كلمة : رحا تأتي بمعنى بسط .
والأدحوة مبيض النعام في الرمل ، لأن النعامة تدحوه برجلها ثم تبيض فيه .

(٢) تفسير القرطبي ص ٦٩٩٦ . الصاوي على الجلائن ج ٤ ص ٢٧٤ . الظلال ج ٦ ص ٣٨١٦ - ٣٨١٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤٦٨ . وجاء في الظلال . ودحو الأرض تمهيداً وسط قشرتها بحيث تصبح صالحة للسير عليها . والنظريات الفلكية الحديثة تقرب من مدلول هذا النص القرآني حين تفترض أنه مضى على الأرض مئات الملايين من السنين ، وهي تدور دورانها ، ويتعاقب الليل والنهار عليها قبل دحوها وقبل قابليتها للزراع ، وقبل استقرار قشرتها على ما هي عليه من مرتفعات ومستويات (نفس الموضع المشار إليه) .

(٤) وهو ما يؤكده قول الله سبحانه : « أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما » .

وهناك شبه كبير يوجد على سواحل البحار المختلفة ، كان تجد جبلا متماثلة عمرها الأرضي واحد . وكأن تجد فيها دواب وأسماكاً ونباتات متماثلة أيضاً . وهذا ما دفع عالم النباتات رونالد جود ، في كتابه جغرافية نباتات الزهور ، إلى أن يقول : « لقد اتفق علماء النباتات على النظرية القائلة بأنه لا يمكن تفسير ظاهرة وجود نباتات متماثلة في قارات العالم ، إلا إذا سلمنا بأن أجزاء الأرض هذه كانت متصلة بعضها ببعض في وقت من الأوقات . وقد أصبحت هذه النظرية علمية تماماً بعد تصديق الحاذية الحجرية لها فإن العلماء اليوم - بعد دراسة اتجاهات ذرات الحجارة - يستطيعون تحديد موقع أى بلد ، وجدت به هضبة تلك الحجارة في الزمن القديم . وقد أكدت هذه الدراسة في الحاذية الأرضية ، أن أجزاء الأرض لم تكن موجودة قديماً بالأمكنة التي توجد بها اليوم ، وإنما كانت في ذلك المكان الذي تحدده نظرية تباعد القارات .

وفي هذا يقول البروفسيور بلاكيت : « إن ذرات أحجار الهند تبين أنها كانت توجد في جنوب خط الاستواء قبل سبعين مليون سنة . وهكذا تثبت دراسة جبال جنوب أفريقيا أن القارة الإفريقية انشقت من القطب الجنوبي قبل ثلاثمائة مليون سنة » (١) .

لقد ورد في الآية المذكورة آنفا كلمة « الدحو » ، ومعناها تسوية الشئ ونثره ، كما يقال : « دحا المطر الحصى عن وجه الأرض ، وهذا هو نفس مفهوم الكلمة الإنجليزية « Drift » التي استخدمت في التعبير عن النظرية الجغرافية الحديثة » (٢) .

فما أروع آيات الله ، التي لم تدع مجالا لأدنى تردد ، اللهم إلا اليقين بأن الذي أنزل هذه الآيات إنما هو الله رب العالمين .

الآية الثانية : من سورة القمر :

يقول الله جل شأنه : « اقتربت الساعة وانشق القمر » .

(١) مشار إليه في وحيد الدين خان المرجع السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) وحيد الدين خان - المرجع السابق - ص ٢٠٨ .

هذه الآية المباركة هي الآية الأولى من سورة القمر . والسورة من مطلعها إلى ختامها : حملة رهيبة مفرعة على قلوب المكذبين بالنذر^(١) بقدر ما هي طمأنينة عميقة وثيقة للقلوب المؤمنة الصادقة^(٢) .

والآية على قصرها ، بلغت الذروة في إعجازها ودلالاتها . فهي تتكلم عن النبأ العظيم : الساعة وإقترابها ورهبة زلزالها . . . كما تشير إلى إرهابها لهذا الحدث الرهيب ، وهو إنشقاق القمر .

وقد ثبت في الحديث الصحيح بروايات عديدة من طرق شتى^(٣) أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرهم آية فأراهم إنشقاق القمر^(٤) .

وفي بعض روايات البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين : فرقة فوق الجبل ، وفرقة دونه^(٥) . وفي بعض روايات مسلم : « فلفتين : فكانت فلفة وراء الجبل ، وفلفة دونه . فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اشهدوا »^(٦) .

وقد روى أئمة الحديث تلك الروايات العديدة ، واستشهد بها أئمة التفسير . وفي هذا يقول العلامة القرطبي رحمه الله : « اقتربت الساعة أي قربت . . . فهي بالإضافة إلى ما مضى قريبة ، لأنه قد مضى أكثر الدنيا . كما روى قتادة عن أنس قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) النذر : هم الرسل عليهم الصلاة والسلام .

(٢) الظلال ج ٦ ص ٣٤٢٥ .

(٣) روى البخاري رحمه الله أحداث انشقاق القمر من طرق خمسة : ثلاثة عن ابن مسعود . وواحد عن أنس ، وواحد عن ابن عباس رضي الله عنهم (فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٨ ص ٢٥٠-٢٥١ ورواها مسلم من طرق سبعة : ثلاثة عن ابن عباس ، وأثنان عن أنس ، وواحد عن ابن عمر وواحد عن ابن عباس) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٦٨٨ - ٦٧٠ .

(٥) فتح الباري ج ١٨ ص ٢٥١ .

(٤) فتح الباري ج ١٨ ص ٢٥١ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٦١٨ .

وقد كادت الشمس تغيب ، فقال : « ما بقى من دنياكم فيما مضى إلا مثل ما بقى في هذا اليوم مما مضى (١) . . . وما نرى من الشمس إلا يسيراً (٢) . . . وإنشق القمر . . . أى وقد إنشق القمر ، . . . وعلى هذا الجمهور من العلماء . ثبت في صحيح البخارى وغيره من حديث ابن مسعود وابن عمرو وأنس وجبير بن مطعم وابن عباس (٣) .

وقد حدث إنشقاق القمر ، على النحو المذكور ، قبل الهجرة بخمس سنين (٤) .

ولكن إذا استدركنا على ما سبق بيانه من أن معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هى القرآن العظيم — المعجزة القطعية القائمة أبد الدهر ؛ فإنه قد يقال : هل يعد انشقاق القمر معجزة أخرى للنبي عليه الصلاة والسلام ؟ . وما أهمية ذلك بجانب القرآن العظيم ؟

والجواب : أن الله تعالى أعطى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم المعجزة الكبرى وهى القرآن الكريم . كما أيده بمعجزات أخرى . منها انشقاق القمر (٥) . غير أن هذا الحدث (٦) بالنظر إلى ثبوته في القرآن الكريم ؛ فإنه يعد من أعظم البراهين على أن هذا القرآن من عند الله . فحادثة انشقاق القمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إرهاب بحدوث كوني رهيب منتظر في المستقبل ، سجله القرآن الكريم ؛ ليكون برهاناً عملياً ساطعاً على صدق هذا الكلام الذى يستحيل على البشر أن يأتى بمثله .

وهذا عين ما يؤكد العلم الحديث . فقد توصل العلماء خلال أبحاثهم

(١) وهذا نهاية حديثه صلى الله عليه وسلم .

(٢) أما هذه العبارة فهى من كلام أنس رضى الله عنه .

(٣) تفسير القرطبي ص ٦٢٩٥-٦٢٩٦ .

(٤) تفسير الصاوى على الجلائين ج ٤ ص ١١٣٧ .

(٥) والحق أن معجزاته صلى الله عليه وسلم لا حصر لها . ومن أراد التوسع في هذا

الموضوع فليرجع إلى كتب السنة . وفي مقدمتها : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٤

(٦) وهو انشقاق القمر .

إلى أنه لابد في المستقبل القريب (١) - وطبقاً لقانون دوران الأجرام السماوية . أن يقترب القمر من الأرض ، حتى ينشق من شدة الجاذبية ، وتتناثر أجزاؤه في الفضاء (٢) . وسوف تحدث عملية انشقاق القمر هذه بناء على نفسى القانون الذى يحكم المد والجزر فى البحار . فالقمر هو أقرب جيراننا فى الفضاء ، ولا يبعد عن الأرض غير ٢٤٠,٠٠٠ ميل (٣) . وهذا القرب يؤثر على البحار مرتين يومياً ، حيث ترتفع فيها أحياناً أمواج يبلغ طولها ستين متراً ، أما تأثير هذه الجاذبية على سطح الأرض فيبلغ عدة بوصات .

إن المسافة الفاصلة بين الأرض والقمر مناسبة تماماً لصالح أهل الأرض . ولونقص هذا الفاصل إلى خمسين ألف ميل - على سبيل المثال - لحدث طوفان شديد فى البحار ، يغرق كل شيء ، حتى لتتحطم الجبال من شدة تموج البحار وسوف تحدث شقوق مروعة على سطح الأرض من أثر الجاذبية !!!

ويرى علماء الفلك أيضاً أن الأرض قد مرت بكل هذه الأدوار أثناء عملية التكوين ، حتى وصلت إلى بعدها الحالى من القمر ، بناء على قانون الفلك . وهذا القانون نفسه ، سوف يأتى بالقمر قريباً من الأرض ، مرة أخرى (٤) . وعندئذ سوف ينشق القمر ، وسوف يتناثر حول فضاء

(١) ويقصدون بكلمة القريب بالنظر إلى ما مضى من عمر الزمن قبوالقدر الباقى منه ، وهو القليل . وسبحان الله !!! فما يقوله العلماء التجريبيون اليوم - فى هذه النقطة - هو نص ما نقلناه عن الإمام القرطبى فى تفسيره لقول الله تعالى : « قربت الساعة » . راجع عبارة القرطبى فى متن الصفحة السابقة .

(٢) قام بهذه الدراسة العالم الأمريكى الشهير : « كريسي موريس » فى كتابه
Man does not stand alone, p. 24.

أشار إليه : وحيد الدين خان : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

(٣) الدكتور أحمد زكى : مع الله فى السماء ص ١٠٦ طبع دار الهلال .

(٤) ويرون أنه من المتوقع حدوث هذا قبل بضعة ملايين من السنين . وهذا مجرد تعبير عن الإمكان العلمى ، وحدوده الزمنية . وليس ببعيد أن يحدث هذا فى وقت أقل كثيراً مما حددته الفلكيون .

الأرض في صورة حلقه (١) .

أليست هذه النظرية من أعظم موافقات العلم الحديث ، لما سجله القرآن الكريم . منذ ألف وأربعمائة عام أو تزيد . ؟ ؟ ؟

ألا من له أذنان فليسمع . . . ومن له قلبه فليخشع ؛ عند تلاوة قوله تعالى . « إقتر بت الساعة وإنشق القمر . وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر . وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر . ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر . حكمة بالغة فما تغني النذر » (٢) ! ! !

الآية الثالثة : من سورة القمر أيضاً : وهي قول الله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر » (٣) .

تكلم علماء التفسير عن معنى هذه الآية ؛ بما فتح الله عليهم من معارف (٤) وقد استولت على معظمهم (٥) فكرة القدر الذي هو عنصر من عناصر الإيمان كما ورد في السنة الصحيحة (٦) .

وقد أفاض بعض المفسرين المحدثين في معنى هذه الآية المباركة ؛ حيث قال : « كل شيء . . . كل صغير وكل كبير . . . كل ناطق وكل صامت . . . كل متحرك وكل ساكن . . . كل ماض وكل حاضر . . . كل معلوم وكل مجهول . كل شيء خلقه الله عز وجل بقدر . . . قدر يحدد حقيقته ، ويحدد صفته ، ويحدد مقداره ، ويحدد زمانه ، ويحدد مكانه ، ويحدد إرتباطه بسائر ما حوله من أشياء . وتأثيره في كيان هذا الوجود . . . وإن

(١) وحيد الدين خان - المرجع السابق - ص ١٠٧-١٠٩ .

(٢) سورة القمر الآيات « ١-٥ » .

(٣) سورة القمر الآية رقم « ٤٩ » .

(٤) تفسير القرطبي ص ٦٣١٧ ، وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤٦٧ ، وتفسير الصاوي

على الجلالين ج ٤ ص ١٤٤ .

(٥) فيما اطلعت عليه .

(٦) فني الحديث الصحيح : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

وتؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره (صحيح مسلم ج ١ ص ١٣٣ مطبعة الشعب وفتح الباري

بشرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٧) .

هذا النص القرآني القصير اليسير ؛ يشير إلى حقيقة ضخمة هائلة شاملة .
مصادقها هذا الوجود كله . حقيقة يدركها القلب جملة وهو يواجه هذا
الوجود ، ويتجاوب معه ويتلنى عنه ، ويحس أنه خليقة متناسقة تناسقاً
دقيقاً . كل شيء فيه بقدر ؛ يحقق هذا التناسق المطلق .

ولقد وصل العلم الحديث إلى طرف من هذه الحقيقة ، فيما يملك أن
يدركه منها ؛ بوسائله المهيأة له . . وصل في إدراكه التناسق بين أبعاد
النجوم والكواكب وأحجامها وكتلتها وجاذبيتها بعضها لبعض ؛ بما يبرهن
على الدقة المتناهية في توزيع هذه الاجرام في هذا الفضاء الهائل ، بهذه
النسب المقدرة التي لا يتناولها خلل أو اضطراب . . . ووصل العلم في
إدراك التناسق في وضع هذه الأرض التي نعيش عليها ؛ لتكون صالحة
لنوع الحياة التي قدر الله أن تكون فيها (١) .

ولو تتبعنا فحص أى شيء في هذا الوجود ؛ لرأينا فيه البرهان العملي
على صدق آيات الله ، وأن الذي أتقن كل شيء صنعاً ؛ هو الذي أنزل
هذه الآيات المباركات .

وأنى للبشر أن يتتبع كل شيء يعرفه ؛ فما بالك بما لا يعرفه من
الأشياء ؟

فمثلاً : تركيب الماء بقدر . . وتركيب الهواء بقدر . . والدم داخل
جسم الإنسان بقدر . . . وكل شيء إذا ما خرج عن ميزان الله تعرض
للتلف والضياع أو أصبح في دائرة العدم . . . وكنت أتمنى أن أضرب
مثلاً واحداً - هو الكرة الأرضية ومدى إرتباطها بقانون التوازن الذي
تكلم عنه القرآن من زمان بعيد - فالأرض بحجمها وموقعها وأدائها
لعملها ، وهوائها ومائها ونباتها ، وكل ما فيها خاضع لهذا القانون المدهش
الذي يستحيل أن يتغير لحظة ، أو ينحرف درجة ، وإلا هلك كل شيء
على هذه الأرض . ولم يمنعني من تفصيل ذلك إلا خوف الإطاعة وتشيت
الموضوعات .

هذا والمجلدات الضخمة تعجز عن الوفاء بحق هذا الموضوع ، فما بال الأسطر القليلة التي قدر الله لقلمي كتابتها . إن هي إلا نقطة في بحر محيط . والحق أنها أقل من ذلك بكثير . . فهناك من آيات الإعجاز العلمي في كتاب الله ما علمته البشرية وما لم تعلمه . وفي كل يوم يتقدم العلم وينكشف سر من أسرار هذا الكتاب العجيب ، ليبرهن على صدق كل كلمة فيه . وربما يكون علم الفضاء من أحدث ما وصلت إليه البشرية الآن . . علم الفضاء بأقماره الصناعية وسفنه التي تأخذ طريقها في كون الله الفسيح خارجة عن قطر هذه الأرض .

ومن عجيب ما حدث به رجال الفضاء أن أحدهم رأى الشمس تشرق على الكرة الأرضية وتغيب عنها أربعاً وعشرين مرة في اليوم الواحد (١) . . وهنا لا نملك إلا أن نسجد خاشعين أمام قول الله تعالى «فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين» (٢) .

ونختتم هذا الموضوع بالإشارة إلى المؤتمر الطبي الثاني المنعقد بمدينة الرياض في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ محرم ١٤٠٤ هـ (٣٠ / ١٠ - ٢ / ١١ / ٨٣) . حيث ألقى بعض علماء الطب محاضرة عن مرض يسمى مرض «الأيدز» المكتشف حديثاً . ولم يكن معروفاً من قبل . وهذا المرض منتشر - كما هو معروف - بين أصحاب الشذوذ الجنسي . وقد جاء في هذه المحاضرة : « إن أخطر ما في هذا المرض أنه ينقص مناعة الجسم ، بحيث يجعله معرضاً للإصابة بالطفيليات والفيروسات . وأنه قد انتشر بصورة وبائية . وأن منظمة الصحة العالمية قامت بتنظيم حملة في أوروبا عن هذا المرض (٣) .

(١) هذا ما حدثت به أجهزة الإعلام المسموعة عن إحدى سفن سيوز الروسية . وقد روى جوزيف ألن الفيزيائي الذي كان أحد رواد المكوك الفضائي الأمريكي كولومبيا في ١١-١١-١٩٨٢ أنه رأى شروق الشمس وغروبها ثمان مرات خلال ١٢ ساعة (مجلة المختار أبريل سنة ١٩٨٤ ص ٥٨) والاختلاف بين الحالتين يرجع لاختلاف مدار كل سفينة .

(٢) سورة المعارج الآيتان « ٣٩-٤٠ » .

(٣) مجلة الإرشاد : العدد الثالث السنة السادسة ص ١٧ . ربيع الأول ١٤٠٤ هـ -

ديسمبر سنة ١٩٨٣ م . الجمهورية العربية اليمنية .

ويتكلم بعض أساتذة الطب عن هذا المرض فيقول إنه يحدث قروحاً في الجسم لا تلتئم ، وتؤدي إلى غرغرينا ، كما يؤدي هذا المرض إلى حدوث التهابات في الجهاز التنفسي . فضلاً عن حالة الإكتئاب النفسي التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الانتحار فهو مرض خطير لاشفاء له (١) .

ويقول الأستاذ المحاضر (٢) في ختام محاضراته « لا نجد أكثر توضيحاً لهذا إلا ما ذكره القرآن من أن الذين يسرون في هذا الاتجاه الشائن يعصابون بهذه الأمراض . وهذا معناه أن لعنة تلحقهم ، وما ذكر في الأحاديث النبوية عن العلاقات الجنسية من غير الزواج (٣) .

وقد توج هذا المؤتمر بإسلام البرفيسور تاجانات ناجاسون . حيث أعلن إسلامه في الجلسة الختامية ، ونطق بالشهادتين من أعلى منصفه المؤتمر ؛ قائلاً : « أعلنت إسلامي ، بعد عشر سنوات من البحث ؛ لأنني وجدت أن هذه الحقائق العلمية التي نكتشفها اليوم تتطابق مع ما في القرآن ، الذي جاء بواسطة الرسول الأُمِّي . الأمر الذي يدل على أنه من عند الله علام الغيوب . ولذا فقد حان الوقت لأشهد فيه أمام الجميع أنه : لا إله إلا الله محمد رسول الله (٤) .

وبعد فالكلام عن إعجاز القرآن لن يتوقف أبداً . ومهما تكلم المتكلمون ، أو بحث الباحثون ، أو كتب الكتّابون من مجلدات ضخمة ، وكتب قيمة فلن يبلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره (٥) .

سيظل القرآن ينادي البشرية في كل أطوارها : إنني أنا الكتاب الأوحى (الكتاب لا ريب) ، أنزلى رب العالمين على محمد سيد الأولين

(١) ولعله يقصد من ذلك أن هذا المرض خطير ، ولكن نظراً لحداثة اكتشافه لم يتوصل

العلماء إلى علاج له .

(٢) المشار إليه في المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) مجلة الإرشاد . عدد ٣ س ٦ ص ١٧ ربيع ول ١٤٠٤ كما سبقت الإشارة .

(٥) الإتيقان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٥٥ .

والآخرين . فمن عارض أو شك ؛ فليأت بمثل ، أو بعشر سور من مثلى ، أو بسورة من مثلى . وليدع من شاء من الأعوان والجنود والأصدقاء والشهداء .

ولقد بلغ التحدى فى القرآن ذروته حينما أثبت هو نفسه عجز البشرية كلها ، بل والجن معها ، عن الآتيان بمثله . وذلك فى قول الله تبارك وتعالى : قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً (١) .

« فهذا القرآن ليس مجرد ألفاظ وعبارات يحاول الإنس والجن أن يحاكوها . إنما هو كسائر ما يبدعه الله . يعجز المخلوقون أن يصنعوه . هو روح من أمر الله ؛ لا يدرك الخلق سره ، وإن أدركوا بعض أوصافه وخصائصه وأثاره .

والقرآن بعد ذلك منهج حياة كامل . . منهج ملحوظ فيه نواميس الفطرة ، التى تصرف النفس البشرية فى كل أطوارها وأحوالها ، التى تصرف الجماعات الإنسانية فى كل ظروفها وأطوارها . ومن ثم فهو يعالج النفس المفردة ، ويعالج الجماعة المتشابكة ؛ - يعالجها - بالقوانين الملائمة للفطرة ؛ المتغلغلة فى وشائجها ودروبها ومنحنياتها الكثيرة . يعالجها علاجاً متكاملاً متناسق الخطوات فى كل جانب ، فى الوقت الواحد . فلا يغيب عن حسابه احتمال من الاحتمالات الكثيرة ، ولا ملابسة من الملابس المتعارضة فى حياة الفرد وحياة الجماعة ، لأن الذى شرع هذه القوانين هو الله العليم الخبير . . العليم بالفطرة فى كل أحوالها ، والخبير بها فى كل ملابساتها المتشابكة (٢) .

فأتى للنظم البشرية أن تحيط بكل هذه الملابس وتلك الاحتمالات ؛ إذهى دون شك متأثرة بقصور من وضعها من البشر ، فجاءت بذلك قاصرة عن الإحاطة بجميع الاحتمالات فى الوقت الواحد . . وما أكثر ما نشاهد

(١) سورة الإسراء الآية رقم « ٨٨ » .

(٢) الظلال ج ٤ ص ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ .

من نظم وضعية تأتي علاجاً لظاهرة فردية أو جماعية ، إذا بها هي ذاتها تنشئ مشاكل أخرى لم تكن في الحسبان (١) .

إن إعجاز القرآن أبعد مدى من كل ماتقدم ، ومن كل مذكوره الباحثون . فهو روح من عند الله (٢) وسر من سره (٣) ، لا يعلم تأويله إلا الله (٤) ، ولن ينكشف للعالمين هذا التأويل ، إلا في يوم عظيم (٥) يوم يقوم الناس لرب العالمين .

المطلب الثالث

حجية القرآن ودلالته على الأحكام

يقصد بحجية القرآن أنه الحجة من عند الله القائمة على خلقه بضرورة الإيمان به ، وامتنال أمره واجتناب نهيه . وأما دلالته على الأحكام فمعناها أن الآية القرآنية تدل على حكم معين ، وأن الآية الأخرى تفيد حكماً آخر . وهكذا .

أولاً : حجية القرآن :

أجمعت الأمة الإسلامية كلها على أن القرآن الكريم هو حجة الله البالغة وأنه المصدر الأول لتشريع الأحكام . فإذا نص القرآن على حكم وجب العمل به ، والأخذ بمقتضاه .

(١) لعلنا بهذا نكون قد أشرنا إلى الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم . وكما أشرنا فإننا لا نود الإسطراد في الإعجاز خشية الإطالة فضلاً عن أن علم الأصول ذاته إنما هو لبيان كيفية التطبيق العملي لهذا النوع من الإعجاز . ولمزيد من التفصيل عن منهج القرآن في تشريع الأحكام : كتابنا : مبادئ الفقه الإسلامي ص ٥٤-٥٦ بهامش ص ٥٧-٥٨ وعلى الأخص ص ٧٤-٧٥ طبعة ١٤٠٣ هـ .

(٢) سورة الشورى الآية رقم « ٥٢ » .

(٣) يقول العلامة السيوطي رحمه الله : « وقد قلت في الإعجاز وجهها ذهب عنه الناس . وهو صنيعة في القلوب ، وتأثيره في النفوس . فإنك لا تسمع كلاماً منظوماً ولا منشوراً ؛ إذا قرع السمع خلص له القلب من اللذة ، في حال ذوى الروعة والمهابة في حال آخر ما يخلص منه إليه . (الإتيقان في علوم القرآن - ٢ ص ١٥٥) .

(٤) سورة آل عمران الآية رقم « ٧ » .

(٥) سورة الأعراف الآية رقم « ٥٣ » .

فمن القرآن الكريم علمنا أن السنة هي المصدر الأساسي الثاني للتشريع ، حيث يقول الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . ومن القرآن علمنا أن الإجماع مصدر للتشريع أيضاً . حيث أشرنا أكثر من مرة إلى الآية الكريمة التي توجب طاعة الله وطاعة الرسول وأولى الأمر الذين هم أهل الحل والعقد إذا أجمعوا على حكم وجب تنفيذه واحترامه والعمل به . كما أن الآية نفسها أشارت إلى القياس « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » . والرد إلى الله تعالى يكون برد القضية موضوع النزاع إلى كتاب الله . والرد إلى الرسول يكون برد هذه القضية إلى سنة رسول الله . وذلك بالقياس على الأحكام الثابتة في الكتاب والسنة ، كما سبق أن أشرنا وكما سيأتى تفصيله .

ثانياً : دلالة القرآن على الأحكام :

الآية القرآنية الكريمة ، قد تدل على الحكم الشرعى ، المأخوذ منها دلالة قطعية ، أو دلالة ظنية .

الدلالة القطعية :

الدلالة القطعية هي تلك تدل على المعنى المراد منها دلالة حاسمة ، لا تحتل أى معنى آخر . بمعنى أن يكون النص القرآنى مفيداً للمعنى المقصود ، إفادة قاطعة ، دون أدنى احتمال لأى معنى آخر سواه .

وأمثلة ذلك كثيرة جداً فى القرآن الكريم . منها : قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » (١) . فإن هذا النص قطعى الدلالة ، أى أنه يدل قطعاً على فرضية الصلاة وفرضية الزكاة ، دون أدنى احتمال لأى معنى آخر . ومثل ذلك قوله تعالى : كتب عليكم الصيام » (٢) . حيث يدل على فرضية الصيام دلالة قاطعة لا مجال فيها لأدنى تردد .

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ١١٠ » .

(٢) من جحدما أو أنكر شيئاً منها فقد كفر .

ونظراً لهذه الدلالة الحاسمة ، فإنه لم يثر بشأنها أى خلاف ، حيث لا تجد فقيهاً - بل ولا يتصور وجود من يخالف فى ذلك ، لأن هذه الأحكام هى من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة .

الدلالة الظنية :

أما الدلالة الظنية فهى تلك التى يكون النص فيها محتملاً لأكثر من معنى .
مثال ذلك : قول الله تعالى : « وامسحوا برءوسكم » (١) ، يدل دلالة قطعية على أن مسح الرأس من فرائض الوضوء ، وهذا لا خلاف بشأنه .
ولكن لما كانت « الباء » فى اللغة العربية تستعمل لأكثر من معنى . فهى تستعمل للتأكيد وللتبويض .

ومن هنا اختلف الفقهاء فى المقدار الذى يجب مسحه من الرأس ، فقال فريق منهم إنه يجب مسح جميع الرأس ، لأن الباء مؤكدة زائدة ، والمعنى رءوسكم . وقال فريق آخر إنه يكفى لأداء الفريضة مسح جزء من الرأس لأن الباء للتبويض . والمعنى ببعض رءوسكم . « ولكن أجمع الفقهاء على من أن يمسح رأسه كله فقد أحسن » (٢) .

فالدلالة الظنية هنا ترجع إلى استعمال الباء .

وأيضاً قوله تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » (٣) . فيه دلالة قطعية على وجوب المحافظة على الصلوات الخمس بأدائها فى أوقاتها . وإعطاء أهمية خاصة للصلاة الوسطى . وهذا لا خلاف فيه ... ولكن ماهى الصلوة الوسطى ؟ الآية لم تحدددها . فهى محتملة لأكثر من معنى ، ودلالة الآية على تحديد الصلوة الوسطى دلالة ظنية . ومن هنا اختلف الصحابة ومن بعدهم الأئمة فى تحديد هذه الصلوة (٤) .

(١) سورة المائدة من الآية رقم « ٦ » .

(٢) تفسير القرطبى ص ٢٠٨٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٣٨ » .

(٤) كتابنا مبادئ الفقه الإسلامى ص ٩٨-١٠٠ .

بيان معاني القرآن :

بيان القرآن يكون من النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا البيان قد يكون
لآية قرآنية بآية قرآنية أخرى . كما ورد في الصحيح أنه عندما نزل قوله
تعالى : « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » (١)
قالوا : وأينا لم يظلم نفسه يارسول الله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « إنه
ليس الذي تعنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : « يا بني لا تشرك بالله
إن الشرك لظلم عظيم » (٢) .

والغالب أن يكون البيان بالسنة ، حيث تولى النبي صلى الله عليه وسلم
بيان القرآن بأقواله وأعماله وتقريراته حسب حاجة الصحابة إلى ذلك وكما
أراد الله تعالى له أن يبين .

ومن الثابت شرعاً أن البيان من عند الله سبحانه فهو القائل « ثم إن علينا
بيانه » . كما سبق أن أشرنا . وكما سيأتى تفصيله .

وقد قال العلماء : من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن .
فما أجمل هنا في مكان فسرفى موضع آخر . وما اختصر في مكان قد بسط
في موضع آخر منه . . فإن أعياه ذلك طلبه من السنة ، فإنها شارحة للقرآن
وموضحة له . فإن لم يجد في السنة رجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ،
لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله ، ولما اختصوا به من الفهم
العام والعلم الصحيح والعمل الصالح (٣) .

ومن يسلك هذه الخطوات في تفسير القرآن العظيم ، فإنه يكون قد
التزم المنهج الصحيح . ولم يدخل في دائرة المنع : التي ورد فيها ما رواه
أحمد والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سورة الأنعام من الآية رقم « ٨٢ » .

(٢) سورة لقمان من الآية رقم « ١٣ » .

(٣) الإتيقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ .

قال : « اتقوا الحديث عني ، إلا ما علمتم ، فمن كذب على فليتبوأ مقعده من النار . ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار (١) .

وهكذا يحذر النبي صلى الله عليه وسلم من تفسير القرآن بالرأى المجرد ، الذي يقوم على الهوى . « فمن قال في القرآن قولا يوافق هواه ، ولم يأخذه عن السلف فأصاب فقد أخطأ . لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله ، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه . ومعنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى في كتاب الله فيتهجم عليه برأيه ، دون نظر فيما قال العلماء . أو اقتضته قوانين العلم ... ولا يدخل في معنى هذا الحديث : أن يفسر اللغويون لغته والنحويون نحوه ، والفقهاء معانيه . ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر . فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً لمجرد رأيه (٢) .

ونظر لأن القرآن الكريم يخاطب كل القرون والأجيال ، على قدر ما وصلوا إليه من علم . وأن الله تعالى لم يجعل الفهم خاصاً بقوم دون قوم . بل فضل الله واسع على جميع خلقه ، « يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » نظراً لذلك كله - ، فإنه لا حرج على فضل الله في أن يفيض على من يشاء من عباده . ويستمر فضل الله ، على مدى الأزمان ، يعطى عباده قدرة استخراج الكنوز القرآنية بالعلم المؤمن والنظر الصحيح (٣) .

يؤيد هذا ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله : « ليس عندنا إلا ما في كتاب الله ، وما في هذه الصحيفة (٤) ، أو فهم أعطيه رجل مسلم (٥) . »

لكننا نؤكد على ضرورة أن يكون الفهم صحيحاً مطابقاً للكتاب والسنة ،

(١) الجامع الصغير " ١٠ ص ٩ طبعة ١٤٠٢ هـ .

(٢) تفسير القرطبي ص ٢٧-٢٨ .

(٣) فضيلة الأستاذ الشيخ محمد متولى الشعراوى : خواطرى مع القرآن " ١٠ ص ٣٧

طبعة ١٤٠٢ هـ .

(٤) يقصد ما دونه في صحيفته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) تفسير القرطبي ص ١٨٣٢ .

وما ورد عن الصحابة والتابعين ، وقواعد العلم الصحيح وقوانينه ، كما تقدم . ويستعان مع ذلك بأسباب النزول وعلم اللغة والفقه وأصوله ، وروح الشريعة ومقاصدها العامة (١) والله الموفق والمستعان .

المبحث الثاني

في

السنة

يتكلم علماء الشريعة عن السنة ، ويريدون منها كثيراً من المعاني ، التي يصعب حصرها . ولكننا نكتفي - حتى لا نخرج عن موضوعنا - ببيان معنى السنة في اللغة ، ومعناها عند الفقهاء وعند الأصوليين .

السنة في اللغة :

والسنة في اللغة هي الطريقة (٢) . سميت بذلك لبيانها ووضوحها . ففي لسان العرب : « سنة الله : أحكامه وأمره ونهيه » سنها الله للناس ، أى بينها . يقال : سن الله سنة أى بين طريقاً قويمًا (٣) .

السنة عند الفقهاء :

يقصد الفقهاء من اصطلاح السنة : ما كان زائداً عن الفرائض من العبادات التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، مع بيان أنها ليست مفروضة (٤) .

(١) خاصة إذا علمنا أن القرآن الكريم معان ظاهرة ومعان خفية .
(٢) جاء في المصباح المنير : « السنة : الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة (السين مع النون وما يثلها) .

(٣) لسان العرب : السين مع النون .

(٤) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٠ وجاء في هذا الموضع عن السنة : ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم على فعله مع ترك ما للأعذار . وقد آثرت عبارة مع بيان أنها ليست مفروضة . لأن هنالك من السنن ما ثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يتركها مثل الأذان . والإقامة (فوائض الرحموت شرح مسلم الثبوت ح ٢ ص ٩٧ . وقد عبر الآمدى رحمه الله عن ذلك فقال : ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي عليه السلام (الإحكام في أصول الأحكام ح ١ ص ١٥٦) .

فصلالة الظهر - مثلاً - أربع ركعات . ولكن من السنة الصلاة قبلها والصلاة بعدها على خلاف بين الفقهاء حول عدد ركعات السنة القبلية والسنة البعدية (١) هل هي ركعتان أم أربع ركعات بالنسبة لصلاة الظهر .

السنة عند الاصوليين :

أما السنة في اصطلاح علماء الأصول فتعرف بأنها « الأدلة الشرعية (٢) - من غير القرآن - التي صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير (٣) .

فالتعبير بالأدلة الشرعية معناه أن السنة هي تلك الأمور التي تصدر من النبي صلى الله عليه وسلم في مقام الهداية والتشريع . أما ما يصدر منه في غير هذا المقام أى في أمور لا يقصد منها التشريع ، فالأصل أنها لا تعتبر سنة . ومن ذلك ما يأتي :

١ - الأفعال التي تصدر من البشر عادة : مثل القيام والقعود والأكل والشرب (٤) والسير في الطريق ، وما إلى ذلك ، فلا تدخل هذه الأفعال في مضمون السنة . وإنما هي على الإباحة بالنسبة إلى عباد الله جميعاً (٥) . ولكن من يفعلها اقتداءً ، له ثوابه عند الله تعالى كما هو ثابت عن ابن عمر رضى الله عنهما (٦) .

٢ - الأفعال التي ثبت أنها من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، والتي لا يشاركه فيها أحد ، مثل اختصاصه - عليه الصلاة والسلام - بصلاة التهجد

(١) السنة القبلية ما كانت قبل الصلاة والبعدية ما كانت بعد الصلاة .

(٢) الإحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٦ .

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٩٧ .

(٤) مع ملاحظة بعض الحالات الخاصة التي ورد فيها إرشاد معين . مثل القصد في الطعام والشراب وعدم الإسراف ، وأن طعام الواحد يكفي طعاماً لاثنتين وهكذا .. فالكلام في المتن إنما هو من حيث المبدأ .

(٥) الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٩ . (٦) إرشاد الفحول ص ٣٥ .

وصلاة الضحى (١) ، وبإباحة الوصال في الصوم (٢) ، ودخول مكة بغير إحرام ، ونحو ذلك من الخصائص (٣) . حيث لا تعتبر هذه الأمور من السنة . إذ لا يجوز الاقتداء فيها ما لم يوجد دليل آخر يفيد الترغيب في بعض هذه الأحكام . مثل الأحاديث الواردة في الترغيب في قيام الليل وفي صلاة الضحى . فهذه الصلوات وإن كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنها بالنسبة للأمة من الأمور المستحبة (٤) . وقد يوجد دليل آخر على النهي عنها كما هو الحال بالنسبة لصوم الوصال (٥) .

وبعد هذا البيان لحقيقة السنة ، يجدر بنا أن نتكلم عن حجية السنة وأقسامها . ومنزلتها من القرآن الكريم ودلالاتها على الأحكام . نبحت ذلك في المطالب الأربعة الآتية : -

- | | |
|----------------|---------------------------|
| المطلب الأول : | حجية السنة |
| » الثاني : | أقسام السنة |
| » الثالث : | منزلة السنة من القرآن |
| » الرابع : | دلالة السنة على الأحكام . |

المطلب الأول

في

حجية السنة

السنة هي المصدر الرئيسي الثاني للأحكام الشرعية . والتي لا يمكن بدونها معرفة الحكم الشرعي ، كما اراده الله عز وجل . فكل ما ثبت في السنة هو حجة وعلى كل مسلم أن يعمل به ، وينفذه في إطار القواعد الأصولية

-
- (١) صلاة التهجد هي قيام الليل . وصلاة الضحى هي صلاة بعد طلوع الشمس .
(٢) هو أن يواصل صيام النهار بصيام الليل .
(٣) مثل وجوب الأضحية ووجوب الوتر وحق التصرف في خمس الغنائم وغير ذلك .
(٤) فقد وردت نصوص كثيرة في القرآن والسنة ترغيب المؤمنين في قيام الليل . وأحاديث كثيرة في فضل صلاة الضحى والترغيب فيها .
(٥) فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أصحابه عن صوم الوصال .
(م ٧ - أصول الأحكام الشرعية)

العامة (١) . فقد أجمع أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام وتحليل الحلال ، وتحريم الحرام ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإنى أوتيت القرآن ومثله معه » أى وأوتيت مثله من السنة التى لم ينطق بها القرآن . والحق أن حجية السنة المطهرة ، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، لا يخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى الإسلام (٢) .

ومع أن هذه الضرورة الدينية لا تحتاج بذاتها إلى برهان ؛ فإن القرآن الكريم أكد هذا البرهان من وجوه كثيرة ؛ لخصها الإمام الشافعى رحمه الله فقال : « وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل ثناؤه أنه جعله علماً لدينه ، بما افترض من طاعته ، وحرّم من معصيته ، بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به (٣) .

وفى ما يلي نبذة مختصرة عن هذه الوجوه :

الوجه الأول : الإيمان بالرسول مقرون مع الإيمان بالله تعالى :

جاء الإيمان بالرسول فى القرآن الكريم مقرونا مع الإيمان بالله تعالى ؛ حيث يقول الله سبحانه : « آمنوا بالله ورسوله » (٤) . ويقول جل شأنه : « إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه . . » (٥) . والمعنى كما يقول المفسرون « لا يتم ولا يكمل إيمان من آمن بالله ورسوله إلا بأن يكون من الرسول سامعاً ، غير متعنت فى أن يكون الرسول يريد إكمال أمر ، ويريد هو إفساده بزواله . وقد بين الله تعالى - فى أول هذه السورة - أنه أنزل آيات بينات .

(١) أى على سبيل الوجوب إذا كان النص يقتضى ذلك ، أو على سبيل التحريم إذا كان النص يقتضى المنع وهكذا .

(٢) إرشاد الفحول للشوكا فى ص ٣٣ .

(٣) الرسالة للإمام الشافعى ص ٧٣ .

(٤) سورة الحديد من الآية رقم « ٧ » .

(٥) سورة النور من الآية رقم « ٦٢ » .

فختم السورة بتأكيد الأمر في متابعتها عليه السلام ، ليعلم أن أوامره كأوامر القرآن (١) .

الوجه الثاني : طاعة الرسول من طاعة الله :

تؤكد آيات الله البينات أن طاعة رسول الله هي طاعة لله ، حيث يقول الله عز وجل : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٢) ، ويقول سبحانه : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم » (٣) فأعلمهم الله تعالى أن بيعتهم رسوله إنما بيعته له سبحانه . وكذلك أعلمهم أن طاعتهم للرسول هي طاعة لله جلت حكمته (٤) .

الوجه الثالث : أمر الرسول من أمر الله ونهيه من نهيه :

يؤكد القرآن الكريم أن كل ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه يتعين على كل مسلم أن يمثل هذا الأمر . فأمره واجب الاتباع . وكل ما ينهى عنه رسول الله عليه الصلاة والسلام ؛ فإنه يجب الانتهاء عنه ؛ بحيث يحرم على كل مسلم ما نهى عنه رسول الله . يقول الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب » (٥) .

وإذا كانت الآية الكريمة في مطلعها تتكلم عن النهي (٦) وتقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ؛ فإنها تقرر في نهايتها حكما عاما في جميع أوامر النبي عليه الصلاة والسلام ، ونواهيه ؛ لأنه لا يأمر إلا بالإصلاح ، ولا ينهى إلا عن إفساد ، فنتج من هذه الآية أن كل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أمر من الله تعالى . وأن كل ما ينهى عنه النبي نهى من الله تعالى . فقد جمعت الآية أمور الدين كما هو معلوم . ويقول العلامة

(١) تفسير القرطبي ص ٤٧١٢ .

(٢) سورة النساء من الآية رقم « ٨٠ » .

(٣) سورة الفتح من الآية رقم « ١٠ » .

(٤) الرسالة للشافعي ص ٨٢ .

(٥) سورة الحشر من الآية رقم « ٧ » .

(٦) لأن جميع أوامره صلى الله عليه وسلم ونواهيه داخل فيها « القرطبي ص ٦٤٩٦ » .

ابن كثير في هذا المقام : « أى مهما أمركم به فافعلوه ، ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه ، فإنه يأمر بخير . وإنما ينهى عن شر » (١).

الوجه الرابع : التحذير من مخالفة أمر الرسول :

حذر القرآن الكريم أولئك الذين يخرجون على أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنادا منهم . وذلك في قول الله جل شأنه : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٢).

وبدأت الآية الكريمة في أولها بما لا بد منه ، فلا بد من امتلاء القلوب بالتوقير لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى تستشعر توقير كل كلمة منه وكل توجيه . فكان مطلع الآية هو النص الكريم : « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا » (٣) . « فلا تنادوا النبي باسمه ولكن نادوه وخاطبوه بالتكريم والتعظيم والتوقير . بأن تقولوا : يا رسول الله ، يا نبي الله ، يا رسول رب العالمين ، يا خاتم النبيين (٤) . كيف ؟ وقد فضله الله وكرمه وعظمه ، فنادى كل نبي باسمه وخاطب محمدا صلى الله عليه وسلم بقوله سبحانه : « يا أيها النبي ، « يا أيها الرسول » .

ثم تحذر الآية المنافقين الذين يتسللون من مجلس رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ويذهبون دون إذن . ثم توجه الإنذار الصريح للذين يخالفون عن أمره . « إنه لتحذير مرهوب وتهديد رهيب » فليحذر الذين يخالفون عن أمره ويتبعون نهجا غير نهجه ، أو يتهمون على سنته . . ليحذروا أن تصيبهم فتنة ، تضطرب فيها المقاييس ، وتختل فيها الموازين ، ويختلط الحق بالباطل ، والطيب بالخبيث ، وتفسد الأمور في المجتمع ، فلا يأمن على نفسه أحد ، ولا يتميز فيها خير من شر (٥) . فيشقى عند ذلك الجميع ..

(١) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٣٣٦ .

(٢) سورة النور من الآية رقم «٦٣» .

(٣) أول الآية رقم «٦٣» من سورة النور .

(٤) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ج ٣ ص ١٤٠ .

(٥) الظلال ج ٤ ص ٢٥٣٥ .

أو يصيبهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة جزاء لهم على مخالفتهم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وخروجهم على سنته .

وهكذا . . . لو تفحصنا الآيات المباركات التي تؤكد من كل جانب حجية السنة لطال بنا المقام ، ولتطلب ذلك وقتاً وجهداً لا تحتملها هذه السطور .

يقول الإمام الشافعي رحمه الله : فأعلم الله رسوله منه (١) عليه بما سبق في علمه من عصمته إياه من خلقه (٢) . وشهد له جل ثناؤه باستمساكه بما أمره والهدى في نفسه وهداية من اتبعه (٣) والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره ، وفيما وصفت من فرضه طاعته . وتأكيده إياها في الآيات التي سبقت ما أقام الله به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسول الله واتباع أمره . . . وما سن رسول الله فيما ليس لله حكم ، فبحكم الله سنه . وكذلك أخبرنا الله في قوله : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » . . . وقد سن رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب ، وكل ما سن ، فقد ألزمتنا الله اتباعه . وفي العنود عن اتباعها معصيته (٤) التي لم يعذر بها خلقاً (٥) . ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً (٦) .

ونختتم الموضوع بطرف من عبارة ابن حزم (٧) ، التي يقول فيها : « لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع ، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفاً لرسوله صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق

(١) أي بفضلته وامتته .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : « والله يعصمك من الناس » .

(٣) في الآية رقم «٥» من سورة الشورى .

(٤) من العناد . أي في المعائدة يترك السنة وعدم اتباعها معصية الله تعالى .

(٥) أي ليس لأحد من خلق عذر في ذلك

(٦) الرسالة ص ٨٨ .

(٧) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره ، ولد بقرطبة ، كانت له ولوالده من قبل رئاسة الوزارة ، انصرف إلى العلم والتأليف ، له في الفقه كتاب المحلى وفي الأصول كتاب الإحكام . توفي رحمه الله سنة ٤٥٦ هـ

عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » (١) فصح لنا بذلك أن الوحي من الله عز وجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقسم إلى قسمين أحدهما : وحى متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن . والثانى وحى مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو ، لكنه مقروء ، وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا . قال الله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثانى ، كما أوجب طاعة القسم الأول . وهو القرآن ولا فرق . فقال تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » .

« والقرآن والخبر الصحيح بعضهما مضاف إلى بعض . وهما شىء واحد فى أنهما من عند الله تعالى ، وحكمهما حكم واحد فى باب وجوب الطاعة . . . قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون » (٢) . . . وقال تعالى : « قل إنما أنذركم بالوحى » (٣) فأخبر تعالى - فيما قدمنا - أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم كله وحى . والوحى بلا خلاف ذكر . والذكر محفوظ بنص القرآن . قال تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فصح بذلك أن كلامه صلى الله عليه وسلم كله محفوظ بحفظ الله عز وجل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شىء . إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لاسبيل إلى أن يضيع منه شىء . فهو منقول إلينا كله . فله الحجة علينا أبدا . قال تعالى : « وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه إلى الله » (٤) .

فوجدنا الله تعالى يردنا إلى كلام نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قدمنا آنفا ، فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا أن يأبى عما وجد فيهما .

(١) سورة النجم الآيتان « ٣-٤ » .

(٢) سورة الأنفال الآيتان « ٢٠-٢١ » .

(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم « ٤٥ » .

(٤) سورة الشورى من الآية قم « ١٠ » .

فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه ، فهو فاسق . وأما من فعله مستحلا (١) للخروج عن طاعتها . موجبا لطاعة أحد دونها فهو كافر ، لاشك عندنا في ذلك . وإنما احتجنا في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول الله تعالى مخاطبا لنبيه : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٢) .

« قال علي (٣) : هذه كافية لمن عقل وحذر ، وآمن بالله واليوم الآخر ، وأيقن أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه . ووصيته عز وجل الواردة عليه .. : وإذ قد بين الله لنا أن كلام نبيه إنما هو كله وحى من عنده ، وأن القرآن وحى من عنده ؛ فقد قال عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » فصح بهذه الآية صحة ضرورة أن القرآن والحديث الصحيح متفقان ، هما شيء واحد . لاتعارض بينهما ولا اختلاف يوفق الله تعالى لفهم ذلك من شاء من عباده . ويحرمه من شاء ، لا إله إلا هو .

قال تعالى : « وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا » (٤) . . . فليتب الله الذي إليه المعادامروا على نفسه ، ولتوجل نفسه عند قراءة هذه الآية . وليشتد إشفاقه من أن يكون مختارا للدخول تحت هذه الصفة . المذكورة المذمومة الموبقة الموجبة للنار : فإن من ناظر خصمه في مسألة من مسائل الديانة وأحكامها ؛ التي أمرنا بالتفقه فيها ، فدعاه خصمه إلى ما أنزل الله وإلى كلام الرسول فصده عنهما فليعلم أن الله عز وجل قد سماه منافقا نعوذ بالله من هذه المنزلة المهلكة .. قال الله عز وجل : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضللا

(١) أى يقول يحل ذلك .

(٢) سورة النساء الآية رقم « ٦٥ » .

(٣) هو العلامة ابن حزم رحمه الله كما سبق أن بينا .

(٤) سورة النساء الآية رقم « ٦١ » .

مبيناً « (١) . . . هذه الآية كافية من عند رب العالمين في أنه ليس لنا اختيار عند ورود أمر الله تعالى ، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم وأنه من خير نفسه في التزام أو ترك ، أو في الرجوع إلى قول قائل دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد عصى الله وبنص هذه الآية ، فقد ضل ضلالاً مبيناً . . قال الله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره . . » .

ومن جاءه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ أنه صحيح وأن الحجة تقوم بمثله . أو قد صحح مثل ذلك الخبر في مكان آخر ، ثم ترك مثله في هذا المكان ، فقد خالف أمر الله ورسوله ، واستحق الفتنة والعذاب الأليم . أما الفتنة فقد عجلت له ، ولا فتنة أعظم من تماديه على ما هو فيه . وارتطامه في هذه العظيمة أعظم فتنة . والله ليصحن القسم الآخر إن لم يتدارك نفسه ، بالتوبة والإقلاع والطاعة لما أتاه من نبيه صلى الله عليه وسلم ، ورفض قبول قول من دونه كائناً من كان . . لقد كان في تلاوة آية واحدة مما تلونا كفاية لمن عقل وفهم . فكيف وقد أبدأ ربنا تعالى وأعاد وكرر وأكد . ولم يدع لأحد متعلقاً . وقد أندرنا كما أمرنا وألزمنا في القرآن وما توفيقنا إلا بالله عز وجل « (٢) .

المطلب الثاني

في

تقسيم السنة

تنقسم السنة تقسيمين رئيسيين : الأول باعتبار النص الوارد فيها . والثاني باعتبار سندها .

أولاً : تقسيم السنة باعتبار النص الوارد فيها :

تنقسم السنة باعتبار النص الوارد فيها إلى سنة قولية وسنة فعلية أو عملية ، وسنة تقريرية .

(١) سورة الأحزاب الآية رقم «٣٦» .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للعلامة ابن حزم الظاهري ج ١ ص ١٠٨-١١٦ ويلاحظ أننا احتصرنا هذه العبارة إلى حد كبير . وقد ذكرنا الجزء المدون منها في المتن بنصه لأهمية البالغة في هذا الموضوع .

السنة القولية :

السنة القولية : هي عبارة عن الأقوال الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في مقام التشريع والهداية . . . بمعنى أن يكون النص الوارد إلينا قولاً من أقواله ، في أمر من أمور الدين . وغنى عن البيان مما تقدم أن القرآن الكريم نص على أهمية كل ما ينطق به النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المقام حيث قال الله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » كما بين لنا النبي عليه الصلاة والسلام ، حدود هذه الأهمية ، حيث قال : « رحم الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها ، وأداها كما سمعها . فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » (١) .

وكما هو معروف فإن الإعجاز والتحدى ، إنما هو في آيات الله البينات - أى القرآن العظيم كما بينا تفصيلاً - لكننا مع ذلك نرى ، في بعض الأحاديث النبوية إعجازاً شهدت به القرون على مرأى ومسمع من العالمين . ولعل الحديث الذى معنا هو من هذه الأحاديث ، فبعد عهد عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، ظهر كثير من فقهاء التابعين ، وفي القرنين الثانى والثالث كان الأئمة المجتهدون أئمة المذاهب الأربعة المعروفة . وفي القرون التالية . فقهاء عظام ، كلهم تلقفوا السنة وخاصة القولية ، وبحوثها بحثاً مستفيضاً بما أفاء الله عليهم من فهم ، وما أفاض عليهم من علم .

السنة العملية :

السنة الفعلية أو السنة العملية هي ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) روى هذا الحديث الشريف من طرق عديدة . منها ما رواه أحمد والترمذى وابن حبان عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه . قرب مبلغ أوعى من سامع (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٩٤ وقد رمز له السبوطى بالصحة) . ومنها ما رواه الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه . وهو حديث صحيح . (المرجع السابق نفس الموضع) . وأخرج ابن عساكر عن زيد بن خالد الجهنى : « رحم الله امرأً سمع منا حديثاً فوعاه ثم بلغه من هو أوعى منه » . وهو حديث حسن . المرجع السابق ج ٢ ص ٢٤ .

أفعال مقصود بها التشريع . مثل أدائه للعبادات التي شرعها الله رب العالمين ، فقد علم الأمة كيفية أداء التكاليف الشرعية .

فالصلاة وهي العبادة المخصوصة ، بأركانها وشروطها وركوعها وسجودها . وما تتطلبه - قبلًا - من طهارة البدن والثوب والمكان . وما تتضمنه - أثناء الاداء - من تكبير وقراءة وقيام وقعود وتسبيح وتشهد ودعاء وتسليم . . كل هذا من السنن العملية ، التي نقلتها الأجيال عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما قلناه في الصلاة يقال في الزكاة والصيام والحج وسائر التكاليف الشرعية العملية التي فرضها الله تعالى ، وبينها - ونفذهما عملاً رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن يلاحظ أن الأفعال التي يقوم بها النبي تكون فرضاً على الأمة إذا كانت بياناً لفرض كما هو الحال في فرائض الصلاة ومقادير الزكاة . وما إلى ذلك من الفرائض . . . أما إذا كان الفعل الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم غير مفروض (١) فإنه يكون مستحباً - أو مندوباً - في حق الأمة . كما هو الحال بالنسبة لنوافل الصلاة وبالنسبة للصدقات بعد الفريضة ، والذكر والاستغفار والدعاء ، مع ملاحظة ما قام الدليل على أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم على نحوها بينا في الفقرات السابقة .

السنة التقريرية :

أما السنة التقريرية . فهي أن يقر النبي صلى الله عليه وسلم عملاً يفعلُه أحد الصحابة أو قولاً يقوله - ويعلمه الرسول ولا يعترض عليه . فسكوت النبي على فعل أحد الصحابة أو قوله ، يعتبر إقراراً بصحة هذا القول أو ذلك الفعل ، وأنه مشروع . إذا المدار على السنة التقريرية هو سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على ما رآه أو علمه دون اعتراض منه . سواء كان العمل قد تم بين يدي النبي ولم يعترض عليه ، أو فعله أحد الصحابة في مكان ما ، ثم أخبر النبي عليه الصلاة والسلام بهذا الفعل - أو القول -

(١) يظهر ذلك من قرائن الأحوال ومن الأحاديث الأخرى . أو من التنبيه الصريح على ذلك

فأقره ولم يعترض عليه . ومن باب أولى إذا استحسنته ومدح من صدر منه . وهذا كله ، مما لا خلاف فيه بين علماء الأصول (١) .

ثانياً : تقسيم السنة باعتبار سندها :

يقصد بالسند : الطريق الذى عنه وصلت السنة إلينا ، فلا بد - إذن - للسنة من سند ، يدل على ثبوت هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يتوقف على عدالة الرواة الذين نقلوا إلينا هذه السنة كما يتوقف على ضبطهم ، أى إحاطتهم بالعبارة التى نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم أو الواقعة التى نقلت عنه .

على أن ثبوت السنة قد يكون يقينياً وهنا تكون أمام السنة المتواترة وقد يكون مفيداً للظن الراجح الموجب للعمل ، وهو سنة الأحاد . وقد يكون أشد قوة من الثانى ، وأقل من الأول . وهو السنة المشهورة على ما قرره جمهور الحنفية .

ومن هذا يظهر أن السنة تنقسم باعتبار سندها (٢) إلى سنة متواترة

(١) يقول العلامة الشوكانى رحمه الله : « وإنما اختلفوا فيما إذا دل التقرير على انتفاء الحرج . فهل يختص بمن قرر أو بعم سائر المكلفين . فذهب الناضى إلى الأول ، لأن التقرير ليس له صيغة تم ، ولا يتعدى إلى غيره . وقيل يعم للإجماع على أن التحريم إذا ارتفع فى حق واحد ، ارتفع فى حق الكل ، وإلى هذا ذهب الجوينى وهو الحق لأنه فى حكم خطاب الواحد . وسيأتى أنه يكون غير المخاطب من المكلفين كالمخاطب به ... وما يندرج تحت التقرير : إذا قال الصحابى : كما نفعل كذا ، أو كانوا يفعلون كذا ، وأضافه إلى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان مما لا يخفى مثله عليه ، وإن كان مما يخفى مثله عليه ، فلا بد وأن يكون التقرير على القول والفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم من قدرته على الإنكار ، كذا قال جماعة من الأصوليين . وخالفهم جماعة من الفقهاء فقالوا : إن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم عدم سقوط وجوب تغيير المنكر بالخوف على النفس لإخبار الله سبحانه بعصمته فى قوله تعالى « والله يعصمك من الناس ولا بد أن يكون المقرر منقاداً للشرع (إرشاد الفحول ص ٤١) .

(٢) ما ذكرناه فى المتن هو تقسيم السنة المتصلة . ذلك أن هنالك تقسيماً يسبق ما ذكرناه فى المتن . وهو تقسيم السنة إلى سنة متصلة ، وسنة غير متصلة ، فالسنة المتصلة هى التى رويت بالسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسقط من السند أى راو . والسنة غير المتصلة هى رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وسقط من سندها راو فأكثر . ويدخل فى ذلك المرسل والمنقطع والمعضل والملق وغير ذلك عند المحدثين . أما الأصوليون فإنهم يطلقون على كل ذلك اسم المرسل ، فهو يشمل =

وسنة آحاد - عند جمهور العلماء من الأمة - ويضيف معظم الحنفية قسماً ثالثاً هو السنة المشهورة .

السنة المتواترة :

السنة المتواترة : هي التي نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم كافة عن كافة حتى وصلت إلينا بهذا السند الإجماعي الذي يستحيل أن يتفق أفرادُه على غير الحقيقة (١) .

وهذا النقل لا يختلف بشأنه أثنان في وجوب الأخذ به ، وأنه حق مقطوع بصحته . لأنه يمثل هذا النقل عرفنا أن القرآن هو الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم . وبه علمنا عدد الصلوات وعدد ركوع كل صلاة ، ومقادير الزكاة . وكيفية الصوم ومناسك الحج .

ويراد بنقل الكافة نقل الأجيال الذي لا يحد بعدد ، ولا يقدر بمقدار ، وإنما هو نقل الجموع المتواترة على مر الزمن الذي يفيد الصدق اليقيني . وقد أشار الإمام الغزالي رحمه الله إلى العدد فقال : لا سبيل لنا إلى معرفة أقل عدد يحصل به العلم الضروري ، فإننا لاندري متى حصل علمنا بوجود مكة ووجود الشافعي ووجود الأنبياء عليهم السلام عند تواتر الخبر إلينا ويعسر علينا تجربة ذلك وإن تكلفناها ، وسبيل التكلف أن نراقب أنفسنا ؛ إذا قتل رجل في السوق مثلاً ، وانصرف جماعة عن موضوع القتل ، ودخلوا علينا فخبرونا عن قتله ، فإن قول الأول يحرك الظن ، وقول الثاني والثالث يؤكد . ولا يزال يتزايد تأكيداً ، إلى أن يصير ضرورياً لا يمكن أن نشكك فيه أنفسنا . فلو تصورنا الوقوف على اللحظة التي يحدث العلم فيها ضرورة وحفظ حساب الخبرين وعددهم لأمكن الوقوف (٢) . ولكن درك تلك اللحظة عسير (٢) ،

=عندهم المنقطع والمعضل والمعلق (١ . د محمد محمود فرغلي : بحوث في السنة المطهرة ص ٢٣١ ط ١٤٠٢ هـ) .

(١) الإحكام لابن حزم ج ١ ص ١١٦ . الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٤ . تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠ . مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١١٤ . نيل الأوطار ص ٤٦-٤٧ .

(٢) لأمكن الوقوف على لحظة حدوث التواتر وعدد الخبرين الذين حصل التواتر

بخبرهم .

فإنه تزايد قوة الاعتقاد تزايداً خفى التدريج ، نحو تزايد عقل الصبي المميز إلى أن يبلغ حد التكليف ، ونحو تزايد ضوء الصبح إلى ينتهي إلى حد الكمال . فلذلك تعذر على القوة البشرية إدراكه « (١) .

وهكذا فالنقل المتواتر يفيد العلم الضروري الذى لامجال فيه لأدنى تردد . وعلى حد قول ابن حزم فالضرورة والطبيعة توجبان قبوله ، وأن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقائع . ومن أنكر ذلك كان بمنزلة منكر ما يدرك بالحواس الأول ، ولا فرق . ولزمه أن لا يصدق أنه كان قبله زمان ، ولا أن أباه وأمه كان قبله ولا أنه مولود من امرأة (٢) .

ومعظم السنن المتواترة سنن عملية ، مثل بيانه صلى الله عليه وسلم للصلاة من تكبير وقراءة وركوع وسجود ودعاء وتشهد وسلام ، وبيانه لسائر الأحكام التى جاءت فى القرآن الكريم مجملة - كما سيأتى - فهى سنن عملية منقولة نقلاً متواتراً ولذلك لم يوجد بين العلماء خلاف حولها (٣) ، سواء كانت مفروضة - كما هو الحال بالنسبة لبيان الفرائض ، أو غير مفروضة ، كما هو الحال بالنسبة لصلاة الوتر التى واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ونقلت نقلاً متواتراً (٤) .

ويندر أن توجد سنة قولية متواترة ، ورغم ندرتها فإنها موجودة ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده

(١) المستصنى ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) وأول عبارة ابن حزم عن الحديث المتواتر : هو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا خبر لم يختلف مسلمان فى وجوب الأخذ به ، وفى أنه حق مقطوع على غيبه . . . » (الإحكام فى أصول الأحكام ج ١ ص ١١٦-١١٧) .

(٣) من حيث المبدأ . وإلا فقد يوجد خلاف حول بعض التفصيلات الجزئية . مثل رفع اليدين عند الركوع .

(٤) فالوتر وإن كان مفروضاً على النبي صلى الله عليه وسلم لكنه غير مفروض على الأمة .

من النار» (١). فهو حديث متواتر رواه جمع كبير من الصحابة (٢) منهم العشرة المبشرون بالجنة (٣).

السنة المشهورة :

السنة المشهورة هي : التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد من الصحابة - لم يبلغ حد التواتر - ثم رواها عن هؤلاء جميع من التابعين بلغ حد التواتر .

فالسنة المشهورة في أصل نشأتها خبر آحاد (٤) ، ولكنها تواترت في عهد التابعين ومن بعدهم . وعلى حد تعبير البعض من علماء المذهب الحنفي : « المشهور من الأحاديث ما كان آحاد الأصل متواترا في القرن الثاني والثالث .

ومن هذا يظهر أنه ليس بشرط في السنة المشهورة ؛ أن تتواتر في عهد التابعين . وإنما يكفي تواترها في القرن الثاني أو الثالث . أما ما يتواتر بعد القرون الثلاثة فلا يعتبر مشهورا عند الحنفية .

والسنة المشهورة - عند القائلين بها - في منزلة السنة المتواترة ، من حيث وجوب العمل بها . بل لقد ذهب بعض الحنفية إلى التصريح بأن السنة المشهورة هي قسم من أقسام السنة المتواترة (٥) .

(١) ومثل ذلك ما حكاه الشافعي في الأهم عن قوله صلى الله عليه وسلم « إن أن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » . كما قال بتواتر هذا الحديث ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٣١٦ . وحكى ابن الجوزي تواتر حديث الشفاعة وحديث الحساب وحديث النظر إلى الله تعالى في الآخرة (فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٢٠) .

(٢) رواه أكثر من مائة صحابي (المرجع السابق نفس الموضع) .

(٣) هم السادة الأجلة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، والزبير بن العوام . وعبد الرحمن ابن عوف ، وطلحة بن عبيد الله وعبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة عامر ابن الجراح رضى الله عنهم (أسد الغابة في معرفة الصحابة) .

(٤) يطلق على السنة لفظ الخبر . فإذا كانت السنة قولية أطلق لفظ حديث أيضاً . فالمراد من خبر الواحد سنة الآحاد . أو الحديث المروى رواية فردية .

(٥) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٧ .

ومن أمثلة السنة المشهورة ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل لأمرىء ما نوى . . » (١) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » (٢) .

الحديث المشهور والحديث المستفيض :

الحديث المشهور هو السنة المشهورة التي تكلمنا عنها . وقريب من الحديث المشهور ؛ الحديث المستفيض . بل إن جمهور الفقهاء يعتبرونهما من أخبار الآحاد . أوهما بمعنى واحد عند بعض علماء الأصول .

ويفرق بينهما بعض الأصوليين من الحنفية فيقول : المستفيض ما رواه ثلاثة فصاعداً - دون أن ينتهى إلى حد التواتر - والمختار عند الحنفية أن المستفيض ما يعبده الناس شائعا ، وقد صدر عن أصل (٣) أى من إمام معتد به في الرواية (٤) . أما المشهور فهو ما كان آحادا في الأصل ثم تواتر في القرن الثانى أو الثالث على ما بينا .

ويلاحظ أن جمهور العلماء يعتبرون السنة المشهورة وكذلك المستفيضة ، نوعا من سنة الآحاد . وهى ما سنبينها في الفقرات التالية :

سنة الآحاد :

سنة الآحاد : هى التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابى واحد أو عدد قليل من الصحابة . ثم رواها عن هذا الفرد ، أو العدد ، فرد

(١) أخرجه البخارى ومسلم ، والترمذى وأبو داود والنساقى وابن ماجه ، ورواه أحمد في مسنده والدارقطنى وابن حبان والبيهقى (عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ١ ص ٢٣-٢٤) . ويقول ابن حجر العسقلانى : « وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث » . وقد رد على من قال بتواتره إلا إن حمل على التواتر المعنوى (فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١ ص ٣٢) .

(٢) رواه أحمد وابن ماجه عن عباس وأخرجه ابن ماجه والبيهقى عن عبادة ابن الصامت وأخرجه الدارقطنى والحاكم عن أبى سعيد مرفوعاً وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس أيضاً وأخرجه مالك مرسلا (الجامع الصغير ج ٢ ص ٢١٠ - سبل السلام ج ٣ ص ٨٤ ط سنة ١٩٥٠) .

(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٧ .

(٤) د : محمد محمود فرغلى - المرجع السابق - ص ٢٤٤ .

أو عدد مثله حتى وصلت إلى القرون التالية (١) هكذا . وتسمى هذه السنة خبر الواحد . سواء كان الراوى فردا واحدا ، أو عددا قليلا . « فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلا فهو خبر الواحد » (٢) . والأقرب في ذلك أن يقال : إن خبر الواحد هو ما كان من الأخبار (٣) غير منته إلى حد التواتر (٤) أى ما كان رواه لم يبلغوا حد التواتر .

حكم سنة الآحاد :

سنة الآحاد إذا توافرت شروطها ، فإنها تفيد الظن الراجح الموجب للعمل (٥) . وقال بعض العلماء : إنها مفيدة للعلم ، أى اليقين . وقد تصدى العلامة ابن حزم - رحمه الله - للرد على من خالف ذلك ، فقال : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوجب العلم والعمل معا (٦) . . لأن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله فى الدين وحى من عند الله عز وجل لا شك فى ذلك . ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة أن كل وحى نزل من عند الله تعالى فهو ذكر - منزل . فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له . ييقن . وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه شيء ، وأن لا يحرف منه شيء أبدا ، تحريفا لا يأتى البيان ببطلانه (٧) . . . وهكذا فكل خبر رواه الثقة عن الثقة ، مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الديانة فإنه حق . قد قاله عليه السلام ، كما هو ، وأنه يوجب العلم ، ونقطع بصحته ، ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع ، أو موهوم فيه ، لم يقله رسول الله صلى الله عليه

(١) ما لم تتواتر فى القرن الثانى أو الثالث فإن الحنفية ، يسمونها مشهورة كما سبق البيان .

(٢) الغزالى - المرجع السابق - ص ١٤٥ .

(٣) أى من الأحاديث .

(٤) الإحكام للآمدى ج ٢ ص ٣١ .

(٥) تيسير التحرير ج ٣ ص ٧٦ .

(٦) الإحكام لابن حزم ج ١ ص ١٣٢ . وهنا يقول ابن حزم : « وبهذا نقول .

وقد ذكر هذا القول « أحمد بن اسحاق المروفي بابن خويز منداد بن مالك بن أنس » .

(٧) الإحكام لابن حزم ص ١٣٥ .

وسلم قط ، اختلاطا لا يتميز فيه الحق من الباطل أبدا (١) . . . وأيضا فيهم
مجمعون معنا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوم من الله تعالى
في تبليغ الشريعة . . . فنقول لهم أخبرونا عن الفضيلة بالعصمة التي جعلها
الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم في تبليغه الشريعة التي بعث بها . . . أهى
له عليه السلام في إخباره الصحابة بذلك فقط ؟ أم هى باقية لما أتى به
عليه السلام في بلوغه إلينا وإلى يوم القيامة . . . فإن قالوا بل الفضيلة
بعصمة ما أتى النبي صلى الله عليه وسلم به من الدين باقية إلى يوم القيامة
صاروا إلى الحق الذى هو قولنا . والله تعالى الحمد (٢) .

وأمام هذه الحجج القوية التي ساقها العلامة ابن حزم رحمه الله لا نجد
مناصا من القول برجحان هذا الاستدلال الذى يؤكد حجية العمل بخبر
الواحد وضرورة الأخذ به .

ونود توضيح وجهة النظر الأولى التي تحتكم إلى الظاهر من العقل .
فالخبر : إما متواتر يفيد اليقين ، وإما خبر آحاد يفيد الظن . فإن توافرت
الشروط كان الظن راجحا قويا بوجب العمل بمقتضاه .

فكأن الرأيين يتفقان على وجوب العمل بسنة الآحاد . ومراد أصحاب
الرأى الأول من الظن : إنما هو الظن الراجح المبني على أسباب معقولة ،
وعلى أدلة وبراهين ثابتة . وليس الظن بمعنى الوهم . وهو الذى نقضه ابن
حزم ، وانتصر لرده ، وإبطاله .

والحق أن الظن بمعنى الوهم لا وجود له في الشريعة ، بل هو مرفوض
تماما ، بدليل رد الأحاديث الموهوم نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
فالكل يقول : إنها أحاديث باطلة .

أما ما رواه الثقة عن الثقة فهو موجب للعمل عند الفريقين . لكن الذين
قالوا : إته موجب للعلم والعمل ، لعلهم أرادوا إنه موجب للعلم بوجوب

(١) الإحكام لابن حزم ص ١٣٧ .

(٢) الإحكام لابن حزم ص ١٤٣-١٤٥ .

العمل . إذ يسمى الظن الراجح علماً ، طالما أنه قائم على الثقة والصدق والعدالة . فالإيمان باللسان يسمى إيماناً على الرغم من أنه لا علم لنا بحقيقة ما في الصدور . وفي هذا يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « وأما العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب بدليل قاطع ، عند ظن - أي رجحان الصدق ، وهو - حاصل قطعاً ، ووجوب العمل عنده معلوم قطعاً (١) .

شروط سنة الآحاد

يشترط للعمل بسنة الآحاد شروط كثيرة . منها ما يتعلق بالراوي ، ومنها ما يتعلق بمنطوق الحديث ومضمونه .

أولاً : شروط الراوي :

يشترط في الراوي عدة شروط . تؤخذ في جملتها من قوله صلى الله عليه وسلم : « رحم الله امر سمع مقالتي فحفظها وأداها كما سمعها ، ذلك أن عبارة : « فحفظها وزعاها » توجب البحث عن شروط الراوي عند التحمل أي عند سماع الحديث وتحمل مسئولية تبليغه لغيره (٢) . وهنالك شروط أخرى مطلوب توفرها في الراوي عند الأداء أي عند تبليغ الحديث الذي سمعه (٣) .

١ - شروط الراوي عند السماع :

يشترط في الراوي عند سماع الحديث ، وتحمل مسئوليته ؛ أن يكون مميزاً . وأن يكون ضابطاً :

١ - أما لشرط الأول : وهو التمييز ، فشرط بدهي ، إذ يجب في راوي الحديث أن تكون لديه القدرة العقلية على إدراك ما سمع . فلو كان

(١) الغزالي - المرجع السابق - ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) فالمقصود بكلمة التحمل ، أنه عند سماع الحديث يتحمل المسئولية أمام الله تعالى في أن يبلغ ما سمعه إلى غيره الذي لم يسمع .

(٣) فالأداء هو أن يقوم راوي الحديث بتبليغه إلى غيره وبهذا يكون قد أدى ما عليه .

غير مميز فلا يمكن قبول روايته . وكيف تقبل ؟ وهى مسئولىة كبرى لا يتحملها إلا العاقلون . لكن لا يشترط أن يكون بالغاً عند سماع الحديث . بل يكفى أن تكون لديه القدرة على التمييز بين الخير والشر ، والحسن والقبيح . أما البلوغ فغير مشروط عند التحمل . بدليل قبول روايات صغار الصحابة . مثل عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، والنعمان بشير ، وأنس بن مالك رضى الله عنهم . فقد تحملوا بالأحاديث وهم صغار . وقد اتفق العلماء على قبول رواياتهم التى سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن سنن الصغرى (١) .

٢ - ويشترط فى الراوى عند سماع الحديث ؛ أن يكون ضابطاً . بمعنى أن يكون واعياً لعبارة الحديث الذى يرويه ، وهو ما أشار إليه الحديث « فحفظها ووعاها » . وهنا يقول العلماء : يكفى لتحقيق هذا الشرط أن يترجح ضبطه على غفلته . ويعرف ذلك بالشهرة (٢) . فكل إنسان له حالة مشهورة بين الناس ؛ من حيث ضبطه ، أو من حيث نسيانه وغفلته . وعلى ذلك ؛ يقوم البحث عن الراوى فى الوسط الذى يعيش فيه ؛ بحيث تعرف أحواله تماماً ، ومنها مدى حفظه وضبطه وعدم نسيانه .

شروط الراوى عند الأداء :

يشترط فى الراوى عند أداء الحديث (٣) أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، ضابطاً ، مسلماً ، عدلاً :

أما شرط التمييز والضبط ، فقد تكلمنا عنهما فى الفقرة السابقة . وسعى ذلك : أن شرطى التمييز والضبط من الشروط الواجب توافرها دائماً فى الراوى سواء عند التحمل أو عند الأداء . ويبقى معنا بعد ذلك شروط ثلاثة (٤) - البلوغ والإسلام والعدالة - هى التى نذكرها بشيء من التفصيل .

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٩ .

(٢) تيسير التحرير ج ٣ ص ٤٩ .

(٣) أى عند تبليغه إلى غيره ممن لم يسمعه من قبل .

(٤) هى التى يتعين توفرها عن الأداء ، وهى غير مطلوبة عند التحمل .

الشرط الأول : البلوغ :

يشترط في راوى الحديث أن يكون بالغاً عند الأداء . أى عند تبليغ الحديث إلى غيره . ولئن كان هذا الشرط غير مطلوب في الراوى عند التحمل ، فإنه شرط جوهري لا بد من مراعاته عن تبليغ الحديث . فلا يصح التبليغ إلا من مكلف . ولا تكليف قبل البلوغ . وعلى ذلك فلا تقبل رواية الصبي ، لأنه قد لا يخشى الله حق خشيته ، فينعدم لديه الوازع من الكذب فلا تحصل الثقة في روايته . . « أما إذا كان صبياً مميزاً عند التحمل ، بالغاً عند أداء الرواية فإن روايته تقبل ، لأنه لا خلل في تحمله ولا في أدائه ، ويدل على قبول روايته لم إجماع الأمة على قبول خبر ابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير ، وغيرهم من صغار الصحابة (١) ، من غير فرق بين ما تحمله بعد البلوغ أو قبله (٢) طالما أن الأداء بعد البلوغ .

الشرط الثانى : الإسلام :

يشترط في رواى الحديث أن يكون مسلماً عند الأداء . فلا تقبل رواية غير المسلم . وهو حكم أجمعت عليه الأمة (٣) سواء علم من ديانته أنها تحرم عليه الكذب أو لم يعلم (٤) . لأنه حين يبلغ الرواية ، إنما يبلغ حكماً لا يعترف به ، فلا يقبل منه التبليغ ، إذ ربما تحمله مخالفته للإسلام على السعى فيما يخل بأحكامه (٥) .

الشرط الثالث : العدالة :

العدالة هى التمسك بأداب الشرع (٦) . فمن تمسك بها فعلاً وتركاً (٧) ،

(١) مثل محمود بن الربيع رضى الله عنهم .

(٢) المستصغى للغزالي ج ١ ص ١٥٦ .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع وإشاد والفحول ص ٥٠ .

(٤) المرجع السابق نفس الموضع .

(٥) التحرير ج ٣ ص ٤١ .

(٦) هذا هو المدنى الشرعى ، أما العدالة لغة فهى الاستقامة . يقال طريق عدل أى مستقيم

(لسان العرب العين مع الدال) .

(٧) أى التمسك بفعل الطاعات وبترك المحرمات .

فهو العدل المرضى . ومن أخل بشيء منها ، فإن كان الإخلال قادحاً في دينه فليس بعدل (١) . والإخلال القادح في الدين : فعل الحرام وترك الواجب والأصل في اشتراط العدالة ، قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (٢) » . فالله تبارك وتعالى يحذر من اعتماد قول الفاسق . وهو عام في كل خبر أو شهادة . فما بالك بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأولى ثم أولى أن يكون راوى الحديث عدلاً « حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه . ولا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب (٣) » .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٢ .

(٢) سورة الحجرات من الآية رقم « ٦ » .

(٣) الغزالي المرجع السابق ج ١ ص ١٥٧ . وجاء في هذا الموضع : « ثم إنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي ، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر ، بل من الصغائر ما ترد به العدالة كسرقة بصلة . . » وبالجمل كل ما يدل على ركافة في دينه إلى حد يستجرى بالكذب على الأغراض الدنيوية . كيف . . وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الأكل في الطريق ، وصحبة الأراذل ، والإفراط في المزاح . والضابط أن كل من لا يؤمن جانبه من جرائته على الكذب لا تقبل روايته » (المستصفي للغزالي ج ١ ص ١٥٧ . وفي هذا هذا المعنى إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥١) .

وغنى عن البيان أنه إذا ما توافرت هذه الشرط في خبر الآحاد وجب العمل به كما سبق أن بينا ذلك تفصيلاً فيما تقدم . ولهذا فإنه لا يتصور من مسلم حقيق أن يخالف في السنة إلا من حيث توافر هذه الشروط ، للتأكد من صحة الحديث . وهذا مطلوب شرعاً .

ولكن قد يقال ألم يختلف الأئمة الأربعة في الأخذ بخبر الواحد ؟ نقول : إن هذا الاختلاف كان قبل أن تدون السنة أما بعد تدوينها وبيان الصحيح منها وغير الصحيح فلا مجال لاختلاف بعد ذلك .

ومع هذا فإن الاختلاف التاريخي الذي كان قبل تدوين السنة يتلخص في أن أبا حنيفة رحمه الله كان يشترط في خبر الواحد : ألا يخالف الراوى روايته وألا يكون خبر الواحد في الأمور التي يتكرر وقوعها كثيراً . وقد اشترط هذين الشرطين لضمان صحة الحديث في زمن لم تكن السنة فيه قد دونت فكان لابد من وضع ضوابط لمعرفة الحديث الصحيح من غيره فإذا لم يتوافر هذان الشرطان في الحديث فإن أبا حنيفة يلجأ إلى القياس على الكتاب والسنة الثابتة وهذا في نظر أبي حنيفة رحمه الله خير من أن يأخذ بحديث فيه شبهة الضعف ، أما الإمام مالك فكان يقدم عمل أهل المدينة على خبر الواحد . لأنه رحمه الله يرى أن عمل أهل المدينة إنما هو سنة عملية =

المطلب الثالث في منزلة السنة من القرآن

السنة هي المصدر الثاني - الرئيسي - من مصادر الفقه الإسلامي كما سبق أن بينا . والأصل في السنة أنها مبينة للكتاب الكريم . يقول الله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . ومع هذا فإن السنة كثيرا ما تؤكد أحكاما نص عليها القرآن الكريم . ويندر أن تأتي السنة بأحكام ، لم يتكلم عنها القرآن الكريم بخصوصها .

أولا : بيان السنة للقرآن الكريم :

بيان السنة للقرآن الكريم : إما أن يكون بيانا لأحكام جاءت مجملة في القرآن ، وإما أن يكون هذا البيان تخصيصاً لحكم جاء عاما ، أو تقييدا لحكم جاء مطلقاً .

(أ) بيان المخمل :

أنزل الله تبارك وتعالى آياته البينات ليقم الحجة على خلقه . ولكنه سبحانه برحمته ألهم نبيه بيان الأحكام التي جاءت في القرآن مجملة غير مفصلة . فإذا هي تحتاج إلى تفسير وتفصيل ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قام بهذه المهمة خير قيام - كما أمره الله ووفقه لذلك وارشده بل إن الله تعالى أوحى إلى نبيه بهذا البيان كما سبق تفصيل ذلك .

فقد أمر الله تعالى بأداء الصلاة في آيات كثيرة . ولكن هذه الآيات لم تبين عدد الصلوات ولا مواقيتها ولا كيفية أدائها .

=منقولة نقلا جماعياً عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا في نظر مالك أقوى من الحديث المروى رواية فردية .

ثم جاء الإمام الشافعي ومن بعده الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله وهما يتشددان في الأخذ بالسنة تشدداً كبيراً إلى أبعد الحدود .

وهكذا نرى تمسك الأئمة الأربعة بل الأمة كلها بخبر الواحد الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا عبرة بمن شذ . لأن من شذ إنما شذ في النار .

والذى بين كل هذا وغيره النبي صلى الله عليه وسلم . حيث بينه بيانا عملياً وافياً . وقد أرشد أمته إلى هذا البيان العملى حيث قال عليه الصلاة والسلام : « صلوا كما رأيتموني أصلى » (١) . وفضلاً عن بيان كل ما يتعلق بالصلوات المفروضة ، فإنه السنة بينت كذلك نوافل الصلاة . وهى ما يسميها الفقهاء سنن الصلاة القبلة والبعدية (٢) وكذلك السنن المؤكدة (٣) .

وأيضاً فإن الله سبحانه فرض الزكاة وأكد فرضيتها فى آيات عديدة . ولكن السنة هى التى بينت الأموال التى تجب فيها الزكاة ومقدار الزكاة وشروطها وما إلى ذلك من تفصيلات .

وهكذا القول فى الصوم والحج وغير ذلك من الأحكام الكثيرة التى نص عليها القرآن الكريم وبينتها السنة النبوية بيانا شافياً .

(ب) تخصيص العام :

سيأتى الكلام عن العام وعن تخصيصه ، وعن الخاص وما يتعلق به وذلك فى الموضع المناسب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

غير أننا - نوجز القول هنا عن تخصيص العام بمناسبة بيان السنة للأحكام التى ترد عامة فى القرآن الكريم . حيث بينتها السنة بنوع آخر من البيان ألا وهو التخصيص .

أما المقصود من تخصيص العام فيتلخص فى أن حكماً يرد عاماً فى القرآن الكريم ، فتأتى السنة فتبين أن هذا الحكم يدخله التخصيص من بعض الوجوه ، أى أنه يرد عليه استثناء بوجه من الوجوه . وقبل أن نسوق المثال على ذلك ، ينبغى أن نشير إلى أن هذا الاستثناء له ما يبرره من حيث الشرع والعقل .

(١) متفق عليه واللفظ للبخارى .

(٢) السنة القبلة هى ركعتان أو أربع ركعات قبل الظهر وقبل العصر . والسنة البعدية ركعتان أو أربع بعد صلاة الظهر . ولا بعدية بعد العصر إلا ما قال به الشافعى : ركعتان بعد العصر . وأما بعد المغرب ، فركعتان أو أربع أو ست . وبعد العشاء ركعتان ثم ما شاء الله من قيام الليل .

(٣) السنن المؤكدة هى الوتر وقال الحنفية بوجوبه . وصلاة العيدين وصلاة الخسوف والكسوف وصلاة الاستسقاء .

فهو إذن ليس مثابها أبداً لاستثناءات الأغراض الدنيوية . إنما هو تخصيص توجيه الحكمة الإلهية .

مثال ذلك قول الله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » (١) .. فهذا حكم عام في كل حالات المواريث ، التي يوجد فيها للمتوفى أولاد وارثون من الذكور والإناث (٢) . حيث تقسم التركة أو الباقي منها بعد أصحاب القروض (٣) بين الذكور والإناث : سهمان للذكر وسهم للأنثى .

غير أن هذا الحكم دخله التخصيص ، فبينت السنة أن القاتل لا يرث ؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس لقاتل ميراث » (٤) :

ويمكن التمثيل لذلك أيضاً بقوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » (٥) .

روى ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما نزلت هذه الآية كبر ذلك على المسلمين ، وقالوا : ما يستطيع أحد منا يدع مالا بعده ، فقال عمر : أنا أفرج عنكم فانطلق عمر .. فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يابني الله قد كبر على أصحابك هذه الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يفرض الزكاة الا لطيب بها ما بقي من أموالكم وإنما فرض المواريث من أموال تبتى بعدكم » قال : فكبر عمر (٦) .

(١) سورة النساء من الآية رقم « ١٠ » .

(٢) فلفظ ولد - بمعنى المولود - يطلق على الذكر والأنثى .

(٣) الذين فرض الله لهم أسهماً مقدرة ومحددة بالنص القرآني .

(٤) الجامع الصغير ج ٢ ص ١٤٣ .

(٥) سورة التوبة من الآية رقم « ٣٤ » .

(٦) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥١ . وتام الحديث ثم قال صلى الله عليه وسلم : « أخبرك بخير ما يكثر المرء : المرأة الصالحة ، إذا نظر إليها سرته ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته ، رواه أبو داود في سنته والحاكم في مستدركه . وابن مردويه من حديث يحيى بن يعلى . وقال الحاكم صحيح على شرطها ولم يخرجاه أى البخارى ومسلم .

فبينت السنة أن الآية ليست عمومها . بل من يخرج زكاة ماله لا يعتبر كائناً ، وماله لا يسمى كنزاً . وقد فهم الصحابة به الكرام ذلك ، وأثرت عنهم روايات كثيرة في هذا المعنى (١) .

(ج) تقييد المطلق :

وأيضاً سوف نتكلم عن المطلق والمقيد ، بالتفصيل المناسب فيما بعد : ونكتفي هنا بالإشارة إلى القرآن الكريم قد يذكر حكماً مطلقاً ، أى تسوقه الآية على إطلاقه دون شروط أو قيود أو ضوابط . فتأتى السنة بهذه القيود والشروط والضوابط ه هذا هو المراد من تقييد المطلق .

يقول الله تبارك اسمه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (٢) ... فالآية ذكرت السرقة على إطلاقها فالذى يسرق بيضة يسمى سارق . والذي يسرق وزن البيضة ذهباً هو سارق أيضاً . لكن الفرق كبير بين من يسرق بيضة الدجاجة ومثقال البيضة من الذهب كما هو الفرق كبير أيضاً بين من يسرق عشرة قروش ومن يسرق عشر آلاف جنيه . فهل تقطع يد السارق في جميع الحالات ؟ .. الآية القرآنية تكلمت عن مطلق السرقة . والحق أن السرقة محرمة في الحالين . ولكن السنة بيئت ، حيث قيدت السرقة التى توجب قطع يد السارق بتلك التى يبلغ فيها المسروق مقدار النصاب ، وقد حددته السنة بربع دينار من الذهب ، أو عشرة دراهم من الفضة .

ومن ناحية أخرى فإن الآية الكريمة تقول : « فاقطعوا أيديهما » فهل تقطع اليدان (اليمنى واليسرى) ؟ أم تقطع يد واحدة فقط ؟ ثم إن اللغة

(١) منها ما رواه مالك عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن الكنز هو المال الذى لا تؤدى ذكاته . وعنه أيضاً : « ما أدى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين . وما كان ظاهراً لم تؤد زكاته فهو كنز » . وقد روى هذا عن ابن عباس وجابر وأبى هريرة موقوفاً - أى منسوباً إلى الصحابي - ومرفوعاً - أى أن هذه الرواية المنسوبة إلى الصحابي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال عمر بن الخطاب نحوه (تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٠-٣٥١) .
(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ٣٨ » .

العربية تطلق كلمة يد على الذراع - وعلى نصف الذراع إلى المرفقين^(١) كما أن الكف تسمى يدا في لغة العرب .. فهل يقطع الزراع بأكمله ؟ أم أن القطع يكون من المرفق ؟ أم من الرسغ ؟ .

الآية ذكرت كلمة « أيديهما » على إطلاقها . فجاءت السنة المطهرة فقيدت المطلق ، حيث بينت أن الذي يقطع هو اليد إلى الرسغ فقط ، أي الكف دون الساعد والعضد . وهذا القدر هو الذي يقطع من اليد اليمنى دون سواها^(٢) .

ثانياً : السنة المؤكدة :

كثيراً ما نقرأ آيات بينات من الذكر الحكيم عن فرضية الصلاة والزكاة والصيام . وكثيراً ما نقرأ أحاديث نبوية في هذه الفرائض أيضاً . فالسنن الواردة هنا هي سنن مؤكدة . أي جاءت لتؤكد ما ورد في القرآن الكريم .

وكثيراً ما نقرأ في الكتاب العزيز آيات تدعو إلى الصدق وتبين درجات الصادقين . وآيات أخرى تحذر من الكذب وتمقت الكذابين . ثم نقرأ أيضاً في السنة أحاديث في نفس الموضوع . مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق : حتى يكتب عند الله صديقاً . وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار . وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً »^(٣) فهذا الحديث ونحوه ، يؤكد لآيات الله البينات الأمرة بالصدق ،

(١) لعلك تذكر آية الوضوء « وأيديكم إلى المرافق » .

(٢) في حالة ارتكاب جريمة السرقة بشروطها المبينة في كتب الفقه فتى ثبت ارتكاب الجاني لهذه الجريمة قطعت يده اليمنى إلى الرسغين . فإن عاد لجريمة السرقة . بعد ذلك وثبت ارتكابه للجريمة بعد القطع ، فإنه يعاقب بقطع رجله اليسرى على تفصيل مذكور في موضعه .

(٣) حديث صحيح متفق عليه . أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد عن عبد الله

ابن مسعود رضى الله عنه (الجامع الصغير ج ٢ ص ٦٧) .

والمحذرة من الكذب . وهكذا سائر الأحاديث الواردة في أمر قرره القرآن الكريم .

ثالثاً : السنة المنشئة :

يندر أن تأتي السنة بأحكام جديدة ، لم يشر إليها القرآن الكريم بخصوصها . بمعنى أن السنة في مثل هذه الأحكام النادرة تنشئ أحكاماً جديدة لم يتكلم القرآن عنها بذاتها .

وإذا تأملنا آيات الله البيّنات نجد القرآن الكريم قد أعطى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المنزلة ، وتلك السلطة على إنشاء الأحكام الشرعية التي لم يذكر لها القرآن حكماً خاصاً بها . ونؤكد على كلمة : بخصوصها ، أو بذاتها ، أو حكماً خاصاً بها (١) . لأن الكتاب العزيز - كما أشرنا - أكد صراحة في أكثر من آية على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلغ عن الله وأن طاعته من طاعة الله ، وأن أمره ونهيه ، من أمر الله ونهيه . وأنه لا ينطق عن الهوى .

يقول الله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . ويقول سبحانه : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم » (٢) . ويقول جل شأنه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . ويقول تبارك وتعالى « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » .

ومن الأحكام الجديدة التي جاءت بها السنة - بناء على ذلك - ما يأتي .

١ - ما رواه أبو داود والنسائي عن علي رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وذهباً فجعله في يساره ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » (٣) .

(١) حيث نجد نصوصاً عامة تعطى السنة تلك المنزلة ، فإنشاء الأحكام إذن إنما هو بناء على هذه النصوص العامة في القرآن الكريم .

(٢) سورة آل عمران الآية رقم « ٣١ » .

(٣) الزواجر في النهي عن الاقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٥٣ طبعة

وقد روى أحمد والنسائي عن أبي موسى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحل الذهب والحرير لأناث أمتي ، وحرم على ذكورها » (١) ٢ - ثبت أنه صلى الله عليه وسلم : « نهى عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة » (٢) .

وإذا كان التحريم في البند الأول خاصاً بالرجال حيث نهى النبي عليه الصلاة والسلام الرجال عن لبس الحرير والذهب وأحله للنساء .. فإن النهى في البند الثاني شامل للجميع . فتحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة تحريم عام شامل للجميع الذكور والإناث على السواء ، كما هو ظاهر .

٣ - ما رواه البخاري ، ومسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط » (٣) . وهذا الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإمساكها إلا ما استثناه من الثلاثة . ويلحق بها ما اتخذ للحراسة في المنازل التي تحتاج إلى ذلك (٤) . وقد ورد في مسلم الأمر بقتل الكلاب إلا ما استثنى (٥) .

-
- (١) أخرجه النسائي والترمذي بسند صحيح الجامع الصغير ج ١ ص ١٣ .
(٢) أخرجه الطبراني عن معاوية بسند صحيح ، وأخرجه النسائي عن أنس بسند حسن (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٩٦) .
(٣) متفق عليه : سبل السلام ج ٣ ص ٨٠ . وأخرجه الترمذي والنسائي وأحمد والبيهقي بسند صحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٧٢) .
(٤) سبل السلام ج ٣ ص ٨٠ .
(٥) المرجع السابق ص ٨١ .

وهناك أحكام أخرى جديدة نصت عليها السنة منها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير . (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٩٨) . فالحيوانات المفترسة بأنواعها حرمت السنة أكلها . وكذلك الطيور الجارحة بأنبيائها مثل الصقر والباز والحدأة ، وما إلى ذلك فهو محرم الأكل عملاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام حرم أكل لحوم الحمر الإنسية . أخرجه البيهقي عن علي بن أبي طالب والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر وأبي ثعلبة رضى الله عنهم بسند صحيح (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٩٨) .

فالقرآن الكريم لم يذكر هذه المحرمات بخصوصها . ولكن الله تبارك وتعالى أمرنا أن نمتثل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ننتهي عما نهانا عنه . وذلك في الآيات الكثيرة التي أشرنا إليها في هذا الموضع وعند الكلام عن حجية السنة .

المطلب الرابع

في

دلالة السنة على الأحكام

دلالة السنة على الأحكام الشرعية إما أن تكون دلالة قطعية وإما أن تكون دلالة ظنية .

السنة قطعية الدلالة :

تكون السنة قطعية الدلالة : إذا كان النص الوارد يدل على المعنى المقصود منه دلالة حاسمة لا مجال فيها لأدنى احتمال لأى معنى آخر . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » . فهذا الحديث يدل دلالة قاطعة على عدد الصلوات الخمس المفروضة . هذا إلى جانب السنة العملية التي نقلتها الأجيال تنفيذاً عملياً لفريضة الصلاة .

ومن السنة قطعية الدلالة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر » (١) ... فهذا الحديث قطعى الدلالة من حيث إنه يدل دلالة حاسمة على أن الباقي من التركة بعد أنصبه أصحاب الفروض يكون لأقرب شخص من عصبه المتوفى . وهو أولى رجل ذكر (٢) .

السنة ظنية الدلالة :

تكون السنة ظنية الدلالة إذا كان النص الوارد يحتمل أكثر من معنى .

(١) متفق عليه : صحيح البخارى ج ٤ ص ١٠٠ طبعة سنة ١٣٤٦ هـ . سبل السلام

ج ٣ ص ٨ .

(٢) للتوسع فى هذا الموضوع : راجع كتابنا : الحقوق المتعلقة بالتركة فى الفقه الإسلامى

ص ١٨٥-١٩٩ طبعة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

فقد يرى بعض العلماء تفسير الحديث على أحد معانيه ، في حين يرى البعض الآخر تفسيره على الوجه الآخر . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (١) .

فهذا الحديث الشريف ظني الدلالة . ذلك أنه يحتمل وجهين عند تفسيره ، كما هو ظاهر من مذاهب الأئمة رحمهم الله تعالى .

وأساس الخلاف : حرف : « لا » . وهذا الحرف - كما هو معلوم - يسمى « لا » النافية للجنس ... فهل المقصود من النفي هنا : نفي الصحة . أى أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة فاتحة الكتاب ؟ أم أن المقصود من النفي نفي الكمال . فيكون المعنى لا صلاة كاملة ؟ .

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المراد من الحديث نفي الصحة . والمعنى لا صلاة صحيحة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب . أى أن صلاته باطلة ، ويلزمه إعادة الصلاة . بحيث يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب .

أما الحنفية فقالوا : المقصود من النفي في الحديث المشار إليه : نفي الكمال . والمعنى لا صلاة كاملة . ومن هنا قال فقهاء المذهب الحنفى : إن الكمال أن يقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة لكن إذا لم يفعل ، وقرأ بعض آيات من القرآن الكريم فإن صلاته تعتبر صحيحة .

المبحث الثالث

في

الإجماع

الإجماع في اللغة :

للإجماع في لغة العرب معان كثيرة . أشهرها معنيان :

(١) متفق عليه بين البخارى ومسلم . كما أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عبادة ابن الصامت رضى الله عنه (الجامع الصغير ج ٢ ص ٢١٠ . سبل السلام ج ١ ص ١٧٠) .

الأول : جمع الأشياء المتفرقة ، وجعلها شيئاً واحداً (١) . وهذا يصدق على جميع الآراء المتفرقة ؟ بحيث تتفق وتتحد وتصبح رأياً واحداً ، متفقاً عليه من الجميع . يقال : أجمعوا على الأمر إتفقوا عليه (٢) .

الثاني : إحكام النية والعزيمة على الأمر والإعداد له (٣) . يقال أجمعت الرأي عزمت عليه (٤) .

الإجماع في اصطلاح الأصوليين :

يمكن تعريف الإجماع في الاصطلاح الشرعى ، بأنه : « إتفاق المجتهدين من علماء المسلمين على حكم شرعى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم (٥) .

ومعنى إتفاق المجتهدين : أن تجتمع كلمتهم على حكم واحد . وإلا فلا يوجد إجماع ، إذا لم يكن هنالك حكم متفق عليه . إذ من أبسط الأشياء أن يقال : إن الحكم الذى هو محل إختلاف بين العلماء ، ليس له حجية الإجماع . كما أن العبرة باتفاق المجتهدين من علماء الأمة الإسلامية ، أما غير

(١) يقول علماء اللغة : الإجماع أن تجمع الشيء المتفرق جميعاً ، فإذا جمعه جميعاً ، لم يكد يتفرق كالأمر المعزوم المضى (لسان العرب : الجيم مع الميم وما يثلاثها ج ١ ص ٦٨١ مطبعة دار المعارف) .

(٢) المصباح المنير : الجيم مع الميم وما يثلاثها ج ١ ص ٥٢ طبعة ١٣١٢ هـ .

(٣) الإجماع : الإعداد والعزيمة على الأمر . . وهو إحكام النية والعزيمة (لسان العرب العرب نفس الموضع السابق) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ، (أخرجه أحمد والترمذى والنساء وأبو داود عن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها بسند حسن . الجامع الصغير ج ٢ ص ١٨٧) . أى من لم يعزم عليه وبنويه من الليل فينوبه قبل الفجر (المصباح الجيم مع الميم) .

(٤) ومنه قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » .

(٥) استخلصت هذا التعريف من مجموع أقوال علماء الأصول . فقد قال عنه الإمام الغزالى الإجماع عبارة عن إتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية (المستصفى ج ١ ص ١٧٣) وقال عنه الأمدى : إتفاق جملة أهل الحل العقد من أمة محمد فى عصر من الأعصار على حكم واقعه من الوقائع (الإحكام ج ١ ص ١٨٠) . وقال عنه ابن الهمام : إتفاق مجتهدى عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر شرعى تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٢٤) وقريب منه ما جاء فى فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢١١ : وقال الشوكانى : « إتفاق مجتهدى أمة محمد صلى الله عليه وسلم . بعد وفاته فى عصر من الأعصار على أمر من الأمور (إرشاد الفحول ص ٧١) .

المجتهدين فلا عبرة باتفاقهم . وقد اخترنا عبارة : « على حكم شرعى » للإشارة إلى أهمية الإجماع من الناحية العملية ؛ التى تتمثل فى بيان الحكم الشرعى فى واقعة من الوقائع المستحدثة ، والى ليس فيها نص بخصوصها من كتاب أو سنة .

وغنى عن البيان أن المجتمع الإسلامى ؛ لا يصبح فى حاجة إلى الإجماع ، إلا عند غلق باب الوحي . وهذا هو معنى العبارة الواردة فى التعريف . والى تقول : « بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » . فلو فرضنا جدلا ؛ أن الصحابة الذين دربهم النبي صلى الله عليه وسلم على الاجتهاد ، قد اتفقوا على حكم فى حياته صلى الله عليه وسلم : فإن هذا الإجماع لا عبرة به ، لأن باب الوحي مفتوح . والواقعة المستحدثة ؛ إما أن ينزل فيها الوحي من السماء ، وإما أن يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم هذه الواقعة . وفى كلتا الحالتين يكون المرجع فى الحكم الشرعى إلى الوحي . (المتلو وهو الكتاب ، أو غير التلو وهو السنة . كما سبق البيان) . . وحتى فى تلك الحالة الافتراضية التى قد يتفقون فيها على حكم ، فإنهم سيعرضون - بالضرورة - مضمون هذا الاتفاق على النبي عليه الصلاة والسلام ، فإن أقرهم كان سنة تقريرية ، وهكذا لا نخرج عن الكتاب والسنة فى جميع الاحتمالات (١) .

حجية الإجماع

الإجماع هو المصدر الأساسى الثالث من مصادر الفقه الإسلامى عند جماهير العلماء من الأمة الإسلامية . فقد قال بحجية الإجماع فقهاء المذاهب الإسلامية . من الحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشيعة الإمامية (٢) .

(١) وقد يقال : إذا عرض الحكم على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقره فماذا يكون الموقف ؟ التساؤل ليس فى حاجة إلى الجواب صراحة فهو معلوم بداهة . فأنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو منكرو لا شك فى ذلك .

(٢) الرسالة للإمام الشافعى ص ٤٧١ - ٤٧٦ . المستصنى للغزالي ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٦ . الأحكام فى أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٨٣ . تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٢٧ فواتح =

وقد استدلل الجمهور على حجية الإجماع بأدلة كثيرة . نجتزئ منها بما يأتي :

أولاً - حجية الإجماع من الكتاب العزيز

استدل جمهور الفقهاء بخمس آيات من القرآن الكريم ولكتنا في هذا المقام نكتفي بالآيتين الآتيتين :-

١ - قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » . .

ووجه الإستدلال - من ناحية أولى . أن الله أمر بطاعته سبحانه التي قررها في كتابه ، وبطاعة رسوله التي جاءت بها سنته . ثم قال تعالى بعد ذلك : « وأولى الأمر منكم » . . وأولو الأمر هم أهل الحل والعقد الذين أعطاهم الله القدرة على إستنباط الأحكام الشرعية . . فهم مجتهدو الأمة . ولكن طاعتهم مرتبطة بطاعة الله ورسوله (١) . . .

ومن ناحية ثانية فإن قول الله سبحانه : « فإن تنازعتم » يعطى أهمية

= الرمحوت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢١٣ . مناهج العقول للإمام محمد بن الحسن البغدادي ج ٢ ص ٢٧٧ وشرح الأسنوى على مناهج الوصول في علم الأصول ج ٢ ص ٢٧٧ . إرشاد القحول للعلامة الشوكاني ص ٧٣ وما روى عن الإمام أحمد من قوله : من ادعى الإجماع فهو كاذب فراده من يدعى الإجماع دون علم وليس مراده إنكار حجته . (مناهج العقول ج ٢ ص ٢٧٧) . وما حكى عن الظاهرية من خلاف حول الإجماع فليس خلافاً منهم في المبدأ لأنهم يقولون بإجماع الصحابة (الإحكا في أصول الأحكام لابن حزم ج ٤ ص ٦٥٩) .

وعلى حد عبارة الأمدى والبغدادي والشوكاني : « لم يخالف في الإجماع : إلا النظام من المعتزلة والخوارج وبعض الإمامية » . وأما الزيدية فيقولون بحجة الإجماع على ما حكاه الشوكاني في المرجع المشار إليه في نفس الموضع لأنه هو رحمه الله من علماء الشيعة الزيدية .

(١) سبق أن أشرنا أكثر من مرة إلى هذه الآية الكريمة وإلى مقالته علماء التفسير بشأنها . وخلاصة ما يتعلق بهذه الجزئية أن في الآية الكريمة أمر بطاعة الله ثم بطاعة رسول الله . وعند الكلام عن أولى الأمر لم تذكر فعل الأمر بالطاعة كما تكرر عند الأمر بطاعة الرسول . وإنما عطف بحرف الواو دون تكرار الفعل . والسبب - كما بينا - هو إفادة أن طاعة أولى الأمر مرتبطة بطاعة الله وطاعة رسوله . فإن خرج أولو الأمر عن هذه الحدود فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

خاصة للإجماع . إذ المعنى أنه إذا لم يوجد التنازع فالإتفاق على الحكم كاف (١) . . ولا معنى لكون الإجماع حجة سوى هذا (٢) .

٢ - قوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » (٣) ... فإن هذه الآية الكريمة توجب إتباع سبيل المؤمنين (٤) . فمن يخالفهم ، ويقرر نقيض رأيهم لا يكون متبعاً لسبيلهم . وهو ما حرّمته الآية وتوعدت عليه بأشدّ العذاب (٥) . ومتى كان إتباع سبيلهم واجباً ، فإن إجماعهم على حكم شرعى واجب الإلتباع . . « والإجماع على هذا حجة يجب الأخذ بها فى الإستنباط من نصوص الشرع (٦) .

ثانياً : حجة الإجماع من السنة :

ويستدل جمهور الفقهاء على حجة الإجماع بنصوص صريحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم : منها : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتى على الخطأ » . وهذا من حيث اللفظ أقوى وأدل على المقصود . وقد تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة مع إتفاق المعنى ، فى عصمة هذه الأمة من الخطأ ، واشتهر على لسان المرموقين من من الثقات من الصحابة كعمر وإبن مسعود وأبى سعيد الخدرى وأنس ابن مالك وابن عمر وأبى هريرة وحذيفة بن اليمان وغيرهم ، ممن يطول ذكره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : لا تجتمع أمتى على ضلالة ، ولم يكن

(١) ، (٢) الإحكام فى أصول الأحكام للامدى ج ١ ص ١٩٨ .

وعلى حد عبارة الغزالي : مفهومه إن اتفقتم فهو حق الغزالي . المرجع السابق - ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) سورة النساء . الآية رقم « ١١٥ » .

(٤) الغزالي - المرجع السابق - ص ١٧٥ .

(٥) ولا يقال إن الوعيد على مجموع الأمرين مشاقة الرسول وإتباع غير سبيل المؤمنين . بل مشاقة الرسول وحدها موجبة للعذاب دون شك . فوجب القول بأن الوعيد على كل منهما : المشاقة موجبة للنار ، وإتباع غير سبيل المؤمنين موجب للنار كذلك .

(٦) أبو زهرة - المرجع السابق ص ١٩٤ .

الله ليجمع أمتي على ضلالة ، وسألت الله ألا يجمع أمتي على الضلالة فأعطانيها . ومن سره أن يسكن بحبوة الجنة فليلزم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من ورائهم وإن الشيطان مع الواحد وهو مع الإثنين أبعد . وقوله صلى الله عليه وسلم : يد الله مع الجماعة ، ولا يبالى الله بشذوذ من شذ ، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم (١) ...

ومن مجموع نصوص الكتاب والسنة - الميمنة على النحو السابق - نخرج بنتيجة أساسية محدودة هي أن الإجماع حجة شرعية واجبة الإتيان خاصة إذا ، أدركنا أن البعض القليل الذين خالفوا في الإجماع منهم من أقام خلافه على عدم إمكانية وقوعه ، وسنرى بعد قليل أن التقدم في وسائل الاتصال جعل من الميسور لإجماع العلماء من كل أقطار الدنيا . كما أن البعض الآخر منهم خالف قائلاً إن العبرة بالسند . وإذا لاحظنا أن جمهور الفقهاء يقولون بأنه لا بد للإجماع من سند من الكتاب أو السنة فإننا - بناء على ذلك - نستطيع القول بأن الخلاف حول الإجماع يكاد يكون خلافاً تاريخياً زالت أسبابه . تلك هي وجهة نظري والله أعلم بالصواب .

إمكان الإجماع

مما لا شك فيه أن صحابة رسول الله عليه وسلم قد أجمعوا على أحكام شرعية كثيرة . ولا أدل على إمكان الإجماع من وقوعه بالفعل ، فقد أجمع الصحابة - رضى الله عنهم - على أن الإخوة لأب يحلون في الميراث محل الإخوة الأشقاء عند عدم وجودهم . وكذلك أجمع الصحابة على أنه إذا اجتمعت الأخت الشقيقة مع الإخوة لأب الذكور فإن للشقيقة النصف وللإخوة لأب ما بقى (١) . كما أجمع الصحابة على ميراث الإخوة لأُم المستفاد من الآية الكريمة (٢) . وغير ذلك من الأحكام الشرعية الواردة

(١) الإمام الغزالي : المنتصفى ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) وعمل حد عبارة ابن حزم : وهذا إجماع متيقن ونص الكتاب والسنة (المحل ج ١٠

ص ٣٤١ المسألة ١٧٢٢ طبعة سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .)

(٣) وقوله تعالى : «وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد -

عن الصحابة رضوان عليهم (١) .

وغنى عن البيان أنه لم يكن للمخالفين وجود عندما أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأحكام الشرعية وأمثالها .

وعلى ذلك يمكن القول : بأن إجماع الصحابة حجة بلا خلاف (٢) :
أما الإجماع في العصور التالية ، فهو الذى وقع الخلاف بشأنه ، وخاصة من حيث إمكان وقوعه .

والذى نراه أن الإجماع في هذا العصر مبسور غاية البسر ، فبعد التقدم المذهل في وسائل الإتصال ، لم بعد هنالك ما يحول دون إجماع علماء المسلمين ، في مؤتمر علمي للبحث عن حكم شرعي ، في أى واقعة مستجدة ، يعلن عنه قبل إنعقاده بوقت كاف . مع تيسير حضوره بكافة الوسائل .

سند الإجماع :

المراد من سند الإجماع الدليل الشرعي الذى يستند عليه المجتهدون في الحكم الشرعي الذى أجمعوا عليه .

وسند الإجماع قد يكون آية في الكتاب الكريم ، أو يكون سنة واردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وهذا لإخلاف بشأنه عند جمهور الفقهاء . ولكن يقول بعض المعارضين في الإجماع إذا كان هناك سند في الكتاب أو السنة فالحجة للسند ولا داعي للإجماع .

ومن أجل ذلك قلنا - فيما تقدم ، إن هذه المسألة تضيق كثيراً من نطاق الخلاف حول الإجماع الذى هو ضيق بطبيعته . بل يكاد يصل بنا الأمر إلى إتفاق الطرفين على الحكم الشرعي .

= منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « حيث أجمع الصحابة على أن الإخوة لأم هم المرادون في الآية الكريمة .

(١) مثل إجماعهم على تحريم الجمع بين المحارم .

(٢) لإرشاد الفحول للشوكاني ص ٨١ .

لكننا نقول توضيحاً لمذهب جمهور الفقهاء : إن السند من الكتاب أو السنة الذي يعتمد عليه المجتهدون هو في الواقع ظني الدلالة فإذا أجمع المجتهدون على الحكم أصبح حكماً قطعياً واجب الإتيان . ومن هنا ظهرت أهمية الإجماع .

فمثلاً الإجماع على أن الأخت الشقيقة تستحق نصف التركة ، ويكون الباقي للإخوة وللأخوات لأب ذكورهم وأناثهم (١) سند هذا الإجماع قوله تعالى : « إن أمروها لك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » ... ثم قوله سبحانه في نفس الآية : « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين » وكما هو ظاهر فإن الآية الكريمة لم تذكر هذه الحالة بخصوصها . ولكن أجمع المجتهدون من الأمة على هذا التطبيق الصحيح لكتاب الله عز وجل .

غير أن جمهور الفقهاء القائلين بالإجماع . . . بعد أن اتفقوا على أنه لا بد من سند للإجماع من كتاب أو سنة ؛ اختلفوا حول القياس أو المصلحة هل يمكن اعتبار أي منهما سنداً للإجماع ؟

منهم من أجاز ذلك ، ومنهم من منعه . ولكل دليل على ما ذهب إليه (٢).

(١) فلو توفي عن : أخت شقيقة . وأخ لأب وأختين لأب وترك ٢٤ فدانا لاسحتقت الشقيقة نصف التركة ١٢ فدان . والباقي يقسم بين الإخوة والأخوات لأب للذكر مثل حظ الأنثيين الأخ لأب ٦ فدان وللأختين ٦ كل أخت ٣ .

(٢) يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « يجوز انعقاد الإجماع عن اجتهاد وقياس ، ويكون حجة وقال قوم : الخلق الكثير لا يتصور اتفاقهم في مظنة الظن ، ولو تصور لكان حجة ، وإليه ذهب ابن جرير الطبري ، وقال قوم ، هو متصور وليس بحجة ؛ لأن القول بالاجتهاد يفتح باب الاجتهاد ولا يحرمه . والمختار أنه متصور وأنه حجة وقولهم : إن الخلق الكثير كيف يتفقون على حكم واحد في مظنة الظن ؛ قلنا هذا إنما يستنكر فيما يتساوى فيه الاحتمال . وأما الظن الأغلب فيميل إليه كل واحد ، فأى بعد في أن يتفقوا على أن النبيذ في معنى الخمر ، فهو في معناه في التحريم . كيف وأكثر الإجماعات مستندة إلى عمومات وظواهر وأخبار آحاد صححت عن المحدثين ، والاحتمال يتطرق إليها

ويدل عليه جواز الاتفاق عن اجتهاد لا بطريق القياس ، كالاتفاق على جزاء الصيد . =

والذى نراه والله أعلم أن علة القياس إذا كانت ثابتة بنص متواتر ، فإن القياس هنا يصح أن يكون سنداً للإجماع ، لأنه في هذه الحالة يعتبر فهما صحيحاً لكتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم . كما أن المصلحة إذا شهدت لها النصوص المتواترة فإنها تكون سنداً للإجماع . .

وبيان ذلك فيما أفهمه أن الصحابة رضوان الله عليهم ؛ حينما اجتمعوا بعد مناقشة - على جمع القرآن الكريم .. إنما كان ذلك لما في جمع كتاب الله من تحقيق مصلحة الأمة في دينها ... وأى مصلحة بعد حفظ الكتاب العزيز .. هذه المصلحة شهدت لها النصوص المتواترة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى قوله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (١) .

ويمكننا التمثيل للإجماع بناء على العلة المنصوصة ؛ بما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . من أن المخدرات محرمة بالإجماع (٢) . . . فهذا الإجماع الذى حكاه أيضاً العلامة أين حجر الهيثمي (٣) يقوم على العلة

ومقدار أرش الجناية ، وتقدير النفقة ، وعدالة الأئمة ، والقضاة ، وكل ذلك مطلق . وإن لم يكن قياساً .

(وللمخالفين شبه الأولى قولهم كيف تنعقد الأمة على اختلاف طباعها وتفاوت أفهامها في الذكاء والبلادة ، على مطلق . قلنا : إنما يمتنع مثل هذا الاتفاق في زمان واحد وساعة معينة لأنهم في مهلة النظر قد يختلفون . أما في أزمنة متبادية فلا يبعد أن يسبق الأذكياء إلى الدلالة الظاهرية ، ويؤدون ذلك عند ذوى البلادة ، فيقبلونه منهم ، ويساعدون عليه . الشبهة الثانية : قولهم كيف تجتمع الأمة عن قياس ، وأصل القياس مختلف فيه ؛ قلنا إنما يفرض ذلك من الصحابة وهم متفقون عليه . والخلاف حدث بعدهم . . . والشبهة الثالثة : قولهم : إن الخطأ في الاجتهاد جائز فكيف تجتمع الأمة على ما يجوز فيه الخطأ . وربما قالوا : الإجماع منعقد على جواز مخالفة المجتهد فلو انعقد الإجماع عن قياس لحرمت المخالفة التى هى جائزة بالإجماع ، ولتناقض الإجماعان ؟ قلنا إنما يجوز الخطأ في اجتهاد ينفراد به الأفراد . أما اجتهاد الأمة المعصومة فلا يحتمل الخطأ (أنظر إلى المرجع السابق ص ١٩٧-١٩٨) .

(١) فقد كان ذلك الإجماع توفيقاً من الله تعالى لأصحاب نبيه حيث أجرى الله الخير على أيديهم وجعل لهم شرف المساهمة في حفظ كتاب الله الكريم .

(٢) الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ج ٤ ص ٢٦٣ .

(٣) الزواجر لابن حجر الهيثمي ج ١ ص ٢١٥ .

المنصوصة وهى قوله تعالى « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) . . . فالتحذرات رجس (٢) . وأيضاً فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . . . هذا فى نظرنا هو سند الإجماع الذى حكاه كبار علماء الأمة رخصة الله تعالى عليهم (٣) .

أنواع خاصة من الإجماع

الأصل أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا إذا كان بانفاق جميع المجتهدين من الأمة .

ومع ذلك فإننا نقرأ أن بعض الفقهاء يحتج بما يسمى بالإجماع السكوتى ، كما أن الإمام مالك يقول بإجماع أهل المدينة . والشيعه يقولون بإجماع أهل البيت :

الإجماع السكوتى

يقصد بالإجماع السكوتى : أن يقول بعض المجتهدين حكماً فى مسألة وينتشر هذا الحكم بين المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراض ولا إنكار (٤) .

وهذا النوع من الإجماع محل خلاف كبير بين العلماء (٥) . ونستطيع تلخيص أقوالهم فيه إلى آراء ثلاثة :

الرأى الأول : أن الإجماع السكوتى حجة . لأن السكوت فى مقام البيان وما ينبغى لمجتهد يسمع بحكم مخالف للشريعة فى نظره أن يسكت

(١) سورة المائدة ، الآيتان : « ٩٠ ، ٩١ » .

(٢) لإسكارها وهو العلة من التحريم .

(٣) وإن كنت أرى - والله أعلم - أن تحريم الخمر إنما هو تحريم لكل ما خامر العقل أى غطاه بأثره المسكر كما سيأتى .

(٤) الشوكافى - المرجع السابق - ص ٨٤ .

(٥) أورد الشوكافى رحمه الله الأقوال فى الإجماع الكوفى . وقد أوصلها إلى إثني عشر

قولا . إرشاد الفحول ص ٨٤-٨٥ .

بل لا بد له أن يعترض . وإذ لم يعترض فعنى ذلك أنه موافق على هذا الحكم .
وقد جرت العادة أن يتصدى للإفتاء أكبر القوم فسكوت الباقيين محمول
على الموافقة .

الرأى الثانى : أنه ليس بحجة . لأن الساكت لا ينسب له قول كما أن
السكوت ، قد تكون له أسباب لانعرفها . وإذن فلا يصح أن يبنى على هذا
السكوت حكم شرعى تكون له حجية ويصير واجب الاتباع خاصة أن
الحكم الشرعى فى هذه المسألة قد يكون محتاجا إلى ترو وإعمال فكر
 وإعادة نظر ، فالسكوت هنا ليس موافقة بل لإظهار المخالفة بعد البحث
الهادى وفى الوقت الملائم .

وهناك رأى ثالث يرى أن سكوت الباقيين يعطى للحكم حجية
ولكن هذا لا يسمى إجماعا .

والذى يظهر لى - والله أعلم - أن الحكم فى المسألة المعروضة إن كان
صادرا من أحد كبار الصحابة فى حضرتهم فإنه يمكن اعتبار السكوت موافقة
فيكون إجماعا منهم رضى الله عنهم . وأما بعد عصر الصحابة والمجتهد أبدى
رأيه فى المسألة المعروضة وليس هنالك من وسائل النشر ما يفيد سرعة وصول
الحكم لباقي المجتهدين ، فإن هذا يجعلنى أتوقف كثيراً عن القول بما يسمى
بالإجماع السكوتى . خاصة وقد أسرف البعض فى الاستدلال به . وهو محل
خلاف كبير .

إجماع أهل المدينة :

ينسب إلى الإمام مالك رحمه الله القول بإجماع أهل المدينة وأنه حجة
عنده .

غير أن هذا يحتاج إلى توضيح : فإن كان المقصود من أهل المدينة
المتقدمين منهم . أى ما كان مجمعا عليه فى المدينة المنورة بين الصحابة .
فهذا إجماع دون شك ولا ينبغى أن يكون محل خلاف كما سبق أن بينا .

وقد ورد في هذا عن كثير من الأئمة ما يفيد حجية هذا الإجماع (١) .
أما بعد عصر الصحابة ، فما كان طريقة النقل المستفيض ، والذي
لا مجال فيه للرأى والاجتهاد . مثل الصاع ، والمد وغير ذلك من مقاييس
الكيل والوزن الواردة شرعاً ، فإن إجماع التابعين ومن بعدهم من أهل المدينة
إلى أول عصر مالك يعتبر حجة عند مالك وعند غيره : إذ لا شك أن النقل
المستفيض في هذه الأمور ، التي لا مجال فيها للرأى ، يعتبر حجة .
أما ما كان مجالا للرأى والاجتهاد فإن اجتهاد أهل المدينة - بعد ذلك -
كاجتهاد غيرهم . المرجع فيه إلى النصوص الواردة في الكتاب والسنة (٢) .

إجماع آل البيت :

يقصد بآل البيت : آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذهب
الشيعة الزيدية والإمامية إلى أن إجماع آل البيت حجة يجب العمل بها ؛
لقوله تعالى : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم
تطهيرا » (٣) . . والخطأ رجس ، فوجب أن يكونوا مطهرين عنه .
وذهب الجمهور إلى أن إجماع آل البيت وحدهم ليس حجة (٤) لأن
النصوص الواردة في حجية الإجماع وردت عامة في حق الأمة .

أما الآية التي استدل بها أصحاب المذهب الأول ، فإن سياقها يفيد أنها

(١) ورد هذا من الشافعى وأحمد كما حكاه عنهما ابن تيميه رحمه الله ، وهو يقول إنه
حجة عند مالك وعندنا أيضاً .

(د : فرغلى - المرجع السابق - ص ٤٣٠-٤٣١ والمراجع المشار إليها في هاتين
الصفحتين) .

(٢) فلا يعقل أن مالكا يقدم عمل أهل المدينة إلا في الحدود التي بينها . وما روى عنه
بما يوهم ذلك فليس صحيحاً ، وإنما هي حكاية عنه حكاه بعض أصحابه من أهل المغرب (د :
فرغلى المرجع السابق ص ٤٣٣) .

(٣) سورة الأحزاب . من الآية رقم « ٣٣ » .

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٨٣ .

في نسائه صلى الله عليه وسلم .. وأيضاً فإن كون الخطأ رجساً، لا يدل عليه
شرع ولا لغة (١) .

المبحث الرابع في القياس

للقياس معنى في اللغة ، ومعنى في اصطلاح علماء الاصول .

القياس في اللغة :

يعرف القياس في لغة العرب بأنه التقدير أى تقدير شيء على مثال
شيء آخر وتسويته به (٢) ولذلك يسمى المكيال مقياساً (٣) ، ومثل ذلك
يقال في كل آلات التقدير إذ هي مقاييس يرجع إليها الناس عند تقدير
الأشياء (٤) . ويقال أيضاً : فلان لا يقاس بفلان ، أى لايساوية (٥) .

القياس في الاصطلاح

عرف الأصوليون القياس تعريفات عديدة (٦) استطعنا من خلالها أن
نعرف القياس بأنه : « إسناد حكم الأصل إلى الفرع للتساوى في علة الحكم »

(١) المرجع السابق نفس الموضع . وقد أورد الشوكاني أنه قد ورد الدليل الصحيح على
أن الآية نزلت في علي وفاطمة والحسين رضى الله عنهم . واستدل الشيعة أيضاً بقوله تعالى :
« قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » ، وبأحاديث كثيرة جداً تشتمل على مزيد
شرفهم وعظيم فضلهم . ويقول الشوكاني : « ولا دلالة فيها على حجية قولهم » (ص ٨٣ من
المرجع نفسه) .

(٢) يقال اقاس الشيء يقيس قيساً وقياساً ؛ إذا قدره على مثاله .

(لسان العرب : القاف مع الياء . المجلد الخامس ص ٣٧٩٢ . المصباح القاف مع الياء)

(٣) الشوكاني - المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٤) في المقاييس المادية .

(٥) المرجع السابق نفس الموضع . وهذا المثال بالنسبة للمقاييس المعنوية على ما يبدو ولنا .

(٦) عرفه الإمام الغزالي بأنه : حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما

بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيه عنهما (المستصحب ج ٢ ص ٢٨٨) . وفي فواتح
الرحموت ج ٢ ص ٢٤٦ : « القياس مساواة حكم المسكوت للمنصوص في علة الحكم » =

ومعنى ذلك أن القياس ، ليس عن فراغ ، وإنما هو رد القضية غير المنصوص على حكمها إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ، فهو قياس على حكم أثبتته الله لواقعه أصلية - أى منصوص عليها في الكتاب والسنة . فإذا وجدت واقعة فرعية مماثلة لها ، فإنه ينبغي إسناد حكم الواقعة الأصلية إلى هذه الواقعة الفرعية .

فحكم الأصل هو الحكم الثابت في الكتاب أو السنة (١) . والأصل هو الواقعة أو القضية التي أثبت الله لها حكماً في الشريعة . والفرع هو القضية المستحدثة ، التي تعرض لأول مرة ، وليس لها حكم بخصوصها ولكن لها شبه حقيقي يجمع بينها وبين الأصل المشار إليه ، وهذا المشبه هو المعنى الجامع الذي ارتبط به الحكم الشرعي .

ذلك الشبه أو هذا المعنى الجامع يسمى العلة ، أى الوصف المنضبط الذي من أجله شرع الله هذا الحكم . فإذا وجدت العلة في الفرع أسند إليه حكم الأصل .

وهذا الإسناد ليس إلا إظهاراً للحكم الثابت الذي توصل إليه المجتهد عن طريق العلة التي ثبت وجودها في الفرع .

حجية القياس

القياس حجة شرعية يجب العمل بها - إذا توافرت شروطها . ثبت ذلك عند الصحابة رضوان الله عليهم ، وكفى بهذا حجة ، فهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا قد أجمعوا على حكم شرعي فهو واجب

= وعزفه نشوكاني بعبارة قريبة من عبارة الغزالي « إرشاد الفحول ص ١٩٨ وذكر الآمدى تعريفات كثيرة أسندها إلى أصحابها . ثم قال : والمختار : أنه عبارة عن الاستواء بين الأصل والفرع في العلة المستنبطة » الإحكام " ٢ ص ١٦٧ - ١٧٤ .

(١) أو الإجماع . ولكن لا بد له من سند في الكتاب أو السنة فهو إذن راجع إليهما .

الاتباع . كما قال بحجية القياس جماهير الفقهاء والمتكلمين من بعدهم ،
أى علماء الفقه وعلماء التوحيد رحمهم الله تعالى .

ومن رأينا أن القياس ، لا ينبغي أن يكون محلاً لخلاف (١) . وسوف
نورد فيما يلي : الأدلة الشرعية على حجية القياس ، من الكتاب والسنة
والمعقول فضلاً عن إجماع الصحابة ومن بعدهم من التابعين رضى الله عنهم
أجمعين .

أولاً - حجية القياس من الكتاب العزيز

تضمن القرآن الكريم كثيراً من الآيات البينات الدالة على حجية
القياس ومن هذه الآيات ما يأتي :

١ - قول الله تعالى : « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا
به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم »
وقد أشرنا - فيما سبق - إلى أن في هذه الآية والتي قبلها (٢) أمر من
الله تعالى بالتدبر في آيات الله لحكم كثيرة منها : التوصل إلى حكم ما يطرأ
على المجتمع من أمور عارضة ، حيث لا بد لها من حكم ثابت يتوصل إليه
المجتهد باستنباطه من نصوص الكتاب والسنة .

والآية الكريمة تتكلم صراحة عن رد هذا الأمر إلى النبي صلى الله عليه
وسلم في حياته ، أو إلى سنته بعد وفاته ، وقد أعطى الله بفضلته ورحمته أولى
الأمر الذين منحهم الله القدرة على الاستنباط حيث أعطاهم سبحانه بنص كتابه -
حق البحث في النصوص الشرعية لا استنباط حكم الواقعة العارضة . وهذا
الحق قد يكون واجباً إذا توقف الأمر على مجتهد بعينه . إذ لا بد من إظهار
حكم الله عز وجل .

(١) فلو أن المعارضين في القياس كانوا معنا في هذا البصر ، ورأوا التقدم العلمى
المدهش لما عارضوا في حتمية العمل بالقياس .

(٢) إذ هما الآيتان « ٨٢ ، ٨٣ » من سورة النساء . وقد جاء في صدر الآية الأولى :
قوله تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن » .

يقول الإمام الشافعي رحمه الله : « كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو على سبيل الحق : فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه . وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد . والاجتهاد القياس » (١) .

٢ - قول الله عز وجل : « . . فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » .

ولقد سبق أن أشرنا - أكثر من مرة إلى هذه الآية المباركة التي أمرت في مطلعها بطاعة الله تعالى وطاعة رسول الله ، وأولى الأمر من هذه الأمة ، وقلنا إن ذلك أمر باتباع الكتاب والسنة والإجماع . . . ثم يقول سبحانه : « فإن تنازعتم في شئ » أي تجادلتم واختلفتم ، فكأن كل واحد ينتزع حجة الآخر ويذهبها « في شئ » من أمر دينكم (٢) حيث لم يكن بشأنه حكم صريح في الكتاب أو السنة ، ولم يكن فيه إجماع ، : إذ لاشك أن مثل هذه الواقعة تكون محل منازعة في الحجة . . . والله عز وجل يأمرنا في مثل هذه الظروف برد هذا الأمر إلى الله والرسول . والرد إلى الله تعالى بالرجوع إلى كتابه فإننا وإن لم نجد حكما صريحا سنجد دلالة ترشدنا إلى حكم الله ، والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته . وبعد وفاته يكون الرد إليه بالرجوع إلى سنته هذا هو الصحيح (٣) . « ومن لم ير هذا اختل إيمانه لقوله تعالى : « إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . . . ولو كان غير هذا لبطل الاجتهاد الذي خص به هذه الأمة - والاستنباط الذي أعطيها . ولكن تضرب الأمثال ويطلب المثال ، حتى يخرج الصواب (٤) »

ومما لاشك فيه أن القياس الذي هو أساس حكم الأصل الذي فيه نص إلى الفرع الذي لائنص فيه لتساويهما في علة الحكم هو رد إلى الله وإلى الرسول

(١) الرسالة للشافعي ص ٤٧٧ .

(٢) ، (٣) تفسير القرطبي ص ١٨٣١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨٣١-١٨٣٢ .

« لأن فيه متابعة لله ولرسوله في حكمه (١) »

٣ - أقام الله عز وجل الحجة على المنكرين للبعث والنشور ، بالقياس الأولي ، الذي لا مجال لإنكاره . فالله الذي خلق الحياة الأولى هو القادر على خلق الحياة الآخرة .

ونحن لانستطيع حصر الآيات الواردة في هذا المقام ويكفيها أن نشير إلى النص الآتي ، وهو :

قول الله تباركت آياته : « وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم » (٢) .

وسبب النزول : أن أبي بن خلف ، جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعظم رميم ففتته ، وقال : يا محمد أترى أن الله يحيي هذا بعد ما قد رم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « نعم . ويبعثك ويدخلك النار » (٣) . . .
فأنزل الله تعالى هذه الآية : « وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه . . . أي نسي أن الله خلقه ، وركب فيه الحياة ، فجوابه من نفسه ، حاضر . ولهذا قال عليه السلام « نعم ويبعثك ويدخلك النار » . ففي هذا دليل على صحة القياس . لأن الله عز وجل احتج على منكرى البعث بالنشأة الأولى .
« قال من يحيي العظام وهي رميم » أي بالية (٤) .. وقيل إن هذا الكافر قال

(١) فضيلة المرحوم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه (خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي) ص ٦٠ طبعة سنة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٦ م .

(٢) سورة يس . الآيتان « ٧٨-٧٩ » .

(٣) أسباب النزول : للعلامة أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ص ٢٤٦ طبعة سنة ١٣٨٨ .

(٤) يقال رم العظم فهو رميم ورمام . ولم يقل رميمة لأنها معدولة عن فاعلة . وما كان معدولاً عن وجهه ووزنه كان مصروفاً عن إعرابه ..

(تفسير القرطبي ص ٥٥٠٢ . تفسير الصاوي على الجلائن ج ٤ ص ٣١٠) . والعجيب أن هذا الإنسان المعارض نسي أن الله خلقه من نقطة ، إذ لا يشك أحد في أنها أصله القريب !

للنبي . صلى الله عليه وسلم : « أرأيت إن سمقتها وأذريتها في الريح أيعيدها الله ؟ فنزلت « قل يحييها الذي أنشأها أول مرة » أى من غير شيء ، فهو سبحانه قادر على إعادتها في النشأة الثانية (١) .

وبالنسبة لتقدير الناس وتفكيرهم ؛ فإن الإعادة في الآخرة أهون وأيسر من بدء الخلق في الأولى . وهو ما أكدته . الله تعالى بقوله : « وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم » (٢) .. وليس شيء أهون على الله ولا أصعب (٣) ولكنه سبحانه يخاطب الناس حسب إدراكهم . ففي تقديرهم أن بدء الخلق أصعب من إعادته . فما بالهم يرون الإعادة عسيرة على الله ، وهى في طبيعتها أهون وأيسر ؟ (٤) .

٤- أمر الله تبارك وتعالى بالتذكر والتدبر وأخذ العظة والعبرة من سنن الله في الأرض . فقد شاءت حكمته سبحانه ألا يعذب قوماً إلا بعد الإرشاد والتوجيه والإعذار والإنذار ، وضرب الأمثال .

ولن نستطيع حصر الآيات التى من هذا النوع ، ولكننا نشير إلى الآية التالية . وهى قول الله تعالى :

«إنها نطفة من ماء مهين ، لا قوام ولا قيمة ! نقطة تحوى ألوف - بل ملايين - الخلايا ، هى التى تكون جنياً . ثم تصير هذا الإنسان الذى يجادل ربه ، ويخاصمه ويطلب منه الدليل والبرهان . والقدرة الخالقة هى التى تجعل من هذه النطفة ذلك الخصم المبين . وما أبعد النقطة بين المنشأة والمصير ! أفهذه القدرة يستعظم الإنسان عليها أن تعيده وننشره بعد البلى والدثور ؟ .

يالبسطة ويا لمنطق الفطرة ومنطق الواقع القريب المنظور ! !

وهل تزيد النطفة حيوية أو قدرة ، أو قيمة على العظم الرميم المفتوت ؟ أو ليس من تلك النطفة كان الإنسان ؟ أو ليست هذه هى النشأة الأولى ؟ . وأليس الذى حول تلك النطفة إنساناً ، وجعله خصيماً مبيناً بقادر على أن يحول العظم الرميم مخلوقاً جديداً ؟ .

إن الأمر أيسر وأظهر من أن يدور حوله سؤال . فما بال الجدل الطويل ؟ ! (الظلال

ج • ص ٢٩٧٧) .

(١) تفسير القرطبي ص ٥٥٠٢ .

(٢) سورة الروم الآية رقم « ٢٧ » .

(٣) « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » .

(٤) الظلال ج • ص ٢٧٦٦ .

« هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ماظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأبدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار » (١) .

فقد أنزل الله بهؤلاء الكافرين من صنوف الهزيمة ومرارتها ما أنزل ، بسبب كفرهم وعنادهم . . ثم قال سبحانه « فاعتبروا بأولى الأبصار » فأنتم أناس مثلهم . قد ينزل بكم مثل ما نزل بهم ، إن فعلتم مثل فعلهم وهكذا وضح أمام ناظريك : الأصل وهم أولئك المعاندون وحكم الأصل مانزل بهم من عذاب ، والفرع أمثالهم من المعاندين والعلة هى الكفر والعناد والغدر . ومن هنا احتملت أن يقال فى تفسيرها فقيسوا أنفسكم بهم . . . وهذا يدل على أن سنة الله فى كونه : أن نعمه ونقمه ، وجميع أحكامه هى نتائج لمقدمات ، ومسببات لأسباب ترتبت عليها وأنه حيث وجدت المقدمات نتجت عنها نتائجها ، وحيث وجدت الأسباب ترتبت عليها مسبباتها . وما القياس الاسير على هذا السنن الإلهى ، وترتبت المسبب على سببه فى أى محل وجد فيه . وهذا هو الذى يدل عليه قوله تعالى « فاعتبروا » . وقوله سبحانه : « إن فى ذلك لعبرة » وقوله جل شأنه : « لقد كان فى قصصهم عبرة » . . فسواء فسر الاعتبار بالعبور ، أى المرور ، أو فسر بالاعتراض فهو تقرير لسنة من سنن الله فى خلقه : وهى أن ما جرى على النظر يجرى على نظيره . ألا ترى أنه إذا فصل موظف من وظيفته لأنه ارتشى فقال الرئيس لإخوانه الموظفين « اعتبروا » . لا يفهم من قوله إلا أنكم مثله ، فإن فعلتم فعله عوقبتهم » (٢) .

(١) سورة الحشر . الآية رقم « ٢ » .

(٢) وعلى النقيض من ذلك فعندما تهاون السلطة فى عقاب المذنب ، فإن الناس يقيسون أنفسهم عليه ، فكما سرق هذا أو ارتشى أو اختلس ولم يعاقب ، فإنهم يسرقون ، ويرتشون ويختلسون ولا يعاقبون (وإنا لله وإنا إليه راجعون) .

ولكن مع ذلك فعين الله لا تنام ، وإن نام السلطان وقانونه الأرضى . . فقد صور لنا القرآن ما يقوله الظالمون والرد المفعم عليهم بعد أن حقت كلمة الله وكتبوا فى جهنم .. يقول =

ثانياً - حجية القياس من السنة

وفي السنة نصوص كثيرة صحيحة استدلت بها جمهور الفقهاء على وجوب العمل بالقياس . ومن ذلك ما يأتي :

١ - حديث معاذ بن جبل الذي أشرنا إليه أكثر من مرة . وفي نهايته يقول : « أجتهد رأيي ولا آلو . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره (١) . وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » .

فالنبي عليه الصلاة والسلام أقر معاذاً على الاجتهاد . والقياس أظهر أنواع الاجتهاد ، وأكثرها تطبيقاً . فكان الإقرار النبوي منصباً على الاجتهاد لا محالة .

٢ - جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت . أفأحج عنها . قال : نعم حجى عنها . أرأيت لو كان على أملك دين ؟ أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء » رواه البخاري ، والنسائي بمعناه (٢) .

وهناك أحاديث كثيرة كلها صحيحة وردت في وقائع أخرى مشابهة (٣) وقال شراح السنة (٤) : إن هذه الأحاديث فيها الدليل على مشروعية القياس

« الله سبحانه : « وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال » . (١) أي على صدر معاذ .

(٢) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ج ٥ ص ١١ طبعة سنة ١٩٧٣ م . وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي رواية لأحمد والبخاري بنحو ذلك وفيها قال : « جاء رجل فقال إن أختي نذرت أن تحج » .

(٣) منها ما روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من خثعم . ومنها ما روى عن عبد الله بن الربير رضي الله عنهما وغير ذلك من الروايات الصحيحة (المرجع السابق ص ٩-١١) .

(٤) وعلى الأخص الشوكاني رحمه الله .

(م ١٠ - أصول الأحكام الشرعية)

وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع ، وأقرب إلى سرعة فهمه (١) .

٣ - ثبت في الصحيحين (٢) أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود (٣) ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هل لك من إبل ؟ قال : نعم قال : « ما ألوانها ؟ قال : حمر . قال « فهل فيها من أورك (٤) » ؟ قال : نعم . قال : « فأنى أتأها ذلك ؟ . قال لعله نزع عرق ! ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهذا لعله أن يكون نزع عرق » (٥)

وفي هذا الحديث ، من الفقه أحكام كثيرة (٦) منها : ضرب الأمثال والأشباه والنظائر في الأحكام (٧) . ليقاس الشبيه بسبيه ، حتى يمكن الوصول إلى حكم الله عز وجل . وقد ترجم (٨) الإمام البخارى لهذا الحديث بعنوان : باب من شبه أصلاً معلوماً ، بأصل مبین ، قد بين الله حكمه . فهو دليل ظاهر على حجية القياس .

ثالثاً - حجية القياس عند الصحابة

ومن تتبع أفعال الصحابة وأقوالهم يجدونها ناطقة بحجية القياس . فقد كانوا - رضوان الله عليهم - « يجتهدون في الوقائع التي لا نص فيها . وويقيسون مالا نص فيه على ما فيه نص . ويعتبرون النظر بنظيره .

-
- (١) الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ١٠ .
(٢) صحيح البخارى وصحيح مسلم .
(٣) يريد التثبث ونفى الريبة .
(٤) الأورق من الناس : الأسمر . والأورق من الإبل الذى فى لونه بياض إلى سواد .
(٥) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٢٠ ص ١٢٠-١٢١ . زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ٤ ص ١٣٨ .
(٦) منها أن الحد لا يجب بالتعريض إذا كان على وجه السؤال والاستفتاء . ومنها أن مجرد الريبة لا تسوغ اللعان ونفى الولد .
(٧) أى ذكر عنوانا لموضوع .
(٨) فتح البارى ج ٢٠ ص ١٢٠-١٢١ .

قاسوا الخلافة على إمامة الصلاة . وبايعوا أبا بكر . وبينوا أساس القياس بقولهم : رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا ، أفلا ترضاه لديننا . وقاسوا خليفة الرسول على الرسول . وحاربوا مانعي الزكاة استناداً إلى أن الرسول كان يأخذها . ولا فرق بين الصلاة والزكاة . وقال عمر بن الخطاب في عهده لأبي موسى الأشعري : ثم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة . ثم قاييس الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثال . ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله تعالى ، وأشبهها بالحق . وقال علي بن أبي طالب : ويعرف الحق بالمقايسة عند ذوى الألباب . ولما بلغ ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل قبضه قال : لأحسب كل شيء إلا مثله . وقد دون العلماء كثيراً من فتاوى أصحاب رسول الله التي أفتوا فيها باجتهادهم بطريق القياس . ولم ينكر الرسول في حياته على من اجتهد من صحابته ولم ينكر الصحابة بعضهم على بعض اجتهد الرأي وقياس الأشباه بالأشباه (١) . فالقياس - إذن - حجة شرعية أجمع عليها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي لمن جاء بعدهم أن يعارض فيما أجمعوا عليه (٢) .

رابعاً : حجة القياس من المعقول

استدل جمهور العلماء على حجة القياس بالمعقول من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : أن الله تعالى شرع الأحكام تحقيقاً لمصالح العباد . والذي يكشف لنا عن وجه المصلحة هو العلة من تشريعه ، فإذا ما توافرت هذه العلة في واقعة أخرى ، وجب إسناد الحكم الشرعي إليها تحقيقاً للمصلحة التي شرعها الله عز وجل .

فتحريم الخمر محافظة على العقول . وأى مادة تؤثر على العقل تأثير الخمر فإنها تأخذ نفس الحكم وهو التحريم لاشك في ذلك . وليس من المقبول

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ٤ ص ١٣٨ .

(٢) كما سبقت الإشارة .

شرعاً ولا عقلاً أدنى معارضة في هذا الحكم : وعلى حد عبارة بعض المفسرين :
« ومن رأى غير هذا اختل إيمانه » (١) .

الوجه الثاني : أن النصوص متناهية ، والقضايا غير متناهية . وبما أن
الشريعة جاءت لتحكم الناس إلى قيام الساعة ، فإن هذا معناه أن القضايا التي
لأنص فيها تقاس على القضايا التي حكمتها النصوص .

الوجه الثالث : أن القياس تؤيده الفطرة السليمة ، والمنطق الصحيح .
فإن الذي يصدر إليه النهي عن شراب سام . لا يتصور منه - إن كان لديه
مسحة من عقل - أن يقدم على تناول شراب سام آخر بحجة اختلافه عن
الأول في الاسم . فهذا الاختلاف لا قيمة . إنما العبرة بالتساوي في الأثر ،
وهو أن كلا منهما سم قاتل . فالنهي شامل لكل مادة ، تحدث التأثير المذكور .
ومن باب أولى ، إذا كانت تلك المادة تفوق في سميتها الشراب المشار إليه (٢) .

(١) العلامة القرطبي عند تفسير قوله تعالى « فردوه إلى الله والرسول » . ص ١٨٣١ .
(٢) ونشير مثالا على ذلك - إلى قوله تعالى : « فلا تقل لها أف » . حيث تدل عبارة هذا
النص على نهى الولد أن يقول لوالديه « أف » . فمن باب أولى تحريم الشتم أو الضرب بدلالة النص ،
أو القياس الأولوى .

ومن العجب العجيب أن يقول ابن حزم الظاهري وهو من نفاة القياس : « إن من حدث
عن إنسان قتل آخر ، أو ضربه حتى كسر أضلاعه ، وقذفه بالحدود ، وبصق في وجهه ، فشهد
عليه من شهد ذلك كله فقال الشاهد : إن زيدا القاتل أو القاذف أو الضارب - قال لعمرؤ أف -
يعنى المقتول أو المضروب أو المقذوف - لكان بإجماع منا ومنهم كاذباً أفكاً شاهد زور مفتر با
مردود الشهادة . فكيف يريد هؤلاء القوم منا أن نحكم بما يقررون أنه كذب .. وكيف يستجيزون
من أن نقول : إن نهى الله عز وجل عن قول أف للوالدين يفهم منه النهي عن الضرب لها أو القتل
أو القذف . فإذا لا شك فيه عند كل من له معرفة بشئ من اللغة العربية أن القتل والضرب والقذف
لا يسمى شئ من ذلك أف . فبلاشك يعلم كل ذى عقل أن النهي عن قول أف ليس نهياً عن القتل
ولا عن الضرب ولا عن القذف . وأنه إنما هو نهى عن قول أف فقط ... (الإحكام في أصول
الأحكام ج ٧ ص ١٢١٢) ورحم الله ابن حزم :

فلم يقل أحد إن كلمة « أف » تساوى في فظاعتها القتل أو الضرب أو القذف . ولكن الله .
تبارك وتعالى حرم هذه الكلمة لتكون دالة على تحريم ما هو أشد منها . من باب دلالة النص أو من
باب القياس الجلى .

وهكذا ثبت أمامنا أننا لو اقتصرنا على نوع واحد من الأدلة السابقة ،
لكان وافياً كافياً مبرهناتاً على حجية القياس . ولكنها أنواع من أدلة كلها
متضافرة على حجية القياس من الكتاب العزيز ، والسنة النبوية ، وإجماع
الصحابة ، والمعقول .

ومن هذا نرى أن ما يحكى من خلاف حول الإجماع ؛ إنما خلاف طارىء
بعد إجماع متيقن . ما كان ينبغي وجوده ولا النظر إليه ولو فرغ الجدال النظر
إليه ، فإنك تجده خلافاً تاريخياً ، مضى زمنه وانتهى عهده . وإن كان المعارض
موجوداً معنا الآن - في بداية القرن الخامس عشر الهجرى - ورأى ذلك
التقدم العلمى ، لما عارض في حتمية القياس .

أركان القياس وشروطه

أركان القياس :

ظهر مما تقدم أن للقياس أركاناً أربعة ٥ :

- ١ - الأصل : وهو الواقعة (١) التى ورد فيها نص من الكتاب أو السنة . (٢)
- ٢ - حكم الأصل : وهو الحكم الذى أثبتته النص لهذه الواقعة .
- ٣ - الفرع : وهو الواقعة الجديدة التى يبحث لها عن حكم .
- ٤ - الدالة : وهو الوصف الذى انبنى عليه حكم الأصل .

ويمكن معرفة هذه الأركان ، باستخراجها من التعريف الذى بدأنا به
الكلام عن القياس . ومع ذلك فإن الأمر يزداد وضوحاً بذكر بعض الأمثلة
التطبيقية ، والتى نكتفى منها بمثال واحد .

= فإذا كان الأدنى محرماً . فن باب أولى يكون الأعلى محرماً لا سيما إذا كان أعلى منه بدرجات .
كما هو الفارق الكبير بين كلمة « أف » وبين غيرها من أنواع الإيذاء .

ولهذا السبب لم أشأ أن أشغل القارئ الكريم بالشبه التى تعلق بها نفاة القياس . لأنها فى
حقيقتها واهية لا تقوم على أى أساس لا من الشرع ولا من العقل .

(١) ويقال للأصل : المقيس عليه ، أو المحمول عليه ، فقد أخذ الحكم منه وأسند إلى غيره
فكان حكم الفرع محمولا عليه ويسمى الأصل أيضاً : المشبه به .

(٢) هذا هو القدر المتفق عليه كما سيأتى تفصيله .

حرم الله تبارك وتعالى الخمر بقوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (١) .

وهذا الحكم المنصوص عليه في الآية الكريمة يصدق على كل المسكرات ، وسائر المخدرات ، سواء كانت مائعة أو جامدة .

وبغض النظر عن رأينا الشخصي في شمول النص لهذه الأمور بدلالته المباشرة (٢) فإنه جرياً على أسلوب علماء الأصول : يمكن القول بأن الأصل هو الخمر ، وحكم الأصل هو التحريم الثابت في النص المذكور وهو قوله تعالى « فاجتنبوه » وأما الفرع فهو : كل مادة تؤثر في العقل وتغيبه ، سواء كانت من السوائل أو الجوامد . وأما العلة فهي الوصف الذي بنى عليه حكم الأصل . أي المعنى الذي من أجله ثبت هذا الحكم .

والعلة في المثال الذي معنا هي الإسكار . فالله سبحانه وتعالى حرم الخمر لأنها مسكرة ، وهي بإسكارها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتورث العداوة والبغضاء . فالإسكار علة تحريم الخمر . ومتى تحقق وجود العلة في أي مادة أياً كانت فإنها تعتبر محرمة شرعاً .

شروط القياس :

أما شروط القياس فهي الشروط المطلوب توفرها في الأركان السابقة كلها أو بعضها . . ذلك أن الأصل والفرع إنما هما واقعتان . أما الأولى فقد نص الشارع الحكيم على حكم شرعي لها ، وأما الثانية فليس لها حكم منصوص عليه بخصوصها . ولذلك فإنه لا يشترط فيهما شروط إلا أن يكون الأصل منصوصاً على حكمه ، والفرع غير منصوص على حكمه ، وهذا أمر بدهي لا يحتاج إلى النص عليه صراحة . لكن يشترط ألا يكون هنالك فارق يمنع

(١) سورة المائدة الآية رقم « ٩٠ » .

(٢) فالذي أفهمه - والله أعلم أن التحريم ثابت في كل مسكر بنص الآية المذكورة لأن الخمر هو ما خامر العقل وغطاه أيا كان .

من التساوى فى الحكم بينهما . فإذا وجد الفارق امتنع القياس (١) هذا ما يتعلق بالأصل والفرع من شروط . بقى معنا حكم الأصل والعلة . وهما يتطلبان شروطاً جوهرية نبينها فيما يلى :

شروط حكم الأصل :

حكم الأصل - كما أشرنا - هو الحكم الشرعى الذى أثبتته الشارع الحكيم لواقعة معينة . ويراد تعديته إلى الفرع ولكن ليس كل حكم يمكن تعديته وإسناده إلى وقائع فرعية ، ذلك أن الحكم الذى من هذا النوع يجب أن تتوفر فيه شروط خاصة . تلخيصها فيما يلى :

الشرط الأول : أن يكون الحكم الشرعى ثابتاً بالنص

ومعنى ذلك أن حكم الأصل ، الذى يعتبر ركناً فى القياس يجب أن يكون حكماً شرعياً عملياً - كما هو المفترض - ثبت بنص الكتاب العزيز كما هو الحال بالنسبة لتحريم الخمر ، أو أن يكون حكماً شرعياً عملياً ثبت بنص فى السنة . كما هو الحال بالنسبة لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الرجل على بيع أخيه ، فإن النهى يصدق على الإجارة أيضاً .

والحكم الشرعى الثابت بنص الكتاب أو السنة هو الذى يمكن إسناده إلى غيره من الفروع المماثلة إذا توافرت سائر الأركان والشروط وهذا محل اتفاق بين علماء الأصول .

أما إذا كان الحكم ثابتاً بالإجماع فقد اختلف الأصوليون بشأنه فذهب فريق منهم إلى أن الحكم الثابت بالإجماع يصح تعديته إلى الفرع لأن الإجماع أصل فى إثبات الأحكام كالنص ، فإذا جاز القياس على الثابت بالنص جاز على الثابت بالإجماع . وذهب فريق آخر إلى عدم جواز هذا القياس ما لم

(١) ويمكن التمثيل للقياس مع الفارق - لو فرضنا جريان القياس فى هذا الموضوع - قياس بنت البنت على بنت الأب . هذا القياس مع الفارق فلئن كانت هذه بنت وتلك بنت . فإن الأول تدلى إلى المتوفى بفرع وارث مؤنث والثانية تدلى إليه بفرع وارث مذكر .

يعرف النص الذى استندوا عليه فى الإجماع (١) والذى أفهمه - والله أعلم - أن رأى الثانى هو الراجع . للأسباب الآتية :

١ - للاحتياط فى إثبات الأحكام الشرعية . فربط الحكم الشرعى بالنص الثابت فى الكتاب والسنة هو الضمان الأكيد لسلامة هذا الحكم .

٢ - أن الإجماع لا بد له من سند - فى الكتاب أو السنة - كما سبق لنا بيان ذلك . وإذا أردنا القياس على هذا الإجماع فلا بد من إظهار سند الإجماع وهو النص فى الكتاب أو السنة حتى يكون قياساً صحيحاً .

٣ - وأقوى الأسباب فى نظرى هو قول الله تعالى : « فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول » .

والآية كما أشرنا أكثر من مرة تتكلم عن وجوب طاعة الله وطاعة الرسول وأولى الأمر . وعند التنازع - أى عدم الاتفاق وعدم الإجماع يتحتم الرد إلى الله وإلى الرسول . ولم تشر الآية مطلقاً عند التنازع إلى أولى الأمر - الذين هم أصل الإجماع كما تقدم .

وحينئذ فلا بد من الرد ضرورة إما إلى الكتاب وإما إلى السنة بنص القرآن (٢) .

الشرط الثانى : أن يكون حكم الأصل معقول المعنى

كل حكم شرعه الله عز وجل فى كتاب أو سنة - لا بد له من حكمة يعلمها الله سبحانه . وعلى المؤمن أن يلتزم بأحكام الله الذى خلقه وسواه بغض النظر عن العلة أو الحكمة التى من أجلها شرعت هذه الأحكام .

(١) ولا يثور أدنى تساؤل بالنسبة للحكم الثابت بالقياس . إذ لا مجال لتعديته على الإطلاق لأن الفرع الآخر إن كان مساوياً لأصل القياس فإنه يأخذ نفس الحكم بناء على القياس الأول . وإن كان غير مساوياً فلا يصح أن يساوى فى الحكم . ومن هنا ساغ القول : إنه لا قياس على القياس .

(٢) وعلى فرض المثال الجدلى الذى سقناه آنفاً : يظهر لنا أن الأصوبين قاسوا نبيذ التمر على الخمر لأن الكل مسكر . وعند ظهور أى مادة أخرى لا تقاس على النبيذ وإنما تقاس على الخمر فإن كانت هذه المادة مسكرة صارت محرمة كالخمر وإلا فلا .

ومع ذلك فإن الله برحمته ، قد تفضل على عباده بالإشارة إلى كثير من علل الأحكام .

وهذا النوع يسمى معقول المعنى ، أى أن العقل البشرى يستطيع أن يصل إلى علة هذا الحكم . وذلك لمعنى جليل ، هو أن يتمكن علماء المستقبل - بعد غلق باب الوحي - من استنباط الحكم الشرعى للوقائع المتجددة التى ليس فيها نص بخصوصها .

ولهذا يشترط فى حكم الأصل - الذى يراد إسناده إلى الفرع - أن يكون معقول المعنى حتى يستطيع المجتهد استخراج علته ؛ فإن تحقق من وجودها فى الفرع ، أسند هذا الحكم إليه .

ومن ذلك ما أشرنا إليه من تحريم الخمر ، فإن التحريم يعدى إلى كل مادة مسكرة ، وكذلك تحريم ربا الفضل (١) فى القمح ، فإن التحريم يعدى إلى الذرة والأرز وغيرهما من الحبوب المشابهة . ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ورد فى السنة أن الذى يأكل أو يشرب ناسياً وهو صائم فإنما الله أطعمه وسقاه (٢) أى أن صومه يظل صحيحاً ولا يفسد بل ولا قضاء عليه كما قرر ذلك بعض الفقهاء ، وهذا الحكم قد عدى إلى الصائم الذى يأكل أو يشرب خطأ . وإذا

(١) حرم الله تبارك وتعالى الربا فى القرآن الكريم وحذر منه أشد التحذير ، وأنذر المرابين على المستوى العام والخاص وذلك فى قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم من مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله .

وقد بينت السنة أن الربا نوعان : ربا نسيئة . وهو ما كان الزمن عنصراً فيه وهو محرم أشد التحريم . وهذا النوع هو الذى تعرفه البنوك فى الوقت الحاضر . لأن الزيادة فيه مقابل الزمن . فعلى قدر بقاء القرض لدى المقرض تكون فائدته .. والنوع الثانى هو ربا الفضل وقد كان شائعاً فى الأزمان الماضية حينما كانت المعاملات قائمة على المقايضة . فند مقايضة كمية من القمح بكمية أخرى منه يجب أن تكون الكيتان متماثلتان وإلا كانت الزيادة ربا .. وحيث كانت الزيادة فى القمح والشعير ربا ، فإنها كذلك فى الأرز والذرة وسائر الحبوب المماثلة ربا محرم لا شك فيه (راجع كتابنا التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ص ١١٣-١١٧) طبعة سنة ١٤٠٠ هـ

(٢) فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » متفق عليه (سبل السلام ج ٢ ص ١٦٠ طبعة سنة ١٣٦٩ هـ) .

كان الصوم يبقى صحيحاً مع الأكل أو الشرب نسياناً فإن من يتكلم في الصلاة نسياناً تعتبر صلاته صحيحة وهكذا .

وهناك نوع آخر من الأحكام استأثر الله بعلم الحكمة من تشريعه وهذا النوع يسمى أحكاماً تعبدية . أى أن الله سبحانه تعبد خلقه بهذه الأحكام أى طلب منهم أن يعبدوه بها سواء أدركوا لها حكمة أم لم يدركوا ، ليلو عباده ويختبرهم هل يمثلون أو يجحدون .

والأحكام التعبدية مقصورة على موضع النص الوارد فيها ، ولا يقاس عليها ، أى لا تعدى إلى غيرها . ومن هذه الأحكام أعداد الركعات في الصلوات . بل والصلوات نفسها . وتحديد نصاب معين في المال حتى تجب فيه الزكاة وتحديد النسبة التي يخرجها صاحب المال زكاة من ماله . وكذلك الحدود والكفارات ، ومقادير الأنصبة المستحقة لكل وارث في التركة (١) .

خلاصة ما سبق أنه يشترط في حكم الأصل أن يكون من الأحكام التي يدرك العقل عليها ، فهذه الأحكام هي التي يمكن أن تعدى إلى القضايا المماثلة والوقائع المشابهة .

أما الحكم التعبدى فهو مقصور على موضع النص فيه ، ولذلك قال الأصوليون : لا قياس في الحدود ، ولا في أنصبة الميراث ، ولا في العبادات وأعداد الركعات .

(١) والواقع أن هذه الأحكام لا يجرى فيها القياس ، حيث لا يدرك العقل عليها إدراكاً كاملاً . وإن أدرك بعض الحكم من تشريعها . لكن الذي نريد توضيحه هنا أن البشرية ليست في حاجة إلى القياس في مثل هذه الأحكام . لأنها أحكام لا تتغير ولا تتبدل مهما طال عمر الزمن ، فهي أحكام أبدية . حاجة الناس إليها في كل العصور واحدة . سواء في القرن الأول الهجرى أو الثانى أو الخامس عشر وهكذا أحكام ثابتة بغض النظر عن الزمان والمكان . فالعبادات مثلاً لا تتغير . وكيف تتغير وحاشا لله من ذلك فعلاقة الإنسان بربه علاقة أبدية لا يطرأ عليها التغير .

وأحكام المواريث لا مجال فيها للتغير . بل لا تقبل ذلك أبداً . فعلاقة الأبوة أو البنوة أو الأخوة أو الزوجية هي في كل العصور والأزمان وهكذا .

الشرط الثالث : أن يكون حكم الأصل غير خاص به

يشترط في حكم الأصل أن يكون حكماً عاماً ينطبق على الحالة التي ورد فيها وعلى غيرها . أما إذا كان حكم الأصل خاصاً بهذا الأصل وحده دون غيره ، فإنه لا يجري فيه القياس ، حيث لا يمكن أن يعدى هذا الحكم إلى غير هذا الأصل .

ويكون حكم الأصل مختصاً بهذا الأصل في حالتين :

أولاهما : أن تكون علة الحكم مقصورة على الأصل ، بحيث لا يتصور وجودها في غيره .

فقد رخصت الشريعة للمسافر أن يقصر الصلاة الرباعية (١) وهذا الحكم معقول المعنى . فالسفر لا يخلو من مشقة غالباً ، وقصر الصلاة لدفع المشقة . وعلة الحكم هنا السفر ، وليست المشقة ومن هنا كانت رخصة القصر في السفر خاصة به فقط لا يتصور وجودها في غير المسافر . ولذلك فلا يجوز قصر الصلاة إلا في السفر . أما غير المسافر فلا يقصر ولو كانت به بعض المشاق . إذ الحكمة من القصر هي السفر وليست المشقة (٢) .

ثانيهما : أن يرد النص بتخصيص حكم الأصل :

فإذا ورد النص الدال على أن حكم الأصل خاص به فقط دون غيره فإن هذا الحكم لا يعدى . بل يظل خاصاً بأصله دون سواء .

مثاله ذلك النص القرآني الكريم الدال على تحريم أمهات المؤمنين رضي الله عنهن على سائر المؤمنين . وذلك في قول الله تعالى : « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً » (٣) .

(١) بحيث يصلحها ركعتين في حالة سفر بشروط بينها كتب الفروع

(٢) فالمرضى الذي يلاقي مشقة في الصلاة لا يقصرها وإنما يرخص له في أن يصل جالساً أو مستلقياً حسب قدرته . ولكنه يصل الرباعية أربع ركعات .

(٣) سورة الأحزاب من الآية رقم « ٥٣ » .

والقاعدة الشرعية العامة أن المتوفى عنها زوجها يحل لها أن تزوج بعد انقضاء عدة الوفاة . ولكن الحكم الشرعى الوارد فى النص القرآنى السابق خاص بأمهات المؤمنين زوجات النبى الطاهرات . وهو يحرم الزواج منهن تحريماً موبداً كيف وهن أمهات المؤمنين . « إن ذلكم كان عند الله عظيماً » . ومن أمثلة ما ورد فيه النص الدال على خصوصية الأصل بالحكم : قوله صلى الله عليه وسلم : « من شهد له خزيمة (١) ؛ فهو حسبه » . فالأصل أن الشهادة فى الظروف العادية من رجلين أو رجل وامرأتين . ولكن ورد الحديث فى شأن شهادة خزيمة بن ثابت رضى الله عنها أنها تعدل شهادة رجلين « (٢) » .

شروط العلة ومسالكها

— العلة هى الركن الجوهرى فى القياس ، لأنه يترتب على وجودها فى الفرع إسناد حكم الأصل إلى الفرع . وإن لم تتوافر فلا قياس . والبحث فى العلة بحث طويل ، ذو تفرعات كثيرة . ولكننا نكتفى بالكلام عن تعريف العلة وشروطها ومسالكها .

٢ — تعريف العلة :

يمكن تعريف العلة فى اصطلاح الأصوليين (٣) بأنها : « الوصف الظاهر

(١) هو خزيمة بن ثابت ، وليس بالأنصارى ، كان فى غير المدينة . وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان معه فى تلك الغيرة . فقال : يا محمد : إني أرى فيك خصالاً ، وأشهد أنك النبى الذى يخرج من تهامة . وقد آمنت بك . فإذا سمعت بخروجك أتيته ، فأبطأ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يوم فتح مكة أتاه ؛ فما رآه النبى صلى الله عليه وسلم قال : مرحباً بالمهاجر الأول . قال يا رسول الله : ما معنى أن أكون أول من أتاك . وأنا مؤمن بك غير منكر لبعثك ولا ناكث لعهدك وأمنت بالقرآن وكفرت بالوثن إلا أنه أصابتنا بعك سنوات شداد متواليات وذكر حديثاً طويلاً (أسد الغابة - ٢ ص ١٣٤) .

(٢) روى أبو داود بسنده ج ٣ ص ٣٠٨ الحديث رقم ٣٦٠٧ .

(٣) أما فى اللغة ، فإن العلة تطلق على السبب وعلى الحدث الشاغل عن الأمر . وتطلق أيضاً على العذر ، وعلى المرض . جاء فى لسان العرب « والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته =

المنضبط الذى يبنى عليه الحكم (١) بحيث يكون دالا على وجوده .

فالوصف معنى من المعانى ، قائم بالأصل ، هذا الوصف أو هذا المعنى هو الذى ثبت من أجله الحكم الشرعى لهذا الأصل ، والأوصاف كثيرة ، ولكن الوصف الذى يبنى عليه الحكم الشرعى يجب أن يكون وصفا ظاهرا منضبطا . كما سيأتى تفصيله - حتى يمكن التأكد من وجود هذا الوصف حقيقية فى الفرع ، وإلا لما صح القياس .

فالشراب المحرم له أوصاف كثيرة . ولكن حينما ثبت التحريم على الحمر إنما كان ذلك من أجل وصف ظاهر منضبط ، ألا وهو الإسكار . فإذا وجد هذا الوصف فى أى مادة أخرى ثبت الحكم الشرعى فى تلك المادة أيضاً ألا وهو التحريم .

« ومن المتفق عليه بين جمهور علماء المسلمين أن الله سبحانه ما شرع حكماً إلا لمصلحة عباده ، وأن هذه المصلحة إما جلب نفع لهم ، وإما دفع ضرر عنهم ، فالباعث على تشريع أى حكم شرعى هو جلب منفعة للناس ، أو دفع ضرر عنهم ، وهذا الباعث على تشريع الحكم هو الغاية ، المقصودة من تشريعه وهو الحكمة من هذا الحكم ، فإباحة الفطر للمريض فى رمضان حكمته دفع المشقة عن المريض ، واستحقاق الشفعة للشريك أو الجار حكمته دفع الضرر عنه . وإيجاب القصاص على القاتل عمدا عدوانا حكمته حفظ حياة الناس ، وإيجاب قطع يد السارق حكمته حفظ أموال الناس (٢) . فالحكمة التشريعية لأى حكم شرعى هى تحقيق المصلحة أو دفع المفسدة .

= كان تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول. وفى حديث عاصم بن ثابت ما عاتى وأنا جلد نابل ، أى ما عذرى فى ترك الجهاد ومعى أهبة القتال ؟ فوضع العلة موضع العذر ، وفى المصباح : « العلة المرض الشاغل (العين مع اللام وما يتلها) » .

(١) حاولت استخلاص هنا التعريف من مجموع ما قاله العلماء فى تعريف العلة . فقد قال عنها الإمام الغزالى : إنها العلامة (المستصحب ج ٢ ص ٣٣٦) وقال عنها بعض العلماء هى المرف وبشكل بالعلامة أى ما يكون دالا على وجود الحكم وقالوا : إن العال الشرعية كلها معارف (شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح ج ٢ ص ١٢٤ - ١٢٥ طبعة صيح) . ونقل العلامة الشوكانى تعريفات لعلماء الأصول منها : المعرفة للحكم ، ومنها الموجبة للحكم على معنى أن الشارع جعلها كذلك ، ومنها الباعث على التشريع إرشاد الفحول ص ٢٠٧) .

(٢) خلاف - المرجع السابق - ص ٧٠ - ٧١ .

العلة والحكمة :

العلة هي الوصف الظاهر المنضبط كما قدمنا وأما الحكمة فهي الغاية المراد تحقيقها . إما جلب منفعة أو دفع مفسدة . والأحكام الشرعية ترتبط بالعلة ، حيث يبنى الحكم على علته كما قلنا وعلى حد العبارة المشهورة . « الحكم يدور مع علته وجود وعدماء .

ولكن لماذا لم يرتبط الحكم الشرعي بحكمته التشريعية ؟ نقول جواباً على هذا التساؤل : إن الحكمة هي الغاية النهائية ، كما أشرنا حالاً ، وقد تكون هذه الغاية أمراً خفياً غير ظاهر للمجتهد . وأيضاً هذا الأمر الخفي ، قد يتحقق لدى بعض الناس وقد لا يتحقق . فالحكمة فضلاً عن كونها أمراً خفياً فإن وجودها غير منضبط ، والأحكام الشرعية لا تبنى إلا على الوصف الظاهر المنضبط . ومن هنا ارتبط الحكم الشرعي بلعلة دون الحكمة .

وتوضيحاً لذلك تسوق المثال الآتي :

أباح الله تعالى للمسافر في نهار رمضان أن يفطر . هذا حكم شرعي هو إباحة الفطر للمسافر . فعلة هذا الحكم هي السفر . . حيث ارتبط إفطار المسافر في نهار رمضان بسفره . . فإن سافر أبيح له الفطر وإن لم يسافر لا يباح . وأما الحكمة من تشريع هذا الحكم فهي دفع المشقة عن المسافر .

ولكن لماذا ارتبط الحكم بالعلة ولم يرتبط بالحكمة ؟ لأن السفر هو الوصف الظاهر المنضبط الذي ارتبط به الحكم الشرعي وهو إباحة الفطر في نهار رمضان .

السفر وصف ظاهر . . غير خفي ، ليس فيه أدنى التباس ، إذ هو معلوم ، وواضح لا خفاء فيه ؛ لدى أي إنسان . . والسفر أيضاً وصف منضبط . فهو معنى من المعاني ، أو صفة من الصفات المنضبطة . فهي معنى محدد لا يختلف من شخص إلى شخص . إنما هو مجرد انتقال شخص من

مكان إلا مكان تفصل بينهما مسافة معلومة (١).

ويمكن القول بناء على ذلك : إن كل من يسافر تلك المسافة يجوز له أن يفطر .

وإلى هنا فهمنا لماذا ارتبط الحكم الشرعى بعلته . . . وأما لماذا لم يرتبط بحكمته ؟ فلأن الحكمة معنى غير ظاهر وغير منضبط .

أما أنه غير ظاهر فذلك لأن المشقة ؛ معنى من المعانى الخفية ، التى لا يمكن معرفتها بسهولة . تدرك ذلك جلياً من المقابلة بينها وبين السفر . الذى هو معنى ظاهر لدى أى إنسان فى حين أن المشقة معنى خفى غير ظاهر .

وأما أن المشقة وصف غير منضبط ، فلأنها تختلف من شخص إلى شخص ، هذا من الأمور التى لا تحتاج إلى أدنى تأمل ، بل هى معلومة علماً يقينياً لا شك فيه . ذلك أن الناس مختلفون - ولا بد - من حيث الصحة والمرض وقوة التحمل والشعور ، بالإرهاق وغير ذلك من الأمور التى هى فى ذاتها غنية عن البيان . . . فكيف إذن يرتبط حكم شرعى دائم بمثل هذا الوصف غير المنضبط الذى يختلف من شخص إلى شخص . فما بالك بالأحكام الشرعية التى يقررها رب العالمين لتكون ثابتة ودائمة ومستقرة ومطبقة لدى الناس جميعاً فى كل زمان ومكان .

وبهذا ظهر أيضاً أن الحكمة لا تصلح أن يرتبط بها حكم شرعى لأنها غير ظاهرة وغير منضبطة .

وهكذا وجب ربط الحكم الشرعى بعلته التى هى الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم . أى الملائم لأن يبنى عليه الحكم .

ومع ذلك فقد يقال : إن الحكم قد يتخلف عن الأصل رغم توافر العلة ؟ فكيف تقولون بالارتباط بين الحكم وعلته ؟ . ومثال ذلك : الإكراه

(١) اختلف الفقهاء فى هذه المسافة على أقوال كثيرة . أوسط هذه الأقوال : تحديدها بثمانية وأربعين ميلاً ، فاقل من هذه المسافة لا تقصر فيه الصلاة ولا يجوز فيه الإفطار راجع هذه الأقوال فى تفسير القرطبى ص ٦٥٣ - ٦٥٤ وسبيل السلام ج ٢ ص ٣٦ - ٣٧ .

على التعاقد يجعل العقد باطلا (١) على الرغم من أن العلة متوفرة . إذ علة العقد صيغته (٢) وقد وجدت ولم يوجد الحكم وهو - في عقد البيع مثلا - نقل الملكية .

وجوابا على ذلك يقال : إن الشارع جعل العلة علامة على الحكم ومعرفة به ودليلا على وجوده . فالعلة إذن هي مظنة الحكم أى أنها تجعل المجتهد يظن ظناً راجحاً بوجود الحكم . لكن إذا قامت قرينة قاطعة على أن المظنة لا تمثل الحقيقة فإن الوصف هنا لا يصلح أن يكون علة لأنه ثبت أنه فقد أساس التعليل .

والواقع أن الصيغة ليست هي العلة الحقيقية في المثال السابق وإنما العلة في العقود هي التراضى . لقول الله تعالى « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (٣) » .

ولما كان التراضى أمراً غير ظاهر ، فالرضا حقيقة محله القلب ، حيث لا يطلع عليه إلا خالقه تبارك وتعالى - لما كان ذلك - أقام الشارع دليلا ظاهراً على هذا التراضى ، فإذا ثبت فلا يصح التعاقد لعدم الرضا .

العلة والسبب :

سيأتى الكلام عن السبب في موضعه إن شاء الله . ونشير هنا إلى أن بعض الأصوليين . ينظر إلى العلة والسبب على أنهما مترادفين أى معناها واحد . ولكن معظم الأصوليين يفرق بين العلة والسبب فلئن كان السبب والعلة . كل منهما علامة على الحكم الشرعى . يرتبط به وجوداً وهدماً . . . إلا أنه يفرق بينهما من وجهة أخرى ألا وهى : مناسبة كل منهما للحكم .

(١) أو موقوفاً على خلاف الجمهور والحنفية .

(٢) حيث جعلها الشارع دليلا وعلامة على التراضى .

(٣) سورة النساء من الآية رقم « ٢٩ » . وقد زاد الأمر توضيحاً قوله صلى الله عليه

وسلم « إنما البيع عن تراض » .

فإذا كانت المناسبة في ربط الحكم به ، مما تدركه العقول البشرية
سمى الوصف المذكور علة ، ويمكن أن يسمى سبباً في هذه الحالة أيضاً .
وأما إذا كانت المناسبة مما تدركها أكثر العقول فإن الوصف - الذي ارتبط
به الحكم الشرعى - يسمى سبباً ولا يصح أن يسمى علة .

فزوال الشمس سبب لصلاة الظهر ، ولا يصح أن يسمى علة لصلاة
الظهر ، وغروب الشمس سبب لصلاة المغرب . ولا يصح أن يسمى علة
لهذه الصلاة . إذ لا مدخل للعقل البشرى في هذا التحديد (١) .

فكل علة يصح أن تسمى سبباً . مثل الإسكار علة وسبب لتحريم
الخمر ، والسرقة علة وسبب لقطع اليد وهكذا .

ولكن كل سبب لا يسمى علة . كما مثلنا بزوال الشمس وغروبها
وشهود هلال رمضان لوجوب صومه . فكل هذه أسباب فقط . وليست
عللاً .

شروط العلة

يشترط في العلة أو بتعبير أدق في الوصف حتى يصلح أن يكون علة
للحكم الشرعى ، أن يكون ظاهراً منضبطاً ملائماً متعدياً .

وهذه الشروط الأربعة هي التى اتفق عليها الأصوليون . وقد استقرأها
العلماء من بحثهم للعلل المنصوص عليها . بمعنى أن علماء الأصول استنبطوا
من النصوص القرآنية والنبوية الدالة على العلة - استنبطوا من هذه النصوص -
الشروط التى يتعين توفرها فى الوصف لكى يصلح أن يكون علة فقد بحثوا
فى العلة المنصوصة واحدة واحدة فوجدوها وصفاً ظاهراً منضبطاً مناسباً
متعدياً . وإذا كانت هنالك شروط أخرى مختلف (٢) فيها فإننا نكتفى
بالشروط المتفق عليها (٢) .

(١) فهى علامات وضعها الله تبارك وتعالى لوجوب الفرائض التى حدوها سبحانه .
(٢) ذكر الشوكافى فى رحمه الله الشروط التى تكلم فيها علماء الأصول . فأوصلوا شروط
العلة إلى أربعة وعشرين شرطاً . (إرشاد الفحول ص ٢٠٧ - ٢٠٨) .

الشرط الأول : أن تكون العلة وصفاً ظاهراً

يشترط في العلة أن تكون وصفاً ظاهراً . ويقصد بظهوره أن يكون من الأمور التي يمكن إدراكها بإحدى الحواس الظاهرة . وسبب ذلك أن العلة هي علامة معرفة للحكم ودالة على وجوده ، ومتى كان الأمر كذلك فيتعين أن تكون هذه العلامة ظاهرة بحيث يمكن القول بوجودها في الفرع .

لكن الذي نفهمه أنه يتعين أن يكون ظهورها مادياً مدركاً بالحواس ، أو معنوياً يدركه العقل .

مثال الظهور المادى : الإسكار فإن له الأثر الظاهر ظهوراً مادياً يدرك بالحواس الظاهرة . وإذا ما وجد الإسكار في أى مادة أخرى سائلة أو جامدة أخذ حكم الخمر وهو التحريم .

ومثال الظهور المعنوى : قوة القرابة : فقد أجمع الصحابة والأمة في كل عصورها على أن الأخ الشقيق ، يقدم في الميراث على الأخ لأب وعلة هذا الحكم هو قوة القرابة . فالأخ الذى ينتسب إلى المتوفى عن طريق الأب والأم أقوى من الذى ينتمى إليه عن طريق أحدهما .

فقوة القرابة وصف ظاهر ظهوراً بيناً لا شك فيه ، وإن كان لا يدرك بالحواس الخمس بل يدرك إدراكاً عقلياً متيقناً ، ومن هنا صح القياس يقينا في حالات التوارث الأخرى التى توجد فيها نفس العلة فابن الأخ الشقيق مقدم حتماً على ابن الأخ لأب . والعم الشقيق مقدم على العم لأب وهكذا .

أما الأمور الخفية التى لا يمكن إدراكها لا حساً ولا عقلاً ، فلا يصح أن تكون علة .

ومن هنا أقام الفقهاء - كما أشرنا - دلائل ظاهرة على العلل الحقيقية في حالة عدم ظهورها . وأقاموا هذه الدلائل مقام العلل ما لم يقد الدليل على إثبات العكس . وذلك في بعض حالات منها :

التعاقد : فالعلة الحقيقية لإنتاج العقد أثره هى التراضى ولكن التراضى أمر خفى غير ظاهر ، فأقيم التعبير عن الإرادة بصيغة العقد مقام التراضى .

إثبات النسب : فالعلة الحقيقية هي اتصال الزوج بزوجته وهو أمر خفي فأقيم مقامه عقد الزواج الصحيح مع فراش الزوجية .

الشرط الثاني : أن تكون العلة وصفاً منضبطاً

يشترط في العلة أن تكون وصفاً منضبطاً بحيث يكون مطرداً في كل الحالات المماثلة . فإن كان الوصف يختلف من شخص إلى شخص فإن هذا الوصف لا يصلح أن يكون علة .

إذ الشأن في العلة أن تكون حقيقتها محددة حتى يمكن التحقق من وجودها في الفرع ، لأن القياس يقوم على التساوي في العلة بين الأصل والفرع ، وهذا لا يمكن أن يكون إلا إذا كانت العلة منضبطة بحيث يستطع المجتهد التحقق من تساوي الواقعتين في العلة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن العلة في حرمان القاتل من الميراث . هي القتل العمد العدوان . فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس لقاتل ميراث » (١) . وهذه العلة منضبطة بحيث يمكن التحقق من وجودها في حالة ما إذا قتل الموصي له ، الموصى (٢) . . . وأيضاً فإن العلة في إباحة الفطر نهائياً في رمضان للمسافر هي السفر ، وهو كما أشرنا وصف منضبط لأنه لا يختلف من شخص إلى آخر .

ولكن الوصف غير المنضبط لا يصح التعلل به ، فالمشقة في السفر لا تصلح أن تكون علة لإباحة الفطر ، لأن المشقة ، تختلف من شخص إلى شخص ، حسب الحالة الصحية ، وقوة التحمل وما إلى ذلك من الظروف الشخصية الأخرى .

الشرط الثالث : أن تكون العلة وصفاً مناسباً :

يشترط في العلة أن تكون وصفاً مناسباً لتشريع الحكم . ومعنى مناسبته

(١) أخرجه ابن ماجة بسند حسن الجامع الصغير ج ٢ ص ١٤٣ .

(٢) وهذا على افتراض عدم صحة الأحاديث الواردة في حرمان القاتل من الوصية .

أن توجد بينه وبين الحكم الشرعى ملاءمة ، بحيث يمكن القول بتحقيق الحكمة التشريعية من الحكم المذكور .

فالله سبحانه وتعالى حرم الخمر بقوله تعالى : « فاجتنبوه » وقد بحث علماء الأصول عن حكمة التشريع فوجدوها المحافظة على العقول ، حيث أشار الله عز وجل إلى ذلك بقوله : « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » . . . كما بحث العلماء عن العلة التى ارتبط بها هذا الحكم الشرعى ، فوجدوها فى الإسكار . ذلك أن الإسكار هو الوصف المناسب لتحريم الخمر ، والذي يمكن بناء عليه المحافظة على العقول . وهذه المناسبة أو الملاءمة فى غاية الوضوح والظهور ، مما يجعلها غنية عن أى تفصيل بعد ذلك .

ومن هذا يتبين أنه لا يصح التعليل بالأوصاف غير المناسبة ، حيث لا توجد بينها وبين الحكم الشرعى أدنى ملاءمة .

ففى مثالنا السابق . لا يصح أن يقال : إن العلة فى تحريم الخمر ترجع إلى كونها سائلة أو إلى أن لها لونا معينا . فالسيولة وما يقابلها ، والألوان وما يماثلها ، إن هى إلا أوصاف يستحيل عقلا أن توجد بينها وبين الحكم الشرعى ملاءمة من أى وجه .

ومثل هذه الأوصاف يقال لها أوصاف طردية ، أو أوصاف اتفاقية بمعنى أنها موجودة فى الأصل وجوداً عرضياً غير مؤثر فى الحكم الشرعى .

الشرط الرابع ؛ : أن تكون العلة وصفاً متعدياً

يشترط فى العلة - أخيراً - أن تكون وصفاً متعدياً ، أى غير مقصور على الأصل . ذلك أن القياس كما سبق البيان - هو تعدية حكم الأصل إلى الفرع للتساوى فى العلة .

فإذا كانت العلة قاصرة ، أى لا تتعدى الأصل ، فإنه لا يتصور تعدية حكم الأصل إلى غيره . وكيف يتعداه إلى سواه ، وهو مقصور عليه وحده دون غيره ؟ هنا العقل يقول باستحالة القياس .

مثال العلة القاصرة : السفر بالنسبة للإفطار في نهار رمضان هذه العلة مقصورة على المسافر ، حيث لا يتصور سفر بدون مسافر .

أما العلة المتعدية فأمثلتها كثيرة أشرنا إلى بعضها فيما تقدم فالإسكار علة متعدية فحيث وجد الإسكار في أى مادة كان التحريم ... والقتل العمد العدوان في الحرمان من الميراث علة متعدية في حالة القتل الصادر من الموصى له ، والواقع على الموصى .

مسالك العلة

مسالك الشيء : هي الطرق الموصلة إلى هذا الشيء (١) . ومسالك العلة هي الطرق التي يسلكها المجتهدون لمعرفة العلة التي بنى عليها الحكم الشرعى . وتتلخص الطرق الموصلة للعلة ، في المسالك الثلاثة الآتية : -

المسلك الأول : النص

إذا نص القرآن الكريم ، أو السنة النبوية على وصف معين ؛ كان هذا الوصف علة للحكم الشرعى ، وهذه العلة تسمى « بالعلة المنصوصة » أى العلة المنصوص عليها . وكان القياس بناء على ذلك تطبيقاً للنص . وما دام الحكم تطبيقاً لنص القرآن أو السنة ، فإن تسميته قياساً لا تصح في نظرنا - أو تعتبر من قبيل التجاوز - ولهذا فمن الأفضل الاكتفاء باعتباره تطبيقاً للنص (٢) وكفى . ولا معنى لتسميته قياساً حينئذ .

على أن التعليل قد يكون صريحاً قاطعاً ، وقد يكون صريحاً غير قاطع ، أى ظنياً ، وقد يكون غير صريح ، أى بطريق الإيماء أو الإشارة .

(أ) الدلالة الصريحة القطعية تكون باستعمال لفظ يدل على العلية بوضعه

(١) فى لسان العرب : «المسلك الطريق . وفى المصباح المنير : سلكت الطريق سلوكاً ذهبت فيه (السين مع اللام ومايتلثما) .

(٢) وهو ما سبق أن اشرنا إليه من قبل عند أول إشارة لأمثلة القياس فقد قلت : إن الذى أفهمه والله أعلم أن الخمر ما خامر العقل فكل مسكر نخر ، فهو إذن محرم بالنص القرأنى . والحمد لله رب العالمين .

اللغوى ، مثل : كى ، أو لأجل كذا ، أو بسبب كذا ، حيث إن اللفظ لا يحتمل أى معنى آخر .

مثال ذلك قول الله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الاستئذان من أجل البصر » (٢) . أى أن الله تعالى إنما أمر بالاستئذان عند دخول البيوت من أجل كف البصر عن عورات الناس ، وما لا يصح النظر إليه من أحوالهم .

(ب) الدلالة الصريحة الظنية : تكون باستعمال لفظ يحتمل الدلالة على العلية وعلى غيرها .

مثال ذلك قوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » (٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى طهارة سور الهرة : « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » (٤) .

وقد كانت دلالة النص على العلة ظنية هنا لأن الباء وإن ، تستعمل فى التعليل وفى غير التعليل .

(ج) الدلالة بطريق الإيحاء : يكون النص دالا على العلة بطريق الإيحاء عند اقتران الحكم بوصف معين . حيث يستفاد من هذا الاقتران أن ذكر الوصف إنما هو تعليل للحكم ، فقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى القاضى وهو غضبان » إشارة إلى أن النهى عن القضاء بسبب الغضب ، فهو إذن علة

(١) سورة الحشر من الآية رقم «٧» .

(٢) أخرجه أحمد والبيهق والترمذى عن سهل بن سعد رضى الله عنه وهو حديث صحيح الجامع الصغير ج١ ص ١٠٥ .

(٣) سورة النساء من الآية رقم «١٦» .

(٤) أخرجه أصحاب السنن الأربعة (أبوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه وصحى الترمذى وابن خزيمة . وصحى البخارى والعقيلى والدارقطنى (سبل السلام ج١ ص ٢٤) .

الحكم . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرث القاتل » إشارة إلى أن القتل
العمد العدوان هو علة الحكم وهو الحرمان من الميراث .

المسلك الثانى : الإجماع

إذا أجمع المجتهدون من الأمة فى عصر من العصور على أن وصفاً معيناً
هو علة لحكم شرعى ، فإن عليّة هذا الوصف تكون ثابتة بالإجماع فقد أجمعت
الأمة على أن الأخ الشقيق أولى بالميراث من الأخ للأب ، فتكون قوة القرابة
هى العلة المجمع عليها .

المسلك الثالث : الاجتهاد

إذا لم يوجد النص الدال على العلة . ولم ينعقد إجماع عليها ، يكون الطريق
الوحيد — بعد ذلك — للبحث عن العلة هو الاجتهاد . بحيث يبحث المجتهد فى
الأوصاف المختلفة الموجودة فى الأصل فلعل أحد هذه الأوصاف يكون هو
العلة التى بنى عليها الحكم الشرعى الذى ثبت لهذا الأصل . وقد عبر بعض
العلماء عن هذا المسلك بتعبير السبر والتقسيم وهذا المسلك يتصل بدراسته من
وجه أو من آخر بعض اصطلاحات أخرى هى : تخريج المناط . وهو النتيجة
المباشرة للسبر والتقسيم . وتحقيق المناط . وتنقيح المناط . . وبعد الكلام عن
السبر والتقسيم نشير إلى المقصود من هذه المصطلحات الأصولية .

السبر والتقسيم :

يقصد بالسبر : النظر فى وصف معين ، والبحث فى مدى إمكان اعتباره
علة . فالسبر هو الاختبار (١) . وهو هنا اختبار الوصف ، ومعرفة : هل
يصلح أن يكون علة ، أو لا يصلح . وأما التقسيم فهو تقسيم الأوصاف التى
يحتمل أن تكون صالحة للعلية . وظاهر من هذا أن التقسيم يسبق السبر . وهو

(١) السبر : التجربة ، والسبر استخراج كفة الأمر ، وسبر الجرح يسبره سبرا :
نظر مقداره وقاسه ليعرف غوره . وفى حديث الفار : قال أبو بكر له صلى الله عليه وسلم :
لا تدخله حتى اسبره قبلك أى اختبره وأعتبره ، وأنظر هل فيه أحد أو شئ يؤذى : (لسان
العرب — السين مع الباء . المجلد الثانى ص ١٩٢٠) .

كذلك على ما يبدو . ولعل الأصوليين استعملوا هذا التعبير لسهولة النطق به . وعلى ذلك فالمراد من السبر والتقسيم ، حصر الأوصاف التي يحتمل أن تكون علة لحكم معين . ثم بعد أن يحصرها المجتهد : ينظر فيها وصفاً وصفاً ، بحثاً عن العلة . فإن رأى وصفاً معيناً — على ضوء اختباره — صالحاً للعلة اعتمده ، وانتهت المشكلة . وإن لم ير ذلك ، استبعد هذا الوصف ، وبحث عن وصف آخر ، حتى يصل إلى الوصف المناسب للحكم ، فيكون هو العلة ويلجأ المجتهد إلى هذا المسلك ؛ عندما لا تكون العلة ثابتة بنص أو إجماع ، كما بينا .

فقد وردت النصوص ببعض أحكام شرعية ، لم يدل على ثبوت علتها نص ولا إجماع .

ومن أمثلة هذه الأحكام : أن الأب له الحق في تزويج ابنته البكر الصغيرة وليس في النص ما يحدد علة الحكم . وهنا يبحث المجتهد عن الأوصاف التي يحتمل أن تكون علة للحكم . فيحصرها في وصفين : إما البكارة ، وإما الصغر ، ثم يحاول أن يستجمع شرائط العلة في أي من هذين الوصفين .

وكما هو ظاهر فإن محاولة استخراج العلة من بين الأوصاف على النحو السابق ، هو عمل اجتهادي ، ومن الطبيعي أن يختلف المجتهدون في اعتماد علية وصف معين . ففي المثال السابق وجد بالحكم وصفان كلاهما يمكن اعتباره علة ، لأنه وصف ظاهر منضبط .

لكن فقهاء المذهب الحنفي قالوا : إن العلة في هذا الحكم هو الصغر ، لأن الصغيرة ليست لها دراية بشئ فكان الأولى أن يزوجه أبوها . ومن هنا قال هؤلاء الفقهاء إن الثيب الصغيرة تثبت عليها ولاية الأب أيضاً .

أما جمهور الفقهاء فذهبوا إلى أن العلة في الحكم المشار إليه هي البكارة ، لأن البكر ليست لديها دراية بشئون الزواج وبالتالي تثبت لأبيها ولاية تزويجها . ولذلك فإن الجمهور يذهب إلى أن البكر البالغة تثبت لأبيها ولاية تزويجها لأن علة الحكم متوفرة .

تخريج المناط : يقصد بتخريج المناط : استخراج العلة . لأن كلمة مناط معناها العلة (١) ، فنطاق الحكم علة التي تعلق (٢) بها وارتبط (٣) .

والمجتهد حين يحصر الأوصاف الصالحة للعلة ثم ينظر فيها ويوازن على ضوء الشروط الواجب توافرها في العلة ثم ينتهي إلى اختيار وصف معين ، فإنه بذلك يستخرج العلة ، فهذا هو تخريج المناط . ومعنى ذلك أن تخريج المناط ، هو ما ذكرناه في الفقرات السابقة بعنوان « السبر والتقسيم » . فهما يعبران عن معنى واحد .

تحقيق المناط :

أما تحقيق المناط ، فهو التحقق من وجود العلة في الفرع (٤) . فإذا ثبت ذلك ؛ ثبت للفرع حكم الأصل . وهذه هي ثمرة القياس . فبعد أن يبحث المجتهد عن علة الحكم في الأصل ، وينتهي إلى معرفتها ، والتأكد من شروطها ، ينتقل إلى الفرع . ليعرف مدى وجود العلة فيه ، وعندما يتثبت من وجودها ، يثبت للفرع حكم الأصل .

فالإسكار هو العلة في تحريم الخمر . وبناء على ذلك يبحث المجتهد في الفرع - الذي هو المادة المخدرة مثلاً - وعند التحقق من وجود الإسكار فيها - وهذا هو تحقيق المناط - يثبت للمخدر حكم الخمر وهو التحريم .

تنقيح المناط :

بقي معنا اصطلاح أخير ، هو تنقيح المناط ، ويقصد به تنقيح العلة من

(١) المصباح المنير : النون مع الواو وما يتلها .

(٢) جاء في لسان العرب : نياط كل شيء معلقه . ومنه نياط القلب « عرق علق به القلب من الوتين ، فإذا أنقطع مات صاحبه : (السين مع الواو) .

(٣) وهذا من باب المجاز اللغوي لأن الحكم لما علق بها كان الشيء المسوس الذي تعلق بغيره (الشوكاني السابق ص ٢٢١) .

(٤) يقول الشوكاني رحمه الله « وسمى تحقيق المناط ، لأن المناط ، وهو الوصف - أي العلة - علم أنه مناط . وبقي النظر في تحقيق وجوده في الصورة المعينة (الشوكاني المرجع السابق ص ٢٢٢) .

الأوصاف المختلطة بها ، والتي لا تصلح للعلية وبعد استبعاد هذه الأوصاف ، يستقر المجتهد على الوصف المناسب ويعتمده ؛ علة للحكم الشرعى .

فقد جاء أعرابى إلى النبى صلى الله عليه وسلم قائلاً : هلكت يا رسول الله . فتساءل النبى عليه الصلاة والسلام عن سبب ذلك . فقال الرجل : وقعت أهلى فى نهار رمضان عمدا . فأمره النبى صلى الله عليه وسلم بالكفارة (١) .

فالذى يشير إلى سياق هذا الحديث أن علة وجوب الكفارة ، هى ما حدث من الأعرابى . لكن هذا الذى حدث منه ، تقترن به أوصاف أخرى عديدة ، لا صلة لها بعلة الحكم ، منها أنه من الأعراب وأنه واقع زوجته التى لم يذكر من هى ؟ وكون ما حدث منه فى رمضان من هذه السنة بعينها .

وظاهر أن هذه الأوصاف لا صلة لها بعلة الحكم كما أشرنا ولذلك فإن المجتهد يقوم باستبعادها . وتنقيح العلة من مثل هذه الأوصاف ، التى لا مدخل لها فى الحكم الشرعى . إذ ما صلة الحكم الشرعى بكونه أعرابياً . أو ما إلى ذلك من تلك الأوصاف .

وبعد هذا التنقيح ينتهى إلى العلة التى بنى عليها الحكم ألا وهى مجرد الفعل الذى حدث منه فى نهار رمضان بغض النظر عن الأوصاف الأخرى المصاحبة .

الفصل الثانى

فى

المصادر التابعة

هذه المصادر ليست مستقلة . ولكنها تتبع أحد المصادر الأربعة السابقة التى شرحناها فى الفصل الأول .

(١) فقد أخرج البخارى ومسلم وغيرهما من الأئمة : عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله ؟ قال : ما اهلكك ؟ قال وقعت على أمراى فى رمضان ، قال هل تجد ما تعتق رقبة ؟ ... إلى آخر الحديث (سبل السلام ج ٢ ص ١٦٣) .

والمصادر التابعة منها ما هو تابع للنصوص مباشرة ، ويمكن التعبير من ذلك بأنها تابعة للمصادر النقلية . ومنها ، هو تابع للقياس ، أو الاجتهاد بالمعنى الأعم . ويمكن التعبير عن ذلك بالمصادر التابعة للاجتهاد .

وهناك ما هو متردد بين النصوص والاجتهاد ، وهو الاستصحاب والعرف .

ومن هذا يتبين أننا نقسم دراستنا في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : في المصادر التابعة للنصوص

» الثاني : » » للاجتهاد

» الثالث : في الاستصحاب والعرف

المبحث الأول

في

المصادر التابعة للنصوص

نقصد بالمصادر التابعة للنصوص تلك التي ترجع مباشرة إلى كتاب الله تعالى أو إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

فشرع من قبلنا قد يكون نصاً ثابتاً في كتاب الله . وهنا لا مجال لأدنى خلاف حول ضرورة العمل به إذا كانت آيات الله تأمر بذلك .

وسد الذرائع مبدأ أصولي ترجع تطبيقاته إلى نصوص الكتاب والسنة . وقول الصحابي لا يثور البحث في حجيته ، إلا من حيث احتمال كونه سنة منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وبهذا يتبين لنا أن دراستنا في هذا المبحث تدور حول المطالب الثلاثة الآتية :

(١) وإلا فإن كل المصادر ترجع إلى الكتاب الكريم كما سبق لنا البيان .

المطلب الأول : فى شرع من قبلنا
» الثانى : فى سد الذرائع
» الثالث : » قول الصحابى

المطلب الأول

فى

شرح من قبلنا

يقول الله تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » (١) .

أى أن الله تعالى ، الذى بيده مقاليد السموات والأرض (٢) شرع لكم ما شرع لقوم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام . ثم بين الله سبحانه ذلك بقوله : « أن أقيموا الدين » وهو توحيد الله ، وطاعته ، والإيمان برسله وكتبه واليوم الآخر ، وبسائر ما يكون الإنسان بإقامته مسلما (٣) .

وليس المقصود من ذلك الشرائع التى هى مصالح الأمم فإنها متفاوتة (٤) . أى أن الأحكام الفرعية تختلف من زمن إلى زمن . وربما من مكان إلى مكان . وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض الأحكام التى شرعها الله سبحانه على الأمم السابقة (٥) . ومن هذه الأحكام ما يأتى .

(١) سورة الشورى من الآية رقم « ١٣ » .

(٢) وذلك مراعاة لسياق النص القرآنى ، فالآية رقم « ١٢ » من سورة الشورى ، مطلعها قوله تعالى « له مقاليد السموات والأرض » .

(٣) تفسير القرطبى ص ٥٨٣٠ .

(٤) المرجع السابق نفس الموضع .

(٥) أما الأحكام التى وصلت إلينا فى كتب أصحابها ، أو على السنة أتباعها ، فهى أحكام لا يعتد بها شرعاً ، لأن الشريعة الإسلامية قد امتازت عن غيرها من الشرائع الأخرى ، بالسند الصحيح ، وهذا النقل ليس له سند صحيح . بل إن كثير من تلك الأحكام ما هو منقطع الصلة بالنبي الذى نسب إليه .

— ما قصة الله علينا وألزمنا به ، فهي مشروع في حقنا لامحالة .

— ما قصة علينا ونص على إلغائه وإبطاله فهو غير مشروع في حقنا بلا جدال .

— وأما الأحكام التي نص القرآن على أنها مشروعة في حق الأمم السابقة ، دون أن يقوم دليل على إلغائها أو إبقائها فهي محل الخلاف .

النوع الأول : أما النوع الأول . وهو الأحكام التي كانت مشروعة في حق الأمم السابقة . ونص القرآن الكريم على شرعيتها في حقنا ، فإن هذه الأحكام مقررة على أمة الإسلام لا شك في ذلك . إذ هي مشروعة في حق الأمة بنص القرآن .

مثال ذلك : قول الله تبارك وتعالى : « يأأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » (١) ، وقوله سبحانه ، على لسان عيسى عليه السلام : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » (٢) .

النوع الثاني : أحكام شرعها الله تعالى في حق الأمم السابقة وقعتها القرآن الكريم علينا ، مبيناً إلغاء هذه الأحكام وإبطالها أو بعبارة أخرى ، جاءت النصوص بما يفيد نسخ هذه الأحكام في حقنا وإثبات أحكام جديدة . ومن ذلك قول الله تعالى : « وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهم وإنا لصادقون » (٣) .

فقد أفادت هذه الآية أن هذا التحريم على اليهود كان جزاء لهم على بغيهم . وقد ساق القرآن هذه الآية ، لبيان فضل الله على أمة الإسلام حيث لم يحرم عليها إلا الحباث . كما بين الله ذلك في الآيات السابقة على تلك الآية

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ١٨٣ » .

(٢) سورة مريم من الآية رقم « ٣١ » .

(٣) سورة الأنعام الآية رقم « ١٤٦ » .

مباشرة (١) حيث يقول سبحانه : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به » (٢) .

النوع الثالث : وهو الأحكام التي قصها القرآن الكريم عن الأمم السابقة ، ولم يرد فيه ما يدل على أمرنا بها ، أو نهينا عنها . وقد اختلف علماء الأصول في هذا النوع من الأحكام ويمكن تلخيص آرائهم في هذا الموضوع إلى الرأيتين الآتيتين :-

الرأى الأول : مذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية والشافعية ، ومذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه . وخلاصة هذا المذهب أن هذه الأحكام مشروعة في حقنا . واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والمعقول . أما الكتاب فأياته البينات تؤكد شرعية هذه الأحكام في حق الأمة . ومن هذه الآيات ما يأتي :

١ - قول الله تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به توحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى » (٣) .

٢ - قوله تعالى : « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » (٤) .
يعنى أن الأنبياء المذكورين مع من أضيف إليهم من الآباء والذرية والإخوان وهم الأشباه «الذين هدى الله» أى هم أهل الهدى لا غيرهم «فبهداهم اقتده» أى اقتد واتبع . وإذا كان هذا أمراً للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرته تبع له فيما يشرعه ويأمرهم به (٥) . فالله تعالى يخاطب نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم فيقول أولئك يعنى الأنبياء المذكورين .

ومن السنة أحاديث كثيرة منها :

-
- (١) فالآيات السابقة تتكلم عن الأشياء التي أحلها الله لعباده الآية . « ١٤٥ » تحصر المحرمات في الأشياء المذكورة على سبيل الحصر . كما يبدو ظاهراً جلياً من نصها .
(٢) سورة الأنعام من الآية رقم (١٤٥) .
(٣) سبقت الإشارة إلى هذه الآية أكثر من مرة .
(٤) سورة الأنعام من الآية رقم « ٩٠ » .
(٥) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١٥٥ .

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها . فإن الله عز وجل يقول : « وأقم الصلاة لذكري » (١) . والأمر بإقامة الصلاة في الآية المذكورة أمر من الله إلى موسى عليه السلام .

(ب) وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم - المدينة - فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال : ما هذا ؟ قالوا : يوم صالح ، نجي الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم فقال صلى الله عليه وسلم : « أنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه » (٢) .

وأما من المعقول ، فقد استدلوا بأن شرع من قبلنا هو شرع من شرع الله ، فيجب العمل به ، مادام لم يقم دليل على نسخه .

الرأى الثانى : مذهب بعض المالكية والشافعية وإحدى الروايتين عن أحمد ، وبعض العلماء . وخلاصته أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ، ولا يجب على المسلمين العمل به . واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً » (٣) .

وأما السنة فقد استدلوا بحديث معاذ بن جبل الذى سبقت الإشارة إليه أكثر من مرة ، وفيه يقول : « أجتهد رأى ولا ألو فقال صلى الله عليه

(١) الحديث بهذا اللفظ فى تفسير القرطبى ص ٤٢١٧ . وهو الجامع الصغير بدون الإشارة إلى الآية بلفظ « من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلحها إذا ذكرها أخرجه أحمد والبيهقى والترمذى والنسائى عن أنس (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٨٨) والآية المشار إليها فى الحديث فى سورة طه من الآية « ٤ » .

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٢٦ . وفى صوم يوم عاشوراء أحاديث كثيرة كلها صحيحة . بل وعلى حد عبارة الشوكانى - متفق على هذه الأحاديث كلها . وأكثرها يدل على أن صومه واجب ثم نسخ هذا الوجوب بفرض صيام رمضان . ويقال : إنه لم يجب بحال بدليل خبر معاوية - أى الحديث الذى رواه - وإنما نسخ تأكيد استحبابه .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم « ٤٨ » .

وسلم : « الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » ..
فليس بعد الكتاب والسنة إلا الاجتهاد ولو كان العمل بشرع من قبلنا واجباً
لذكره معاذ ، أو إن لم يذكره ، لنبه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .
والذى أراه - والله أعلم - أن رأى الأول هو الراجح ، لأن ورود
الحكم فى القرآن الكريم هو بذاته من أعظم الأدلة على وجوب العمل به ،
مادام لم يوجد دليل يفيد نسخ الحكم . فحيث نص القرآن على حكم
شرعى محكم فهو واجب الإمتثال عملاً بكتاب الله عز وجل .

ونجد كثيراً من التطبيقات على ذلك فى كتب الفروع ، منها : استحباب
سجود التلاوة ، عند تلاوة قوله تعالى : « وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه
وخر راکعاً وأتاب » (١) . . ومنها الأخذ بقسمة المهايأة (٢) عملاً بقوله تعالى :
« لها شرب ولكم شرب يوم معلوم » (٣) ومنها أحكام الجعالة (٤) ، عملاً
بقوله تعالى ، على لسان يوسف عليه السلام « ولمن جاء به حمل بعير وأنا به
زعيم » (٥) .

(١) سورة ص من الآية رقم « ٢٤ » . ويرى بعض العلماء أن السجود بعد قراءة الآية التى
بعدها لأنها تتكلم عن مغفرة الله لداود وعن الزلنى وحسن المآب الذى له عند الله تعالى .
(٢) بحيث إن كل شريك ينتفع بالمال المشترك فترة زمنية محددة ، ذلوا كان منزلاً سكنه
كل واحد سنة مثلاً .

(٣) سورة الشعراء . من الآية رقم « ١٥٥ » . وشرب بكسر الشين وسكون الراء فقد
أرسل الله صالحاً عليه السلام إلى قبيلة ثمود ، فقالوا : إن كنت صادقاً فادع الله يخرج لنا من هذا
الجلب ناقة حمراء عشراء - أى مضى على حملها عشرة أشهر - فتضع ونحن ننظر ، وترد هذا
الماء ، فنشرب ، وتغدو علينا بمثله لبناً فدعا الله وفعل الله ذلك . « قال هذه ناقة لها شرب » أى
حظ من الماء أى لكم شرب يوم ولها شرب يوم - فكانت إذا كان يوم شربها شربت ماءهم
كله أول النهار ، وتسقيهم اللبن آخر النهار . وإذا كان يوم شربهم كان لأنفسهم ومواشيهم
وأرضهم ، ليس لهم فى يوم ورودها أن يشربوا من شربها شيئاً ، ولا لها أن تشرب فى يومهم
من مأثم شيئاً » تفسير القرطبى ص ٤٨٤٦ - ٤٨٤٧ .

(٤) وهى كما هو ظاهر من الآية الكريمة عبارة عن : جعل مبلغ من المال مكافأة لمن يقوم
بعمل معين مثل رد متاعه الضائع . أو لإرشاد عن شخص هارب أو ما إلى ذلك (راجع كتابنا
مبادئ الفقه الإسلامى ص ٣٣٢ طبعة سنة ١٤٠١ هـ) .

(٥) سورة يوسف من الآية رقم « ٧٢ » .

المطلب الثاني

في

سد الذرائع

الذرائع جمع ذريعة . وهى فى اللغة الوسيلة (١) إلى الشيء ، والسبب الموصل إليه ، حسياً كان أو معنوياً ، خيراً كان أو شراً (٢) .

أما الذريعة فى إصطلاح الأصوليين فهى : المسألة التى ظاهرها الإباحة . ويتوصل بها إلى فعل المحرم « (٣) .

والمراد من سد الذرائع غلق الوسائل المؤدية إلى المحرمات وقد نسب القول بهذا الأصل ، إلى الإمام مالك رحمه الله ، .

وعند التفكير ملياً فى الأمر ، تجد أن الأئمة لا يختلفون حول الأخذ بهذا المبدأ ، فى الحالات المنضبطة ، التى تعتبر تطبيقاً لصريح النصوص .

والذى نراه والله أعلم - أن لهذا المبدأ أصلاً فى كتاب الله تعالى ، وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذن فالعمل به ليس عملاً بمصدر مستقل ، وإنما هو على التحقيق عمل بالكتاب والسنة .

أما الكتاب ففيه آيات بينات كثيرة (٤) تؤكد غلق كل ثغرة تؤدي إلى المحرم . من ذلك قول الله تعالى : « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله

(١) المصباح المنير باب الذال مع الراء وما يثلهما .

(٢) جاء فى لسان العرب : « الذريعة الوسيلة .. والذريعة السبب إلى الشيء يقال فلان ذريعتى إليك أى سببى ووصلتى التى أتسبب به إليك » الذال مع الراء والعين « فى تاج العروس : « تذرع فلان بذريعة أى توسل إليه » تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ج ٢١ ص ١٦ طبعة سنة ١٤٠٤ الكويت . (فصل الذال المعجمة مع العين) .

(٣) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٤٦ .

(٤) مثل قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا » . قال ابن عباس رضى الله عنهما كان المسلمون يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : راعنا على جهة الطلب والرغبة من المراعاة أى التفت إلينا . وكان هذا بلسان اليهود سباً . فاغتنموها ، وقالوا كنا نسبه سرا ، فالآن نسبه جهراً ، فكانوا يخاطبون بها النبي صلى الله عليه وسلم ويضحكون فيما بينهم ، فسمعها سعد بن معاذ وكان يعرف لغتهم . فقال لليهود عليكم لعنة الله . لأن سمعتمها =

فيسبوا الله عدوا بغير علم كذلك زينا لكل أمة عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينبؤهم بما كانوا يعملون» (١) .

ووجه الإستدلال أن الله تعالى حرم على المؤمنين أن يسبوا المشركين حتى لا يكون ذلك ذريعة للمشركين أن يسبوا الله رب العالمين . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا حكم عام ، وليس خاصاً بالحالة التي جاءت الآية الكريمة بشأنها ، حيث قال عليه الصلاة والسلام : « إن من أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه . قالوا : وكيف بسب الرجل والديه يا رسول الله ؟ . قال صلى الله عليه وسلم : « يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه » (٢) .

ثم ذكر صلى الله عليه وسلم قاعدة تشمل سائر المحرمات ، وتحذر من كل ما يؤدي إليها ، ففي الحديث المتواتر : يقول النبي عليه الصلاة والسلام « الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهة . فمن ترك ما شبه عليه من الإثم ؛ كان لمسا استبان أترك . ومن أجتراً على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان . والمعاصي حى الله من يرعى حول الحمى يوشك أن يواقع » (٣) .

= من رجل منكم لأضربن عنقه . فقالوا : أولستم نقولونها ؟ فنزلت الآية ونهوا عنها لئلا يقتدى بها اليهود في اللفظ ويقصدون المعنى الفاسد . وهذا من باب سد الذرائع لأن هذا اللفظ ذريعة للسب حرمة الله . (تفسير القرطبي ص ٤٤٧) .

ومن هذه الآيات أيضاً : قول الله جل شأنه : « وأسألم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيتهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً » . الآية . فحرم الله عليهم الصيد في يوم السبت . فكانت الحيتان تأتيتهم يوم السبت شرعاً أى ظاهرة فسدوا عليها يوم السبت وأخذوها يوم الأحد . وكان السد ذريعة للاصطياد ومخالفة أمر الله تبارك وتعالى ، فسخهم الله قردة وخنازير . وذكر الله لنا ذلك في معنى التحذير من التحايل على أحكام الله بالذرائع الباطلة (تفسير القرطبي ص ٤٤٨ ص ٢٧٤٠ - ٢٧٤٣) .

(١) سورة الأنعام . الآية رقم « ١٠٨ » .

(٢) استشهد ابن كثير بمعنى هذا الحديث عند تفسير قوله تعالى : « ولا تسبوا الذين يدعون

من دون الله ... » ج ٢ ص ١٠٨ . والقرطبي عند تفسير الآية المذكورة ص ٢٤٩٧ .

(٣) صحيح البخارى ج ٢ ص ٢-٣ .

ولذلك تطبيقات كثيرة في السنة ، منها : تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية (١) . فعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بإمرأة ليس معها ذو رحم محرم فإن ثالثهما الشيطان (٢) » . وفى معنى هذا الحديث روايات أخرى عديدة (٣) .

وقد أجمعت الأمة على تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية (٤) ، لأنها ذريعة إلى شر أعظم . وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى علة التحريم بقوله : « فإن ثالثهما الشيطان » .

وما أفظع الشرور التى يتسبب فيها حضور الشيطان ، وعلى الأخص تلك تحدث بين الرجال والنساء . « وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون » (٥) .

ومن هذه التطبيقات تحريم الإشارة بالسلاح . فعن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع فى يده ، فيقع فى حفرة من النار » متفق عليه (٦) . وفى رواية لمسلم بسنده : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : « من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينزع وإن كان أخاه لأبيه وأمه » (٧) .

(١) المرأة الأجنبية هى التى ليست زوجة ولا قريبة قرابة محرمة .

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٤٠ طبعة سنة ١٩٧٣ .

(٣) من ذلك ما روى عن عامر بن ربيعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون رجل بإمرأة لا تحل له فإن ثالثهما الشيطان إلا محرم » .. وعن عتبة بن عامر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله : أفرايت الحمى ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « الحمى : الموت » رواه أحمد والبخارى والترمذى وصححه قال ومعنى الحمى يقال : هو أخو الزوج كأنه كره أن يخلو بها . (نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٤١) .

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٤١ .

(٥) سورة المؤمنون . الآيتان « ٩٧ ، ٩٨ » .

(٦) ، (٧) رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ص ٤٤٩ بند ١٧٨٦ .

وما أكثر الجرائم التي تحدث نتيجة التهاون في هذا الأمر فالتلاعب بالسلاح يؤدي إلى آثار خطيرة ، أشار إليها الحديث الشريف : « لعل الشيطان ينزع (١) في يده » . فيجري السلاح منها إلى المشار إليه ، فتم الجريمة فيقع المجرم في حفرة من النار » . وهو لا يدري .
وهناك تطبيقات كثيرة يطول سردها .

ويكفي في النهاية الإشارة إلى عبارة الشوكاني رحمه الله التي ختم بها هذا الموضوع حيث يقول : « ومن أحسن ما يستدل به على هذا الباب ما قدمنا ذكره : من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ألا وإن حمى الله معاصيه فمن حرام حول الحمى يوشك أن يواقعه » ، وهو حديث صحيح (٢) . ويلحق به ما قدمنا ذكره من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » وهو حديث صحيح أيضاً ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الإثم ماحاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس » . وهو حديث حسن . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « استفت قلبك وإن أفثاك المفتون » وهو حديث حسن أيضاً » (٣) .

المطلب الثالث

في

قول الصحابي

الصحابي لغة مشتق من الصحبة ، وهو معنى يصدق على كل من صحب قليلاً أو كثيراً . وهو يطلق على كل من حصلت له رؤية ومجالسة (٤) .

(١) ينزع بالعين مع كسر الزاء . رويت ينزع . بالغين مع فتح الزاي ومعناها متقارب . من الرمي بالفساد .

(٢) بل حديث متواتر كما سبقت الإشارة .

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٤٦ .

(٤) المصباح المنير (الصاد مع الحاء وما يثلثهما) . وفي اللسان : الصحابة مصدر قولك

صاحبك الله واحسن مصاحبتك (لسان العرب : الصاد مع الحاء)

والصحابي عند أكثر علماء الحديث هو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة مؤمناً به ومات على الإسلام (١). وروى عن بعض التابعين (٢) قوله : « الصحابة لانعدهم إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين ، وغزاً معه غزوة أو غزوتين (٣) .

الصحابي عند علماء الأحوال :

أما علماء الأصول ، فهم حينما يبحثون عن حجية قول الصحابي ، فإنهم يقصدون أقوال الصحابة الذين أفنوا أعمارهم في صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتخلقوا بأخلاقه ، الشريفة كالحلفاء الراشدين ، وأمّهات المؤمنين الطاهرات وبقية العشرة المبشرين بالجنة ومن في طبقتهم (٤) .
فهم على هذا يعرفون الصحابي - في هذا المقام - بمن كان من السابقين في الإسلام ، وأبلى بلاء حسناً مع النبي صلى الله عليه وسلم .

حجية قول الصحابي :

ينبغي التنبيه بادئ ذي بدء أننا حينما نتكلم عن حجية قول الصحابي فإننا لا نقصد من ذلك إلا أن قوله تابع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعاذ الله أن يكون المراد إعطاء قوله منزلة غير ذلك . ولا يرضى الصحابة أنفسهم إلا بذلك . كيف وهم أحرص الناس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعنى هذا أنه إذا وجد نص في كتاب أو سنة ، فلا مقال لأحد بعد الله ورسوله . والصحابة رضوان الله عليهم لم ينالوا شرف ما نالوه إلا بقوة

(١) فعن الإمام أحمد بن حنبل أن الصحابي كل من صحب النبي صلى الله عليه وسلم شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه . وعن البخاري : من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه (أسد الغابة ج ١ ص ١٩) .

(٢) سعيد بن المسيب رحمه الله .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٦ .

تمسكهم بالكتاب والسنة . وكذلك إذا أجمع الصحابة على حكم شرعى فهو واجب الاتباع ، لا جدال فى ذلك بين أحد من المسلمين .

وبعد ذلك نحدد كلامنا فى حجية قول الصحابي على الوجه الآتى :

أولاً : إذا كان قول الصحابي - وهو من السابقين فى الإسلام كما هو المفروض - مشهوراً بينهم رضى الله عنهم - ولم يظهر له معارض ، فهو حجة لأنه فى قوة الإجماع . إذ لا يتصور أن يكون لهذا القول مخالف ولم يظهر . فعدم ظهور المخالف دليل موافقة الجميع فهو إجماع منهم .

ثانياً : إذا كان ما روى عن هذا الصحابي من الأمور التى لا مجال فيها للرأى ، فهو حجة أيضاً . لأن مثل هذا الصحابي الجليل لا يقول شيئاً - فى مثل هذه الأمور - إلا عن توقيف ، أى لا يقول شيئاً إلا وقد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد مثل لذلك بعض فقهاء المالكية بقول السيدة عائشة رضى الله عنها : « اتجروا فى أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة » . . يقول المالكية ومثل ذلك لا يقال بالرأى فيجب العمل به . لأنه حجة . إذ لا بد أن تكون السيدة عائشة قد سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ثالثاً : إذا كان الحكم الشرعى المروى عن الصحابة هو محل خلاف بينهم فإن الحكم لا يعتبر حجة ، وهذا بدهى . إذ كيف يكون حجة وهم رضى الله عنهم يختلفون فيه ؟ . وفى هذه الحالة يقول بعض الأئمة : إننا نختار من أقوالهم ما هو الأقرب إلى كتاب الله وسنة رسوله . وهذا هو الحق الذى لا نعدو عنه إن شاء الله . فليس من المعقول أن تخرج جملة أقوال الصحابة عن الكتاب والسنة . فلا بد أن تكون فى مجموعها موافقة لها ، أو لأحدهما . وأحد هذه الأقوال ، هو الصواب لا محالة إن شاء الله .

(١) ومن أعظم الأدلة على صدق هذا الحكم أن هذه العبارة التى رواها المالكية موقوفة على عائشة رضى الله عنها . قد رفعها أئمة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه الطبرانى فى الأوسط عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتجروا فى أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة » . وقد أشار السيوطى إلى صحة هذا الحديث (الجامع الصغير ج ١ ص ٧)

ودور المجتهد هنا يكون في الترجيح بين هذه الأقوال على ضوء قربها من الكتاب والسنة .

رابعاً : إذا كان قول الصحابي مما يدرك بالرأى ، وهو غير مشهور . فهذا هو محل الخلاف .

فذهب بعض الفقهاء إلى أنه حجة لاحتمال سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحتى وإن لم يكن سماعاً فهو أقرب إلى الصواب للقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذهب البعض الآخر إلى أنه ليس بحجة ، لأن احتمال السماع ليس راجحاً . والصحابي من حقه أن يجتهد ، والموضوع من المسائل الاجتهادية ، ولربما أخطأ الصحابي في اجتهاده .

ولعل الحالة الأخيرة هي التي عنها كل من الغزالي والشوكاني حينما قالوا بعدم الحجية (١) .

(١) يرى الإمام الغزالي رحمه الله أنه لا يجوز للعالم نقليد الصحابة ، إذ كل ما دل على تقليد العالم للعالم لا يفرق فيه بين الصحابي وغيره . فإن قيل كيف لا يفرق بينهم مع ثناء الله تعالى وثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم حيث قال تعالى : « لقد رضى الله عن المؤمنين » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم خير الناس قرني . . قلنا هذا كله ثناء يوجب حسن الاعتقاد في علمهم ودينهم ومنزلتهم عند الله تعالى ، ولا يوجب تقليدهم ، لا جواز ولا وجوباً ، فإنه صلى الله عليه وسلم أثني أيضاً على أحاد الصحابة ولا يتميزون عن بقية الصحابة بجواز التقليد أو وجوبه . (المستصفي ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩) .

ويقول الشوكاني رحمه الله : والحق أن قول الصحابي « ليس بحجة » ، فإن الله سبحانه لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبيناً محمداً صلى الله عليه وسلم وسلم . وليس لنا إلا رسول واحد ، وكتاب واحد وجميع الأمة مأمورة باتباع كتابه وسنة نبيه ، ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم في ذلك ، فكلهم مكلفون بالتكاليف الشرعية ، وباتباع الكتاب والسنة ، فن قال ، إنها تقوم حجة في دين الله عز وجل بغير كتاب الله وسنة رسوله ، وما يرجع إليهما فقد قال في دين الله بما لا يثبت في هذه الشريعة الإسلامية شرعاً لم يأمر الله به . وهذا أمر عظيم ، وتقول بالغ ، فإن الحكم لفرد أو أفراد من عباد الله بأن قوله أو أقوالهم حجة على المسلمين يجب عاينهم العمل بها ، وتصير شرعاً ثابتاً منفرداً تتم به اللوى مما لا يدان الله عز وجل به . ولا يحل لمسلم الركون إليه . ولا العمل عليه ، فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسول الله الذين أرسلهم بالشرائع إلى عباده لا لغيرهم ، وإن بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أي مبلغ . ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم ، ولكن ذلك في الفضيلة . وأرتفاع الدرجة . وعظمة الشأن . وهذا مع علم لا شك فيه . =

ومع ذلك فإنى أرى - والله أعلم - أن قول الصحابي في هذه الحالة وإن لم يكن حجة ، فإنه يصح عنصراً من عناصر الترجيح بين آراء الفقهاء .

فلو أن فريقاً من الفقهاء قال برأى معين . وفريقاً آخر قال برأى مخالف . فإنه لا حرج في ترجيح أحد الرأيين متى كان أساس الترجيح هو القرب من الكتاب والسنة . وإذا لم يكن هنالك مرجح سوى العقل فإنى أميل إلى ترجيح الجانب الذى فيه قول لأحد الصحابة ، لا لكون هذا القول حجة وإنما استثناساً بهذا القول واعتباره من أسباب الترجيح والله الموفق والمستعان .

وأختتم هذا الموضوع بعبارة الإمام الشافعى رحمه الله ، والتى يقول فيها :
« قال : أرأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا ؟ فقلت نصير منها إلى ما وافق الكتاب والسنة ، أو الإجماع ، أو كان أصح في القياس .

قال : أفرأيت إذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له

= ولهذا مد أحدهم لا يبلغه من غيرهم الصدقة بأمثال الجبال . ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجية قوله وإلزام الناس باتباعه فإن ذلك مما لم يأذن الله به . ولا ثبت عنه فيه حرف واحد « ارشاد الفحول ص ٢٤٣-٢٤٤ » وإذا كان كلام الغزالي يحتاج إلى تعليق من وجهة واحدة ، فإن كلام الشوكانى في غاية العجب ، وهو محل نظر من وجوه عديدة .

أما الغزالي رحمه الله ، فيرى عدم تقايد قول الصحابي ، وهذا مسلم ، فإن الأئمة - رحمهم الله تعالى - لم يقولوا بحجية قول الصحابي على معنى تقليده . وإنما قالوا بهذه الحجية لاحتمال كونه سنة مروية .

والعجب كل العجب من الشوكانى رحمه الله ، حيث يحمل الأئمة القائلين بحجية قول الصحابي ما لا يحتمله حرف واحد من كلامهم .

فلا يوجد مسلم في الدنيا يقول بإعطاء منزلة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلى فرد من الناس مهما كانت منزلته . وكيف يكون مسلماً على هذه الحال ؟ وحاشا لله أن تكون منزلة النبوة لغير أنبياء الله ورسله الذين اختارهم الله واصطفاهم ، فهو سبحانه : « أعلم حيث يجعل رسالته » . وكما قلنا أكثر من مرة وخاصة في أول الكلام عن قول الصحابي : إن البحث فيه ليس إلا لمجرد احتمال أن يكون قول الصحابي هذا رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يأخذ الأئمة بفتاوى الصحابة إلا لا احتمال أنهم سمعوها من سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم احتمالاً غالباً . ولم يرض الصحابة إلا بهذا . كيف ولم ينالوا شرف ما نالوه إلا لكونهم يتمسكون أشد التمسك بالكتاب والسنة ويمسكون الناس بها ؟

موافقة ولا خلافا ، أتجد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه فيكون من الأسباب التي قلت بها خيرا ؟

قلت له : ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنة ثابتة . ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم تارة ، ويتركونه أخرى ، ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منهم . . . قال فيلبي أي شيء صرت من هذا ؛ قلت إلى اتباع قول واحد إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس .

وقل ما يوجد من قول الواحد منهم ؛ لا يخالفه غيره من هذا (١) .

المبحث الثاني

في

المصادر التابعة للاجتهاد

المصادر التابعة للاجتهاد تتلخص في المصلحة المرسلة والاستحسان . فكل منهما مصدر اجتهادي . ونظراً لأن بعض علماء الأصول يتوسع في القياس ولا يقول بالمصلحة ولا بالاستحسان فقد رأينا بحثهما تحت عنوان المصادر التابعة للاجتهاد ، وإن كان البعض يعتبرهما من توابع القياس الذي هو عمدة الاجتهاد .

وفي الفقرات التالية . نبحث المصلحة المرسلة . في مطلب أول . ثم نتكلم عن الاستحسان ومدى اعتباره مصدراً تابعاً في المطلب الثاني .

المطلب الأول

في

المصلحة المرسلة

المصلحة في اللغة هي : الخير (٢) . ومعناه لا يكاد يخفى على أحد . فكل ما يحقق النفع للعباد ، يجلب خير ، أو يدفع شر : فهو مصلحة .

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٥٩٦-٥٩٨ ، بند ١٨٠٥-١٨١١ .

(٢) المصباح المنير الصاد مع اللام والحاء .

المصلحة عند علماء الأصول

وبعض علماء الأصول يعرفون المصلحة بأنها : « المحافظة على مقصود الشرع » (١).

ومقصود الشرع هو تحقيق مصالح العباد . وبيان ذلك : أن الله تعالى شرع الأحكام لحكمة إلهية بالغة تركز في المقاصد التي أراد سبحانه أن يحققها لعباده .

وهذه المقاصد لا تخرج عن خمسة أمور هي :

- ١ - حفظ الدين .
- ٢ - حفظ النفس .
- ٣ - حفظ العقل .
- ٤ - حفظ النسل والعرض .
- ٥ - حفظ المال .

فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يضيع أحد هذه الأصول فهو مفسده (٢) .

ونستطيع بناء على ذلك أن نعرف المصلحة المرسلة بأنها : كل أمر ملائم لمقاصد الشارع يحقق للأمة نفعاً أو يدفع عنها شراً ، وليس فيه نص بخصوصه .

تقسيم المصالح

للمصالح تقسيماً كثيرة باعتبارات مختلفة (٣) . ونكتفي منها بتقسيمين مرتبطين بدراستنا : التقسيم الأول : تقسيم المصالح بالنظر إلى أهميتها للعباد والثاني تقسيمها من حيث اعتبار الشارع لها .

(١) الغزالي - المرجع السابق ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٧ .

(٣) للتوسع في تقسيمات المصالح : الإمام عز الدين بن عبد السلام : قواعد الأحكام في

مصالح الأنام ج ١ ص ٢٨ - ٥٤ طبعة سنة ١٩٦٨ - ١٣٨٨ هـ .

أولا - تقسيم المصالح بحسب أهميتها .

تنقسم المصالح بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للعباد - إلى مصالح ضرورية ومصالح حاجية ، ومصالح تحسينية . وقد حصر العلماء مصالح العباد في هذه الأقسام الثلاثة (١) .

المصالح الضرورية :

أما المصالح الضرورية فهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا . بمعنى أنه هذه المصالح يتوقف عليها حياة الناس في دنياهم ، ويتوقف عليها نجاتهم من العذاب في آخرهم . بحيث إذا فقدت هذه المصالح أو واحد منها ؛ فإنه يختل نظام الكون ، وتعم الفوضى ، ويكثر الفساد . هذا من الناحية العامة .

أما من الناحية الخاصة ؛ فإن لكل فرد لوازمه الضرورية ، فإذا اختلت كلها أو بعضها أختل نظام حياته ، وتعرض للخطر (٢) .

والمصالح الضرورية ، تسمى بالضروريات ، وهي كما أشرنا ترجع

(١) وهذا الحصر إنما هو من الوجهة المشار إليها ، إلا وهي أهمية المصالح بالنسبة للعباد وبرهان انحصار مصالح العباد في هذه الأقسام الثلاثة : الحسن والمشاهدة ؛ فكل فرد في هذه الدنيا ، لاتعدو مصالحه من أن تكون ضرورية ، أو حاجية ، أو تحسينية ومثل الفرد في ذلك المجتمع « خلاف المرجع السابق - ص ٢٣٥ » .

وأما الدليل على أن الأحكام الشرعية مقصود بها تحصيل هذه الأمور ، فهو كما يقول الشاطبي رحمه الله : « استقراء الشريعة والنظر في أدلتها الكلية والجزئية وما أنطوت عليه من هذه الأمور العامة ، على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص . بل بأدلة منضاف بعضها إلى بعض مختلفة الأغراض ؛ بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد ، تجتمع عليه تلك الأدلة على حدها . فلم يعتمد الناس في إثبات قصد الشارع في هذه القواعد على دليل مخصوص . بل حصل لهم ذلك من الظاهر والعموميات ، والمطلقات والمقيدات والجزئيات الخاصة في أعيان مختلفة في كل باب من أبواب الفقه وفي كل نوع من أنواعه حتى الفوا أدلة الشريعة كلها دائرة على حفظ تلك القواعد . هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من قرائن أحوال منقولة وغير منقولة « الشاطبي » : وهو العلامة إبراهيم بن موسى : الموافقات ج ٢ ص ٥١ طبع المكتبة التجارية .

(٢) الدكتور يوسف قاسم : نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي

الوضعي ص ١٦ طبعة ١٤٠١ هـ .

إلى أمور خمسة هي : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل (العرض)
والمال .

وحصر الضروريات في هذه الأمور الخمسة ثابت بالاستقراء وذلك
« بالنظر للواقع وعادات الملل والشرائع » (١) .

وقد شرع الله تعالى الأحكام المناسبة للمحافظة على هذه المصالح
الضرورية فأوجب الدفاع عن الدين بفرضية الجهاد ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وحرم الاعتداء على النفس بتقرير عقوبات القصاص
والدية . وحرم الفواحش وصان الأعراض ، وحدد العقاب الرادع بمحافضة
على الشرف وصيانة للعرض والفضيلة ، وتطهيرا للمجتمع من دنس
الفاحشة والرذيلة ، وضمانا لشرعية النسب من كل الوجوه . وكذلك حرم
الله كل المسكرات للمحافظة على نعمة العقل ، التي بها فضل الإنسان على
كثير من المخلوقات . وأعطى للمال قيمته في دائرته المشروعية فأوجب
اكتسابه من طريق حلال ، وحرم الربا والظلم وأكل أموال الناس بالباطل
وقرر العقاب المناسب لكل جريمة من جرائم الأموال (٢) . والعقوبة الحدية (٣)
في هذا المجال هي قطع يذ السارق ، حتى يأمن الناس على أموالهم .

المصالح الحاجية :

أما المصالح الحاجية ، فتتمثل في تلك الأمور التي يحتاج إليها الناس
لرفع الحرج ، ودفع المشقة . ومن أجل ذلك سميت حاجية لأنها تتعلق بحاجات
الناس ، لأنهم يفتقرون إليها ، من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في
الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب ، فإذا لم تراعى ، دخل
على المكلفين - في الجملة - الحرج والمشقة ، ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد
في المصالح الضرورية (٤) .

(١) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ١٠ .

(٢) معظم جرائم الأموال عقوباتها نغزيرية . أي متروك أمرها إلى القاضي يحكم
بالعقوبة التي يراها مناسبة لظروف الجاني والضرر الذي عاد على المجتمع من هذا الفعل المحرم .

(٣) العقوبة الحدية هي التي حددها الله تعالى نصا « الحدود الشرعية » .

(٤) الموافقات ج ٢ ص ١٠ - ١١ .

وقد شرع الله تعالى أحكاماً ترفع عن العباد الحرج والمشقة ، منها إباحة الفطر للمريض (١) وللمسافر . وقصر الصلاة الرباعية (٢) في السفر . وأيضاً في مجال العقوبات : درء الحدود بالشبهات (٣) ، وتقرير الدية في حالة العفو عن الجاني في جريمة القتل العمد (٤) .

وقد أشار الله تبارك وتعالى إلى هذا الحكم بخصوصه ، وإلى الحكمة التشريعية من تقريره ، حيث قال سبحانه : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة (٥) » .

كما بين سبحانه جل شأنه ، الأساس العام في تشريع الأحكام الخاصة بقضاء المصالح الحاجية تيسيراً على الناس وذلك في قوله عز وجل : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٦) وقوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً » (٧) .

المصالح التحسينية :

المصالح التحسينية ، هي المصالح الكمالية ، التي من شأنها زيادة الرفاهية بين أفراد المجتمع . في إطار ما أباحه الله لعباده . فهي من الأمور التي تقتضيها المروءة والأدب وسير الأمور على أقوم منهاج (٨) .

والأصل في هذه الأحكام قول الله تبارك وتعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة

(١) المريض حقيقة لا افتعلاً أو عدد . فإذا بلغ المرض حد التهديد بخطر الموت أصبح الفطر ضرورة .

(٢) الصلاة الرباعية هي التي عدد ركعاتها أربع . وفي حالة السفر تقصر إلى ركعتين .

(٣) تخفيفاً عن العباد وتأكيد لإثبات الجريمة . فإذا وجدت شبهة أورثت شكاً والشك

يفسر لصالح المتهم .

(٤) عقوبة القتل العمد هي القصاص . فإذا عفى ولي الدم انتقل الحق إلى الدية .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم « ١٧٨ » .

(٦) سورة البقرة من الآية رقم « ١٨٥ » .

(٧) سورة النساء الآية رقم « ٣٨ » .

(٨) الموافقات ج ٢ ص ١٠ - ١١ .

الدنيا خالصة يوم القيامة (١) » .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » (٢) .

ومن الأحكام التي شرعها الله تعالى لتحقيق هذه المصالح أداب المأكل والمشرب ، وحسن المظهر عند دخول المساجد ، وهي الأحكام المشار إليها في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » (٣) .

ثانياً - تقسيم المصالح من حيث اعتبارها شرعاً

تنقسم المصالح من حيث اعتبار الشارع لها إلى ثلاثة أقسام ، فهناك مصالح شهدت لها النصوص شهادة صريحة ، وهناك مفسد يظنها بعض الناس مصالحاً ، وقد ألغى الشارع ذلك تماماً . وهناك نوع لم تعرض له النصوص بذاته .

التسم الأول : المصالح التي نصت عليها النصوص

هذا القسم من المصالح التي تكلمت عنها نصوص الكتاب والسنة ، لا بد من إقامته وتنفيذه لأن الله أمر بذلك ، والسنة بينت أهمية هذه المصالح بالنسبة لحياة الناس وتحقيق الخير لهم في الدنيا والآخرة . فإذا ما شهد الشرع بنص صريح لهذه المصلحة « فلا إشكال في صحتها (٤) . مثل مصالح العباد في حفظ النفوس التي شرع لحفظها عقوبة القصاص وهكذا سائر المصالح التي ذكرتها النصوص من الكتاب والسنة على النحو المبين فيما تقدم .

(١) سورة الأعراف من الآية رقم « ٣٢ » .

(٢) أخرجه البخاري في الأدب ، والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان الجامع الصغير ج ١

ص ١٠٤ .

(٣) سورة الأعراف الآية رقم « ٣١ » .

(٤) الاعتصام للشاطبي ج ١ ص ٢٨٤ .

القسم الثاني : توهم المصالح :

هذا القسم عبارة عن مفاصد ، أو إن صح التعبير فهي مصالح متوهمة ولذلك فإن الشارع ألغى هذا النوع تماماً . حتى وإن ظن بعض الأفراد وجود مصلحة خاصة لهم .

فمثلاً : إذا توهم الدائن أن أخذه للربا يحقق له زيادة في رأس ماله فهذا ظن باطل فالزيادة الظاهرية تعود بالخسران المبين على صاحبها في الدنيا وفي الآخرة .

وهكذا القول في كل المفاصد التي حرمتها الشريعة ، فكل مايتوهم فيها من مصالح فإنه مفاصد ، وإن عبر عنها بالمصالح (١) . فهي مصالح ملغاة (٢) .

القسم الثالث : المصالح المرسلة :

وأما القسم الثالث ، فهو ما سكنت عنه النصوص . فلم تتكلم عنه صراحة ، أى لم تشهد له بالاعتبار ولا بالإلغاء ، فهو المقصود من المصالح المرسلة .

والواقع أن النصوص ، وإن لم تكن شهدت لهذا النوع من المصالح شهادة خاص بنص معين ، فإنها شهدت لها في الجملة (٣) . أى أن الشريعة قد شهدت باعتبار هذه المصلحة في الجملة ، فالشهادة هنا إجمالية وليست خاصة .

(١) أى وإن عبر عنها بعض المتوهمين ، فهو تعبير خاطئ لأنها ضد النصوص الشرعية .
(٢) أى أن الله قد ألغى ماقد يظهر للبعض من وجود المصلحة ، لأن هذا مجرد توهم . وقد أشار فضيلة المرحوم الشيخ على حسب الله إلى أنه من المصالح الملغاة مصلحة المرأة في أن تكون مساوية للرجل في الطلاق ، أو في سلب ماله من حق فيه أصول التشريع الإسلامى ص ١٦٩
(٣) ويقول فضيلة المرحوم الشيخ على حسب الله : « وتناسق التقسيم يقتضى أن يكون من المصالح ما لم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه . ولعله لاوجود له لأن الله تعالى أمر بكل خير ومعروف ، ونهى عن كل شر ومنكر وما قد يظنه بعض الناس مصلحة فيما لايدخل في المصالح الشرعية - لا يكون إلا من باب متابعة الهوى ومجاراة الشهوات فهو من باب المفاصد لا المصالح (المرجع السابق نفس الموضع) .

فإذا وجدت هذه الشهادة ، وجب اعتبار المصلحة ، والعمل على ما يحققها ، فقد اعتبر الصحابة رضوان الله عليهم مصلحة الأمة ، في جمع القرآن الكريم ، وأجمعوا على ذلك . وأيضاً فإن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم قالوا بتضمين الصناع (١) . فعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : « لا يصلح الناس إلا ذاك » (٢) . ووجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة إلى الصناع ، وهم يغيبون عين الأمتعة في غالب الأحوال . والأغلب عليهم (٣) التفريط . وترك الحفظ ، فلو لم يثبت تضمينهم مع مسيس الحاجة إلى استعمالهم ، لأفضى ذلك إلى أحد أمرين : إما ترك الاستصناع بالكلية ، وذلك شاق على الخلق وإما أن يعملوا ولا يضمّنوا ذلك بدعواهم الهلاك والضياع ؛ فتضيع الأموال ، ويقل الاحتراز ، وتتطرق الخيانة . فكانت المصلحة التضمين وهذا معنى قول علي رضى الله عنه : لا يصلح الناس إلا ذاك (٤) .

شروط المصلحة :

يشترط في المصلحة - حتى يمكن بناء الحكم عليها - أن تكون مصلحة حقيقية قطعية ملائمة لمقاصد الشارع .

(١) أى جعل الصانع ضامناً للمادة التى يراد تحويلها بالصنفة إلى شئ آخر . مثل قطعة القماش التى تسلم للحائك .

(٢) الاعتصام للشاطبى ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) أى على الصناع .

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ . وقد جاء في هذا الموضع : « ولا يقال : إن هذا نوع من الفساد » وهو تضمين البرئ ، إذا لعله ما أفسد وما فرط ، فالتضمين مع ذلك كان نوعاً من الفساد . لانا نقول : إذا تقابلت المصلحة والمنسدة فشان العقلاء النظر إلى التفاوت . ووقوع التلف من الصناع من غير تسبب ولا تفريط بعيد . والغالب الفوت ، فوت الأموال ، وأنها لا تستند إلى السماوى بل ترجع إلى صنع العباد على المباشرة أو التفريط . وفى الحديث : « لا ضرر ولا ضرار » ، تشهد له الأصول من حيث الجملة . فإن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبيع حاضر لباد . وقال : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تلقوا الركبان بالبيع حتى يهبط بالسلع إلى الأسواق » . وهو من باب ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وتضمين الصناع من ذلك القليل .

الشرط الأول : أن تكون مصلحة قطعية

يشترط في المصلحة التي يمكن أن يبنى عليها الحكم الشرعي ، أن تكون مصلحة قطعية . ومعنى كونها قطعية : أن تكون مصلحة حقيقية مقطوع بأهميتها . فإذا كانت غير حقيقية فلا يمكن أن يبنى عليها حكم شرعي . فليس مجرد التوهم (١) بأن في هذا الأمر منفعة يكفي لاعتباره مصلحة ، وإنما لابد أن يكون هنالك تأكيد قاطع بأن هذا الأمر يجلب نفعا مؤكدا ، أو يدفع ضررا محققا . كما هو الحال بالنسبة لجمع القرآن فهو من المصالح القطعية . التي يوقن الجميع بأنما تحقق أعظم المنافع للأمة ، وتجنبها أعظم الأضرار . وأي مصلحة أعظم من المحافظة على كتاب الله عز وجل ؟

الشرط الثاني : أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع

يشترط في المصلحة أن تكون ملائمة لمقاصد الشارع . ولعل شرط الملائمة هذا هو الشرط الجوهرى في المصلحة . وهو الفرض الذي لا مجال لأدنى إخلال به وإلا لما صح الكلام عن المصلحة مطلقاً :

وملاءمة المصلحة لمقاصد الشارع تكون بأمرين أساسيين :

الأمر الأول : أن لا تنافي المصلحة أصلاً من أصول الشريعة ، ولا دليلاً من دلائلها (٢) .

فإذا كانت منافية لنص شرعي صارت مفسدة وليست مصلحة كما سبق البيان - وعلى افتراض التسمية الشكلية فهي مصلحة ملغاة .

(١) فن أمثلة ذلك التوهم . القول بجعل الطلاق في يد القاضى ، فقد يظن البعض أن في هذا الأمر مصلحة للمرأة والأسرة والمجتمع . وهذا مجرد توهم عند بعض الناس . والحق أنه مفسدة للمرأة وللأسرة والمجتمع . ولهذا فقد نصت الشريعة على أن الطلاق رخصة للرجل وحده فقط دون سواه . وحيث وجد النص فلا مقال لأحد بعد الله ورسوله . وإذن فإثارة هذه المسألة بخصوص المصلحة غير وارد على الإطلاق ، لوجود النص ، ومع ذلك فادعاء المصلحة باطل بل هو عين المفسدة ، ولا عبرة بتوهم البعض . وأخيراً فإن الشرط الثانى كذلك غير متوفر كما هو الحال بالنسبة للشرط الأول .

(٢) الاتصاف للشاطبى ج ٢ ص ٣٠٧ .

الأمر الثاني : أن يشهد الشارع لهذه المصلحة بالاعتبار . بأن تكون محققة للأمة نفعاً (١) أكيدا في الدين أو النفس ، أو العرض والنسل ، أو العقل أو المال . فتي كانت هكذا ثبتت لها شهادة الشارع بأنها مصلحة معتبرة لأن الشريعة جاءت لحماية هذه الضروريات الخمس (٢) .

(١) أو تدفع ضرراً عنها .

(٢) فهذه الأمور تسمى : الضروريات الخمس الكلية كما سبق أن تكلمنا عنها تحت عنوان المصالح الضرورية .

وبعد أن تكلمنا عن هذين الشرطين الأساسيين ، ينبغي التنبيه إلى أن الإمام الغزالي أضاف شرطاً ثالثاً هو أن تكون المصلحة كلية . وقد أوضح ذلك بما إذا تترس الأعداء بأسير مسلم في قلعة ، فإنه لا يصح قتل الأسير ، لأنه يمكن الاستغناء عن القلعة فترة معينة ، فلا ينبغي قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق أما إذا تترس الأعداء بأسرى المسلمين . وكان الترس في موقع يتمكن العدو عن طريقه من الظفر بالمسلمين وهزيمتهم ، فإنه في هذه الحالة يجوز قتل المتترس بهم ، لأن المصلحة هنا مصلحة كلية . ويقول الغزالي رحمه الله : « فإن قيل : إذا تترس الكفار بالمسلمين فلا نقطع بتسلطهم على استئصال الإسلام لو لم يقصد الترس ، بل يدرك ذلك بغلبة الظن . قلنا لا جرم ذكر العراقيون في المذهب وجهين في تلك المسألة ، وعللوا بأن ذلك مظنون . ونحن إنما نجوز ذلك عند القطع ، والظن الغريب من القطع إذا صار كلياً وعظم الخطر فيه فتحترق الأشخاص الجزئية بالإضافة إليه فإن قيل : كيف يجوز الصير إلى هذا وقد قدمتم أن المصلحة إذا خالفت النص لم تتبع كإيجاب صوم شهرين على الملوك إذا أفطروا عمداً في نهار رمضان . وهذا يخالف قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » . وقوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » ، وأى ذنب لمسلم يتترس به كافر ؟ فإذا غاية الأمر في مسألة الترس أن يقطع باستئصال أهل الإسلام ، فما بالنا نقتل من لم يذنب قصداً ونجعله فداء للمسلمين ، ونخالف النص في قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق . قلنا لهذا نرى المسألة في محل الاجتهاد ولا يبعد المنع من ذلك .. إذ لا خلاف في أن كافرا لو قصد قتل عدد محصور عشرة مثلاً وتترس بمسلم . فلا يجوز لهم قتل الترس . بل حكمهم كحكم عشرة أكرهوا على القتل إنما نشأ هذا من الكثرة ومن كونه كلياً . لكن للكل الذي لا يحصر حكم آخر أقوى من الترجيح بكثرة العدد ونحن نعلم أن الشرع يؤثر الكل على الجزئي . فإن حفظ أهل الإسلام عن اصطلام الكفار أهم في مقصود الشرع من حفظ دم مسلم واحد . فهذا مقطوع به من مقصود الشرع ، والمقطوع به لا يحتاج إلى شهادة أصل . فإن قيل : فتوظيف الخراج من المصالح فهل إليه سبيل أم لا ؟ قلنا : لا سبيل إليه ، مع كثرة الأموال في أيدي الجنود . أما إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ، ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لحيف دخول الكفار بلاد الإسلام ، أو خيف ثوران فتنة في بلاد الإسلام فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند . ثم إن رأى في طريق التوزيع التخصيص بالأراضي فلا حرج (المستصنى ج ١ ص ٢٩٦-٣٠٤) .

وعلى سبيل المثال : المشروعات التي تقيمها الدولة بقصد تنمية موارد المجتمع وزيادة إنتاجه ، إنما هي مصلحة شرعية - إذا خلا نشاط القائمين عليها من الأنشطة المحرمة ومن أكل أموال الناس بالباطل .

لأن المقصد من إنشاء هذه المشروعات هو تحقيق مصالح كثيرة للمجتمع ، تتمثل في تحسين اقتصاده ، ورفع مستوى المعيشة بين أفرادها ، والمساهمة في الدفاع عن سلامته . وهكذا . فهي إذن مصالح من جميع الوجوه ، بشرط مراقبة الله تعالى . والبعد عن معاصيه . والإخلاص للأمة في تحقيق هذه المقاصد الشرعية .

أهمية للعمل بالمصلحة الشرعية :

إذا توافر الشرطان السابقان كانت المصلحة المراد تحقيقها مصلحة شرعية ، ينبغي العمل بها ، لأنه يحقق نفعاً للأمة ، أو يدفع عنها شراً .
وهنا نقول : إنه لا ينبغي أن يكون خلاف حول العمل بهذه المصلحة في الإطار السابق بيانه . بل إننا لو تتبعنا اجتهادات الأئمة رحمهم الله تعالى ، لرأيانهم جميعاً يعملون بالمصلحة الحقيقية التي تلائم مقاصد الشارع . وأن الاختلاف بينهم حولها ، ما هو إلا خلاف شكلي ، ربما يكون من حيث التسمية فقط .

وبيان ذلك : أن بعض الفقهاء والأصوليين يبحثها استقلالاً ويعرفها بالمصلحة المرسلة . ومن هذا الفريق : المالكية والحنابلة والبعض الآخر يقول بمضمون المصلحة المرسلة ، وإن أسموها بغير اسمها ، حيث يدرجونها في القياس الذي يتوسعون في معناه . وذلك بالكلام عن المناسب المرسل . أي المعنى المناسب ليكون علة للحكم الشرعي . فإذا وجدوا هذا المعنى في تحقيق مصالح العباد ، ووجدوه ملائماً لروح الشريعة ، جعلوه قياساً ، وقالوا بالعمل به .

ومن هذا الفريق الحنفية والشافعية (١) . . وهذا المناسب المرسل ، هو

(١) وبعض الشفعية يتكلم عن المصلحة المرسلة بتعبير الاستصلاح (الإمام الغزالي رحمه الله ، ولكنه ذكره تحت عنوان : الأصول الموهومة : المستصحب ج ١ ص ٢٨٤) .

المصلحة المرسله عند المالكية والحنابلة .

وهكذا نرى أن المذاهب الأربعة تتفق في النهاية على العمل بما يحقق المصلحة الشرعية للأمة . بغض النظر عن المسميات الاصطلاحية .

وفي هذا يقول العلامة الشوكاني (١) رحمه الله : « وقد اشتهر انفراد المالكية بالقول بالمصلحة المرسله . قال الزركشي : وليس كذلك ؛ فإن العلماء في جميع المذاهب يكتفون بمطلق المناسبة ولا معنى للمصلحة المرسله إلا ذلك » (٢) .

المطلب الثاني

في

الاستحسان

الاستحسان في اللغة : هو اعتبار الشيء حسناً (٣) . وهو في اصطلاح الأصوليين محل خلاف كبير ، ابتداء من تعريفه ، وانتهاء من حيث مدى اعتباره ، حتى ولو مصدراً تابعاً .

ويكثر فقهاء المذهب الحنفي من الاستدلال به ، والاعتماد عليه . ويقول به بعض الحنابلة . وينسب إلى المالكية القول به ، ولكن فروعهم الفقهية لا تكاد تشير إليه . والإمام الشافعي ينكر الاستحسان ويشدد النكير على القول به (٤) .

(١) وهو ، كما أشرنا كثيراً من علماء الشيعة الزيدية .

(٢) إرشاد الفحول ص ٢١٨ .

(٣) تقول : استحسنت الشيء جلالة حسناً ، أو اعتقدت أنه حسن . (المصباح المنير الحاء مع السين والنون) .

(٤) جاء في الرسالة للشافعي رحمه الله : « قال الاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب . والمطلوب لا يكون أبداً إلا على عين قائمة تطالب بدلالة يقصد بها إليها ، أو تشبيه على عين قائمة . وهذا يبين أن حراماً على أحد أن يقول بالاستحسان ، إذا خالف الاستحسان الخبر - والخبر من الكتاب والسنة - عين يتأخى معناها المجتهد ليصبيه . كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصبيه ، أو قصده بالقياس . وأن ليس لأحد أن يقول إلا من جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وضعت من طلب الحق . فهل تجيز أنت أن يقول الرجل : أستحسن بغير قياس ؟ فقلت : لا =

تعريف الاستحسان اصطلاحاً

وللإستحسان تعريفات عديدة (١) نكفى بما قاله بعض الحنفية من أن الإستحسان هو : « عدول المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه ؛ لوجه أقوى ، يقتضى العدول عن الأول (٢) .

ومن الواضح أن الحكم في المسألة بمثل حكم نظائرها ، هو القياس . لكن المجتهد يعدل عن ذلك ؛ لوجه أقوى يقتضى العدول ، وهذا معنى ما يقوله بعض الأصوليين عن الإستحسان : إنه العمل بأقوى الدليلين . وتوضيحاً لذلك نسوق المثالين الآتين :

المثال الأول : إذا وقف شخص قطعة أرض وقفا خيراً (٣) ، فالقياس الجلي أن يقتصر الوقف على قطعة الأرض الموقوفة حسب العقد المنشئ للوقف . وأصل هذا القياس عقد البيع ؛ حيث يحدد هذا العقد الشيء المباع ، ولا يدخل في البيع إلا ما نص عليه العقد .

وأما الإستحسان فهو أن يقاس الوقف الخيري على عقد الإيجار ، لأن مقتضى هذا العقد الأخير أن تدخل في العين المستأجرة حقوق الارتفاق المتعلقة به ؛ إذ لا يستطيع المستأجر الانتفاع بالعين إلا بهذه الحقوق . مثل حق الشرب وحق المرور ونحوها .

ومقتضى الإستحسان أن تدخل في الوقف حقوق الارتفاق الثابتة للأرض الموقوفة حتى ولو لم ينص على ذلك في العقد المنشئ للوقف .

=يجوز هذا عندى سوا الله أعلم - لأحد ... وإن القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز .. وإنما الإستحسان تلذذ ... « (الرسالة ص ٥٠٣-٥٠٧) .

(١) منها أنه : دليل ينقدح في نفس المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه . ومنها العدول عن قياس إلى قياس أقوى ، ومنها العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس ومنها : تخصيص قياس بأقوى منه .

(٢) كشف الأسرار ج٤ ص ١١٢٣ .

(٣) أى أنه يجعل هذه الأرض موقوفة لاتباع ولا تشترى ، وغلاتها تنتفع بها جهة من جهات الخير والبر .

المثال الثاني : قياس الوصية على عقد البيع . فحيث لا يصح البيع من المحجور عليه ؛ لاتصح منه الوصية . ولكن هنالك وجه قوى يقتضى العدول عن هذا القياس . ذلك أن الحجر إنما هو للمحافظة على مال المحجور عليه لما كانت الوصية مضافة إلى ما بعد الموت ، فإنه لن يعود على المحجور عليه ضرر منها . بل على النقيض ذلك سيستفيد منها في دينه . ولن تضره في دنياه ، إذ ماله الذى أوصى به سيظل في ملكه طول حياته ولن تلزم الوصية إلا بعد موته . ولذلك قال الحنفية إن الوصية تصح استحسانا من المحجور عليه .

وبالتأمل فى الاستحسان على النحو السابق نراه لا يكاد يخرج فى جملة عن المصادر الأصلية التى تكلمنا عنها فى الفصل الأول . إذ هو - أى الاستحسان - فى الجملة عمل بالدليل الأقوى . وحتى ذلك الذى يسمونه قياسا خفيا (١) هو فى الواقع قياس وهو مصدر أساسى كما تقدم . وهذا يجعلنا نفكر مليا ، حتى فى اعتبار الاستحسان مصدرا تابعا . إذ العمل به إنما هو فى الحقيقة عمل بالدليل الذى استند إليه المجتهد ، فهو إذن راجع فى النهاية إلى الدليل المعمول به ، إما القياس وإما الضرورة (٢) . وإما المصلحة (٣) بل وقد يكون الدليل نصا ثابتاً .

فكيف بعد ذلك يقال : إن الاستحسان مصدر ؟ ولعل المثال الآتى يؤكد أن الخلاف بين العلماء فى الاستحسان إنما هو خلاف شكلى . بل

(١) فهم على هذا يقولون : إن الاستحسان هو العدول من قياس جلى إلى قياس خفى . فى المثال الأول : القياس الجلى أن يقاس الوقف الخيرى على البيع . والقياس الخفى على الإيجار وهكذا .

(٢) فالقياس قياس وهو مصدر أساسى كما أكدنا . وأما ما يقوله فقهاء الحنفية من استحسان الضرورة فهو عمل بنص القرآن فى قوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » .

راجع فى هذا كتابنا : نظرية الضرورة فى الفقه الحنفى الإسلامى والقانون الحنفى الوضعى طبعة سنة ١٤٠١ هـ .

(٣) والمصلحة قد تكلمنا عنها بالتفصيل فلا معنى لأن نقول استحسان المصلحة .

وإن النظر إلى الاستحسان على أنه مصدر ؛ مسألة شكلية تدور حول التسمية فقط . إذ العبرة في الأحوال بالدليل المعمول به .

ويتلخص هذا المثال في أن فقهاء المذهب الحنفي يقولون إن السلم (١) مباح استحسانا ، لأنه استثناء من بيع المعدوم المنهى عنه .

والحق أن السلم أباحه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حيث يقول « من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (٢) .

والحمد لله تعالى ؛ فقد أكد غير واحد من كبار العلماء هذا الفهم يقول الإمام الشاطبي رحمه الله : « الاستحسان لا يكون إلا بمستحسن . وهو إما العقل أو الشرع .

أما الشرع فاستحسانه واستقباحه قد فرغ منهما ؛ لأن الأدلة اقتضت ذلك ؛ فلا فائدة لتسميته استحسانا . ولا لوضع ترجمة (٣) له زائدة على الكتاب والسنة والإجماع ، وما ينشأ عنها من القياس والاستدلال . فلم يبق إلا العقل هو المستحسن . فإن كان بدليل فلا فائدة لهذه التسمية لرجوعه إلى الأدلة ، لا إلى غيرها . وإن كان بغير دليل فذلك هو البدعة (٤).

ويقول العلامة الشوكاني رحمه الله : « فعرفت بمجموع ما ذكرنا أن ذكر الاستحسان في بحث مستقل لفائدة فيه أصلا . لأنه إن كان راجعا إلى الأدلة المتقدمة فهو تكرار ، وإن خارجا عنها فليس من الشرع في شيء (٥) .

(١) السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة ، ببدل يعطى عاجلا ، مثل أن يبيع الزارع كمية محددة من محصول القمح الذي سيجمع بعد شهرين ، بمبلغ معين من المال يدفع حالا .

(٢) متفق عليه * واللفظ لمسلم . ولفظ البخاري « من أسلف في شيء » سبل السلام ج ٣ ص ٤٩ . . ويلاحظ أن الأمور الثلاثة التي أوجب النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون معلومة تخرج عقد السلم من بيع المعدوم إلى التعاقد على شيء تحدثت معاملة تحديدا يكاد يكون كاملا .

(٣) أي ذكر عنوان للاستحسان .

(٤) الاعتصام ج ٢ ص ٣١٦-٣١٧ . -

(٥) إرشاد الفحول ص ٢٤١ .

المبحث الثالث

في

الاستصحاب والعرف

لما كان الاستصحاب مترددا بين النصوص والاجتهاد ، فهو ليس تطبيقاً مباشراً للنصوص ، ولا هو اجتهاد بالرأى ، آثرنا أن نذكره في مبحث مستقل ، مع العرف ؛ حيث تعطى الشريعة بعض الأهمية لما تعارف الناس عليه في حدود معينة .

وعلى ذلك فإننا في المطلب الأول من هذا المبحث نتكلم عن الاستصحاب ثم بعد ذلك وفي المطلب الثاني نتكلم عن العرف .

المطلب الأول

في

الاستصحاب

الاستصحاب : كلمة ترجع في أصل معناها اللغوي إلى الصحبة . تقول استصحبته الشيء جعلته مصاحباً لك (١) .

وهو في اصطلاح الأصوليين لا يخرج في الجملة عن هذا المعنى . فهو عبارة عن إبقاء الحال على ما كان عليه حتى يقوم الدليل على خلافه (٢) .

ومعنى ذلك أن النصوص إذا لم تكن قد تعرضت لشيء ؛ فإننا ننظر إلى الأصل الذي كان عليه هذا الشيء : فإن كان أصله مباحاً ؛ كان الشيء مباحاً . وإن كان أصله محرماً كان الشيء محرماً .

(١) المصباح المنير الصاد مع الحاء والباء .

(٢) استخلصت هذا التعريف من مجموع ما قاله علماء الأصول : فثلاً جاء في إرشاد الفحول : استصحاب الحال لأمر وجودي أو عديم ، عقلي أو شرعي . ومعناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل . مأخوذ من المصاحبة ، وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيره . فيقال الحكم الفلاني فيما مضى ، وكلما كان فيما مضى فهو مظنون البقاء

ومن هنا نشأت القاعدة الى تقول : الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت خلافه .

وقد تفرعت عن هذه القاعدة الكبرى قواعد فرعية هي :

- ١ - الأصل براءة الذمة .
- ٢ - الأصل في الأعراض التحريم .
- ٣ - الأصل في الأشياء الإباحة .
- ٤ - اليقين لا يزول بالشك .

وإذا تأملنا هذه القواعد الأربع ، نستطيع أن نقول : إن اعتبار الاستصحاب مصدراً^(١) يحتاج إلى مزيد من التأمل . ذلك أن العبرة في كل الأحوال بالدليل : إما الدليل السابق ، وهو الذي دل على وجوب الحكم الأصلي . وإما الدليل اللاحق ، وهو الذي جاء بحكم جديد . والدليل حتماً من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

وبيان ذلك أنه بالنسبة لتلك القواعد الفرعية السابقة ، فإننا نجد النصوص من كتاب الله وسنة رسوله تؤكد مضمونها تأكيداً كبيراً .

فبراءة الذمة وحرمة الأعراض ، ترجع في أصلها إلى نصوص كتاب الله التي تعطى للأنفس والأموال والأعراض حرمتها . وتجعل المساس بها من الجرائم المعاقب عليها . وقد زادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانا حبث قال في حديث حجة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم

(١) حتى ولو مصدراً تابعا .

(٢) يقول ابن حزم رحمه الله : « إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أما ما ، ثم ادعى مدع : أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل ، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله ، أو لتبدل زمانه ، أو لتبدل مكانه ، فعلى مدعى انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان - من نص قآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة - على أن ذلك الحكم ، قد انتقل أو بطل ؛ فإن جاء به صح قوله ، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك . والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه ؛ لأنه اليقين » .

(الإحكام في أصول الأحكام - ج ٥ ص ٧٧١) .

عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شركم هذا في بلدكم هذا . ومادامت الشريعة قد صانت الأنفس والأموال والأعراض ؛ فإنه يترتب على ذلك يقيناً تلك القواعد المشار إليها .

القاعدة الأولى : الأصل براءة الذمة :

لما كانت صيانة الأنفس ، تكريماً للنفس الإنسانية ، وحماية لها ، واعتداداً بحقوق الإنسان ، الذي خلقه الله وكرمه وفضله على كثير من خلقه ، - لما كان ذلك - كانت القاعدة أن هذا الإنسان يبرأ حتى يثبت العكس .

هذه هي البراءة الأصلية ، التي خلق الله الإنسان عليها وما أكثر تطبيقات هذه القاعدة في فروع الفقه المختلفة . ولكننا نكتفي بالإشارة إلى تطبيقات القاعدة في مجال المسؤولية الجنائية . والمسؤولية المدنية .

أما بالنسبة للمسؤولية الجنائية . فالقاعدة الشرعية أن المتهم براء حتى تثبت إدانته .

بل الأصل أن هذا الإنسان براء من مجرد التهمة ، لأنه مخلوق على البراءة ، فالقاعدة أنه لم يرتكب فعلاً محرماً . أى أنه لم يرتكب فعلاً مكوناً للجريمة . وعلى من يدعى غير ذلك أن يثبت ادعائه .

ومن ناحية أخرى ، إذا أقيم الادعاء ضد إنسان ، فإن على القاضي أن يبحث هذا الادعاء من جميع جوانبه ، خاصة أسباب وأوجه إثباته . وحتى في حالة وجود أدلة تثبت التهمة ، فإن الشريعة تعمل جاهدة على تفادي أدنى خلل في القاعدة - قاعدة البراءة - لدرجة أن مجرد الشبهة تحول دون تطبيق عقوبة الحد . وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله ؛ فإن الإمام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة (١) .

(١) حديث صحيح أخرجه الترمذي والحاكم وابن أبي شيبة والبيهقي ورمز له السيوطي

فهذا توجيه نبوى كريم لقضاة الدنيا ، أن يتحروا العدالة ، فى قضائهم وعلى الأخص فى مجال العقوبات ، فإن خطأ القاضى فى العفو ، خير من أن يدين إنسانا بريثا .

وأما بالنسبة للمسئولية المدنية ، فإن الشريعة حينما صانت الأموال جعلت القاعدة : أن ذمة الإنسان بريئة من التحمل بأى التزام إلا إذا قام الدليل على العكس .

فالأصل أن هذا الإنسان غير مسئول عن أى التزام أمام الآخرين . ما لم يقيم الدليل المثبت لنشأة الالتزام أو المديونية .

القاعدة الثانية : الأصل فى الأشياء الإباحة

أنزل الله هذه الشريعة بفضله ورحمته ، تحلل الحلال ، وتحرم الحرام . وقد جعل الله عز وجل الأصل فى الأشياء أنها حلال باستثناء تلك التى نزلت النصوص من رب العالمين بتحريمها .

وقد جاءت آيات الله البينات ، تؤكد عموم فضل الله على خلقه ، وأنه سبحانه سخر لعباده الأشياء ليبتغوا بها من فضله . فما دام هذا الشيء ليس من المحرمات فالأصل أنه من المباحات .:

يقول الله تعالى : « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون (١) »

القاعدة الثالثة : الأصل فى الأعراض التحريم

هذه القاعدة تعتبر بمثابة الاستثناء من القاعدة الثانية وإذا كنا قد ذكرناها استقلا فإن ذلك راجع إلى أهميتها وخطورتها . فالشريعة الإسلامية صانت الأعراض ، وحافظت عليها ، وحرمت أدنى مساس بها . ومن هنا كانت أهمية هذه القاعدة التى تقول : الأصل فى الأعراض التحريم .

(١) سورة الجاثية . الآية رقم « ١٣ » .

فقد خلق الله الخلق . وفضل بعضهم على بعض ، وكان من حكمته عز وجل : أن كرم بني الإنسان . وفضلهم تفضيلاً على كثير من خلقه . ومن مظاهر هذا التكريم أن جعل للإبسان شرفاً لا يهدر ، وكرامة لا تمس ، فصان غرضه بسياج من الحماية ، ووضع في نفس الوقت ضوابط محددة لقضاء حاجاته المشروعة ، وإشباع رغباته في إطار من الشرف والتكريم . فشرع لذلك عقد الزواج (١).

وهكذا يبنى التحريم قائماً ، حتى يطرأ ما يوجب الحل ، وهو عقد الزواج الصحيح .

القاعدة الرابعة : اليقين لا يزول بالشك

لما كان اليقين هو الأصل والشك هو العارض . واليقين هو المعلوم الثابت بعكس الشك الذي هو التردد والظن والضعيف فإن الأصل أن يظل اليقين كما هو ثابت مستقر ، لا يؤثر فيه الشك أو التردد .

فمن تيقن الطهارة ، واستعد للعبادة ، ثم طرأ عليه الشك . هل عرض له ما ينقض هذه الطهارة ، أم لا ؟ فإن الشك لا عبرة به . والمدار على اليقين الثابت . فالحكم الشرعي هنا هو بقاء الطهارة ، لأنها هي المتيقنة (٢).

ومن كان في الصلاة ، ولم يدر عدد الركعات التي صلاها ، فإنه يبنى على اليقين . فعن أبي داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته . فلم يدر كم صلى ؟ ثلاثاً أم أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن . ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته (٣) ، وإن كان صلى إتماماً لأربع كان إرغاماً للشيطان » (٤).

(١) د : يوسف قاسم : حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي ص ٤٦ .

(٢) وهو أمر يعرض أحياناً لبعض البسطاء من الناس ، فيحاول الشيطان أن يفسد عليهم صلاتهم فيلتقي في روع أحدهم أنه طرأ عليه ما يؤثر في طهارته . وقد نبه صلى الله عليه وسلم إلى طرح هذا الشك والمضي في الصلاة (نيل الأوطار - ١ ص ٥٥) .

(٣) يعني أن السجدتين بمنزلة الركعة لأنهما ركناتها فكانه بفعلها قد صلى ركعة سادسة ، فصارت الصلاة شفعاً . (نيل الأوطار - ٣ ص ١٤٢) (وإن كان قد صلى أربعاً كانت السجدتان =

(٤) نيل الأوطار - ٣ ص ١٤٢ .

ومن تطبيقات ذلك في مجال المعاملات المدنية . تلك القاعدة التي تقول :
الشك يفسر لصالح المدين . ذلك أن القدر المتيقن هو أن المدين برئ الذمة .
أو مدين بالمقدار الذي أمكن إثباته بالطرق الشرعية للإثبات (أو بالوسائل
القانونية) فإذا حصل شك بعد ذلك في مقدار آخر فالأصل أن المدين غير
مسئول عن هذه الزيادة ، لأن الشك يفسر لصالح المدين .

ومن ذلك أيضاً في مجال العقوبات - وربما يكون هذا من باب أولى -
القاعدة التي تقول : الشك يفسر لصالح المتهم . إذ اليقين أن المتهم برئ .

فإذا ثبت أنه ارتكب فعلاً إجرامياً معيناً ، فإنه يكون مسئولاً من ذلك
شريعاً وقانوناً .. لكن إذا ما حدث شك في نسبة التهمة إليه فالأصل أنه برئ
والشك يفسر لصالح المتهم تغليباً لجانب البراءة الأصلية ، وهو جانب الرحمة
الأصلية . حيث يقول الله تباركت أسماؤه : « كتب ربكم على نفسه الرحمة » (١).

المطلب الثاني

في العرف

العرف : هو ما تعارف الناس عليه . وقد ذكر بعض علماء الأصول

= إرغاماً للشيطان لأنه قصد التلبيس عليه في صلاته فكانت السجدة بما لها من ثواب ترغيباً
للشيطان معاملة له بنقيض مقصوده . . . هذا في الظروف العادية . أما من كثر شكه بأن كان
يرد عليه الشك في كل يوم مرة فإن بعض الفقهاء يرى أن إرغام الشيطان يكون بتجاهل هذا
الشك تماماً . ولا يفعل المصل شيئا إلا أن يسجد سجدتين وهو جالس . عملاً بما رواه أبو هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه فلا يدري كم
صلى فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم » (نيل الأوطار - ٣ ص ١٤٤) وهو
مذهب المالكية . فما ذكر في المتن هو خاص بالظروف العادية . وما جاء في هذا الحديث عندما
يتكرر الشك . فقطعاً لدابر هذا الشك يعتبر نفسه قد صلى أربع ركعات ثم يسجد سجدتين
ويسلم . وبهذا تنتهي حالة الشك تماماً (بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - ١ ص ١٩٩
طبعة سنة ١٤٠١ هـ) .

معناه فقال : هو ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول (١) .

وقد استدل العلماء القائلون بحجية العرف ، بالرواية التي تقول : ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن (٢) .

ومعنى ذلك أن الأمر الذي يستحسنه المسلمون ، ويعتادون عليه فإن هذا يدل على أن الأمر المذكور هو كذلك حسن عند الله تعالى (٣) .

وبناء على ذلك ورد عن كثير من العلماء قولهم ، الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي . والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

ومن ناحية أخرى : فإن جريان العرف بين الأمة على أمر لا يخالف الكتاب والسنة ، لا بد أن يكون محققاً لمصلحة في أي جانب من الجوانب التي أعتراها الشارع ، وبالتالي فإنه ينبغي العمل به وتنفيذه .

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين - ٢ ص ١١٤ (رسالة بعنوان : نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف) . والكلمة الأولى بفتح العين وسكون الراء ومعناها الرائحة . والثانية بضم العين وسكون الراء . وهو ما تعارف الناس عليه .

(٢) استدل بعض العلماء بهذه الرواية على أنها حديث . سواء في الاستدلال بها على العرف أو على الإجماع (أنظر على سبيل المثال : شرح التوضيح على متن التنقيح - ٢ ص ٩٨ ويعلم الله أني بذلت جهداً قدر طاقتي عن مدى صحة هذا القول . ولكن على قدر معرفتي وما أمكنني الاطلاع لميّه من كتب لم أستطع أن أتوصل إلى سند له . ورحم الله ابن عابدين حيث أشار إلى عبارة جعلتني أتوقف عن البحث عن السند . فقد قال رحمه الله : « إن بعض العلماء استدل على اعتبار العرف بقوله تعالى : «خذ العفو وأمر بالعرف » وفي الأشباه القاعدة السادسة « العادة محكمة أصلها قوله صلى الله عليه وسلم «ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن» قال العلائي لم أجده مرفوعاً » (١١٥) .

(٣) استدل كثير من الباحثين على حجية العرف بقوله تعالى : «خذ العفو وأمر بالعرف » والذي نراه والله أعلم أن هذا الاستدلال في غير موضعه . فقد قال المفسرون : إن المراد من العرف في الآية هو المعروف . تفسير القرطبي ص ٢٧٨٢ تفسير ابن كثير - ٢ ص ٢٧٧ - ، وفيها يقول : العرف : المعروف وقول البخاري : العرف المعروف . نص عليه عروة بن الزبير ، وقتادة وابن جرير ، وغير واحد . تفسير الجلالين وحاشية الصاوي عليه - ٢ ص ١٠٦ . ويراجع أيضاً صحيح البخاري - ٣ ص ٨٢ طبعة سنة ١٣٤٦ هـ الظلال - ٣ ص ١٤١٩ .

ومن ناحية ثالثة : فإن الإسلام نزل والقبائل العربية لها أعراف وعادات مختلفة ، ألغى الإسلام منها ما هو مخالف للفطرة ، ومناف للأخلاق الكريمة ، ومناف للعقيدة السليمة .

ولكنه مع ذلك : أبقى على بعض الأعراف التي كانت سائدة عندهم بالنظر إلى أنها تحقق المصلحة ، ولا تنافي الأخلاق ولا تجانب الحق ، ولا تتعارض مع العقيدة الصحيحة .

فقد تعارف العرب على أن يكون الأب هو صاحب الولاية على أولاده ، وهو مطلب فطري ، استقرت عليه العقول السليمة ، ومادام الأمر كذلك ، وقد نزل القرآن بالحق ، فقد أقر الإسلام هذا الأمر ، الذي تعارف عايه العرب من قبل . كذلك تعارف العرب على كثير من المعاملات الباطلة ، فحرمها الإسلام أشد التحريم لأنها أكل لأموال الناس بالباطل . ولكنه مع ذلك أبقى معاملة واحدة ، خالية من كل شائبة التحريم ، وبعبارة كل البعد عن أكل أموال الناس بالباطل . ألا وهي شركة المضاربة (التي يسميها بعض الفقهاء عقد القراض) . وهي شركة يساهم فيها بعض الشركاء بالأموال ، والبعض الآخر بالعمل ، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق .. أبقى الإسلام على هذا النوع الأخير من التعامل بعد أن وضع له الشروط والضوابط التي تبعده عن شائبة الربا .

أقسام العرف

ينقسم العرف تقسمين أساسيين كل منهما باعتبار مختلف . فهو بالنظر إلى مضمونه . ينقسم إلى عرف قولي ، وعرف عملي . وبالنظر إلى شموله ينقسم إلى عرف عام وعرف خاص .

العرف القولي والعرف العملي : ينقسم العرف إلى قولي وعملي .

أما العرف القولي فهو عبارة عن الأقوال التي تعارف الناس على التلفظ بها ، وإطلاقها على بعض مسميات معينة ، فقد جرى العرف بين الناس على أنهم يطلقون كلمة « ولد » على الإبن . وذلك على الرغم من أن الأصل

العربي والاستعمال الشرعي يخالف ذلك . وإطلاق كلمة « لحم » على لحوم الانعام . دون الطيور والأسماك .

وأما العرف العملي أو الفعلي ، فهو الذى يتعلق بالأفعال التى تعارف الناس على القيام بها وتنفيذها .

مثل تعارفهم على شراء الصحف اليومية بالتعاطى ، دون تلفظ بصيغة العقد . ومثل تقسيم الصداق إلى مقدم ومؤخر .

العرف العام والعرف الخاص : وينقسم العرف بالنظر إلى شموله ، إلى عرف عام ، وعرف خاص .

أما العرف العام : فهو ما كان متعارفاً عليه بين الناس جميعاً فى إقليم معين (أو دولة معينة) . ومن باب أولى فى جميع البلاد الإسلامية مثل التعارف على عقد الاستصناع ، أو عبارة وضع القدم . فمن حلف ألا يضع قدمه فى دار فلان مقصود بها ألا يدخل داره . فلا يقع يمينه لو أنه فقط وضع قدمه دون دخول .

ومع ذلك فإننا نرى والله أعلم : لو أن العرف جرى فى مصر على أمر ما وشمل كافة البلاد المصرية فإن هذا يعتبره القاضى المصرى عرفاً عاماً مثل العرف السائد على شراء الصحف اليومية بالتعاطى .

وأما العرف الخاص ، فهو ما كان خاصاً بمنطقة معينة ، أو مجموعة خاصة من الناس مثل التجار والزراع وأصحاب الحرف .

ومن أمثلة العرف الخاص : ما يجرى فى مدينة القاهرة ، وبعض المدن الأخرى من أن الزوج يدفع مهراً معيناً . ثم يقوم ولى الزوجة بأعداد بيت الزوجية . ومن العرف الخاص أيضاً أن بعض العلماء والمتخصصين فى علم معين يتعارفون فيما بينهم على قاعدة خاصة . مثل تعارف اللغويين على بعض اصطلاحات خاصة ، وتعارف الرباضيين على بعض القواعد الرياضية

شروط العرف : تكلم الباحثون عن شروط كثيرة للعرف . والذي نراه أنه يشترط في العرف شرط جوهرى : ألا يكون مخالفاً لقاعدة شرعية ويمكن أن يضاف إليه شرط آخر وهو أن يكون مطردا .

الشرط الأول : ألا يكون العرف مخالفاً لنص شرعى :

يشترط في العرف ألا يكون مخالفاً لنص شرعى . وهذا شرط بدهى ، والمفروض أننا نبحث عن الحكم الشرعى فى الكتاب والسنة والإجماع ، فإن لم نجد نلجأ إلى القياس . فإن أعيانا البحث عن الحكم الشرعى فى المصادر الأصلية ، ساغ البحث عنه فى المصادر التابعة ، فإن لم نجد مطلقاً أمكن للقاضى أن يبحث فى أعراف الناس وعاداتهم التى استقرروا عليها وهم مسلمون أى ثبت العرف تحت مظلة الكتاب والسنة . أما العادات التى ألفوها بأهوائهم وهم معرضون عن كتاب الله وسنة رسوله . فحاشا لله أن يصح النظر إليها ونعوذ بالله من قضاء يجعل لها أدنى اعتبار من أى وجه اللهم إلا البطلان والإلغاء .

فمهما كثر المتعاملون بالربا ، ومهما طال الأمد على هذا النوع من التعامل . فهو الربا الموجب لسخط الله وغضبه ولعل الحرب من الله ورسوله المعلنة على الاقتصاد الربوى فى كل ميدان وفى كل مشروع وفى كل ميزانة . هى من الحقائق العملية المشاهدة التى لا ينكرها إلا كل مكابر أو معاند وصدق الله العظيم إذ يقول : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » .

وكذلك لو أن بلدا ما - وهو مسلم اسماً - تعارف على شرب المسكرات فعرفه باطل . وهكذا القول فى كل محرم درج الناس على اقترافه . فهو من الأعراف الباطلة .

الشرط الثانى : أن يكون العرف مطرداً

يشترط فى العرف أن يكون مطردا . ومعنى اطراده جريان الأمر عليه

(م ١٤ - أصول الأحكام الشرعية)

في جميع الحالات المشابهة . أو على الأقل جريانه في أغلب هذه الأحوال . فإن كان غير ذلك ، فلا يصح الاعتماد عليه في البحث عن حكم القضية المعروضة .

بعض الأحكام الفقهية المبنية على عرف صحيح

سبق أن أشرنا إلى بعض هذه الأحكام . مثل تعارف الناس على البيع بالتعاطي في الأشياء الزهيدة والمحددة الثمن سلفاً ومثل التعارف على تقسيم الصداق إلى مؤجل ومعجل . .

ومن الأحكام التي تغيرت حسب تغير العرف : أن أئمة المذهب الحنفي كانوا يقولون بعدم جواز أخذ أجره على تعليم القرآن الكريم وكذلك على الأذان والإمامة . وقد أفتى المتأخرون من علماء المذهب الحنفي بجواز الاستئجار على تعليم القرآن ونحوه . لانقطاع عطايا المعلمين التي كانت في الصدر الأول . ولو اشتغل المعلمون بالتعليم بلا أجره يلزم ضياعهم وضياع عيالهم . ولو اشتغلوا بالاكتساب من حرفة وصناعة يلزم ضياع القرآن والدين (١) .

(١) ابن عابدين - المرجع السابق - ص ١٢٦ .

الباب الثانى
فى
الحكم الشرعى

تمهيد وتقسيم :

سبق أن قلنا إن الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيراً . أو وضعاً . ورأينا أن هذا التعريف يشير إلى أقسام الحكم الشرعي .

ومن ناحية أخرى فإن للحكم أركاناً لا بد من الإشارة إليها والتنبيه عليها . فالحكم لا بد له من حاكم يصدره ، كما أنه يتضمن بالضرورة محكوماً فيه ، ومحكوماً عليه .

وعلى ذلك فإننا نقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين هما :

الفصل الأول : أقسام الحكم الشرعي

الفصل الثاني : أركان الحكم الشرعي .

الفصل الأول

أقسام الحكم الشرعي

ينقسم الحكم الشرعي - كما نوهنا - إلى قسمين : الحكم التكليفي والحكم الوضعي وقلنا إن القسم الأول مأخوذ من قول علماء الأصول في تعريف الحكم الشرعي : إنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيراً . وأما القسم الثاني ، وهو الحكم التكليفي ، فمأخوذ من عبارة « أو وضعاً » ، الواردة في التعريف المذكور .

وهكذا فإننا نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المبحثين الآتين :

المبحث الأول : في الحكم التكليفي

» الثاني : » » الوضعي

المبحث الأول

الحكم التكليفي

الحكم التكليفي هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيراً .

وسمى حكماً تكليفاً لأنه يقتضى تكليف العباد بأداء بعض أفعال ، أو بالامتناع عن بعض أفعال ، فكان تكليفاً لهذا السبب ثم أضيف إلى الحكم التكليفي حالة التخيير بين الفعل والترك

وقد يقال : إن التخيير ليس تكليفاً . ولكنه ذكر مع الحكم التكليفي من باب التجاوز . والا فلو أردنا الدقة ، لكان الحكم التكليفي مقصوراً على حالتي طلب الفعل أو الكف عنه . أما حالة التخيير فهي خالية من التكليف .

ومع ذلك ، فإن الذى نفهمه - والله أعلم - أن الطعام والشراب والدواء ، وسائر المباحات ، قد تعرض لها ظروف تجعلها من الفرائض ، إذا ما تعرضت النفس للهلاك أو التلف . حيث يكون تناول من هذه المباحات واجباً مفروضاً على الرغم من كونه فى الظروف العادية متروكاً لاختيار الشخص وإرادته . كما يصير الامتناع عن تناول القدر المنقذ للنفس من الهلاك - يصير هذا الامتناع - حراماً (١) .

ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى فى الظروف العادية ، قد يصل المباح - المتروك لاختيار الإنسان - إلى حد التحريم ، فى حالة الإسراف ، بتناول ما يزيد عن الحاجة . وهكذا ندرك مدى ارتباط المباح - أو الحكم التخييري - بالحكم التكليفي .

أقسام الحكم التكليفي

ومن هذا يظهر لنا أن الحكم التكليفي قد يكون مقتضياً للإيجاب ، وقد يكون مقتضياً للتحريم . وبين الإيجاب والتحريم درجات يتفاوت بعضها عن بعض . فما يلي الإيجاب فى الترتيب هو الندب والاستحباب . فإن تناقص الإيجاب يؤدى به شيئاً فشيئاً إلى أن يدخل فى دائرة الندب ، الذى هو الترغيب

(١) يوسف قاسم : نظرية الضرورة ص ٢٢٣-٢٣٤ .

والاستحباب (١) . والأخيرة بدورها ، تتناقص شيئاً فشيئاً إلى رتبة لو تناقصت لوصلت إلى دائرة المباح .

ومن ناحية أخرى : فإن طلب الكف عن الفعل - الذى هو التحريم - يتفاوت فى نفسه درجة درجة إلى رتبة لو نقصت لدخلت فى دائرة المكروه (٢) . وبهذا يتبين أن للحكم التكليفي أقساماً خمسة هي : الإيجاب ، والندب ، والإباحة ، والكراهة والتحريم .

أولاً - الإيجاب

الإيجاب اصطلاحاً (٣) : هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الطلب اللازم .

ومتعلق الإيجاب : الأفعال المطلوبة ، وتوصف هذه الأفعال بأنها واجبة .

الإيجاب والواجب : فالإيجاب هو توجيه الأمر من الله تعالى إلى العباد ، بطلب الفعل مع المنع من الترك ، أى الطلب المحتم . وبصدور هذا الأمر ، يصير الفعل واجباً . فكأن الوجوب هو وصف شرعى للفعل الذى أوجبه الله تعالى

تعريف الواجب : الواجب - عند الأصوليين - هو : ما يمدح فاعله ويذم تاركه على بعض الوجوه (٤) . والواجب بهذا المعنى هو الفرض

(١) يقول العلامة عز الدين بن عبد السلام : « ولا تزال رتب المصالح الواجبة تتناقص إلى رتبة لو تناقصت لانتهينا إلى رتب المصالح المنوبات : قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ج ١ ص ٥٥ .

(٢) إذ لا شك أن بعض الذنوب أشد من بعض ، فهي متفاوتة . وكذلك المكروه بدوره تتفاوت درجاته شيئاً فشيئاً إلى حد لو نقص لدخل الفعل دائرة المباح . وسوف نرى أن المكروه تحريماً قريب من الحرام ، وأن المكروه تنزيهاً قريب من المباح .

(٣) أما لغة فقد جاء فى لسان العرب : وجب الشيء يجب وجوباً أى لزم . وأوجبه الله . واستوجبه أى استحقته (الواو مع الجيم - المجلد السادس ص ٤٧٦٦) .

(٤) إرشاد الفحول ص ٦ . ويقول الشوكاني فى هذا الموضع عن التعريف : فلا يرد =

اللازم عند جمهور الفقهاء حيث لا يفرقون بين الفرض والواجب (١) .
فالصلاة واجبة ، والزكاة واجبة . وطاعة الوالدين واجبة كل ذلك
وغيره من الواجبات التي هي فرائض لازمة : من أداها كان له الثواب
فضلا عن المدح والذكر الحسن . ومن تركها كان عليه العقاب . فضلا عن
الدم والأثر السيئ .

أقسام الواجب

ينقسم الواجب تقسيمات عديدة ، باعتبارات متباينة . فمن حيث المكلف
بالأداء ينقسم إلى واجب عيني وواجب كفائي . ومن حيث تحديد الفعل

= النقص بالواجب المخير . وبالواجب على الكفاية ، فإنه لا يذم في الأول إلا إذا تركه مع الآخر .
ولا يذم في الثاني إلا إذا لم يقم به غيره .

ويعرف الإمام الغزالي الواجب فيقول : هو ما يذم تاركه ويلام شرعاً بوجه ما (المستصفي
ج ١ ص ٦٦) . وقد ذكر الآمدي عدة تعريفات ، وما ورد عليها من اعتراضات . ثم قال :
« والحق في ذلك أن يقال : الوجوب الشرعي عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سبباً
للذم شرعاً في حالة ما » . فالقيد الأول : احتراز عن خطاب غير الشارع . والثاني احتراز
عن بقية الأحكام . والثالث احتراز عن ترك الواجب الموسع في أول الوقت ، فإنه سبب للذم
بتقدير إخلاء جميع الوقت عنه ، وإخلاء أول الوقت من غير عزم على الفعل بعده . وعن ترك
الواجب المخير ، فإنه سبب للذم بتقدير ترك البدل ، وليس سبباً له بتقدير فعل البدل . . .
وبالجملة فلا بد في الوجوب من ترجيح الفعل على الترك بما يتعلق به من الذم أو الثواب الخاص
به . (الإحكام ج ١ ص ٩٢) .

ويراجع أيضاً : تيسير التحرير ج ٢ ص ١٨٥ - شرح الأسنوى ج ١ ص ٤٢ . ومعه
مناهج العقول ج ١ ص ٤٢ .

(١) والخفية مع إطلاقهم الواجب بهذا المعنى كثيراً - يقسمونه إلى قسمين : أحدهما
ما ثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة وهو الفرض . والثاني ما ثبت بدليل ظني الثبوت أو الدلالة
وهو الواجب . ويسمونه فرضاً عملياً . . وقد اعترض عليهم بأن الوهب متى ثبت من طريق
معتد به لم يكن هناك معنى للتفرقة . وإلا كان للفعل الواحد حكمان مختلفان . إذ يكون واجباً
علينا لما في الدليل من احتمال ، وفرضاً على الصحابي لأنه يقطع بصحة ما روى . . والتفريق بين
الفرض والواجب في الحج ليس من هذا الباب ، بل لأن الشارع جعل من أعمال الحج ما يفوت
الحج بتركه ومنها ما يجبر تركه بدم . فكان الأول ركنه والثاني دونه بحكم الشرع ، ولا يلزمه
ما يلزم الأول من الخلف (حسب الله - المرجع السابق ص ٣٨٥) .

المطلوب إلى واجب معين وواجب مخير . ومن حيث وقت الأداء إلى واجب موسع وواجب مضيق (١) .

التقسيم الأول : الواجب العيني والواجب الكفائي :

الواجب العيني : هو ما طلبه الشارع من كل فرد بعينه . إذ يجب على كل مكلف أن يقوم به . ولا يغنى عنه أن يقوم به أحد سواه . فالصلاة والزكاة والصوم واجبات عينية مفروضة على كل شخص بعينه ، فهو بمفرده مسئول عن ذلك أمام الله عز وجل .

الواجب الكفائي : هو ما طلبه الشارع من الأمة في مجموعها ، بحيث إذا قام به بعض الناس سقط الفرض عن الباقيين . أما إذا لم يقم به أحد مطلقاً أثم الجميع لتقصيرهم في أداء هذا الواجب .. ومن أمثلة ذلك : الجهاد للدفاع عن الدين . والبحث العلمي بأنواعه المختلفة ، ابتداء من علوم الدين كالتفسير والحديث والفقه والتوحيد . إلى سائر العلوم الدنيوية النافعة ، وتعلم الصناعات المختلفة ، وكل ما يحتاج إليه المجتمع في تقدمه ورفاهيته . ومن ذلك أيضاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند جمهور الفقهاء (٢) ما لم يأخذ المنكر صورة الاعتداء على حياة المجتمع بأن يرتكب المنكر علناً فهنا يكون التغيير فرضاً عينياً على كل من رآه (٣) .

(١) وهناك تقسيم للواجب بحسب تحديد مقداره ، قال به فقهاء المذهب الحنفي وجرى عليه بعض الباحثين المعاصرين . فينقسم الواجب بناء على ذلك إلى : واجب محدد أو مقدر ، وواجب غير محدد ، أو غير مقدر . فالأول ما عين له الشارع قدراً محدوداً لا تبرأ ذمة المكلف إلا بأدائه ، مثل الصلوات الخمس والزكاة والدبون « المالية » وهذا النوع يجب في الذمة ، وتصح المطالبة به قضاء متى كان له مطالب من جهة العباد . وأما الثاني فهو ما لم يمين الشارع له قدراً محدوداً كالإنفاق في سبيل الله والتعاون على البر وإطعام الجائع ، وإغاثة الملهوف ونحو ذلك مما يختلف باختلاف الحاجة .

(٢) ويقابل ذلك رأى لبعض الفقهاء أنه فرض عين .

(٣) دكتور : يوسف قاسم : نظرية الدفاع الشرعي في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي ص ٢٩١-٢٩٣ .

وقد يكون الواجب الكفائي على مجموعة من الناس . مثل أهل بلدة معينة أو منطقة منها ، أو مجموعة من الناس في مكان ما . فإذا قام أحدهم بأداء هذا الواجب كفى ذلك عن الباقي . فإذا ألقى شخص السلام على مجموعة من الناس ، يكفي لأداء الواجب أن يرد السلام واحد منهم (١) . ولو أن شخصاً توفي وليس عنده ما يكفي لتجهيزه كان فرضاً على أهل المنطقة أن يجهزوه ويصلوا عليه ويدفنوه ، وهو فرض على الكفاية (٢) إذا قام به البعض سقط عن الباقي ولكن الثواب لمن ساهم بالفعل . وعلى الرغم من أن الجهاد فرض كفاية إلا أنه يصير فرض عين إذا هجم العدو على أهل منطقة بعينها فإنه يجب على أهل هذه المنطقة جميعاً كل بعينه أن يخرج للدفاع ضد هذا العدو الغاشم .

ويلاحظ أخيراً أن الواجب الكفائي قد يتحول إلى واجب عينى (٣) إذا لم يوجد إلا شخص واحد يستطيع القيام به . فلو أن أهل القرية كلهم غير فاهمين لقواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا شخص واحد ، فإنه يجب على هذا الشخص وجوباً عينياً أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر .

التقسيم الثانى : الواجب المعين والواجب المخير

الواجب المعين : هو الواجب الذى طلبه الشارع بعينه ، على سبيل التحديد مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وما إلى ذلك من الفرائض المحددة بعينها .

وينبغى التنبيه إلى أن الواجب المعين يختلف عن الواجب العيني فى التقسيم الأول . ذلك أن الذى قلناه هنالك إنما هو التعيين بالنسبة إلى المكلف فهو

(١) يلاحظ أن إلقاء السلام سنة ، ورد السلام واجب مفروض ولكن على الكفاية .

(٢) يقال : واجب كفاي ، وواجب على الكفاية . ويقال : « فرض كفاي ، وفرض على الكفاية » .

(٣) كما هو الحال فى المثال السابق على ذلك مباشرة . حيث تحول الجهاد إلى فرض

واجب عني أى على كل مكلف بعينه . أما التعيين هنا فهو بالنسبة إلى الفعل المطلوب . إذ الفعل الذى أوجبه الله إنما هو فعل معين ومحدد . فقوله تعالى : « أقيموا الصلاة » ، حدد الفعل المطلوب الذى هو مقتضى الإيجاب . أى أن الله تعالى أوجب الصلاة وجعلها واجباً معيناً على جميع المكلفين (١) .

أما الواجب المتخير : فهو ما طلبه الشارع من غير تعيين . أى على سبيل التخيير بينه وبين بعض الواجبات الأخرى . ومعنى ذلك أن الشارع يطلب من المكلف أداء واحد من واجبات عديدة . فهو إذن يخيره بين أداء هذا الفعل أو ذاك . مثل كفارة اليمين المحددة بقول الله تعالى : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » . فقد أوجب الله سبحانه عدة أفعال ، يتم أداء الواجب بواحد منها ، حسب اختيار المكلف (٢) .

التقسيم الثالث : الواجب الموسع والواجب المضيق

الواجب الموسع : هو الواجب الذى فى وقته متسع لأدائه وأداء غيره من الواجبات الأخرى . التى هى من جنس هذا الواجب .

فصلاة الظهر تجب بزوال الشمس . والوقت المحدد لها يكتفى لأدائها وأداء غيرها من الصلوات الأخرى . فهى إذن واجب موسع ، أى موسع فى وقت أدائه بحيث يسع أداء هذا الواجب وأداء غيره من جنسه ، فالوقت يسع صلاة الظهر ويسع صلوات أخرى غير الظهر .

الواجب المضيق : هو الواجب الذى له وقت محدد ، لا يكتفى إلا لأداء

(١) فالصلاة بناء على ذلك واجب معين ، لأن الله حدد هذه العبادة المخصوصة وعينها لأداء واجب العبادة نحوه سبحانه وتعالى . وهى مع ذلك واجب عيني أو فرض عين على كل مكلف بذاته . فالصلاة والزكاة والحج والصوم . كلها تصلح أمثلة للتقسيمين كليهما : العيني والمعين .

(٢) يقول الغزالي رحمه الله : « لا يمكن أن يقال إنه أوجب الجميع ، فإنه صرح بنقيضه ، ولا يمكن أن يقال الواجب واحد بعينه فإنه صرح بالتخيير . فلم يبق إلا أن يقال : الواجب واحد لا بعينه . ودليل وقوعه خصال الكفارة » (المستصفي ج ١ ص ٦٧) .

هذا الواجب ، دون غيره من جنسه . فشهر رمضان فرض الله صومه .
فالشهر مخصص للصوم المفروض ، فلا يسع صوماً آخر معه .

فصوم رمضان واجب مضيق لأن الوقت مخصص له وحده دون أى
صوم آخر .

على أن الواجب الموسع قد يصير واجباً مضيقاً . فمن تغافل عن صلاة
الظهر أو غيرها من الصلوات حتى كاد وقتها أن يخرج ، ولم يبق منه إلا
بضع دقائق لا تكفى إلا أداء هذه الصلاة ، فإن الواجب هنا يتحول إلى
واجب مضيق حيث يكون الوقت مخصصاً له دون غيره من الصلوات .

وهناك واجب يجمع بين خصائص كل من الواجب الموسع والواجب
المضيق . ألا وهو فريضة الحج .

يقول الله تعالى : « الحج أشهر معلومات » (١) . فهو من هذه الوجهة
يأخذ بعض وجوه الشبه من الواجب الموسع . حيث يصح الإحرام فى شوال
وفى ذى القعدة . وحتى فى التسع الأوائل من ذى الحجة . وفى خلال هذه
الفترة يجوز الطواف والسعى وغير ذلك من أفعال الحج الأخرى باعتبارها
عمرة والعمرة من جنس الحج (٢) . ولكن بالنظر إلى أن الحج عرفة . ومن
فاته عرفة فلا حج له . فإن الركن الجوهري للحج - وهو الوقوف بعرفة -
له وقت محدد لا يسع فيه غيره من جنسه ، فهو مضيق من هذه الوجهة (٣) .

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ١٩٧ » وأشهر الحج هى ذو القعدة وذو الحجة .
(٢) حيث يمكن أداء عشرات العمر فى هذه الفترة لأن العمرة إحرام وطواف وسعى
والإحرام هو نية أداء الحج أو العمرة بشروط مذكورة فى كتب الفروع .
(٣) قسم الحنفية الواجب من هذه الوجهة إلى واجب مطلق (عن الوقت) وواجب
مؤقت . ثم قسموا الواجب المؤقت إلى موسع ومضيق . وقد أخذ بذلك كثير من الباحثين
المعاصرين .

وقد مثلوا للواجب المطلق بالنذور والكفارات وقضاء صوم رمضان . وبعض الحنفية
أشار إلى الزكاة باعتبارها فرضاً مطلقاً عن الزمن .
والذى أفهمه أن هذا التقسيم ربما يكون موجوداً من الناحية النظرية فقط . أما من الوجهة

وغنى عن البيان أن أداء الواجب يقتضى الثواب والجزاء من الله تعالى .
فضلاً عن المدح والثناء والذكر الحسن . وبالمقابل فإن ترك الواجب يستلزم
العقاب فى الدنيا والآخرة فضلاً عما لا تحمد عقابه . من الذم والأثر غير
الحسن .

ثانياً - الاستحباب

الاستحباب ، أو الندب : هو الترغيب فى الفعل ، ويمكن تعريفه
اصطلاحاً بأنه : خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الطلب
غير اللازم .

ومتعلق الندب الأفعال التى رغبت الشريعة فيها بحيث من فعلها كان
له ثوابها . ومن لم يفعلها لا عقاب عليه . ولذلك فإن هذه الأفعال توصف
بأنها مندوبة .

الأفعال المندوبة : يعرف الأصوليون الفعل المندوب بأنه : « ما طلبه
الشارع من غير ذم على تاركه مطلقاً (١) . ويقال له مرغّب فيه ، ومستحب
وونفل وتطوع وإحسان وسنة (٢) .

ولذا فإن الأفعال المندوبة تصدق على كل عمل من أعمال الخير والبر
والتقرب إلى الله تعالى - بعد الفرائض - مثل النوافل بأنواعها المختلفة (٣) .

العملية فلا يبدو لنا أن هنالك واجباً مطلقاً عن الزمن . فن نذر لله صوماً أو صلاة أو صدقة .
ثم تحقق ما يوجب النذر . كيف يقال له : إنك تستطيع أداء ما وجب عليك فى أى وقت
شئت من عمرك . وهل هو يضمن يوماً واحداً من عمره ؟ وإذا كان المدين مطالب شرعاً بأداء
دين العباد فور حلوله فما بال التسوية فى أداء ما جب حقاً لله تعالى . . وهكذا القول فى
الكفارات ومن باب أولى قضاء صوم رمضان وأولى ثم أولى أداء الزكاة التى أوجب الله تعالى
إخراجها وقت وجوبها فى قوله سبحانه : « وآتوا حقه يوم حصاده » .

(١) الآمدى : المرجع السابق ج ١ ص ١١١ .

(٢) الشوكانى المرجع السابق ص ٦ .

(٣) وكل فريضة لها نوافلها . فنوافل الصلاة السنن القبلية والبعدية وقيام الليل . ونوافل
الزكاة الصدقات وهى باب واسع والثواب فيه حسب الإخلاص لله تعالى ومدى حاجة المتصدق
إلى الصدقة . فقد قال صلى الله عليه وسلم : « سبق درهم مائة ألف درهم » . ونوافل الصوم =

وسائر وجوه المعروف التي لا تحقق على أحد . وقد جمعها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طليق » (١) . ويعرف المندوب بأساليب الترغيب المتنوعة . مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » (٢) أو بالصيغة الدالة على الاستحباب والأفضلية . مثل قوله النبي عليه الصلاة والسلام : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل » (٣) أو بالقرينة الملازمة للصيغة . مثل قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » (٤) ... فالأصل أن الأمر للوجوب كما سيأتى . لكن الأمر بالكتابة هنا للاستحباب والندب لوجود القرينة في الآية التي بعدها وهي قوله تعالى : « فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته » . حيث دل هذا النص الكريم على أن الدائن قد يثق في مدينه فيأتمنه على الدين من غير كتابة .

ثالثاً - الإباحة

الإباحة في اللغة : هي الإظهار والإعلان . ومنه باح بسره إذا أظهره وأعلنه . والإباحة أيضاً هي الإطلاق من القيود ، يقال : أباح الرجل ماله بمعنى أذن في الأخذ منه . واستباحه الناس أقدموا عليه .

الإباحة في الاصطلاح : والإباحة عند الأصوليين لا تخرج عن هذا المعنى . فهم يعرفونها بأنها : خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل التخيير بين الفعل وتركه .

ما يتطوع الإنسان بصيامه في غير شهر رمضان المعظم . ونوافل الحج ما زاد عن المرة الواحدة في العمر .

(١) رياض الصالحين للإمام النووي ص ٢١٤ طبع دار التراث العربي .

(٢) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي ورمز له السيوطي بأنه حديث صحيح (الجامع الصغير ج ٣ ص ١٨٣) .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود الترمذي والنسائي ورمز له السيوطي بأنه حديث حسن (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٧٥) .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨٢ » .

والفعل الذى يتعلق به هذا الحكم هو ما يسمى بالمباح .

تعريف المباح : يعرف المباح اصطلاحاً بأنه : « ما خير فيه الشارع بين الفعل وتركه من غير بدل » (١) .

الأساليب الدالة على الإباحة :

والأساليب الدالة على الإباحة كثيرة منها : التعبير بالحل ، مثل قوله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات » (٢) . ومنها نفى الجناح . مثل قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا . . » (٣) ومنها نفى الحرج مثل قول الله تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » (٤) . ومنها القرينة الدالة على صرف الأمر للإباحة ، مثل قوله تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » . فقد ورد الأمر فى الآية السابقة بالسعى إلى ذكر الله عند سماع النداء لصلاة الجمعة وهذا الأمر للوجوب ، ثم أمر سبحانه بترك البيع وهو للوجوب أيضاً . وفى هذه الآية أمر بالانتشار فى الأرض والابتغاء من فضل الله . والأمر هنا للإباحة بقرينة السياق . حيث يعود الحال إلى ما كان عليه قبل صلاة الجمعة ، وهو إباحة السعى طلباً للرزق الحلال .

رابعاً - الكراهة

كراهة الشيء لغة بغضه ، من الكريهة وهى الشدة فى الحرب (٥) .

الكراهة فى الاصطلاح : وتعرف الكراهة فى اصطلاح الأصوليين

(١) الآمدى - المرجع السابق ص ١١٥ . والشوكانى ص ٦ .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ٤ » .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم « ٩٣ » .

(٤) سورة النور من الآية رقم « ٦١ » .

(٥) المصباح المنير الكاف مع الراء وما يثلثهما .

بأنها : « خطاب الشارع المتعلق بفعال المكلفين على سبيل الكف غير اللازم .

والفعل الذى تتعلق الكراهة به يسمى مكروها .

المكروه : يعرف المكروه اصطلاحاً بأنه : « ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله (١) .

الأساليب الدالة على الكراهة :

والأساليب الدالة على الكراهة كثيرة منها : التعبير الدال على الكراهة أو البغض . مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى إذا أنعم على عبد نعمة يحب أن يرى أثر النعمة عليه ، ويكره البؤس والتبؤس . ويبغض السائل الملحف ، ويحب الحبي العفيف المتعفف » (٢) . ومنها : النهى المقترن بما يدل على الكراهة . مثل قول الله سبحانه : « لاتسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم » (٣) .

والأصل أن النهى للتحريم - كما سيأتى - لكن إذا وجدت قرينة تصرف النهى عن التحريم كان المراد من النهى الكراهة . وفى هذا النص الكريم وجدت القرينة الصارفة للنهى عن التحريم وهى قوله تعالى : « وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم » .

(١) الشوكانى - المرجع السابق - ص ٦ . شرح الأسنوى ج ١ ص ٤٨ . مناهج العقول ج ١ ص ٤٨ .

ويقول الأمدى رحمه الله : « يطلق المكروه ويراد به الحرام . وقد يراد به ترك مصلحة راجحة ، وإن لم يكن منهيأ عنه ، كترك المنسوبات . وقد يراد به ما نهى عنه نهى تنزيه لا تحريم . كالصلاة فى الأوقات والأماكن المخصوصة . وقد يراد ما فى القلب منه حزاوة وإن كان غالب الظن حله . كأكل لحم الضب . . . وعلى هذا فنظر إلى الاعتبار الأول حده - أى عرفه - بحد الحرام . ومن نظر إلى الاعتبار الثانى ، حده بترك الأولى . ومن نظر إلى الاعتبار الثالث حده بالمنهى الذى لازم على فعله . ومن نظر إلى الرابع ، حده بأنه الذى فيه شبهة وتردد (الإحكام ج ١ ص ١١٤) .

(٢) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان ورمز له السيوطى بأنه حديث حسن الجامع الصغير ج ١ ص ٦٧ . والملحف الذى يلح فى السؤال . والحبي كثير الحياء .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم « ١٠١ » .

ومن أساليب الكراهة أيضاً الأمر بالترك المصحوب بما يدل على الكراهة
مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك »
فإنك لن تجد فقد شيء تركته لله » (١) .

فالأمر بالترك للتحريم . لكن مشتبهات الأمور بين الحلال والحرام
من تركها فقد استبرأ لعرضه ودينه . فإذا لم تكن من المحرمات فهي على الأقل
من المكروهات .

خامساً - التحريم

التحريم لغة ضد التحليل (٢) ويقصد به المنع من الشيء والكف عنه
ويعرف التحريم اصطلاحاً بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين
على سبيل الكف اللازم .

فهو خطاب من الله سبحانه بضرورة الكف أو الإمتناع عن فعل معين
كفاً لازماً ، أى امتناعاً تاماً محتملاً .

ومتعلق التحريم هو الفعل المحرم .

التحريم والمحرّم : يعرف المحرم فى اصطلاح الأصوليين بأنه ما يذم
فاعله ويمدح تاركه (٣) . ويسمى : المحذور ، والمعصية والذنب والمزجور عنه
والمتوعد عليه ، والقبيح (٤) . . . فإذا طلب الشارع من العباد أن يكفوا عن
فعل كفاً لازماً صار هذا الفعل محرماً أو محظوراً ، أو قبيحاً وهكذا .

وجمهور الفقهاء يقولون : إن كل ما طلب الشارع تركه يسمى حراماً .
سواء كان دليل التحريم قطعياً أو ظنياً .

(١) أخرجه أبو نعيم والخطيب فى التاريخ عن ابن عمر . ورمز له السيوطى بأنه حديث
حسن (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٦) .

(٢) جاء فى لسان العرب : التحريم خلاف التحليل . ورجل محروم : محروم من الخير
(الحاء مع الراء والميم - المجلد الثانى ص ٨٤٨) .

(٣) ، (٤) (٤) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٦ . واختار الآمدى أن يقول فى تعريفه :
« الحرام ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له » (الإحكام ج ١
ص ١٠٦) .

أما الحنفية فيقولون : إن ما كان دليل تحريمه قطعياً فهو المحرم . وما كان دليل تحريمه ظنياً فهو المكروه كراهة تحريمية .

الأساليب الدالة على التحريم :

يستفاد التحريم من صيغة الطلب الدال على الترك ، . . . إما بلفظ التحريم . مثل قول جل شأنه : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » (١) ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » . وإما بالنهي الدال على ضرورة الترك . مثل قول الله سبحانه وتعالى : « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » (٢)، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » (٣).

وإما بالأمر بالاجتناب مثل قوله سبحانه وتعالى : « إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » .

وإما بصيغة تدل على رفع الحل وعدم الإباحة . وهذا يقتضى المنع والحظر مثل قول الله سبحانه : « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً » (٤).

وإما بترتيب عقوبة على الفعل . مثل قول الله تبارك وتعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٥) .

المحرم لذاته والمحرم لغيره

ومن ناحية أخرى فإن التحريم قد يكون تحريماً أصلياً ، أى أن الفعل محرم لذاته ، مثل الذنوب والمعاصي المنصوص عليها ، لأنها بذاتها محرمة .

(١) سورة المائدة من الآية رقم « ٣ » .

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم « ١٥١ » .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم « ٩٠ » .

(٤) سورة النساء من الآية رقم « ١٩ » .

(٥) سورة المائدة من الآية رقم « ٣٨ » .

ومعاقب على اقترافها عقوبة دنيوية وأخروية . وهى كثيرة لا تحفى .
فلاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض وشرب المسكرات وما إلى ذلك
من سائر المحرمات . . فهذه كلها وما شاكلها أفعال محرمة لذاتها .

وهناك نوع آخر يسمى محرماً لغيره . وهذا يكون عندما يطرأ التحريم
على فعل هو فى ذاته مشروع . ويمثل لهذا النوع بالصلاة فى الثوب المغصوب .
فالصلاة عبادة شرعها الله تعالى ؛ ولكن أداؤها فى صورة تمس حقوق الغير ،
وتضر بهم يجعلها محرمة لهذا السبب . فمن أداها فى ثوب مغصوب يعتبر آثماً
دون شك . وهذا الإنم إنما هو تحريم عارض . لأن الفعل بذاته غير محرم ،
ولكن عرض له التحريم فى وصف طارئ ، فالمحرم هنا محرم لغيره لا لذاته .

وغنى عن البيان أن فعل المحرم يستوجب العقوبة فى الدنيا والآخرة . . .
فى الدنيا عن طريق العقوبة التى يحكم بها القضاء حسب وصف التجريم الذى
ينطبق على الفعل المحرم . . فقد يكون جريمة حدية ، أو تعزيرية ، أو من
جرائم القصاص والدية (١) . كما هو مبين فى مواضعه من كتب الفروع .
والعقاب فى الآخرة مرده إلى الله تبارك وتعالى ؛ وهو مرتبط بالتوبة (٢) .
لأنه سبحانه يحب التوابين ويحب المتطهرين .

(١) الجريمة الحدية هى الفعل المحرم الذى حدد الشارع له عقاباً محدداً . حيث يجب
تنفيذه حقاً لله تعالى ، والجرائم التى من هذا القبيل تسمى حدوداً لأن الله حدد العقاب لها
بالنص مثل حد السرقة ، وهو قطع اليد ، وحد الزنا ، وهو الرجم أو الجلد حسب الإحصان
أو عدمه . وحد القذف وهو الجلد ثمانين وهكذا . . وأما الجريمة التعزيرية فهى الفعل المحرم
الذى لم يذكر الشارع له عقاباً فيقوم الأمر بعقاب الجانى حسب الظروف التى ارتكب فيها
الفعل وحسب الضرر الذى نال الجماعة من هذا الفعل وجرائم القصاص والدية هى : جرائم
الاعتداء على الأنفس بالقتل أو القطع أو الجرح . والعقوبة إما القصاص من الجانى (من قتل
يقتل ومن قطع يقطع وهكذا) فى حالة التعمد . أو الدية فى حالتى الخطأ أو العفو من ولى الدم
أو الحبنى عليه فيما دون النفس .

(٢) راجع للمؤلف : نظام التوبة وأثره فى العقوبات . مجلة القانون والاقتصاد

سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

المبحث الثاني في الحكم الوضعي

سبق أن أشرنا إلى أن الحكم الوضعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بجعل
شيء سبباً لشيء ، أو شرطاً له ، أو مانعاً .

وظاهر من هذا التعريف أن كلا من السبب والشرط والمانع ، ينظر
إليه على أنه من أقسام الحكم الوضعي .

ويرتبط بذلك الكلام عن الرخصة والعزيمة . لأن للترخيص أسباباً
شرعها الله تعالى ، فإذا وجدت هذه الأسباب ، وجدت الرخصة وأنتجت
أثرها في رفع المؤاخذه أو في إباحة الفعل . كما أن توفر الشروط أو عدم
توفرها له الأثر البالغ في صحة الحكم أو بطلانه .

وعلى ذلك فإن كلامنا عن الحكم الوضعي سيكون موجزاً على النحو
التالي :

- أولاً - السبب
- ثانياً - الشرط
- ثالثاً - المانع
- رابعاً - العزيمة والرخصة
- خامساً - الصحة والبطلان

أولاً - السبب

السبب في اللغة هو الأمر الذي يتوصل به إلى المقصود (١) وهو في
اصطلاح الأصوليين : « الوصف الظاهر المنضبط الذي جعله الشارع معرفاً

(١) جاء في المصباح المنير : « السبب : الحبل . وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء . ثم
استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور . فقيل : هذا سبب ، وهذا مسبب عن هذا
(السين مع الباء وما يثلاثهما) .

للحكم . بحيث يلزم من وجوده ، وجود الحكم ، ويلزم من عدمه عدم الحكم » (١) .

فالله سبحانه وتعالى ، جعل زوال الشمس علامة على وجوب صلاة الظهر . فالزوال هنا سبب للحكم وهو وجوب الصلاة . فكأنه علامة بها يعرف الناس هذا الحكم .

وكما هو واضح فإنه يلزم من وجود زوال الشمس وجوب صلاة الظهر . أما قبل الزوال فلا وجوب . وهذا هو معنى قول الأصوليين « يلزم من وجوده وجود الحكم ويلزم من عدمه عدم الحكم . وكذلك فإن سبب وجوب الصوم في رمضان هو ، شهود الشهر . لقوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه . فقبل هذا الشهود بإعلان رؤية الهلال لا وجوب لصوم هذا الشهر لأنه لم يأت بعد .

ومن ناحية أخرى فإن الفعل المكون للجريمة سبب شرعى لتطبيق العقوبة . فالسرقة سبب لقطع اليد ، والقتل العمد العدوان سبب للقصاص . حيث يلزم من وجود السبب - وهو هنا الفعل المكون للجريمة - وجود الحكم وهو تطبيق العقوبة .

أقسام السبب : وعلماء الأصول يقولون : إن السبب قد يكون حسياً ، وقد يكون معنوياً (٢) .

١ - فالسبب الحسى ما يمكن إدراكه بالحس . مثل زوال الشمس ، لوجوب صلاة الظهر . وغروب الشمس لوجوب صلاة المغرب . ورؤية الهلال لوجوب صوم رمضان .

(١) يقول الشوكانى رحمه الله : « السبب وصف ظاهر منضبط جماله الشارع مناطاً لوجود حكم . أى يستلزم وجوده وجوده ، إرشاد الفحول ص ٦ . وراجع أيضاً : الآمدى فى الإحكام ج ١ ص ١١٨ .

(٢) عبارة الشوكانى : « وينقسم السبب بالاستقراء إلى الوقتية كزوال الشمس لوجوب الصلاة والمعنوية كالإسكار للتحريم والضمان للملك ، والمعصية للعقوبة » إرشاد الفحول ص ٧ وعبر الإمام الغزالى عن الوقتية بتعبير الحسية (المستصفى ج ١ ص ٩٢) .

٢ - والسبب المعنوى : ما كان مرتبطاً بالفعل ، حيث يمكن إدراكه والتحقق من وجوده عقلاً . مثل ارتكاب الفعل المحرم وتوفر شروطه لتطبيق العقوبة ، وإبرام العقد الصحيح لترتيب آثار التعاقد وهكذا .

ويلاحظ أن السبب ليس له أدنى تأثير على الحكم ولكن الشارع هو الذى أوجب الحكم عند وجود هذا السبب . بمعنى أن الشارع جعل السبب علامة ترشد المكلفين إلى وجوب الحكم الشرعى . عندما يرون السبب موجوداً . فالشارع إذن هو الذى شرع الحكم وهو الذى ربط وجود الحكم بوجود السبب .

فالشمس تشرق على الناس وتزول عن كبد السماء وتغيب عن الظهور منذ أن سخرها الله عز وجل . ولكن جاء القرآن الكريم فقال : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » . مبيناً أن دلوك الشمس هو العلامة التى يعرف بها الناس وجوب صلاة الظهر ، وأن الغروب هو العلامة التى يعرفون بها وجوب صلاة المغرب وهكذا . يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى فى كل حال ، لا سيما بعد انقطاع الوحي أظهر الله سبحانه خطابه لخلقه بأمور محسوسة نصبها أسباباً لأحكامه » (١). ولا يفوتنا التنبيه إلى أننا بينا تفصيلاً الفارق بين السبب والعلة عند كلامنا عن القياس (٢) .

ثانياً - الشرط

الشرط فى اصطلاح الأصوليين (٣) ، هو : الوصف الظاهر المنضبط الذى يترتب على عدمه عدم وجود الحكم .

(١) المستصنى ج ١ ص ٩٣ .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٦٠-١٦١ .

(٣) أما الشرط فى اللغة : فقد جاء عنه فى لسان العرب : الشرط معروف . وهو إلزام الشئ والتزامه فى البيع ونحوه (لسان العرب السنين مع الرأى) .

ومعنى ذلك أنه إذا تخلف الشرط فلا يوجد الحكم . فالطهارة شرط الصلاة . وإذن لا توجد الصلاة إلا إذا وجدت الطهارة . ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لا وضوء له » (١) .

لكن لا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة . فقد يتطهر الإنسان ولا يصلي . كما إذا استعد للصلاة قبل دخول وقتها . فهنا وجدت الطهارة ولم توجد الصلاة . وهذا هو معنى قول الأصوليين في الشرط : ما يلزم من عدمه عدم الحكم . ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولا عدمه (٢) .

ولعل الأمر يزداد وضوحاً . إذا تأملنا في كمال الأهلية باعتباره من شروط المتعاقدين . فعدم الأهلية لا يصح منه العقد . لكن وجود الأهلية الكاملة لا يلزم منه - ضرورة - وجود التعاقد . فمن حق الشخص كامل الأهلية أن يتعاقد أو لا يتعاقد . إنما عند إبرام العقد لا بد من مراعاة هذا الشرط .

الشرط والركن : وظاهر من هذا أن الشرط يختلف عن الركن ، ذلك أن حقيقة الركن تغاير تماماً حقيقة الشرط . فالركن ما كان جزءاً من ماهية الشيء بمعنى أنه داخل في تركيبه ، أو هو عنصر من عناصر وجوده ، إذ لا وجود للشيء إلا بوجود أركانه ، بحيث لو فقد بعضها لكان هذا الشيء منعدمًا . أما الشرط فهو ما كان خارجاً عن ماهية الشيء بمعنى أنه داخل في تركيبه وليس عنصراً من عناصر وجوده . بل هو أمر آخر يتوقف عليه وجود حكم شرعي يراد إثباته لهذا الشيء فالركوع ركن الصلاة لأنه جزء من حقيقتها والطهارة شرط الصلاة لأنها وصف ظاهر منضبط يترتب على تخلفه تخلف الصلاة . وهو خارج عن ماهية الصلاة كما لا يخفى .

(١) وتمام الحديث : « ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة ، وابن ماجه عن سعيد بن زيد وهو حديث صحيح « الجامع الصغير » ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) الشوكاني المرجع السابق ص ٧ . والآمدي المرجع السابق ج ١ ص ١١٩ .

أقسام الشرط

والشرط بناء على ما تقدم - يكمل أمراً شرعياً ، لا يتم إلا بوجوده (١).
فقد يكون مكماً للحكم ، وقد يكون مكماً للسبب .

١ - فالشرط المكمل للحكم ، يمثل له بالطهارة التي هي شرط للصلاة حيث لا تصح الصلاة بدونها ، كما تقدم ، ويمثل لهذا الشرط أيضاً بالتمييز الذي هو شرط في التعاقد . فبدون التمييز لا ينتج التصرف أثره . ومن أمثلة هذا الشرط أيضاً : شرط حياة الوارث عند موت المورث للاستحقاق في الميراث .

ب - والشرط المكمل للسبب ، يمثل له بالشروط الواجب توفرها في الفعل المكون للجريمة حتى يحكم بالعقوبة . فقد أشرنا إلى فعل السرقة باعتباره سبباً لقطع اليد ، لكن هذا الفعل لا يكفي بذاته للعقاب وإنما لابد من توفر الشروط الأخرى (٢) مثل ألا يكون السارق مضطراً وهكذا .

ومن أمثلة الشرط المكمل للسبب أيضاً شرط مرور الحول حتى تجب الزكاة على مالك النصاب (٣) . فملكية النصاب سبب لوجوب الزكاة . ولكن يشترط أن يمر حول كامل على ملكية هذا المال حتى تجب فيه الزكاة .

ثالثاً - المانع

المانع في اصطلاح الأصوليين : هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم (٤)

(١) حسب الله - المرجع السابق - ص ٣٩٢ .

(٢) المبينة في كتب السنة بالأحاديث الصحيحة الواردة بشأنها . والمذكورة بالتفصيل في كتب الفقه . ومن أظهر هذه الشروط أن يبلغ المال المسروق نصاب القطع وهو ربع دينار من الذهب أو عشرة دراهم من الفضة . وأن يستولى السارق على هذا المال خلصة من حرز مثله . . . الخ .

(٣) ونصاب الزكاة في النقود عشرون ديناراً من الذهب أو مائتي درهم من الفضة . وفي كل نوع من الأموال الأخرى نصاب خاص .

(٤) يقول الشوكاني : والمانع وصف ظاهر منضبط يستلزم وجوده حكمة تستلزم عدم الحكم أو عدم السبب .

فهو أمر يحول وجوده دون وجود الحكم . إما لثبوته في ذات الحكم .
أو لثبوته في سبب الحكم (١) .

مثال المانع المؤثر في الحكم ؛ : قتل الوارث لمورثه . فهو مانع من الحكم الشرعى ، الذى هو الميراث . رغم توفر السبب (القرابة أو الزوجية) . فوجود المانع الذى هو القتل أصبح حائلاً بين الشخص وبين استحقاقه في الميراث . على الرغم من بقاء السبب صحيحاً . ويظهر ذلك بصورة أوضح في حالة اختلاف الدين . فالزوج المسلم لا يرث من زوجته الكتابية . وكذلك الزوجة الكتابية لا ترث من زوجها المسلم . وذلك على الرغم من أن سبب التوريث قائم وهو عقد الزواج الصحيح .

وأما المانع المؤثر في السبب . فيمثل له بالدين الذى ثبت على مالك النصاب من أموال الزكاة . فسبب وجوب الزكاة هو ملكية النصاب . لكن من يملك هذا النصاب وهو مدين بما ينقص ملكيته عن المقدار الذى تجب فيه الزكاة لا يجب عليه شئ . لأن السبب وهو الملكية المشار إليها طرأ عليه ما يحدث خللاً فيه . إذ لا شك أن الدين يجعل الملكية - في الواقع - ملكية غير حقيقية . فيكون الدين مانعاً من الحكم الشرعى وهو وجوب الزكاة . للأثر الظاهر في السبب وهو اختلال الملكية التى أصبحت ملكية صورية وليست حقيقية .

(١) فلما نكأ كما يقول الآمدى ينقسم إلى مانع للحكم ، ومانع للسبب . فأما مانع الحكم فهو كل وصف وجودى ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها بقاء نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب . كالأبوة في باب القصاص مع القتل العمد العدوان .

وقد علق الشوكانى على هذا المثال فقال : « وفي هذا المثال نظر لأن السبب المقتضى للقصاص هو فعله لا وجوده إلا بن ولا عدمه . ولا يصح أن يكون ذلك حكمة مانعة للقصاص . ولكنه ورد الشرع بعدم ثبوت القصاص لفرع من أصل . والأولى أن يمثل لذلك بوجود النجاسة في بدن المصل فإنه سبب لعدم صحة الصلاة . (إرشاد الفحول ص ٧) .

ثم يقول الآمدى : وأما مانع السبب فهو كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب يقيناً كالدين في باب الزكاة مع ملك النصاب (الإحكام للآمدى ج ١ ص ١٢١) .

رابعاً - العزيمة والرخصة

العزيمة :

العزيمة في اللغة من العزم وهو الجحد . ولهذا يقول اللغويون عزيمة الله فريضته (١) .

والعزيمة في اصطلاح الأصوليين ، هي : ما شرعه الله تعالى من الأحكام ابتداء في الظروف العادية (٢) .

ومعنى ذلك أن العزيمة هي الحكم الأصلي الذي شرعه الله أولاً - ليطبق على الناس في حياتهم العادية . فالصلاة والزكاة والصوم والحج أحكام فرضها الله تعالى في الظروف العادية .

لكن إذا جدت ظروف استثنائية تحول دون المكلف ودون تنفيذ فريضة الله كما أمر ، فإن الله سبحانه شرع حكماً لمواجهة ، مثل هذه الظروف الاستثنائية .

فكان الحكم الأصلي المقرر أولاً ، والذي ينبغي تنفيذه في الظروف العادية هو العزيمة . وهذا هو معنى قول الآمدي ما لزم العباد بالزام الله تعالى كالعبادات الخمس (٣) .

الرخصة :

الرخصة في اللغة التيسير والتسهيل (٤) .

وتعرف الرخصة في اصطلاح الأصوليين بأنها : « ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم » (٥) .

(١) المصباح المنير باب العين مع الزاى وما يثلثهما .

(٢) يقول الآمدي : وأما العزيمة في الشرع فعبرة عما لزم العباد بإلزام الله تعالى مثل العبادات الخمس (المرجع السابق ص ١٢٢) .

(٣) الهامش السابق على ذلك مباشرة . وفي هذا المعنى : شرح التلويح على التوضيح

لتن التنقيح ج ٢ ص ٢٥٣-٢٥٤ .

(٤) المصباح المنير الراء مع الخاء وما يثلثهما .

(٥) الإحكام للآمدي ج ١ ص ١٢٢ .

فالرخصة حكم شرعي سهل، شرع استثناء من حكم شرعي صعب والحكمة من تشريعه ؛ وجود عذر شاق منع المكلف من امتثال الحكم الصعب . غير أنه يجب على المستفيد من الرخصة أن يقتصر على موضع الحاجة التي دعا إليها ذلك العذر . حيث لا يجوز الانتقال إلى الحكم السهل إلا بالقدر اللازم لرفع الحرج ودفع المشقة .

ولذلك فقد عرفها الشاطبي بقوله : « ما شرع لعذر شاق استثناء من أصلي كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه » (١) .

وجمهور الأصوليين يقسمون الرخصة إلى ثلاثة أقسام (٢) .

١ - رخصة واجبة ويمثلون لها بإباحة الميتة للمضطر (٣) .

٢ - رخصة مندوبة ويمثلون لها بقصر الصلاة في السفر .

٣ - رخصة مباحة ويمثلون لها بالسلم والمساقاة (٤) .

وفقهاء المذهب الحنفي يقسمون الرخصة إلى قسمين وكل قسم يتنوع بدوره إلى نوعين .

القسم الأول : رخصة حقيقية . وهي عند الحنفية نوعان :

(١) ما استبيح مع قيام المحرم والحرمة (٥) . مثل إجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه على ذلك بالقتل أو بالقطع .

(١) الموافقات ج ١ ص ٢١٥ .

(٢) شرح الأسنوى ج ١ ص ٧٠-٧٢ . مناهج العقول ج ١ ص ٧٠-٧٢ والإحكام للآمدي ج ١ ص ١٢٢-١٢٣ .

(٣) حيث أجمع الفقهاء على وجوبها عند خطر الهلاك راجع كتابنا نظرية الضرورة المرجع السابق ص ٣٢٧-٣٣٠ .

(٤) أما السلم فقد رخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق أن أشرنا لحاجة الناس إلى هذا النوع من التعامل . ، وأما المساقاة فهي القيام على الشجر المثمر كالنخيل والعنب لسقيه وخدمته بجزء معلوم من ثمره .

(٥) بمعنى أن دليل التحريم باق كما هو وأن الحكم الثابت لم يتغير . ومن هذا النوع : الإكراه على إتلاف المال . وترك الأمر بالمعروف والنهي من المنكر خوفاً من ضرر أعظم حيث يرخص في السكوت .

(ب) ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة مثل إفطار المسافر في نهار رمضان (١) .

القسم الثاني : رخصة مجازية (٢) ، وهي بدورها نوعان .

(١) أحكام أسقطها الله عن الأمة رأفة بها مثل ما رفع من المسلمين من الأمر والأغلال (٣) .

(ب) الحكم الذي يسقط به غيره مع كون الحكم الساقط مشروعاً في الجملة (٤) . ومثلوا لهذا النوع الأخير بإباحة المينة عند الضرورة ، وتناول قدر من الحمر عند خطر الهلاك ، وبقصر الصلاة الرباعية في السفر .

خامساً - الصحة والبطالان

الصحة :

يقول علماء اللغة : صحة البدن هي حالة طبيعية ، تجري أفعاله معها على المجرى الطبيعي . وقد استعيرت الصحة للمعاني فقليل : صحت الصلاة ، بمعنى أسقطت القضاء . وصح العقد ، إذا ترتب عليه أثره . وصح القول إذا طابق الواقع « (٥) .

(١) ومعنى ذلك أن دليل التحريم باق كما هو ولكن الحكم - وهو التحريم - هو الذي تغير .

(٢) ويسمونها برخصة الإسقاط .

(٣) يقول الله تعالى في أوصاف النبي محمد صلى الله عليه وسلم الثابتة في التوراة والإنجيل : « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » سورة الأعراف من الآية رقم ١٥٧ . أي يخفف عنهم ما ألزموا به من التكالييف الشاقة الشديدة . مثل اشتراط قتل النفس في صحة التوبة وأداء ربع المال في الزكاة (صفوة البيان لمعاني القرآن) .

(٤) وذلك على معنى أن العذر سبب في سقوط الحكم الأصلي الذي يحل محله حكم جديد يتناسب مع الحالة الطارئة . مع بقاء الحكم الأصلي مشروعاً في الظروف العادية . لأنه وإن سقط بالنسبة لمن قام به العذر فإنه يظل قائماً بالنسبة لغيره من المكلفين . بل وبالنسبة للمعذور نفسه عند زوال عذره .

(٥) المصباح المنير : الصاد مع الحاء وما يثلاثهما .

والصحة في اصطلاح الأصوليين ، هي : استتباع الغاية (١) أى أداء الحكم على نحو يكفل تحقيق الغاية المطلوبة من شرعيته . سواء كان عبادة أو معاملة .

فأداء الصلاة بشروطها يترتب عليه أثرها . أما الثواب فمرجعه إلى الله تبارك وتعالى . ولكن الأثر الذى يمكن للعباد أن يتحدثوا عنه أن هذا المكلف لن يطالب بهذه العبادة مرة أخرى ، لأنه أداها . وهذا معنى ما قاله الأصوليون « سقوط القضاء (٢) . وإبرام العقد بشروطه الشرعية ينتج أثره ، فإن كان بيعا نقل الملكية ، وإن كان إيجارا أباح الانتفاع وهكذا القول في سائر العقود .

البطلان : البطلان لغة السقوط والفساد (٣) والبطلان عند الأصوليين ؛ هو : كون الشيء لم يستتبع غايته (٤) .

فهو نقيض الصحة بكل الاعتبار السابقة (٥) . والبطلان في العبادات يكون بفوات ركن أو شرط من شروطها .

وجمهور الفقهاء لا يفرقون بين البطلان والفساد . بل يجعلون البطلان بمعنى الفساد . والفساد بمعنى البطلان . فهما كلمتان مترادفتان تعبران عن معنى واحد . سواء في العبادات أو المعاملات أو سائر التطبيقات الفقهية الأخرى . والحنفية يتفقون مع جمهور الفقهاء على هذا المعنى في العبادات فقط . فهم يقولون بأن الفساد هو البطلان في العبادات ويتحقق بفوات ركن أو شرط « (٦) .

(١) شرح الأسنوى ج ١ ص ٥٨ . مناهج العقول ج ١ ص ٥٧ .
(٢) يقول الآمدى : « ولا بأس بتفسير كون العبادة مجزية بكونها مسطرة لوجوب القضاء » (الإحكام ج ١ ص ١٢١-١٢٢) .
(٣) جاء في المصباح : بطل الشيء بطلانا فسد وسقط حكمه فهو باطل (الباء مع الطاء) .
(٤) شرح الأسنوى ج ١ ص ٥٨ . مناهج العقول ج ١ ص ٥٧ .
(٥) الإحكام للآمدى ج ١ ص ١٢٢ .
(٦) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٣٦ .

أما في المعاملات فإن الحنفية يخالفون جمهور الفقهاء من حيث تحديد معنى البطلان والفساد .

فقد رأينا أن جمهور الفقهاء لا يفرقون بين الباطل والفساد مطلقاً لا في العبادات ولا في المعاملات فهم يعتبرون الكلمتين بمعنى واحد .

أما الحنفية فإنهم يفرقون في أحكام المعاملات بين الباطل والفساد: فما كان مشروعاً بأصله دون وصفه سمي عند الحنفية فاسداً . كما يقال : لو لؤة فاسدة إذا بقي أصلها وذهب بياضها ولمعانها . ولحم فاسد إذا بدأت رائحته في التغير وبقي صالحاً للغذاء .

وما لم يكن مشروعاً بأصله ولا بوصفه أسماه الحنفية باطلاً . كما يقال لحم باطل إذا صار بحيث لا تبقى له صلاحية الغذاء (١) .

وأهمية هذه التفرقة على الرغم من أن الباطل محرم والفساد محرم . إلا أنه في حالة فساد بعض المعاملات إذا أمكن إزالة أسباب الفساد فإن المعاملة تنقلب صحيحة . مثال ذلك عقد البيع الذي تم بين الطرفين متوافر الأركان والشروط ، ولكن المتبايعين لم يحددا ثمن السلعة . يقول الحنفية : إن هذا البيع فاسد لا باطل . فلو أمكن تحديد الثمن عن طريق ثمن المثل أو تحديد القيمة فإن هذا العقد الفاسد ينقلب إلى عقد صحيح حيث زال سبب الفساد .

الفصل الثاني

في

أركان الحكم الشرعي

كل حكم لابد له من حاكم يصدره . وأيضاً لا بد له من موضوع يصدر بشأنه ، وشخص مكلف به . فأركان الحكم الشرعي ثلاثة الحاكم والمحكوم فيه والمحكوم عليه .

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٣٦-٢٣٧ .

نبحث هذه الأركان الثلاثة كلا منها في مبحث مستقل على التوالى .

المبحث الأول

فى

الحاكم

رأينا أن الحكم الشرعى هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين .
فالذى أصدر هذا الحكم هو الله رب العالمين جل شأنه . فقد وجه
خطابه إلى عباده فى مثل قوله سبحانه : « يا أيها الناس إن وعد الله حق فلا
تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور » (١) . وقوله عز وجل :
« يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا » (٢)
فالحاكم - إذن - هو الله جلت عظمتة . فلا حاكم إلا الله العلى الحكيم .
ولا حكم إلا ما حكم به الله القوى القاهر . . يقول الله جل ثناؤه : « إن
الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين » (٣) ويقول تباركت أسماؤه :
« وهو القاهر فوق عباده ويرسل عليكم حفظة حتى إذا جاء أحدكم الموت
توفته رسلنا وهم لا يفرطون ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق ألا له الحكم وهو
أسرع الحاسبين » (٤) .

فكأنه سبحانه يقيم الحجة على البشرية فى كل عصورها من واقع
حياتها . فمن شك أو تشكك فليدرك الموت عن نفسه ، أو عن أعز الناس
إليه من أقاربه وأحبابه . « قل فادعوا عن أنفسكم الموت إن كنتم
صادقين » (٥) . !!!

(١) سورة فاطر . الآية رقم « ٥ » .

(٢) سورة النساء . الآية رقم « ١٧٤ » .

(٣) سورة الأنعام من الآية رقم « ٥٧ » . أى ليس الحكم إلا لله . فهو مصور عليه
وحده سبحانه لا حكم إلا له .

(٤) سورة الأنعام الآيتان « ٦١ ، ٦٢ » .

(٥) سورة آل عمران . من الآية رقم « ١٦٨ » .

هل استطاعت البشرية في كل عصورها أن تخلد إنسانا ؟ ؟ وهل في إمكان العلم الحديث أن يجعل إنسانا لا يموت . . ؟ ؟ ؟ إلى الآن لم يحدث ولن يحدث !!! . . . « فالحكم لله العلي الكبير » (١) .

هذا الأصل هو أساس كل شيء . إذا استقام في عقيدة الناس استقام كل شيء في حياتهم . وما ظلمهم الله ولكن الناس أنفسهم يظلمون » .
« ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين » (٢) .

ومن المسائل التي رتبها الأصوليون مباشرة على هذا الأصل مسألة تتعلق بحسن الأفعال وقبحها .

أما بعد ورود الشرع ببعثه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فالحسن ما حسنه الشرع . والقبيح ما حكم عليه الشرع بذلك . إذا الأفعال التي أمر الله تعالى بها هي الأفعال الحسنة ، وهي التي يمدح فاعلوها ويثابون عليها . أما الأفعال التي نهى الله عنها فهي الأفعال القبيحة وهي التي يذم فاعلوها ويعاقبون على فعلها في الدنيا والآخرة .
وهذا لاختلاف فيه بين علماء الأمة .

لكن الخلاف حول الجانب الآخر وهو في الواقع خلاف حول مسألة فلسفية . ألا وهي حسن الأفعال وقبحها قبل البعثة . هل يستطيع العقل البشري أن يتوصل إلى الحسن فيفعله ، وإلى القبيح فيتجنبه .

للعلماء آراء ثلاثة في هذه المسألة نلخصها فيما يلي :

الرأي الأول : أن العقل البشري لا يدرك قبل البعثة كنه الأفعال أو حقيقة وصفها . حيث لا يدرك الفعل الحسن ولا القبيح إلا بتوقيف من الشارع . وعلى ذلك فالناس قبل البعثة غير مكلفين (٣) .

(١) سورة غافر . من الآية رقم « ١٢ » .

(٢) سورة الأعراف من الآية رقم « ٥٤ » .

(٣) وهو مذهب الأشاعرة (الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٧) .

الرأى الثانى : أن العقل يمكن أن يدرك حسن الإيمان ، وقبح الكفران .
ولكن لا يستطيع أن يدرك حسن الصوم فى اليوم الأخير من رمضان ،
ولا قبح صوم اليوم الأول من شوال . إذ لا بد فى الصورة الأخيرة من نص
شرعى .

وما أدرك العقل حسنه فإنه يجب على المكلف أن يفعله - وما أدرك
قبحه وجب تجنبه . وهو مؤاخذ على ذلك عند الله تعالى فى الآخرة . حتى
ولو لم يرد شرع بذلك . فالناس على هذا مكلفون حتى قبل البعثة (١) .

الرأى الثالث : وقد توسط أصحابه فى الأمر حيث قالوا : إن العقل
يستطيع إدراك حسن بعض الأفعال ، وقبح بعض الأفعال .

ولكن هذا الإدراك بذاته لا يكفى لوضع قاعدة عامة ؛ يحاسب الناس
عليها فى الآخرة .

نعم يمكن القول : بأن الذى لديه هذه القدرة العقلية فيفعل الحسن
ويتجنب القبيح ، إنما هو شخص محبوب بين الناس . ولكن لا يمكن القول
بعقاب من يفعل القبيح عقاباً أخروياً . لأن الناس ليسوا على درجة واحدة
من القدرة العقلية فى اكتشاف الحسن والقبيح ولذلك فلا بد من ورود
الشرع لإقامة الحجة على الناس . وحتى يمكن القول بمؤاخذة فاعل القبيح
وعقابه فى الآخرة (٢) .

وقد ألمح الشوكانى بعد استعراضه أدلة كل فريق إلى ما يفيد ترجيح
المذهب الثالث ، حيث قال : وبالجمله فالكلام فى هذا البحث يطول .
وإنكار مجرد إدراك العقل حسناً أو قبيحاً مكابرة ومباهته . وأما إدراكه
لكون ذلك الفعل حسناً متعلقاً للثواب ، وكون ذلك الفعل القبيح متعلقاً
للعقاب فغير مسلم . وغاية ما تدركه العقول أن هذا الفعل الحسن يمدح فاعله ،

(١) وهو مذهب المعتزلة (المرجع السابق نفس الموضع) .

(٢) المرجع السابق ص ٨ .

وهذا الفعل القبيح يذم فاعله . ولا تلازم بين هذا وبين كونه متعلقاً للشواب والعقاب . ومما يستدل به على هذه المسألة في الجملة ، (١) قوله سبحانه : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » (٢) . وقوله جل شأنه : « ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى » (٣) . وقوله تبارك وتعالى : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » (٤) .

المبحث الثاني

المحكوم فيه

المحكوم فيه ، هو الفعل الذى تعلق به خطاب الله تعالى . فإن كان التعلق على سبيل الإيجاب كان الفعل واجبا . مثل الصلاة والزكاة . حيث تعلق بهما خطاب الله تعالى في قوله سبحانه : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . وإن كان التعلق على سبيل الندب كان الفعل المطلوب مندوبا . وإن كان الخطاب على سبيل التحريم كان الفعل محرما . وهكذا على نحو ما سبق تفصيله فيما تقدم (٥) .

شروط المحكوم فيه :

يشترط في الفعل محل التكليف - وهو المحكوم فيه - أن تتوفر فيه شروط ثلاثة .

الشرط الأول : أن يكون معلوماً

يشترط في المحكوم فيه أن يكون معلوما . والعلم بهذا الفعل من وجهين :

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٩ .

(٢) سورة الإسراء من الآية رقم « ١٥ » .

(٣) سورة طه الآية رقم « ١٣٤ » .

(٤) سورة النساء من الآية رقم « ١٦٥ » .

(٥) عند كلامنا عن أقسام الحكم التكليفي .

(أ) أن يكون معلوما علما يميزه عن غيره ، حتى يتصور أن يتجه القصد إليه « (١) . بحيث يكون هذا الفعل واضحا وضوحا يميزه عن غيره . فأفعال الصلاة مميزة تمييزاً كاملاً عن الزكاة وعن الحج وهكذا . حيث بين النبي صلى الله عليه وسلم أفعال الصلاة من تكبير وقراءة وركوع وسجود وتشهد وسلام . وبين مقادير الزكاة ومناسك الحج على النحو السابق تفصيله .

(ب) أن يكون معلوما لدى المكلف أن الله سبحانه قد أمر بهذا الفعل حتى يتصور منه قصدا الامتثال « (٢) .

وهذا العلم مفترض في كل مسلم نشأ في دار الإسلام فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » (٣) .

والعلم المفروض هو العلم الذي لا يسع مسلماً جهله (٤) . وهو ما كان معلوماً من الدين بالضرورة . مع قدر من العلم التفصيلي في بعض أمور دينه تتعلق بالفرائض .

ويكفي المسلم أن يكون في استطاعته أن يسأل عن هذا القدر المطلوب من العلم التفصيلي . فإن لم يسأل فهو مقصر ولا عذر له .

ولهذا كانت القاعدة الأصولية التي تقول : لا يقبل في دار الإسلام الاعتذار بجهل الأحكام .

(١) المستصنى للغزالي ج ١ ص ٨٦ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضع .

(٣) وتمامه : « والله يحب إغائة اللفهان » أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، وابن عبد البر عن أنس . ورمز له السيوطي بالصحة (الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٧) .

(٤) يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : « العلم علان : علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله . . مثل الصلوات الخمس وأن لله شهر صوم رمضان وحج البيت إذا استطاعوه ، والزكاة في أموالهم . وأنه حرم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر . وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يفعلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم . وأن يكفوا عنه ما حرم عليهم منه » (الرسالة ص ٣٥٧-٣٥٨) .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل ممكناً

يشترط في المحكوم فيه أن يكون ممكناً ، بمعنى أن يكون في استطاعة المكلف أن يقوم به .

والفعل محل التكليف — أى المحكوم فيه — بالنسبة إلى قدرة الإنسان أقسام ثلاثة :

القسم الأول : فعل ممكن للإنسان إمكاناً عادياً

إذا كان الإنسان يستطيع القيام بالفعل المكلف به دون مشقة بالغة . فإن هذا الفعل هو مجال التكليف الشرعى . حتى ولو تكلف الإنسان في تنفيذه جهداً معتاداً ومشقة ممكنة . حيث يكون في وسع الإنسان أن يقوم به وهذا هو المقصود من قول الله جل شأنه : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (١) . وقوله سبحانه : « لا تكلف نفساً إلا وسعها » (٢) وقوله جلت حكمته : « لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها » (٣) .

وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليسر في الدين ، والأناة في العبادة ، وعدم الغلو فيها ؛ حيث قال عليه الصلاة والسلام : « إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه » (٤) .

القسم الثاني : فعل ممكن ولكن بمشقة بالغة

وهناك أفعال يستطيع الإنسان أن يقوم بها ولكن بمشقة تفوق طاقته المعتادة ؛ بحيث يبذل فيها جهداً غير عادى ، يجعل الإنسان في ضيق وعسر وخرج .

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨٦ » .

(٢) سورة الأعراف من الآية رقم « ٤٢ » .

(٣) سورة الطلاق من الآية رقم « ٧ » .

(٤) « إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق » حديث صحيح أخرجه أحمد عن أنس (الجامع

الصغير ج ١ ص ١٠٢) .

وحكم هذه الأفعال أنه لا تكليف بها . . فقد شاءت رحمة الله بعباده
ألا يكلفهم بشيء من هذا . بل رفع الضيق والخرج عنهم ، وأراد بهم
اليسر في أمورهم . وجعل ذلك قاعدة عامة ومبدأ أساسياً ، حيث يقول
جل شأنه : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . ويقول عز جاهه :
« وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

وبهذا أباح الله تعالى للشيخ الكبير الذى يكلفه الصوم فوق طاقته أن
يفطر في رمضان ويتصدق وجوباً عن كل يوم بفدية . وذلك في قوله
سبحانه : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » .

فالشيوخ والعجائز الذين لا يطيقون الصيام ، أو يطيقونه على مشقة
شديدة يجوز لهم أن يفطروا . وكل من أفطر منهم عليه فدية . هى إطعام
مسكين عن كل يوم (١) . وجاء في بعض التفاسير الحديثة المعتمدة : أن
الوسع فوق الطاقة . فالوسع اسم للقدرة على الشيء مع السهولة . يقال
في وسع فلان أن يفعل كذا ، وفلان يسعه أن يفعل كذا ؛ إذا كان يقدر
عليه مع السهولة . أما الطاقة فهى القدرة على الشيء مع الشدة والمشقة .
يقال فلان يطيق كذا أى أنه آخر ما فى طوقه وقدرته « (٢) » .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال لما فيه
من المشقة البالغة . ونظراً لعدم قدرة البشر على المداومة على صيام النهار
وقيام الليل وعدم الزوج ، يرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى السبيل
الأقوم فى هذا . حيث روى البخارى عن أنس بن مالك رضى الله عنه
قال : « جاء ثلاثة رهط يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما
أخبروا كأنهم تقالوها . فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم
قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . قال : أحدهم : أما أنا فإنى

(١) تفسير القرطبي ص ٦٦٥ .

(٢) تفسير آيات الأحكام لفضيلة المرحوم الشيخ محمد العايس ج ١ ص ٦٧ طبعة

أصلى الليل أبدا . وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؛ أما والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتى فليس منى » (١) .

القسم الثالث : ما ليس فى الإمكان

أما الأفعال التى ليست فى الإمكان البشرى ، فهى الأفعال المستحيلة ، ولا مجال فيها لتكليف أى أنسان فضلا ورحمة من الله رب العالمين . وقد سبق أن أشرنا إلى كثير من الآيات الدالة ، على أن الله سبحانه لا يكلف عباده إلا بما فى وسعهم .

وللعلماء أبحاث طويلة فى موضوع أسموه التكليف بالمستحيل (٢) . وبما أنه من الأمور الفلسفية التى ليس لها نتائج عملية فقد رأيت عدم ذكره بالتفصيل (٣) لأن الله جلت حكمته أراح عباده . وسلك بهم طريق اليسر والتيسير فله جل جلاله الحمد والشكر والثناء الحسن الجميل .

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٤٧ .

(٢) مذهب جمهور الأصوليين أن التكليف بالمستحيل لا يصح شرعاً . سواء كان مستحيلاً لذاته - وهو المستحيل عقلاً - مثل الجمع بين الضدين أو الجمع بين النقيضين . فالنوم واليقظة لشخص واحد فى وقت واحد مستحيل عقلاً . وإيجاب الفعل وتحريمه على شخص واحد فى وقت واحد مستحيل عقلاً كذلك . أما المستحيل لغيره فهو ما يمكن أن يتصور العقل وجوده ولكن يستحيل فى العادة وقوعه . مثل وجود زرع بدون بذره . أو طير الإنسان فى الهواء بلا طائفة (خلاف المرجع السابق ص ١٤٩) .

وفى هذا يقول الشوكانى رحمه الله : « والحاصل أن قبح التكليف بما لا يطاق معلوم بالضرورة فلا يحتاج إلى استدلال » إرشاد الفحول ص ٩ .

(٣) ومن المسائل التى بحثوها بالتفصيل : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أى بفروع المبادات فذهب فريق إلى أنهم مخاطبون بها . وقال فريق آخر إنهم مخاطبون بالنواهي لأنها أليق بالعقوبات الزاجرة دون الأوامر . يقول الشوكانى : والحق ما ذهب إليه الأولون وبه قال الجمهور . ولا خلاف أنهم مخاطبون بأمر الإيمان لأنه مبعوث إلى الناس كافة وبالمعاملات أيضاً (إرشاد الفحول ص ١٠) .

المطلب الثالث

في

المحكوم عليه

المحكوم عليه : هو المكلف ، الذى تعلق خطاب الشارع بفعله .

ويشترط في المكلف أن يكون فاهما للتكليف (١)

ومعنى ذلك أن يكون فى استطاعته فهم النصوص التى خاطبه الشارع بها . سواء كانت هذه النصوص قرانا أو سنة ، أو ما يرجع إليهما من قياس وإجماع .

أن يكون المكلف بالغاً عاقلاً

والمكلف لا تكون لديه القدرة على فهم خطاب التكليف إلا إذا كان بالغاً عاقلاً . إذ التكليف خطاب من الشارع ، « ومن المستحيل خطاب من لا عقل له ولا فهم » (٢) .

ومن هنا ارتبط التكليف بالفعل . ولما كان العقل من المعانى الخفية ، التى تبرهن على إعجاز الخالق جل علاه . كان لابد من ربط هذا المعنى الخفى بأمر ظاهر يرشد إلى العقل ويدل عليه . ألا وهو البلوغ .

فمن بلغ الحلم سليماً فى قواه العقلية ، فقد توافرت لديه القدرة على فهم خطاب الشارع . وبهذا يكون صالحاً للتكليف . ومن هنا نفهم قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى (٣)

(١) الغزالي فى المستصفى ج ١ ص ٨٣ و«مدى فى الأحكام ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) المرجعين السابقين نفس المواضع المشار إليها .

(٣) المبتلى : أى المبتلى بعقله والعياذ بالله . بدليل الرواية الأخرى التى فيها : « عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ . . . » (أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم عن علي وعمر رضى الله عنهما .

حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » (١) وقوله عليه الصلاة والسلام :
« من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها » (٢) .

غير المكلف وبعض الأحكام

ولكن هنالك بعض حالات ، ربما يتطرق إلى الذهن أنها حالات استثنائية مما تقدم . من هذه الحالات : ما قرره جمهور العلماء من أن الزكاة واجبة في مال الصغير ، وأيضاً قد تجب الدية في ماله . ومن ذلك مخاطبة غير العاقل بحكم شرعى في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » (٣) .

أ - وجوب الزكاة

يرى جمهور الفقهاء أن الزكاة واجبة في مال الصغير والمجنون . ولكن هذا الواجب ليس متعلقاً بفعل الصبي ولا بفعل المجنون فكلاهما غير مكلف حيث لا يعقل خطاب الشارع ولا يفهمه . وإنما تعلق الحكم الشرعى هنا بالمال . لأن الزكاة فريضة مالية روعى فيها تغليب الجانب المالى (٤) . فكان الحكم الشرعى - فى هذه الحالة - موجهاً إلى ولى الصغير والمجنون . حيث يجب عليه شرعاً إخراج الزكاة من هذه الأموال التى يديرها بالنيابة عنهما . ولهذا فقد صح فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال : « اتجروا فى أموال البيتمى حتى لا تأكلها الزكاة » (٥) . فكان الولى مطالب شرعاً

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم عن عائشة رضى الله عنها ورمز له السيوطى بالصحة « الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٥ » .

(٢) أخرجه أحمد والبيهقى والترمذى والنسائى عن أنس رضى الله عنه ورمز له السيوطى بالصحة (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٨٨) .

(٣) سورة النساء من الآية رقم « ٤٣ » .

(٤) ويبدو أن الحنفية يغلبون جانب العبادة فى هذه الفريضة فلا يوجبونها فى مال الصغير لأنها من حقوق الله تعالى .

(٥) وهو حديث صحيح سبق تخريجه (الجامع الصغير ج ١ ص ٧) .

باستثمار أموال الصغير أو المجنون حتى لا تقتناقص هذه الأموال بإخراج الزكاة منها كل عام . فالمكلف هو الولي في مثل هذه الحالات .

ب — وجوب النفقات والضمان

كذلك قد تجب في أموال غير المكلف بعض النفقات أو بعض الضمانات الأخرى . كما إذا حصل أن تسبب فعل الصغير أو فعل المجنون في إلحاق الضرر بالغير . فالضمان الواجب حقاً للغير في مال الصغير ليس من قبيل التكليف الشرعي . ولا من باب المسؤولية — كما قد يتوهم البعض ذلك — إذ المسؤولية مناطها العقل . والبلوغ دليل كماله . وإنما يتعلق الضمان بالمال . والولي تكلف بالوفاء . ووجوب الضمان محافظة على حقوق الغير التي لا يصح المساس بها . وفي هذا الموضوع والذي قبله يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « فإن قيل : فقد وجبت الزكاة والغرامات والنفقات على الصبيان . قلنا : ليس ذلك من التكليف في شيء . إذ يستحيل التكليف بفعل الغير . وتجب الدية على العاقلة لا بمعنى أنهم مكلفون بفعل الغير . ولكن بمعنى أن فعل الغير سبب لثبوت الغرم في ذمتهم . فكذلك الإتلاف وملك النصاب سبب لثبوت هذه الحقوق في مال الصبيان ، بمعنى أنه سبب لخطاب الولي بالأداء في المال وسبب لخطاب الصبي بعد البلوغ » (١) .

وكما هو واضح من عبارة الغزالي ، فالحكم الشرعي هنا ليس حكماً تكليفاً ولكنه حكم وضعي .

ج — استحالة التكليف لغير العاقل

أما ما قد يتطرق إلى الذهن عن مخاطبة غير العاقل ، فهذا محال . فمن

(١) المستصفي ج ١ ص ٨٤ . ويلاحظ أن الحنفية يوافقون جمهور الأصوليين والفقهاء على قولهم بوجوب الضمان في مال الصغير والمجنون ونحوهما . حيث يؤخذان بضمان الأفعال في الأموال لأن حقوق العباد ما كان منها غرماً وعوضاً يجب . (شرح التوضيح ج ٢ ص ٣٣٥) .

غير الممكن أن توجه خطابا إلى شخص لا يعقل . « فتكليف السكران الذى لا يعقل محال كتكليف الساهى والمجنون والذى يسمع ولا يفهم بل السكران أسوأ حالا من النائم الذى يمكن تنبيهه . ومن المجنون الذى قد يفهم كثيرا من الكلام » (١) .

وأما قوله تعالى : « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » . وإن كان من خطاب التكليف بنهى السكران . فليس المقصود منه النهى عن الصلاة حالة السكر ، بل النهى عن السكر وقت إرادة الصلاة . وتقديره : إذا أردتم الصلاة فلا تسكروا (٢) . وكان ذلك على سبيل التدرج فى نزول الأحكام إلى أن نزل قوله تعالى : « فاجتنبوه » والأمر بالاجتناب أقوى من لفظة التحريم ليكون التحريم شاملا لكل ما يرتبط بها (٣)

أهلية المحكوم عليه

وقد ربط بعض الأصوليين وخاصة الحنفية بين الكلام عن شروط المحكوم عليه ، وبين الأهلية لأن جوهر هذه الشروط أن يكون المكلف — وهو المحكوم عليه — بالغاً عاقلاً — كما سبق البيان — بمعنى أن يكون فاهماً لخطاب الشارع وأهلاً له . أى صالحاً لتنفيذه .

فالأهلية معناها صلاحية . وهى نوعان : أهلية وجوب وأهلية أداء . أما أهلية الوجوب فمعناها صلاحية الإنسان لأن تثبت له حقوق وتثبت عليه واجبات . أى مجرد صلاحية لذلك . وتكون للإنسان منذ ولادته بل قد تثبت للجنين .

وأما أهلية الأداء فتعرف بأنها صلاحية الإنسان لأن تصدر عنه أقوال وأفعال معتبرة شرعاً .

(١) المستصفى ج ١ ص ٨٤ . وما يجب على السكران من الغرامات والضمانات فتفسيره على نحو ما بيناه فيما تقدم فى الفقرة السابقة فليس من باب التكليف فى شئ .

(٢) الآدمى فى الإحكام ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) بيعاً وشراءً ونقلًا وعصراً وأدنى ملابسة بها . كل ذلك محرم .

فهى إذن أهلية التكليف الشرعى والمعاملة والتصرف . وللإنسان بالنسبة لها مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : هى التى يكون الطفل فيها دون سن السابعة حيث تكون أهليته للأداء منعدمة . لأن أهلية الأداء مرتبطة بكمال العقل والمفترض أن الطفل فى هذه السن غير عاقل .

المرحلة الثانية : تبدأ بسن السابعة حيث يكون الطفل فيها مميزا . فتثبت له أهلية أداء ناقصة فتكون تصرفاته النافعة نفعا خالصا تصرفات صحيحة وتصرفاته الضارة ضرر خالصا تصرفات باطلة . أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فموقوفة على إجازة الولى أو القاضى حسب الأحوال .

المرحلة الثالثة : هى مرحلة البلوغ فيصير الطفل مكلفا بالواجبات الشرعية . من صلاة وصيام وزكاة وحج وسائر التكليف الأخرى . وبالنسبة للمسائل المالية يشترط للمسئولية الكاملة أن يكون رشيدا أى محسنا للتصرفات المالية وملتزم ما قبل ذلك بأمور دينه ومقيما للصلة ببنه وبين ربه (١) .

وبالبلوغ تثبت له أهلية أداء كاملة بمراعاة الرشد وأحكامه .

عوارض الأهلية

لكن قد يعرض لهذا الإنسان ما يؤثر فى أهلية الأداء . فكل ما يؤثر فى العقل يؤثر بالضرورة فى أهلية الأداء .

فالجنون يعدمها . والعته والغفلة ينتقصانها . والسفه لا يؤثر عليها من ناحية التكاليف الشرعية والأمور المتعلقة بشخصية وحرية . ولكن يؤثر على تصرفاته المالية عند جمهور الفقهاء حيث يحوز للقاضى أن يحجر عليه .

والمرض والدين المستغرق ليس لهما من أثر على أهلية الأداء إلا إذا كان التصرف ضارا بالدائنين أو بالورثة .

(١) فبعض الفقهاء يقول الرشد فى المسائل المالية والبعض الآخر يضيف إلى ذلك الرشد فى الدين والبعض الآخر يقول : ليس الرشد إلا فى الدين .

والإكراه بعدم الرضا ويفسد الاختيار ولكن المكروه يظل له قدر من حرية الاختيار وإن كان في نطاق ضيق . ويرى جمهور الفقهاء أن تصرفات المكروه باطلة لقول الله تعالى « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » ويرى الحنفية أن الإكراه لا يبطل خمسة عقود فيها حق الله ظاهر . وهى الزواج والطلاق والعق واليمين والرجعة وأما العقود التى هى من حقوق العبادة فإن الإكراه يجعلها موقوفة بمعنى أنها تعرض على المكروه بعد زوال حالة الإكراه فإن أجازها صحت وإن رفضها بطلت (١) .

بقى معنا حالة تكلم عنها فقهاء المذهب الحنفى وتناولها الباحثون المعاصرون ألا وهى : ما يعرض للمرأة من مرض شهري وصور البعض ذلك أنه من عوارض الأهلية .

والذى نفهمه أن أهلية المرأة فى هذه الحالة وفى حالة نفاسها تظل كاملة غير منقوصة . اللهم إلا تأثيرها هاتين الحالتين فى العبادة حيث يحرم عليها أن تصلى أو تصوم أو تمس المصحف ، أو تدخل المسجد أو تطوف بالبيت الحرام . غير أنها تعيد صوم الأيام التى أفطرتها فى نهار رمضان . ولا تعيد الصلوات .

والسبب فى ذلك هو رحمة الله بعباده . فنظرا لأن الصلاة المفروضة تتكرر خمس مرات فى اليوم فإن المرأة لاتعيد هذه الصلوات رفعا للخرج الذى يعود عليها لو فرضت هذه الإعادة . أما بالنسبة لصوم رمضان ، فإن رحمة الله ذاتها تستوجب عدم حرمان المرأة من فضل صوم الأيام التى فاتتها خاصة أن هذه الإعادة لاخرج فيها فرمضان شهر واحد فى السنة . فلو أنها أفطرت ثلاثة أيام أو سبعا . فإنه لاخرج عليها أن تعيد صوم هذه الأيام فى أى شهر من شهور السنة . والله الموفق والمستعان .

(١) يراجع فى أحكام الأهلية وعوارضها بشئ من التفصيل كتابنا مبادئ الفقه ص ٣٣٦ -

القسم الثانى
فى
الاستنباط

تمهيد وتقسيم

رأينا أن أصول الفقه يعرف بأنه : العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية .

فالنتيجة العملية من علم أصول الفقه هي استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها . وقد سبق أن تكلمنا في أول الأمر عن الأدلة التي يستنبط منها الحكم الشرعي . كما تكلمنا عن الحكم الشرعي ذاته .

والآن نتكلم عن استنباط الحكم الشرعي من أدلته . وكلامنا عن هذا الموضوع يتطلب أن نبين القواعد التي عن طريقها يمكن استنباط الحكم الشرعي . ثم بعد ذلك نتكلم عن المجتهد ذاته الذي يقوم بهذه المهمة وهي الاستنباط . حيث يتعين أن تتوفر في المجتهد شروط خاصة حتى يكون أهلا لتلك المهمة الجليلة .

وعلى ذلك نقسم دراستنا في هذا القسم إلى البابين الآتيين :

الباب الأول : في قواعد الاستنباط .

الباب الثاني : في المجتهد وشروطه .

الباب الأول

في

قواعد الاستنباط

تمهيد

استنباط الحكم الشرعي لا يكون إلا من صيغة الخطاب ؛ الذي ورد من الشارع .

وكما سبق أن أشرنا فإن هذه الصيغة ، قد تكون طلباً للفعل ، ويأتي بصيغة الأمر ، وهي : « افعل » أو ما يدل عليها . وقد تكون الصيغة طلباً للترك ، ويأتي بصيغة النهي ؛ وهي : « لا تفعل » .

واللفظ الدال على الأمر ، أو النهي ؛ قد يكون عاماً ، وقد يكون خاصاً . وقد يكون مشتركاً .

وهذا اللفظ بذاته قد يكون واضح الدلالة على معناه وقد يكون خفياً في الدلالة على هذا المعنى .

والأصل أن يؤخذ المعنى من منطوق الصيغة . وفي بعض الأحوال قد يؤخذ من مفهومها . أي أن النص قد يدل بصيغته على معناه ، وقد يؤخذ من مفهومه .

ومن هذا يتبين لنا أن دراستنا لقواعد الاستنباط ستكون على النحو التالي :

الفصل الأول : في الأمر والنهي

الفصل الثاني : في العام والخاص

الفصل الثالث : في وضوح الدلالة وخفائها

الفصل الرابع : في كيفية دلالة اللفظ على المعنى .

(م ١٧ - أصول الأحكام الشرعية)

الفصل الأول

في

الأمر والنهي

الأمر والنهي هما الأسلوبان الملازمان لخطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين .

وفي المبحث الأول من هذا الفصل نتكلم عن الأمر بشئ من التفصيل . وبعد ذلك نتكلم في المبحث الثاني عن النهي . وذلك فيما يلي :

المبحث الأول

الأمر

الأمر في اللغة هو الطلب (١) . ويأتي في اللغة بمعنى الحال (٢) . فعلى المعنى الأول تقول : أمرته بشئ أى طلبت منه تنفيذ هذا الشئ . وعلى المعنى الثاني : تقول : أصلح الله أمرك أى أصلح الله حالك .

تعريف الأمر اصطلاحاً :

ولعلماء الأصول أقوال كثيرة في تعريف الأمر (٣) ، نختار منها تعريف

(١) ، (٢) المصباح المنير : الألف المهموزة مع الميم والراء . يلاحظ أن الأمر بمعنى الطلب يجمع على أوامر . وأما الأمر بمعنى الحال فيجمع على أمور . هذا هو الفارق بينهما . ومن أئمة اللغة من يقول ، في تأويل ذلك . إن الأمر بمعنى الطلب يجمع على أوامر لأنه بمعنى مأمور به . ثم حول المفعول إلى فاعل ، كما قيل : أمر عارف ؛ وأصله معروف ، وعيشة راضية ، وأصلها مرضية ثم جمع فاعل على فواعل . فأوامر جمع مأمور .

(٣) المستصنى الغزالي ج ١ ص ٤١١ . فواتح الرحموت شرح مع الثبوت ج ١ ص ٣٦٩ . والأحكام للامدني ج ٢ ص ١٢٦ - ١٣٠ . وبعد أن استعرض الأمدني في هذا الموضع آراء العلماء ووجهة نظر كل منهم في تعريفه للأمر ، يقول : « والأقرب في ذلك إنما هو القول الجارى على قاعدة الأصحاب ، « وهو أن يقال : « الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء » .

الأمر بأنه : « طلب الفعل على سبيل الاستعلاء » (١) .

صيغة الأمر :

صيغة الأمر تكون بكل ما يدل على طلب الفعل . والأصل في هذه الصيغة أن تكون بفعل الأمر ، أو بالفعل المضارع المقترن بلام الأمر . ومن باب أولى بالأسلوب الدال على الفرضية والوجوب .

— وما أكثر النصوص الواردة بفعل الأمر . مثل قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . وقوله سبحانه : « وأتموا الحج والعمرة لله » . وقوله جل شأنه : « كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله » (٢) وهكذا إلى ما يماثل هذه الأوامر المباركة التي يصعب حصرها .

— ومن أمثلة النصوص الواردة بصيغة المضارع المقترن بلام الأمر : قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات » (٣) . وقوله سبحانه : « ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » (٤) وقول الله تبارك وتعالى : « ولتكن منكم يَدْعُونَ إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (٥) .

— ومن أمثلة الأساليب الدالة على الفرضية والوجوب قول الله جل جلت حكمته : « كتب عليكم الصيام » . وقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » (٦) . وقوله تعالى : « إن يأمركم أن تؤدوا الأمانات

(١) الامدى فى نفس الموضع السابق . الشوكافى ص ٩٢ . وقريب من هذا : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم « ١٧٢ » .

(٣) سورة النور من الآية رقم « ٥٨ » .

(٤) سورة الحج الآية رقم « ٢٩ » . والآية تتكلم عن الحجاج حيث يأمرهم الله تعالى بهد تمام الفريضة بإزالة ماعلق من ثيابهم من تراب ونحوه من حلق الشعر وقص الأظافر . ثم أمر بقضا النذور التي نذروها لله تعالى من أفعال الخير والبر ثم الطواف بالبيت طوائف الوداع .

(٥) سورة آل عمران من الآية رقم « ١٠٤ » .

(٦) سورة آل عمران من الآية رقم « ٩٧ » .

إلى أهلها « (١) . وقوله سبحانه : « عليكم أنفسكم » (٢) .

هذا هو الأصل (٣) :

ومع ذلك فهناك من الألفاظ ما يجرى مجرى الأمر ؛ وإن جاء بصيغة المضارع المجردة عن لام الأمر . مثل قول الله سبحانه : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٤) . وقول الله جل شأنه : « والوالدات يرضعن أولادهن حوئين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » (٥) وقول الله تبارك وتعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » (٦) .

وما جاء على هذا النحو من النصوص الكريمة الواردة في الكتاب والسنة (٧) .

الأحكام التي تدل عليها صيغة الأمر

صيغة الأمر تدل على كثير من الأحكام الشرعية . . منها الإيجاب مثل : « أقم الصلاة » . ومنها الندب والاستحباب مثل : « فكاتبوهم » (٨) . ويقرب منه التأديب لأن الأدب مستحب (٩) كقوله صلى الله عليه وسلم لابن أبي سلمة : « كل مما يليك » (١٠) . ومنها الإرشاد وهو قريب من المندوب كذلك

(١) سورة النساء من الآية رقم « ٥٨ » .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ١٠٥ » .

(٣) أن تكون صيغة الأمر بفعل الأمر أو بلام الأمر أو بالأسلوب الدال على الفرحية

الوجوب .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٢٨ » .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٣٣ » .

(٦) سورة النساء من الآية رقم « ١٠ » .

(٧) ومن ذلك المصدر الدال على الطلب مثل قوله تعالى : « فإمامنا بعد وإمامنا فداء » .

(٨) سورة النور من الآية رقم « ٣٣ » . وهي أمر من الله تعالى بمكاتبة العبد على الحرية

إذا كان قادرا على الكسب ويستطيع أداء دين الكتابة .

(٩) الشوكاني ص ٩٧ .

(١٠) فقد أخرج البخاري ومسلم عن عمر بن سلمه رضى الله عنه قال : كنت غلاما في حجر

النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت يدي تطيش في الصحيفة فقال لى : « يا غلام : سم الله وكل

بيمينك وكل مما يليك : (نيل الأوطار ج ٩ ص ٤٢) متفق عليه .

مثل قوله تعالى : « واستشهدوا » . غير أن النذب لمصلحة أخروية . والإرشاد لمصلحة دنيوية (١) . فإن الثواب لا ينقص بترك الإشهاد على الدين ، ولا يزيد بفعله (٢) .

وتدل صيغة الأمر على الإباحة أيضاً مثل قوله تعالى : « كلوا واشربوا » إلى غير ذلك من المعاني الكثيرة التي أشار إليها علماء الأصول (٣) .

الأصل في صيغة الأمر :

وعلى الرغم من الأحكام الكثيرة التي بينها في الفقرة السابقة ، فإن علماء الأصول اختلفوا حول المعنى الحقيقي المراد من الأمر . هل الأهل في الأمر أنه يدل على الوجوب ؟ أم أنه يدل على النذب والاستحباب ؟

هنالك آراء كثيرة في هذا الموضوع . رأيت الاكتفاء بمذهب الجمهور لوضوحه وشهرته . ولكن لا نقول برجحانه إلا بعد بيانه واستعراض أدلته .

يرى جمهور الفقهاء والأصوليين أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب (٤) . بمعنى أن الأصل في هذه الصيغة أن تدل على الوجوب ولكن لا تدل على غيره من المعاني الأخرى إلا بقريضة تصرف الوجوب عن ظاهره ، أي تحول صيغة

(١) الأمدى في الأحكام ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) الشوكاني في الإرشاد ص ٩٧ .

(٣) فقد تأتي للتهديد مثل : « اعملوا ما شئتم » . ويقرب منه الإنذار . مثل « قل تمتعوا » . والامتنان مثل . « فكلوا مما رزقكم الله » . وللإكرام ، مثل : « ادخلوها بسلام آمنين » . وللتحقير مثل : « كونوا قردة » . وللتعجيز مثل : « فأتوا بسورة من مثله » . وللإهانة مثل : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » . وللتسوية مثل « إصبروا أو لاتصبروا » . وللدعاء ، مثل : « رب اغفر لي » . وهناك أوجه أخرى ذكرها علماء الأصول واكتفينا بهذا المقدار مراعاة للاختصار (يراجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ٩٧) .

(٤) وهناك آراء تقول : إن الأمر للنذب والبعض يقول بأنه مشترك والبعض يقول بالتوقف . وقد تصدى العلماء للرد على هذه الأقوال . وفي هذا يقول العلامة ابن حزم : إن الأمر يدل على الوجوب حتى يقوم الدليل على حرف شيء من ذلك إلى نذب أو كراهة أو إباحة فنصر إليه . وهذا هو الذي لا يجوز غيره . ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون ما اعترض به المخالفون وبطلانه بالبراهين الصحيحة . ثم نذكر الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه . وبالله تعالى التوفيق : (الإحكام ج ٤ ص ٤٣٩) . ويراجع أيضاً الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٩٤ - ٩٦ .

الأمر عن أصلها - الذى هو الوجوب - إلى معنى آخر مثل النذب أو الإباحة وهكذا .

وقد استدل الجمهور على ذلك بأدلة نقلية وأدلة عقلية ، وأدلة لغوية .

الأدلة النقلية :

استدلوا بأدلة نقلية من الكتاب والسنة والإجماع :

أولا - من الكتاب

استدلوا من الكتاب بآيات كثيرة منها :

١ - قول الله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين » (١) .

ووجه الاستدلال أن الله تعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله ، ثم هدد الذين يتولون عن دعوة الله ويعرضون عنها . والتهديد على المخالفة دليل الوجوب . . كيف وقد شدد الله الوعيد بقوله « واحذروا » ، مقروناً بمخالفة الطاعة (٢) ؟

٢ - يقول الله سبحانه : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

ووجه استدلالهم بهذه الآية الكريمة أن الله جل شأنه هدد المخالفين بالفتنة فى الدنيا والعذاب الأليم فى الآخرة ، وهذا من أعظم الأدلة على أن الأمر للوجوب .

٣ - يقول الله جل شأنه : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » .

ووجه الاستدلال أن الله يقسم بربك يا محمد (٢) بأنهم لا يؤمنون حتى

(١) سورة المائدة الآية رقم « ٩٢ » .

(٢) الإحكام لابن حزم - ٤ ص ٣٥٠ .

(٣) تعظيما القدر محمد صلى الله عليه وسلم .

يقبلوا حكمك ، ويرضوا بأمرك ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا أو غضاضة في داخلات صدورهم من أمرك ، فلا يتم إيمانهم إلا بالتسليم المطلق لك ، وهذا معنى وجوب امتثال أمره . فالأمر إذن للوجوب حقيقة لا ريب في ذلك .

وهناك آيات أخرى كثيرة استندوا إليها في هذا المقام (١) .

ثانياً - في السنة

وقد استدلوا من السنة بأحاديث كثيرة منها :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (٢) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن الأمر لو كان للتدب لما كان للحديث فائدة ، لأن السواك مندوب في كل الأحوال وحاشا أن يكون كلام رسول الله كذلك ، فلا بد له من فائدة وفائدته أنه لولا المشقة لكان السواك واجبا .

وبيان هذا أن لولا حرف امتناع لوجود . وهنا امتنع وجوب السواك لوجود المشقة . فكان الحديث دليلا على أن الأمر للوجوب .

والفائدة العملية من الحديث أن يزداد حرص المؤمن على السواك . لأنه ليس مندوبا عاديا وإنما هو مندوب يكاد يرتفع إلى الوجوب ولم يمنع من ذلك إلا رفع الحرج والمشقة . يؤكد ذلك بعض الروايات الصحيحة الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك عند كل صلاة (٣) .

(١) الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٣٥٢ . وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٩٥ . ويقول ابن حزم : وما يبين أن أوامر الله تعالى كلها على الغرض حتى يأتي نص أو إجماع أنه ليس فرضا قول الله تعالى : « قتل الإنسان ما أكفره من أي شيء خلقه من نطفة خلقه فقدره ثم السبيل يسره ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره كلا لما يقض ما أمره » .

(٢) ، (٣) أخرجه أحمد والترمذي عن زيد بن خالد الجهني ، وبلغه الطبراني في الأوسط عن علي ، والبيهقي عن مالك والشافعي عن أبي هريرة . وأحمد والنسائي عن أبي=

٢ - ما رواه البخارى وغيره عن أبى سعيد بن المعلى (١) رضى الله عنه ، قال : كنت أصلى بالمسجد فنادانى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه ثم أتيته فقلت : يا رسول الله : إني كنت أصلى . فقال : ألم يقل الله عز وجل : « استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم » (٢).

ووجه الاستدلال أن النبى صلى الله عليه وسلم أنكر على أبى سعيد مخالفة أمره . وهذا يؤكد أن الأمر للوجوب .

وهناك أحاديث أخرى استدلت بها الجمهور على أن الأمر للوجوب .

ثالثاً - الإجماع

وأما الإجماع فقد استدلوا بأن الأمة لم تنزل فى كل عصر ترجع فى إيجاب العبادات إلى الأوامر فى قوله تعالى : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وما إلى ذلك من الآيات الكثيرة . وقد استمر عمل الأمة على هذا من غير توقف . وما كانوا يعدلون عن الوجوب إلا لقرينة تصرف الأمر من الوجوب إلى غيره .

وأيضاً فإن أبى بكر الصديق رضى الله عنه استدل على فرضية الزكاة بقول الله تعالى : « وآتوا الزكاة » . فصمم على محاربة مانعيها . وقد اتفق الصحابة على ذلك وحاربوا مع أبى بكر رضى الله عنهم فكان هذا إجماعاً منهم ، رضى الله عنهم ، على أن قوله تعالى : « وآتوا الزكاة » أمر بوجوب أدائها .

هريرة . والحاكم عن العباس بن عبد المطلب . ورمز له السيوطى بالصحة (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٣٨) .

(١) الصحابى الجليل الحارث بن نفيع بن لوزان بن حارثة بن زيد بن ثعلبة الأنصارى الزرقى يعد فى أهل الحجاز . روى عنه حفص بن عاصم ، وعبد بن حميد قال أبو عمر لا يعرف إلا بحدِيثين ، أحدهما كنت أصلى . والثانى كنا نغزو فى السوق (أسد الغابة ج ٦ ص ١٤٢ - ١٤٥) .

(٢) ابن كثير ج ٢ ص ٢٩٧ . القرطبى ص ٢٨٢٦ .

(٣) الآمدى فى الإحكام ج ٢ ص ١٣٦ .

الأدلة العقلية

استدل جمهور الأصوليين على أن الأمر للوجوب بأدلة عقلية تتلخص فيما يأتي :

(أ) أن الإيجاب من مهمات الأمور ، في مخاطبة أهل اللغة . فلو لم يكن الأمر للوجوب ؛ لخلا الوجوب من لفظ يدل عليه ؛ وهو متنع عقلا بالنظر إلى أن الحاجة تدعو إلى ذلك .

(ب) لما كان الأمر مقابلاً للنهي ، والنهي يقتضي ترك الفعل والامتناع عنه جزماً . فالأمر يجب أن يكون مقتضياً للفعل ، ومأنعاً من تركه جزماً (١) .

(ج) أن حمل الأمر على الوجوب أحوط للمكلف ، لأنه إن كان للوجوب فقد حصل المطلوب الراجح . وحصل الأمن من ضرر ترك الواجب . وإن كان الأمر للندب فحملة على الوجوب أيضاً يكون نافعاً ، لا ضرر فيه . بعكس ما إذا حمل الأمر على الندب ؛ حيث لا تأمن من الضرر ، بتقدير كونه واجباً ؛ لفوات المقصود الراجح . هذا فضلاً عن أن المندوب داخل في الواجب من غير عكس . فحمل الأمر على الوجوب أولى وأحوط (٢) . إلى غير ذلك من الأدلة العقلية التي ساقها الجمهور في هذا الشأن (٣) .

الأدلة اللغوية

استدل جمهور الأصوليين على أن الأمر للوجوب بالقواعد اللغوية التي توجب ذلك . لأن أهل اللغة يصفون من خالف الأمر بكونه عاصياً . ومن ذلك قولهم : أمرتك فعصيتني (٤) . وقد استعمل القرآن الكريم هذا المعنى في قول الله سبحانه - على لسان موسى لأخيه هارون عليهما السلام - : « قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهما ضلوا ألا تتبعني أفعصيت أمري » (٥) . والعصيان اسم ذم . وهو في غير الوجوب ممتنع (٦) .

(١) ، (٢) الإحكام للآملي ج ٢ ص ١٣٧ .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) ومن ذلك قول الشاعر العربي : « أمرتك أمراً جازماً فعصيتني » .

(٥) سورة طه الآيتان « ٩٢ ، ٩٣ » .

(٦) إرشاد الفحول ص ٩٦-٩٧ .

وبعد أن استعرض الشوكاني رحمه الله أدلة الجمهور . وآراء غيرهم وأدلتهم . يختم الموضوع بقوله : « والراجح ما ذهب إليه القائلون بأن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب . فلا تكون لغيره من المعاني إلا بقرينة لما ذكرناه من الأدلة . ومن أنكر استحقاق المخالف للذم وأنه يطلق عليه بمجرد هذه المخالفة اسم العصيان فهو مكابر ومباهت . فهذا يقطع النزاع باعتبار العقل (١) .

دلالة الأمر بعد الحظر

اختلف الأصوليون في دلالة الأمر بعد الحظر . وبيان ذلك : أنه إذا ورد النص بحظر فعل أو امتناع . ثم جاء بعد ذلك الأمر بهذا الفعل أو الامتناع الذي كان محظوراً من قبل .

فهل الأمر بعد الحظر يدل على الوجوب ؟ أم يدل على معنى آخر غير الوجوب ؟

نستطيع تلخيص آراء العلماء في هذه الجزئية إلى الرأيين الآتين :

الرأي الأول : يرى أصحابه أن الأمر بعد الحظر يدل على الوجوب ما لم توجد قرينة تصرف هذا الوجوب إلى غيره . وذلك استدلالاً بالأدلة السابقة التي تثبت أن الأمر حقيقة في الوجوب على نحو ما بيناه تفصيلاً في الفقرات السابقة .

الرأي الثاني : يرى القائلون به أن الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة . لأن وروده بعد المنع والتحريم ؛ يعتبر قرينة تصرف الأمر عن الوجوب ، وتقصره على الإباحة . فقول الله سبحانه : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » (٢) . يدل على إباحة السعي في الأرض وابتغاء الرزق الحلال ، بعد أن كان محظوراً أثناء صلاة الجمعة . . وقوله صلى الله عليه وسلم : كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث (٣) . . .

(١) إرشاد الفحول ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) سورة الجمعة . من الآية رقم « ١٠ » .

(٣) أي عن ادخارها فوق ثلاث ليال .

فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادخروا» (١) . . . يجعل ادخار لحوم الأضاحي مباحاً بعد أن كان محظوراً .

وبالنظر في هذين الرأيين يمكن القول بأن الأمر بعد الحظر يعيد الحكم الذى كان ثابتاً قبل الحظر . إذ الأمر الثانى يدل على رفع الحظر فيعود الحال إلى ما كان عليه من قبل .

فسعى الناس فى طلب الرزق يوم الجمعة مباح . فإذا نوى للصلاة من هذا اليوم (٢) وجب السعى إلى ذكر الله ، وترك ما سواه . فإذا قضيت الصلاة ، عاد الحكم الشرعى كما كان من قبل . وهو إباحة السعى .

والأصل أن ادخار الطعام لحين الحاجة إليه مباح . ولكن نظراً لقُدوم وفد كبير على المدينة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي لمواجهة هذه الحالة العارضة . فلما انتهت هذه الحالة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بادخار لحوم الأضاحي . فهذا الأمر بعد النهى رفع الحظر والمنع ، وأعاد الحكم إلى ما كان عليه من قبل وهو إباحة الادخار .

وقد حرم الله على المرأة الصلاة والصوم - أثناء مرضها الشهرى - فإذا زال هذا المانع عاد الحكم إلى ما كان عليه قبل الحظر . فتعود الصلاة الواجبة واجبة ، وصلاة النفل مستحبة ، والصوم كذلك (٣) وهكذا .

القرينة المصاحبة للأمر

فالأصل أن الأمر للوجوب - كما بينا - ولكن إذا وجدت فى النص قرينة تصرف الأمر عن الوجوب ، كان الأمر حسب القرينة المصاحبة له . وقد تكون القرينة فى النص أو قد تفهم من ظروف الحال .

(١) أخرجه الترمذى عن بريرة . ورمز له السيوطى بأنه حديث صحيح (الجامع الصغير

ج ٢ ص ١٠١) .

(٢) أى لصلاة الجمعة كما لا يخفى .

(٣) فيعود الصوم الواجب واجباً

يقول الله تعالى : « وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتى من أمانته » (١) .

فالأمر بالرهان ضمانا للدين أمر إباحة . بقريئة قوله تعالى : « فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتى من أمانته » .

وقد تفهم القريئة من ظروف الحال كما في قوله تعالى : « ادخلوها بسلام آمنين » . فإن الأمر هنا للامتنان . حيث تقول الملائكة ذلك للمؤمنين عند دخولهم الجنة . ومن ذلك قول المؤمن : اللهم اغفر لي . فإن فعل « اغفر » هنا في هذا المقام فعل دعاء ، بقريئة الحال ، لأن العبد يطلب المغفرة من الله تعالى . أى أنه يدعو بها .

هل الأمر يدل على التكرار

إذا صدر الأمر من الشارع بفعل معين . فهل مجرد هذا الأمر يفيد أن الفعل مطلوب على التكرار . أم أنه مطلوب مرة واحدة ؟

الغالبية العظمى من علماء الأصول يقولون إن صيغة الأمر المجردة عن أى قريئة تفيد أن الفعل المأمور به مطلوب مرة واحدة . هذا هو الأصل . ما لم توجد قريئة تفيد التكرار . فالحق أن المطيع غير العاصي . ومحال أن يكون الإنسان مطيعاً عاصياً من وجه واحد . فمن أمر بفعل ما ، ولم يأت نص بإيجاب تكراره ؛ ففعله استحق اسم مطيع ، وارتفع عنه اسم عاص « (٢) » .

فعن أبي هريرة قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » (٣) وفي رواية ابن عباس بزيادة « ولو وجبت لم تعملوا ولم تستطيعوا أن تعملوا بها . الحج مرة . فمن زاد فهو تطوع » (٤) .

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨٢ » .

(٢) الإحكام لابن حزم ج ٣ ص ٤٠١ .

(٣) أخرجه مسلم وأحمد والنسائي نيل الأوطار ج ٥ ص ٢ .

(٤) أخرجه أحمد والنسائي بمعناه نفس المرجع السابق .

أما تكرار الفرائض الأخرى فليس مأخوذاً من صيغة الأمر المجرد ، ولكنه من القرائن المصاحبة للأوامر الإلهية الموجبة لتلك الفرائض . تبعاً للوقت المحدد لأدائها .

فقد ربط الله تعالى فرضية الصلاة بتجدد الوقت في قوله سبحانه : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (١) . وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا التجدد في قول الله سبحانه : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (٢) .

وبهذا تكرر الصلوات المفروضة خمس مرات كل يوم وليلة .

وجعل الله تعالى صوم رمضان مرتبطاً بشهود الشهر في قوله جل شأنه : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » . وهكذا يتكرر صوم شهر رمضان كل عام .

وفي مجال العقوبات يقول الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » . فالعقوبة مرتبطة بالجريمة إذا ثبت ارتكابها وهكذا .

المبحث الثاني

النهي

معنى النهي لغة :

النهي في اللغة هو المنع ، تقول نهيته عن الشيء ، منعه منه . والنهية (٣) العقل (٤) لأنه ينهى صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب (٥) . ومنه قول الله تعالى : « إن في ذلك لآيات لأولى النهي » (٦) .

(١) سورة النساء من الآية رقم « ١٠٢ » .

(٢) سورة الإسراء الآية رقم « ٧٨ » .

(٣) بضم النون المشددة وسكون الهاء .

(٤) المصباح المنير النون مع الهاء وما يثلثهما .

(٥) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٠٩ .

(٦) سورة طه من الآية رقم « ٥٤ » . وانتهى في الآية بضم النون المشدودة - أي المقول .

النهي في الاصطلاح :

وأما النهي في اصطلاح الأصوليين ، فهو ما يقابل الأمر . ويمكن تعريفه اصطلاحاً بأنه : « طلب الكف عن فعل على جهة الاستعلاء (١) .

فطلب الكف عن فعل بمعنى طلب الامتناع عنه ، فهو بعكس الأمر ، الذي هو طلب إتيان الفعل . وكون هذا الطلب المانع للفعل على جهة الاستعلاء معناه أن يكون النهي صادراً من السلطة الأعلى إلى من هو أدنى منه . فيخرج عن هذا الالتماس والدعاء . إذ لا يتصور فيها استعلاء .

صيغة النهي

والأصل أن تأتي صيغة النهي بلفظ « لا تفعل » أو ما يجري مجراها ، ويدل على معناها . مثل قوله تعالى : « ولا تقربوا الفواحش ماظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » (٢) . وقوله سبحانه : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٣) . وقوله جل شأنه : « ويل للمطففين » (٤) . . . وقوله عز وجل : « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » (٥) .

ما تدل عليه صيغة النهي

صيغة النهي تدل أول ما تدل على التحريم مثل قوله الله سبحانه : « إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٦) .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٠٩ .

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم « ١٥١ » .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم « ٣ » .

(٤) أول سورة المطففين .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٢٨ » .

(٦) سورة الأعراف الآية رقم « ٢٣ » .

وهناك معان أخرى كثيرة تدل عليها صيغة النهى أيضاً . منها : الكراهة ، مثل قوله تعالى : « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » (١) . ومنها الإرشاد مثل قوله جلّت حكمته : « لا تسألوا عن أشياء » ومنها التأديب مثل قوله سبحانه : « ولا تمنن تستكثر » (٢) . ومنها الدعاء مثل قوله عز شأنه : « ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » (٣) . إلى غير ذلك من المعانى التى تكلم عنها علماء الأصول (٤) .

الأصل فى صيغة النهى

المعنى الأصلي - أو الحقيقى - الذى تدل عليه صيغة النهى هو التحريم . هذا ما قرره جمهور الأصوليين ، وهو الحق (٥) إن شاء الله .

فإذا جاءت صيغة النهى مجردة عن أى قرينة فهى للتحريم .. ولكن إذا وجدت قرينة مع صيغة النهى تصرفها عن التحريم إلى أحد المعانى التى أشرنا إليها فى الفقرات السابقة ، فحينئذ يكون المعنى المقصود من النهى حسب القرينة الموجودة وهذا المعنى يكون مجازياً لا حقيقياً إذ الحقيقى هو التحريم وغيره يعتبر مجازياً .

وقد استدلل الجمهور على أن الأصل فى النهى التحريم بدليلين ، أحدهما عقلى ، وثانيهما نقلى :

الدليل الأول : أما الدليل العقلى فهو أن العقل يفهم حتماً من النهى المجرد عن القرينة التحريم والمنع . وذلك دليل الحقيقة (٦) أى أن هذا الفهم بذاته يعتبر دليلاً على أن النهى للتحريم والمنع دون شك .

(١) سورة المائدة من الآية رقم « ١٠١ » .

(٢) سورة المدثر الآية رقم « ٦ » .

(٣) سورة آل عمران من الآية رقم « ٨ » .

(٤) مثل الالتماس أو التينيس ، أو للتحقير (الشوكانى ص ١٠٩-١١٠) .

(٥) المرجع السابق ص ١٠٩ .

(٦) إرشاد الفحول للشوكانى ص ١١٠ .

الدليل الثاني : وأما الدليل الثاني فيتلخص في استدلال السلف بصيغة النهى المجرد ، على تحريم الفعل المنهى عنه . وذلك ثابت في نصوص الكتاب العزيز والسنة النبوية . وقد أجمعت الأمة على ضرورة اجتناب ما نهى الله تعالى عنه لأنه من المحرمات . وكذلك اجتناب المنهيات الواردة في السنة . لقوله تعالى : « وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه » (١) .

دلالة النهى على التكرار :

إذا كان النهى يدل في حقيقته على التحريم فإنه تحريم دائم ومستمر . وهذا معنى ما يقوله الأصوليون : إن النهى يقتضى التكرار حتماً . لأن صيغته تدل بطبيعتها على تحريم المنهى عنه تحريماً مستمراً ، إذ لا يتصور أن يكون الفعل محرماً لمدة معينة . فهذا غير سائغ في عرف العقلاء .

يقول العلامة الآمدى رحمه الله : « اتفق العقلاء على أن النهى عن الفعل يقتضى الانتهاء عنه دائماً . ودليل ذلك : لو قال الرئيس المروثه (٢) لا تغفل كذا . وقدرنا نهيه مجرداً عن القرائن ، فإن المروث لو فعل ذلك في أى وقت يعد مخالفاً لنهى رئيسه ، (٣) ومستحقاً للذم في عرف العقلاء وأهل اللغة . وله لم يكن النهى مقتضياً للتكرار والدوام لما كان كذلك (٤) .

(١) ابن كثير ح ٤ ص ٣٣٦ .

(٢) عبارة الآمدى لوقال السيد لعبده .

(٣) عبارة الآمدى لنهى سيده .

(٤) الآمدى في الإحكام ج ٢ ص ١٨٠ . وبعد ذلك يقول الآمدى :

فإن قيل : لا خفاء بأن النهى قد يرد ويراد به الدوام كما في النهى عن الربا وشرب الخمر ونحوه . وقد يرد ولا يراد به الدوام . كما في نهى الحائض عن الصوم والصلاة ونحوه . والصورتان مشتركتان في طلب ترك الفعل لا غير . ومفترقتان في دوامه في إحدى الصورتين وعدم دوامه في الأخرى . والأصل أن يكون اللفظ حقيقة فيهما من غير اشتراك ولا تجوز ، والدال على القدر المشترك لا يكون دالاً على ما يختص بكل واحد من الطرفين المختلفين ، وأيضاً فإنه لو كان النهى مقتضياً للدوام ؛ لكان عدم الدوام في بعض صور النهى على خلاف الدليل ؛

أثر النهي في الأقوال والأفعال

وبناء على ما تقدم ، فإن النهي إذا ما تعلق بفعل ، فإن هذا الفعل يصير حراماً . وإذا ما تعلق النهي بقول فإن هذا القول يصير حراماً أيضاً . وهذا مما لا خلاف فيه (١) . وكما تقدم ، فإن الإقدام على المحرم يستوجب عقاباً في الدنيا ، وعقاباً في الآخرة ، فضلاً عن الذم والأثر السيئ .

ولكن إذا ما حدث واقترب المحرم بالفعل واستحق الفاعل العقاب وما يتبعه من آثار سيئة . فهل لارتكاب المحرم أى أثر من الناحية العملية ؟

ويمكن أن نتساءل بصورة أخرى فنقول : هل لارتكاب المحرم - رغم الذم والعقوبة - أثر عملي يترتب على الفعل أو القول المنهى عنه ؟

للإجابة على هذا التساؤل يفرق علماء الأصول بين الأفعال والأقوال .

الأفعال المنهى عنها :

أما الأفعال المنهى عنها فتتقسم إلى قسمين :

(١) أفعال منهى عنها لذاتها أو لعنصر من عناصرها فالمنهى عنها لذاتها مثل الفواحش والربا والسرقة والنصب والقتل وشرب الخمر . ويدخل في هذا القسم أيضاً : المحرمات المنهى عنها لعنصر من عناصرها أو جزء من أجزائها ومثلوا لذلك بالسجود لغير الله تعالى .

وهو ممتنع قلنا : النهي حيث ورد غير مراد به الدوام ، يجب أن يكون ذلك لقريئة نظر إلى ما ذكرناه من الدليل ، (المرجع السابق ص ١٨٠-١٨١) . والقريئة موجودة بالنسبة لنهي المرأة عن الصلاة والصوم أثناء مرضها الشهري ، وهو النص الذي ربط النهي بالحالة الوقتية لهذا المرض . وذلك في قوله تعالى « حتى يطهرن » .

(١) اللهم إلا ما قاله الحنفية من أن النهي يكون للتحريم إذا كان بدليل قطعي ، ويكون للكراهة التحريمية إذا كان بدليل ظني . وقد رد الشوكاني على ذلك فقال : « النزاع إنما هو في طلب الترك ، وهذا طلب قد يستفاد بقطعي فيكون قطعياً وقد يستفاد بظني فيكون ظنياً . (إرشاد الفحول ص ١١٠) . مع ملاحظة ما سبق أن قدمناه من أن الظن الراجح يوجب العمل . أو يوجب العلم بضرورة العمل .

كل هذه المنكرات منهي عنها لذاتها ، فقد علم الله أنها شر وأنها ضرر محض ، وأذى خالص . فهي لذلك محرمة لذاتها ويلحق بها المحرم لجزء من أجزائه ولذلك فهي باطلة من جميع الوجوه . وليس لها من أثر إلا العقاب الدنيوى والأخروى والسمعة السيئة فضلاً عن الإلغاء والإبطال وانعدام الأثر من الناحية العملية .

(ب) أفعال منهي عنها لو صف ملازم لها مثل الصوم في يوم العيدين . أو منهي عنها لو صف خارجي صاحبها مثل الصلاة في الثوب المغصوب أو ذبح الشاة بسكين مسروقة .

وحكم هذا النوع أنه محرم لا شك في ذلك . ولكن إذا حدث بالفعل رغم التحريم وإثم الفاعل ، فإن للعلماء رأيين في الأثر العملي إذا ما حدث هذا المحرم .

الرأى الأول : أن هذه المحرمات باطلة من جميع الوجوه وليس لها أثر من الناحية العملية .

فالصلاة في الثوب المغصوب محرمة وباطلة . ويجب على المصلي إعادة هذه الصلاة . وكذلك سفر المعصية لا يبيح قصر الصلاة ولا الفطر في رمضان وهكذا .

ودليل هذا الرأى : قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد . ورد بمعنى باطل ومردود ولا أثر له .

الرأى الثانى : أن هذه الأفعال المنهي عنها وإن كانت محرمة . وفاعلها آثم شرعاً . إلا أنها تحدث بعض الآثار العملية . فالمصلي في الثوب المغصوب وإن كان آثماً إلا أنه لا يعيد صلاته . والبيع وقت النداء لصلاة الجمعة وإن كان محرماً لكنه إذا تم أحدث أثره من حيث الالتزامات الناشئة عنه .

وذلك لعدم التلازم بين الفعل وبين ما جاوره أو لازمه من أوصاف محرمة - فتثبت المشروعية والسببية لأصل الفعل . ويسلط النهى على ما جاوره .

لذلك تترتب الآثار ويكون آثماً (١) .

الأقوال المنهى عنها

وأما الأقوال المنهى عنها . فتقسم إلى قسمين أيضاً

(١) أقوال أو عقود منهى عنها للحلل في أحد أركانها أو شروطها الجوهرية وهذا النوع من العقود يقع باطلاً بالإجماع . ولا يترتب عليه أى أثر من الآثار العملية . فهو يعتبر في حكم المنعدم ، لأن النهى أبطل سببته لأى أثر . كما ألغى مشروعيته . وذلك عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » .

ومن هنا كانت عبارة الصبي والمجنون ملغاة ولا أثر لها في التعاقد . وكذلك التعاقد على الخمر أو الخنزير أو الأموال الموقوفة كل هذه العقود لا أثر لها مطلقاً لأن صورتها أجريت بشأن أموال غير قابلة لحكم العقد شرعاً .

(ب) أقوال أو عقود منهى عنها للحلل في بعض أوصافها الخارجية مثل طلاق المرأة في مرضها الشهري ، أو بيع الشيء الغائب وهذه التصرفات يجعلها بعض الفقهاء باطلة في حكم النوع الأول . ولكن فقهاء المذهب الحنفي يقولون إنها تعتبر فاسدة وليست باطلة . وأساس ذلك عندهم أنهم يجعلون ما كان الحلل في ركنه أو محله باطلاً لا يترتب عليه أى أثر . ولكن ما كان الحلل في وصفه يجعلونه فاسداً ، وقد عرفوه بأنه ماضع بأصله دون وصفه . أى أنه مشروع في الأصل ، ولكن صاحبه وصف غير مشروع . ولذلك قالوا إنه يفيد الملك بعد القبض بالأذن فترتب الملك لوجود حقيقة العقد . ولكنه ملك خبيث للنهى عنه فيجب فسخه متى كان قابلاً للفسخ ، إذا استمر سبب الفساد . أو تصحيحه بإزالة سبب الفساد متى أمكن ، فإذا لم يكن قابلاً للفسخ كطلاق المرأة في مرضها الشهري فإنهم يأمرون الزوج بالمراجعة ، وهذا هو

(١) فضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبى : أصول الفقه الإسلامى ج ١ ص ٤٠٥

الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م . الدار الجامعية بيروت .

القدر الممكن . عملاً بالحديث الوارد في ذلك . فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر بأن يراجع زوجته حينما طلقها في هذه الحالة (١) .
وإذا أمكن إزالة سبب الفساد إزالة تامة ينقلب العقد صحيحاً . كما هو الحال بالنسبة لبيع الشيء غير الموجود . فإذا استطاع البائع تسليم المبيع صار العقد صحيحاً ، حيث زال سبب الفساد .

الفصل الثاني

في

العام والخاص

ينقسم الكلام - من حيث شموله لأفراده - إلى ثلاثة أقسام : عام ، يراد به العموم ، حيث يعم أفراداً يستغرقهم ويصدق عليهم .
وخاص ، يراد به الخصوص . بحيث يصدق على فرد بعينه أو على معنى خاص به دون سواه .

وقد يكون اللفظ مشتركاً بين العام والخاص .

وهكذا فإننا نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : في العام

المبحث الثاني : في الخاص

المبحث الثالث : في المشترك

المبحث الأول

العام

الكلام عن العام يتطلب البحث عن معناه ، والصيغ التي تدل عليه وتخصيص العام ، ثم بيان أنواعه ودلالته على معناه . وهذا يقتضي منا تقسيم البحث هنا إلى المطالب الثلاثة الآتية :

(١) وتحسب عليه لأن القدر الممكن من التصحيح هو أمره بالمراجعة .

المطلب الأول : تعريف العام وصيغته

المطلب الثاني : تخصيص العام

المطلب الثالث : أنواع العام ودلالته

المطلب الأول

تعريف العام وصيغته

تعريف العام :

العام له معنى فى اللغة ، ومعنى فى اصطلاح الأصوليين . وإذا علمنا أهمية الارتباط بين المعنى اللغوى وبين المعنى الاصطلاحى ، أدركنا ضرورة بيان المعنى اللغوى .

العام فى اللغة :

كلمة عام فى لغة العرب ، اسم فاعل من الفعل « عم » . يقال : عم الشئ بمعنى انتشر وشمل أفراداً كثيرين . ويقال : عم المطر عموماً فهو عام (١) . أى أن العام فى اللغة هو الأمر الشامل المتعدد . سواء كان لفظاً أو غيره : يقال عنهم الخير إذا شملهم وأحاط بهم (٢) .

العام فى الاصطلاح :

وانطلاقاً من المعنى اللغوى ، فإن علماء الأصول يعرفون العام بأنه : « اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بوضع واحد » (٣) . فهو إذن لفظ واحد يتحقق فى أفراد كثيرين على سبيل الشمول والاستغراق دون حصر فى عدد معين .

(١) المصباح المنير باب العين مع الميم وما يثلثهما . وجاء فى لسان العرب : « عنهم الأمر يعمهم عموماً » (العين مع الميم ، المجلد الرابع ص ٣١١٥) .

(٢) إرشاد الفحول ص ١١٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٣ . وقد ذكر الآمدى تعريفات كثيرة اعترض عليها ثم قال : والحق فى ذلك أن يقال : « العام هو اللفظ الواحد الدال على معنيين فصاعداً مطلقاً معاً (الإحكام ج ٢ ص ١٨٢) .

فمثلا ، لفظ : « الرجال » عام يستغرق جميع من يصلح له ، دون التقيد بعدد معين . وذلك بعكس كلمة « رجل » ؛ فإنها تصلح لكل رجل في الدنيا ، ولكنها لا تشمل جميع الرجال (١).

وكلمة « بوضع واحد » الواردة في التعريف مقصود بها أن المشترك لا يدخل في مضمون العام . لأنه وضع لأكثر من معنى ، فالمشترك حينما يدل على أكثر من معنى ، إنما يدل على ذلك ليس بوضع واحد . بل بأوضاع مختلفة . كما سيأتى . في حين أن العام لفظ وضع لمعنى واحد شامل ومستغرق لجميع أفراده بوضع واحد ، وليس بأوضاع مختلفة .

الصيغ الدالة على العموم

يقرر الأصوليون أن للعموم صيغا موضوعا له حقيقة وهى : أسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجموع المعرفة تعريف الجنس ، والجموع المضافة ، واسم الجنس ، والنكرة المنفية ، والمفرد المحلى بالألف واللام ، ولفظ كل وجميع ونحوها (٢).

١ - لفظ كل وجميع

مثل قوله تعالى : « كل من عليها فان » (٣) . وقوله سبحانه : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » (٤).

٢ - الجمع المعروف بالألف واللام : (أَل الجنسية) . سواء فى ذلك جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، مثل قوله تعالى : « إن المؤمنين والمؤمنات » (٥) . أو جمع التكسير ؛ مثل قوله سبحانه : « إن الله يغفر الذنوب (٦) جميعا » (٧).

(١) وكذلك رجلان أو ثلاثة رجال ؛ يصلحان لكل إثنين أو ثلاثة ولا يفيدان الاستفراق .

(٢) المرجع السابق ذات الموضع .

(٣) سورة الرحمن الآية رقم « ٢٦ » .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٩ » .

(٥) سورة الأحزاب من الآية رقم « ٣٥ » .

(٦) الذنوب جمع ذنب وهو جمع تكسير .

(٧) سورة الزمر من الآية رقم « ٥٣ » .

٣ - الجمع المعرف بالإضافة :

مثل قوله جل شأنه : « يوصيكم الله في أولادكم » (١).

٤ - اسم الجمع مثل : قوم ، ومعشر ، وعامة ، وكافة . يقول الله سبحانه « لا يسخر قوم من قوم » (٢) . ويقول عز وجل : « يا معشر الجن والإنس » (٣) . ويقول تباركت أسماؤه : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » (٤) .

٥ - المفرد المعرف بالألف واللام (أل الجنسية) . مثل قوله سبحانه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .

٦ - المفرد المعرف بالإضافة .

مثل قوله تعالى : « إن كيد الشيطان كان ضعيفا » (٥).

٧ - الأسماء الموصولة : مثل الذين ، واللاتي .

يقول الله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات » وقوله سبحانه : « واللاتي يخافون نشوزهن » (٦) .

٨ - النكرة المنفية ، أو المسبوقه بنهى أو شرط .

مثل قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » (٧) وقوله سبحانه : « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » (٨) . وقوله جل شأنه : « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (٩) .

(١) سورة النساء من الآية رقم « ١١ » .

(٢) سورة الحجرات من الآية رقم « ١١ » .

(٣) سورة الرحمن من الآية رقم « ٣٣ » .

(٤) سورة سبأ من الآية رقم « ٢٨ » .

(٥) سورة النساء من الآية رقم « ٧٦ » .

(٦) سورة النساء من الآية رقم « ٣٤ » .

(٧) سورة هود من الآية رقم « ٦ » .

(٨) سورة التوبة من الآية رقم « ٨٤ » .

(٩) سورة الحجرات من الآية رقم « ٦ » .

٩ - أسماء الشرط .

مثل « من » في قوله تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (١).

١٠ - أسماء الاستفهام .

مثل « ماذا » في قوله سبحانه : « ماذا أراد الله بهذا مثلا » (٢) .

المطلب الثاني

تخصيص العام

معنى التخصيص :

يقصد الأصوليون من تخصيص العام : « إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه » (٣) . بمعنى أن يأتي الخطاب عاماً ، ولكن يستثنى من هذا العموم بعض أفراد لا يدخلون في مضمون هذا العموم . وهذا معنى قول بعضهم عن تخصيص العام إنه « قصر العام على بعض مسمياته في الإرادة » .

حيث يتبين أن مراد الشارع من العام ابتداء بعض أفرادها لا جميعها (٤) .

فقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » عام في ظاهره . ولكن عند التحقيق يثبت أنه ليس كل سارق تقطع يده . إنما ذلك الذي الذي يسرق مقداراً من المال يبلغ نصاب السرقة الذي حددته السنة . وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا » (٥) .

(١) سورة النحل من الآية رقم « ٩٧ » .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٦ » .

(٣) إرشاد الفحول ص ١٤٢ .

(٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٠٠ .

(٥) أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها ورمز له السيوطي بأنه

وغنى عن البيان أن تخصيص العام جائز بإجماع الأمة . ولا مجال لأدنى خلاف حول هذا الجواز . وعلى حد عبارة الشوكاني رحمه الله : « اتفق أهل العلم سلفا وخلفا على أن التخصيص للعمومات جائز . ولم يخالف في ذلك أحد ممن يعتد به . وهو معلوم من هذه الشريعة المطهرة . لا يخفى على من له أدنى تمسك بها » (١) .

أدلة تخصيص العام

والتخصيص لا بد له من دليل . وأدلة التخصيص منها هو متصل بالنص الشرعى المنشئ للحكم الأصيل . ومنها ما هو منفصل عنه (٢) .

الأدلة المتصلة :

أما الأدلة المخصصة للعام ، والمتصلة بالدليل الأصيل المنشئ للحكم العام ، فتتلخص فى الاستثناء والشرط والصفة والغاية

الاستثناء : مثل قوله تعالى : « إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٣) .

الشرط : مثل قوله سبحانه : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » (٤) .

الصفة : مثل قول الله جل شأنه : « وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه » (٥) .

الغاية : ولها أداتان هما : إلى ، وحتى . يقول الله سبحانه : « وأيديكم إلى المرافق » ويقول تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (٦) .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٤٣ .

(٢) الإحكام للآمدى ج ٢ ص ٢٩٣ والشوكاني ص ١٤٤ .

(٣) من سورة العصر .

(٤) سورة النساء من الآية رقم « ١١ » .

(٥) سورة النور من الآية رقم « ٦٢ » .

(٦) سورة البقرة من الآية رقم « ١٨٧ » .

الأدلة المنفصلة :

وأما الأدلة المنفصلة التي تخصص العام فهي : العقل والعرف والنص .

العقل : العقل دليل من أدلة التخصيص ، وهو مستقل عن الكلام بطبيعة الحال . والتخصيص بالعقل يكون بمجرد التفكير العقلي السليم . مثال ذلك قول الله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

فإن العقل يوجب القول بتخصيص هذه الفريضة بالمكلفين فقط . ذلك أن الصبي والمجنون هما من الناس ، وهذه حقيقة ولكنهما غير مرادين من العموم ، بدلالة نظر العقل ؛ على امتناع تكليف من لا يعقل . ولا معنى للتخصيص سوى ذلك » (١) .

العرف : يرى بعض الأصوليين أن العرف يصلح أن يكون مخصصاً إذا جرى على اعتماد بعض المعاني تخصيصاً لها من معنى كلي عام .

ويمثلون لذلك بجرى العرف على أن المرأة التي جرت عادة نساء قومها على عدم إرضاع أولادهم فإن مثل هذا العرف يصلح مخصصاً لقول الله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فقد روى عن مالك رحمه الله أن مثل هذه الأم لا تجبر على إرضاع طفلها إلا في حالة الضرورة القصوى (٢) .

ويلاحظ أن التخصيص بالعرف ليس مجمعاً عليه ، بل هو على خلاف بين الأصوليين (٣) .

(١) الإحكام للامدني ج ٢ ص ٢٩٣ .

ويرى بعض الأصوليين أنه : من تخصيص العقل قول الله سبحانه في وصف الريح التي سخرها على قوم عاد : « تدمر كل شيء بأمر ربها » . . فإنه يخرج من ذلك الأشياء غير القابلة للتدمير مثل الجبال والسموات والأرض . ويرى الآمدني أنه من تخصيص الحسن والمشاهدة . وعلى أي حال فالخلاف شكلي يتعلق بالتسمية فقط .

(٢) فإذا امتنع الطفل عن قبول أي رضاع سوى أمه فإنه يتعين عليها أن ترضعه وتجبر على ذلك بحكم القضاء حتى ولو كانت من مثل هؤلاء اللاتي يقولون .

(٣) استعرض الشوكاني آراء الأصوليين فيما إذا جرت العادة . هل يخصص بها أولا ؟ . =

التخصيص بالنص

التخصيص بالنص هو أن يرد نص من الشارع يدل على تخصيص العام .
وهذا الدليل من أدلة التخصيص هو الذي يحتاج إلى شيء من التفصيل .

ويلاحظ أننا ذكرنا التخصيص بالنص مع الأدلة المنفصلة لأن هذا هو
الغالب . ولكن مع ذلك قد يكون هذا النص متصلاً بالحكم المراد تخصيصه .

(أ) مثال التخصيص بالنص المتصل قول الله تعالى : « فمن شهد منكم
الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » ، فقوله
سبحانه : « فليصمه » إيجاب عام لصوم رمضان . وقوله جل شأنه « ومن
كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » تخصيص أخرج من الحكم العام :
المريض والمسافر ، حيث يباح لهما الإفطار مع قضاء الأيام التي أفطروها .

(ب) وأما النص المنفصل فمثاله قول الله سبحانه : « والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء » وظاهره أنه حكم عام في جميع المطلقات . . ولكن
قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (١) ، خصص
الآية الأولى بمن عدا أولات الأحمال . وهو نص منفصل تماماً لأن كل آية
في سورة بعيدة عن الأخرى (٢) . كما أن ذات الآية الأولى خصصتها الآية
الثانية من بعض الوجوه الأخرى (٣) .

وقد تكلم علماء الأصول عن تخصيص الكتاب العزيز بآيات الكتاب
العزيز . وتخصيص الكتاب بالسنة (٤) .

ثم قال بعد ذلك : « والحق أنها لا تخصص . لأن الحجة في لفظ الشارع وهو عام والعادة ليست
حجة » لكن المختار : أنه إن علم جريان العادة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع عدم منعه عنها
فيخصص بها . والمخصص في الحقيقة هو تقرير النبي صلى الله عليه وسلم وإن علم عدم جريانها
لم يخصص بها » (إرشاد الفحول ص ١٦١) .

(١) سورة الطلاق . من الآية رقم « ٤ » .

(٢) فالأولى في سورة البقرة . والثانية في سورة الطلاق .

(٣) فالتى لم تر الدم لصغرها أو لحالة مرضية ، أو التى انقطع عنها لكبر سنها كل هؤلاء ؛
عدتهن ثلاثة أشهر .

(٤) وتخصيصه بالإجماع والقياس وقد اكتفينا بما ذكرناه في المتن مراعاة للاختصار .

تخصيص الكتاب بالكتاب :

أجمع العلماء على أنه يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب . كما هو الحال بالنسبة للآيات المباركات التي أشرنا إليها فيما تقدم . وكما في قول الله سبحانه : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (١) . فهذه الآية جاءت بحكم عام هو حد القذف ، حيث يجلد القاذف ثمانين جلدة . ولكن الآية التي بعدها خصصت هذا الحكم العام فأخرجت منه الزوج الذي يقذف زوجته وليس عنده شهداء يثبتون ادعائه ، فإنه لا يحل حد القذف ، وإنما أثبتت الآية له حكماً آخر (٢) .

تخصيص الكتاب بالسنة :

وكما يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ، فإنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة .

فإذا كانت السنة متواترة ، فإن تخصيصها للكتاب ليس فيه خلاف يعرف (٣) بل ولا ينبغي أن يكون فيه خلاف .

وأما بالنسبة لخبر الآحاد فالخيار عند الأئمة الأربعة أنه يخصص الكتاب العزيز . فقد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم خصصوا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » (٤) . كما خصصوا قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ، بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يرث القاتل » . وبقوله عليه الصلاة والسلام : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث . ما تركناه صدقة » (٥) .

(١) سورة النور من الآية الرابعة .

(٢) سورة الزر الآيتان السادسة والسابعة .

(٣) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ٣٠١ .

(٤) وهو حديث صحيح متفق عليه بين البخاري ومسلم (صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥٢)

وصحيح مسلم ج ٣ ص ٦٥٢ .

(٥) أشهر هذا الحديث بالصيغة الواردة في المتن . ولكن ما روى عن أبي بكر الصديق =

المطلب الثانى أقسام العام ودلالته

أقسام العام :

باستقراء النصوص الواردة بصيغ العموم . يمكن القول بأن العام ينقسم
ثلاثة هي :

القسم الأول : عام لا يقبل التخصيص بطبيعته . وهو العام الذى أريد
به العموم مطلقاً . بحيث لا مجال لأن يدخل عليه التخصيص مطلقاً ، ويعرف
ذلك بقرينة الحال . مثال ذلك قول الله جل شأنه : « كل نفس ذائقة الموت » (١)
وقوله جلت عظمتة : « كل من عليها فان » (٢) . وقوله تباركت آياته :
« وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها » (٣) . وقوله سبحانه : « والله
بكل شىء عليم » .

القسم الثانى : العام الذى أريد به الخصوص : وهو العام الذى صحبته
قرينة تنفى بقاءه على عمومته ، أو تدل حتماً على تخصيصه . من ذلك قول الله
تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

فإن فريضة الحج بدلالة العقل مخصصة بالذين تتوفر فيهم شروط
التكليف الشرعى كما سبقت الإشارة .

القسم الثالث : العام المخصوص . وهو العام المجرد عن القرائن . أى أنه
صادر بصيغة العموم التى لم تصحبها قرينة تنفى احتمال تخصيصه ، ولا قرينة

= رضى الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » . وعن عمر أنه قال
لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلى والعباس : « أنشدكم الله أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا نورث ما تركناه صدقة » ؟ قالوا : نعم . (نيل الأوطار
ج ٦ ص ١٩٦) .

(١) سورة آل عمران من الآية رقم « ١٨٥ » .

(٢) سورة الرحمن الآية رقم « ٢٦ » .

(٣) سورة هود من الآية رقم « ٥ » .

تنفى بقاءه على عمومه . مثل أكثر النصوص الواردة بصيغة العام (١) . وذلك كما فى قول الله جل ثناؤه : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (٢) » .

دلالة العام :

لا خلاف بين العلماء ، فى أن العام الذى لا يقبل التخصيص باق على عمومه . وأنه يتناول ما يصدق عليه من الأفراد قطعاً . مثل قول الله سبحانه : « وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل فى كتاب مبين » . فهو قطعى الدلالة بلا ريب .

ولا خلاف بين الأصوليين أيضاً . فى أن العام الذى أريد به الخصوص وهو الذى دلت القرينة على أنه أريد به بعض أفراد يتناول بعض أفراد ، على سبيل الظن ، حيث دخله التخصيص قطعاً فصار ظنياً فيمابقى بعد ذلك . ولكنهم اختلفوا حول العام المجرد عن القرائن ، وهو ما يسمى بالعام المخصوص :

فذهب بعض الأصوليين منهم الشافعية إلى أن العام المخصوص ظنى الدلالة بمعنى أنه يدل على استغراقه لجميع أفراد دلالة ظنية لا قطعية .

(١) يقول العلامة الشوكانى رحمه الله : « ولا يخفأك أن العام الذى أريد به المخصوص هو ما كان مصحوباً بالقرينة عند التكلم به ؛ على إرادة المتكلم به بعض ما يتناوله بعمومه وأما العام المخصوص فهو الذى لا تقوم قرينة عند تكلم المتكلم به على أنه أراد بعض أفراد ؛ فيبقى متناولاً لأفراده على العموم (إرشاد الفحول ص ١٤١) .

(٢) سبق أن أشرنا إلى هذه الآية ، وأنها خصت من أكثر من وجه وأن الذى خصصها نص قرآنى كريم هو نص الآية الرابعة من سورة الطلاق . وهذا حق .

لكننا هنا نشير إليها مع الأصوليين على أنها عام مخصوص وهذا حق أيضاً . لأن العام المخصوص هو الذى لم تصحبه قرينة تدل على إرادة المتكلم به تخصيصه أو عدم تخصيصه . وقد جاء النص الكريم مجرداً عن أى قرينة من هذا النوع . . وإنما استفدنا التخصيص من سورة أخرى بينها وبين السورة التى جاء فيها ذلك فارق زمنى كبير من حيث نزول كل فينبهما نزلت إثنى عشرة سورة (فسورة البقرة هى أول سور القرآن نزولاً بالمدينة . وسورة الطلاق هى السورة رقم ١٣ من حيث النزول بالمدينة) .

وحجتهم في ذلك أن العام الذي ظل على عمومته نادر جداً . وما استفيد بقاؤه على عمومته لم يكن إلا لوجود قرينة تدل على هذا العموم . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الشأن في العام المجرد عن القرينة أنه ظني الدلالة حملاً على الكثير الغالب .

وذهب فريق آخر منهم الحنفية إلى أن العام المخصوص قطعي الدلالة . أى أنه يدل قطعاً على استغراقه لجميع أفرادهِ . فهو قطعي الدلالة ما لم توجد قرينة تدل على تخصيصه .

وقد استدلوا على ذلك بأن اللفظ العام موضوع في حقيقته لاستغراق جميع أفرادهِ . والأصل أن اللفظ إذا أطلق فإنه يدل على معناه الحقيقي دلالة قاطعة . وهذا ما عليه عمل الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين . فما زالوا يستدلون بعموم النصوص التي وردت مجردة عن القرائن . وقد ثبت استنكارهم لتخصيصها دون دليل .

والذي أراه والله أعلم - أن الرأي الثاني هو الأرجح . لأنه قائم على اتباع ما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين .

عموم اللفظ ومخصوص السبب

قد تأتي صيغة العام في مناسبة خاصة ، أو جواباً لسؤال معين : فإن كانت الصيغة الواردة على عمومها خالية من الإشارة إلى السبب الخاص ، فإنه يجب العمل باللفظ على عمومته . ولا عبرة بالسبب الخاص الذي ورد الحكم بشأنه ، ولا بالسؤال الذي جاءت الإجابة العامة من أجله . لأن العدول في الإجابة عن المخصوصيات ، إلى التعبير باللفظ العام إنما هو دليل على أن الشارع أراد إلغاء الاعتبارات المخصوصية ، اكتفاء بتقرير الحكم العام ليكون تطبيقه سائداً في جميع الحالات الماثلة .

ففي الحديث الصحيح أن رجلاً قال : يا رسول الله : إنا نركب البحر ، ومعنا القليل من الماء . فإن توضعنا منه عطشنا . أفترضاً بماء البحر ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (١) فهذه الإجابة تدل بعمومها على أن ماء البحر طهور (٢) . فهو يصلح للتطهير في كل الأحوال . بغض النظر عن ظروف السؤال . سواء في ذلك حالة الاضطراب وحالة الاختيار .

وعندما جاءت امرأة سعد بن الربيع ومعها ابنتها - وهي تقول : يا رسول الله : إن سعداً قتل معك في أحد ، وترك بنتين وأخاه . فعمد أخوه فقبض كل المال . وإنما تنكح النساء على أموالهن . فلم يجبها في مجلسها ذلك . ثم جاءته فقالت : يا رسول الله : ابنتا سعد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادع لي أخاه » فجاء فقال له عليه الصلاة والسلام : « ادفع إلي ابنتيه الثلثين ، وإلى امرأته الثمن ، ولك ما بقي »

فهذه حكم عام ، ورد في هذه الحالة الخاصة . لكنه لم يشر إلى أي اعتبار خاص . وإنما جاء الحكم عاماً . دون نظر إلى صغر البنيتين ، أو إلى استشهاد أبيهما رضي الله عنه ، أو إلى كونهما لا يملكان مالا . . فكل هذه الاعتبارات الخاصة ، لا عبرة بها في تقرير الحكم الشرعي الذي جاء عاماً ليطبق في كل الحالات الماثلة (٣) .

يقول العلامة الآمدي رحمه الله ، في بيان السبب الذي من أجله يظل العام على عمومته ، دون نظر إلى السبب الخاص : « إن أكثر العمومات

(١) فقد أخرج أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » فأفاد صلى الله عليه وسلم أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا إذا تغير أحد أوصافه .

(٢) الطهور هو الطاهر بنفسه والمطهر لغيره . وأما الطاهر فقد لا يصلح لتطهير غيره .

(٣) تفسير القرطبي ص ١٦٢٧ . أسباب النزول لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي

النيسابوري ص ٩٧ طبعة سنة ١٣٨٨ هـ .

ووردت على أسباب خاصة ، فأية السرقة نزلت في سرقة المحجن (١) . أو رده صفوان ، وآية الظهار نزلت في حق سلمة بن صخر ، وآية اللعان نزلت في حق هلال بن أمية . إلى غير ذلك . والصحابة عمموا أحكام هذه الآيات من غير نكير ، فدل على أن السبب غير مسقط للعموم ، (٢) .

المبحث الثاني

الخاص

البحث عن الخاص يتطلب بيان معناه لغة وشرعاً ، ثم حكمة وأنواعه وبالنظر إلى أن بعض علماء الأصول اعتبروا من أنواع الخاص المطلق والمقيد (٣) ، فإننا نرى أنه من المناسب أن نتكلم بشئ من التفصيل عن المطلق والمقيد باعتبارهما من أنواع الخاص .

وعلى ذلك فإننا نقسم البحث هنا إلى المطلبين الآتين :

المطلب الأول : تعريف الخاص وحكمه

المطلب الثاني : المطلق والمقيد

المطلب الأول

في

تعريف الخاص وحكمه

تعريف الخاص :

للخاص تعريف في اللغة وتعريف في اصطلاح الأصوليين .

الخاص في اللغة :

الخاص في لغة العرب اسم فاعل من التخصيص . يقال : خصصته

(١) ترس من حديد يتخذ لستر الرأس في الحروب . وكان ثمنه يقدر بربع دينار .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٣) شلبي ، المرجع السابق ص ٣٨٨ .

بكذا ، بمعنى : جعلته له وحده دون غيره (١) . فالخاص في اللغة لفظ جعل معناه خاصاً به دون سواه . فهو لا يصدق إلا على معنى واحد مخصص له .

الخاص عند علماء الأصول :

أما علماء الأصول فيعرفون الخاص بأنه : « اللفظ الذي يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع » (٢) . أى أنه لفظ وضع للدلالة على معنى واحد منفرد (٣) يستوى أن يكون واحداً بالشخص : مثل محمد ، وأحمد ، أو واحداً بالنوع مثل رجل . أو على أفراد متعددة محصورة ، مثل ثلاثة ، أو عشرة ، أو مائة وقوم ورهط وجمع وفريق . وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على عدد من الأفراد ، ولا تدل على استغراق جميع الأفراد » (٤) .

فهذه ألفاظ خاصة ، كل لفظ منها موضوع لمعنى خاص به ، دون غيره . فأسماء الأعلام لا تحتاج إلى بيان في هذا المقام . فاسم الشخص علم على الذات المسماة بهذا الاسم ؛ فلا شك أنه خاص به . ولفظ « رجل » موضوع لمعنى واحد ، هو الذكر من بني آدم الذي جاوز حد الصغر ، ودخل مرحلة البلوغ .

« وسواء أكان هذا المعنى الواحد يتحقق في عدة أفراد في الخارج أم لا يتحقق إلا في فرد واحد كشمس وقمر . . . وسواء أكانت الوحدة حقيقية . أم كانت اعتبارية كالمتنى وأسماء العدد من ثلاثة وأربعة وعشرة ومائة وألف . . فإن ما دل عليه اسم العدد ، وإن كان متعدداً ، إلا أنه يجمعها وحدة اعتبارية . فلفظ ثلاثة مثلاً ، وإن كان موضوعاً للدلالة على أفراد ثلاثة من العدد فلم يلاحظ فيه كل منها عند الوضع ، بل لوحظ مجموعها المسمى ثلاثة (٥) .

(١) المصباح المنير باب الخاء مع الصاد وما يشبههما .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٤٢ ، والإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٨٣ .

(٣) حسب الله ، المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٤) خلاف ، المرجع السابق ص ٢٢٦ .

(٥) شلبي ، المرجع السابق ص ٣٨٥ .

حكم الخاص :

يقصد بحكم الخاص الأثر الثابت له . فإذا ورد اللفظ الخاص في نص شرعى ، وكان مجرداً عن القرينة ، فإنه يدل دلالة قطعية على المعنى الذى ورد النص من أجله . حيث يثبت الحكم الشرعى لدلوله على سبيل القطع . مثال ذلك قول الله تعالى : « لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » (١) .

فقد تضمنت هذه الآية الكريمة ألفاظاً خاصة تدل حتماً على المعنى المراد منها دلالة قطعية . إذ لا توجد في النص أى قرينة تصرف الخاص عن المعنى المراد منه . وإذن فهو يدل على الحكم الشرعى المستفاد منه دلالة قاطعة . إذ لا توجد في النص أى قرينة تصرف الخاص عن المعنى المراد منه . وإذن فهو يدل دلالة قاطعة على الحكم الشرعى المراد من النص . فكلمة « إطعام عشرة مساكين » تدل حتماً على إطعام هؤلاء العشرة ، دون زيادة ولا نقصان . فالنص لا يحتمل إلا العشرة فقط ولا بد ، من غير زيادة ولا نقصان . « فالتسعة » لا تنفع ولا تكفى . والحادى عشر غير مطلوب فى النص كما هو فى غاية الوضوح . وكذلك الحال بالنسبة لكلمة « فصيام ثلاثة أيام » . وهكذا .

ومن ذلك قول الله جل شأنه : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن . . . » (٢) .

ففى هذه الآية الكريمة ألفاظ خاصة . تدل دلالة قاطعة على المعنى المراد منها . بلا أدنى احتمال لأى معنى آخر . فلفظ النصف خاص ، لا يراد به

(١) سورة المائدة من الآية رقم « ٨٩ » .

(٢) سورة النساء من الآية رقم « ١٢ » .

إلا المعنى الموضوع له في أصل اللغة . وكذلك ألفاظ : الربيع والخميس والسادس .
والثالث كلها ألفاظ خاصة تدل قطعاً على معانيها المرادة منها فقط دون سواها .
تأويل الخاص : التأويل في اللغة بيان ما يوول إليه الأمر . ويريد به
الأصوليون صرف اللفظ عن ظاهره بدليل - كما سيأتي - .

فتأويل الخاص : صرف معناه إلى معنى آخر ، بحيث يصبح له معنى
آخر ، غير المعنى الذي يتبادر للذهن إليه مباشرة . وهذا لا يكون إلا عندما
يحمل لفظ الخاص هذا التأويل .

على أن هذا الاحتمال : إن كان بعيداً فلا ينظر إليه مطلقاً من ذلك قوله
سبحانه : « قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم » (١) فلفظ النار هنا
خاص مقصود به النار الحقيقية . وهي النار المحرقة . وأما ما يقوله بعض
الملاحدة أن النار يقصد بها غضب نمرود ، فهو احتمال بعيد ، لا دليل عليه .
بل قام الدليل على عكسه تماماً (٢) فضلاً عن أن سياق الآية نفسها يؤكد أن
المقصود بها حقيقة النار المحرقة . فالآية السابقة على ذلك مباشرة هي : « قالوا
حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين » (٣) .

وإن كان الاحتمال قريباً ساغ بحث هذا التأويل . ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم : « لا تصروا الإبل والغنم . فمن ابتاعها بعد ؛ فهو بخير النظرين
بعد أن يحلبها : إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر » (٤) .

ويذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن كلمة « صاعاً من تمر » لفظ
خاص يدل قطعاً على المعنى المراد منه . وهو الكمية من التمر المقدرة بهذا
المقدار وهو الصاع .

(١) سورة الأنبياء . الآية رقم « ٦٩ » .

(٢) حيث يقول الله تعالى : « قالوا ابنوا له بنياناً فألقوه في الجحيم » .

(٣) سورة الأنبياء . الآية رقم « ٦٨ » .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير والصغير بسند جيد ، وابن حبان في صحيحه (الزواجر

عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٢٤٤ : طبعة سنة ١٣٩٠ هـ) .

وفي رواية عن أبي يوسف من الحنفية ؛ أن المراد : إما الصاع من التمر ، وإما قيمة هذا الصاع . فهو بهذا قد أول لفظ الصاع إلى القيمة في بعض المعاني المرادة منه .

المطلب الثاني في المطلق والمقيد

من أنواع الخاص : المطلق والمقيد . فكل منهما يدل على معنى واحد ؛ متحقق في فرد من الأفراد ، دون تعيين هذا الفرد . ذلك أن كلا منهما لا يشمل جميع الأفراد ، وإنما هو خاص متحقق في واحد غير معين ، شائع بين أفراد جنسه . ويتلخص الفارق بينهما في أن أحدهما أكثر شيوفاً من الآخر .

تعريف المطلق

يعرف علماء الأصول ، المطلق بأنه : « ما دل على شائع في جنسه » (١) فهو لفظ خاص يدل على فرد شائع بين أفراد جنسه غير مقيد في لفظه بأى قيد (٢).

وقد أحسن الآمدى رحمه الله حين عرف المطلق بأنه : « التكررة المثبتة » (٣). فقولنا : رجل ، وكتاب ، ودينار . . . ألفاظ ثلاثة خاصة ، ومطلقة . . أما أنها خاصة ، فلأن كل لفظ منها يدل على فرد واحد كما لا يخفى . . وأما أنها مطلقة فلأن هذا الفرد الذى يدل عليه كل لفظ منها هو فرد شائع في جنسه .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٤ .

(٢) خلاف المرجع السابق ص ٢٢٧ - حسب الله المرجع السابق ص ٢٦٣ .

شلبى ص ٤٠٩ .

(٣) الأحكام ج ٣ ص ٣ . وجاء في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت « ما دل

على فرد ما منتشر » (ج ١ ص ٣٦٠) .

فكلمة « رجل » تدل على فرد واحد من الرجال غير محدد ولا معين .
بل شائع بين جميع الرجال . ومثل ذلك يقال في كتاب . ودينار .
ومن الواضح تماماً أن كل هذه الألفاظ نكرة مثبتة . . . أى لم يسبقها
نفي (١).

تعريف المقيد :

وأما المقيد : فهو ما يقابل المطلق (٢) . ولذلك يقال في تعريفه : إنه
ما أخرج عن الإطلاق بوجه ما (٣) . فإذا ورد اللفظ الشائع بقيد من القيود
صار اللفظ مقيداً وكنا بصدد لفظ مقيد .

فقولك : رجل أو كتاب . لفظان مطلقان كما بينا . فإذا قلت : رجل
مصرى ، وكتاب شريعة . صار اللفظان مقيدين . وهذا التقييد خفف من درجة
شيوعهما بحيث أصبحا محصورين في نطاق معين . فاللفظ الأول يدل على الرجل
من المصريين بعد أن كان يدل على رجل في الدنيا أياً كان . واللفظ الثاني يدل
على كتاب في الشريعة ، بعد أن كان صادقاً على أى كتاب من الكتب أياً كان
موضوعه .

وكما هو ظاهر فإن اللفظ المقيد يظل شائعاً بين من يشتركون معه في القيد
المذكور . فرجل مصرى : شائع بين جميع الرجال في مصر . وهكذا .

دلالة المطلق :

إذا ورد المطلق في نص شرعى ، فإنه يدل قطعاً على المعنى المراد منه .
ما لم يوجد من الأدلة ما يصرفه عن معناه الأصلي ، حيث يجب العمل به على
إطلاقه ، لأنه ذو دلالة قاطعة .

(١) وحتى لا ننسى فإن النكرة المنفية عام . وأما النكرة المثبتة فهي خاص مطلق .
فإذا قلت ما عندى دينار فعنى ذلك أنه ليس عندك شئ من الدنانير مطلقاً .

(٢) الشوكاني ص ١٦٤ .

(٣) في فواتح الرحموت : ما أخرج عن الانتشار بوجه ما ، ج ١ ص ٣٦٠ .

ومن أمثله ذلك : قول الله سبحانه : « ومن كان مريضاً أو على سفر
فعدة من أيام أخر » ... فلفظ أيام جاء مطلقاً من أى . ومن هنا صح قضاء
صوم رمضان متفرقاً أو متتابعاً . لان النص جاء مطلقاً . فيعمل به على إطلاقه .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
يتربص بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » . فقد جاء لفظ « أزواجاً مطلقاً من أى
قيد ، فيشمل الزوجة المدخول بها والزوجة غير المدخول بها . لانه لم يوجد
دليل يصرف هذا المعنى عن إطلاقه في هذا الخصوص (١)

دلالة المقيد :

إذا ورد المقيد في نص شرعى وجب العمل بهذا المقيد حتماً ما لم يوجد من
من الأدلة ما يفيد إلغاء هذا القيد .

فقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » يدل دلالة
قاطعة أن تحرير الرقبة غير المؤمنة لا يجزئ في كفارة القتل الخطأ . ومن ذلك
أيضاً قوله سبحانه في كفارة الظهار « فصيام شهرين متتابعين من قبل أن ينمسا »
والنص يدل قطعاً على أن صيام شهرين متفرقين لا يجزئ ، لأن قيد التتابع
لا بد من مراعاته في هذه الحالة .

المطلق على المقيد

رأينا فيما تقدم أن اللفظ الذى يرد مطلقاً ، يظل على إطلاقه ، ما لم يوجد
من الأدلة ما يصرفه عن ذلك الإطلاق . كما أن اللفظ الذى يرد مقيداً يظل على
تقييده ، ما لم يوجد دليل على إلغاء هذا القيد .

أما إذا ورد اللفظ مطلقاً في موضع ، وورد نفس اللفظ مقيداً في موضع
فماذا يكون الموقف ؟ . . .

(١) نعم ، وجد بخصوص الزوجة الحامل قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن
أن يضمن حملهن » ، فلو كانت حاملاً متوفى عنها زوجها . فذهب بعض الأئمة إلى أنها تعتد
بأبعد الأجلين عملاً بالآيتين . وذهب البعض إلى أنها تعتد بوضع الحمل .

للإجابة على هذا التساؤل لابد من التفرقة بين حالات أربع :

الحالة الأولى : اتفاق اللفظين في الحكم وفي السبب :

إذا ورد اللفظ مطلقاً في موضع ، وورد نفس اللفظ مقيداً في موضع آخر . وكان الموضعان متفقين في الحكم وفي السبب ، فإنه في هذه الحالة يحمل المطلق على المقيد . بمعنى أن القيد الوارد في موضعه يتعين مراعاته في الموضع الآخر الذي جاء فيه اللفظ مطلقاً من غير قيد . وهذا باتفاق علماء الأصول (١)

مثال ذلك قول الله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » وقوله سبحانه : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس » (٢)

فالحكم واحد في الآيتين وهو تحريم الدم . والسبب الذي بمن أجله بني عليه الحكم واحد في الآيتين أيضاً . وهو كون هذه المادة المحرمة دماً (٣) . لكن ورد الدم في الآية الأولى وفي آيات أخرى (٤) مطلقاً من غير قيد ، وورد مقيداً في الآية الثانية بكونه « مسفوحاً » .

وفي هذه الحالة يحمل المطلق على المقيد ، بمعنى أن التحريم في جميع الآيات يقصد به تحريم الدم المسفوح حملاً للمطلق على المقيد ، أي نقلاً للقيد إلى الموضع الذي لا قيد فيه . وعلى ذلك فلو بقي بعد ذبح الشاة مثلاً - شيء من الدم في عروقها ، ملتصق بجدار الأوردة ، فإنه لا يكون محرماً . لأنه غير مسفوح . وغنى عن البيان أن للدم المسفوح - وهو المحرم - هو الذي ينطلق - مندفعاً أو سائلاً - من الذبيحة بعد قطع أوداجها (٥) .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٤ - ١٦٥ . الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٤

طبعة سنة ١٣٨٧ هـ .

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم « ١٤٥ » .

(٣) وكما لا يخفى فإن المحرمات في الآيات هي الميتة والدم ولحم الخنزير . وإنما الكلام هنا من الدم لأن الإطلاق والتقييد يعلقان به في هذا المقام .

(٤) من سورة البقرة ومن سورة المائدة ومن سورة النحل .

(٥) في تفسير هذه الآية : القرطبي ص ٢٥٦٠ .

الحالة الثانية : اختلاف اللفظين في الحكم وفي السبب :

أما إذا ورد اللفظ مطلقاً في موضع ، ونفس اللفظ مقيداً في موضع آخر . ولكن اختلف اللفظان اختلافاً جوهرياً في الحكم وفي السبب فإنه يتعين - في هذه الحالة - أن يظل المطلق على إطلاقه في موضعه ، وأن يظل المقيد على تقييده في موضعه . حيث لا يحمل المطلق على المقيد عند هذا الاختلاف . وهذا باتفاق العلماء أيضاً (١) .

مثال ذلك قول الله جل شأنه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وقوله سبحانه في آية الوضوء : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » فلفظ الأيدي ورد في آية السرقة مطلقاً . وفي آية الوضوء مقيداً بقيد : « إلى المرافق » .

وفي مثل هذه الحالة لا يحمل المطلق على المقيد . وإذن فلا تقطع يد السارق من المرفق . والسبب في عدم حمل المطلق المقيد هنا يرجع إلى أن اللفظين وردا بشأن حكيمين مختلفين : الأول وجوب قطع يد السارق . والثاني وجوب غسل اليدين إلى المرفقين أثناء الوضوء . وسبب الحكمين مختلف كذلك : فسبب الأول ارتكاب جريمة السرقة وثبوت التهمة . وسبب الثاني : الاستعداد للقيام إلى الصلاة (٢) .

الحالة الثالثة : اختلاف اللفظين في الحكم دون السبب :

صورة هذه الحالة أن يختلف اللفظان في الحكم ، ولكنهما يتحدان في السبب .

مثال ذلك قول الله تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء

(١) الشوكاني - المرجع السابق ص ٦٤ . والأمدى - المرجع السابق نفس الموضع .

(٢) وكما أشرنا أكثر من مرة فإن السنة هي التي قيدت آية القطع بقيود كثيرة منها أن

القطع من الرسنين فقط .

أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون « (١) .

فبالنسبة إلى الوضوء ورد لفظ الأيدي مقيدا بقيد « إلى المرافق » . وبالنسبة إلى التيمم جاء لفظ الأيدي مطلقا من غير قيد . واللفظان كما هو ظاهر مختلفان في الحكم وإن كانا في آية واحدة . فالأول وجوب الغسل . والثاني وجوب المسح . ولكن السبب واحد في الحكمين . وهو نية القيام إلى الصلاة .

وفي هذه الحالة : لا يحمل المطلق على المقيد باتفاق علماء الأصول أيضاً (٢) . وذلك بالنظر إلى اختلاف الحكم .

وإذا كانت بعض المذاهب تقول بمسح اليدين إلى المرفقين في التيمم ، فليس ذلك من قبيل حملهم المطلق على المقيد ، ولكن عملا بالأحاديث الواردة في هذا الشأن (٣) .

الحالة الرابعة : اتفاق اللفظين في الحكم دون السبب :

إذا ورد اللفظ مطلقاً في موضع ، وورد نفس اللفظ مقيداً في موضع آخر ، وكانا بخصوص حكم واحد . ولكن سبب كل منهما مختلف عن الآخر وهنا اختلف الفقهاء . وقبل بيان آراء العلماء في هذه الحالة نوضحها بمثال من نصوص القرآن العظيم . حيث يقول الله جات قدرته : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » (٤) ويقول سبحانه عن كفارة الظهار : « فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا » (٥)

(١) سورة المائدة . الآية رقم « ٦ » .

(٢) يقول الشوكاني إن هذا الحكم ثابت ولا خلاف فيه . وقد حكى الإجماع عليه جماعة من المحققين آخرهم ابن الحاجب . (إرشاد الفحول ص ١٦٦) . وراجع أيضاً الأمدى ج ٣ ص ٤ .

(٣) سبل السلام ج ١ ص ٩٦ .

(٤) سورة النساء من الآية رقم « ٩٢ » .

(٥) سورة المجادلة من الآية رقم « ٣ » .

وكما هو واضح ، فالحكم في الآيتين واحد ، وهو تحرير رقبة .
والسبب يختلف : فالأول القتل الخطأ ، والثاني الظهار . ولكن جاء الحكم
الأول مقيدا الرقبة بكونها موثمة . وجاء لفظ الرقبة في الحكم الثاني مطلقاً .

ويرى فقهاء المذهب الحنفى (١) أن المطلق هنا لا يحمل على المقيد .
« لأنه لا تعارض بينهما . ولأن الحمل يقتضى اتحاد تاريخ النزول فيهما ،
فيكون المقيد تفسيراً للمطلق . وقد اختلف هنا زمان نزول المطلق عن زمان
نزول المقيد » (٢) .

ويرى فقهاء المذهب الشافعى (٣) حمل المطلق على المقيد « لأن القرآن
كالكلمة الواحدة (٤) ، فيجب حمل بعض معانيه على بعض .

ولعل التوفيق بين الرأيين يتلخص فيما روى عن الشافعى رحمه الله من
أن حمل المطلق على المقيد إذا وجدت بينهما علة جامعة تقتضى ذلك .
وإلا فلا . فإن كل لفظ يعمل بمقتضاء حيث ورد به النص . فيعمل بالمطلق
على إطلاقه في موضعه ، ويعمل بالمقيد على قيده في موضعه . كما هو الحال
في المثال المذكور .

وأما تحقق العلة الجامعة فمن رأينا أنها تظهر في الاستشهاد بالمثال الآتى :

يقول الله جل شأنه - فى شاهدى المداينة - « واستشهدوا شهيدين من
رجالكم » (٥) . ويقول سبحانه فى شاهدى الرجعة : « وأشهدوا ذوى عدل
منكم » (٦) .

وهنا يبدو لنا - والله أعلم - رجحان مذهب الإمام الشافعى القائل
بأن المطلق يحمل على المقيد إذا وجدت العلة الجامعة التى تقتضى ذلك .

(١) ومعهم أكثر المالكية على ما حكاه الشوكانى عن القاضى عبد الوهاب .

(٢) شلبى - المرجع السابق ص ٤١٨ .

(٣) ومعهم بعض الفقهاء .

(٤) الإحكام للأملى ج ٣ ص ٥ .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨٢ » .

(٦) سورة الطلاق من الآية رقم « ٢ » .

فالمطلق - وهو المتمثل في شأهى المداينة - يحمل على المقيد - المتمثل في شأهى الرجعة المقيدى بالعدالة .

وسبب الترجيح يرجع فى نظرنآ إلى المعنى الجامع بين الحكمن وهو أن أن الثقة فى الشأهى لا تتحقق إلا إذا كان عدلا . . والحمد لله فهو سبحانه الموفق للصواب .

المبحث الثالث

فى

المشرك

معنى الاشتراك :

الاشتراك معناه المخالطة (١) . يقال اشترك الرجلان بمعنى : خالط أحدهما الآخر ؛ فهما شريكان . والمال بينهما مشترك (٢) .

ومن هذا المعنى أخذ تعبير المشترك فى علم الأصول . وهو اشتراك الألفاظ فى بعض المعانى التى يؤدىها كل لفظ كما سأتى .

والاشتراك فى الألفاظ ؛ قد يكون معنويا ، وقد يكون اشتراكا لفظيا . فالاشتراك المعنوى : أن يشترك فى الكلمة الواحدة أفراد كثيرون . بحيث ينطبق عليهم جميعاً نفس اللفظ . مثل كلمة : « الإنسان » ، إذ يشترك جميع بنى آدم فى هذه اللفظ ، فكل واحد منهم إنسان . ومن هذا يظهر أن المشترك المعنوى هو لفظ موضوع لأن يشترك فيه أفراد كثيرون . وقد يكون عاما وقد يكون خاصا على نحو ما سبق بيانه (٣) . وإذن فهذه النوع من المشترك لا محل له فى بحثنا هذا .

(١) لسان العرب ، الشين مع الراء (المجلد الرابع ص ٢٢٤٨) . والمصباح المنير - باب الشين والراء وما يثلثهما .

(٢) إذا كان موضوع المخالطة هو المال . كما لا يخفى .

(٣) فى المبحثين السابقين على ذلك مباشرة . فإن كلمة الإنسان عام (فكرة معرفة بالألف واللام) . وكلمة إنسان تدل على واحد من بنى جنسه فهو خاص مطلق ؛ فإذا قلت « إنسان مشفق » كان خاصاً مقيداً .

أما المشترك اللفظي فهو المقصود من بحثنا في هذا المقام .

تعريف المشترك عند الأصوليين :

المشترك عند علماء الأصول هو : « اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولياً ، من حيث هما كذلك » (١) .

فهو إذن مشترك لفظي ، أي أن اللفظ ذاته موضوع لأكثر من معنى (٢) وضعاً أولياً . أي ليس وضعاً عارضاً بأن كان استعمالاً للفظ استعمالاً مجازياً في غيره بمعنى الحقيقي (٣) . بل هو استعمال حقيقي في المعاني المتعددة لأن اللفظ وضع لها جميعاً . وهي معانٍ مختلف بعضها عن بعض . مثل كلمة العين . فإنها موضوعة للعين الباصرة وموضوعة كذلك لعين الماء المتفجرة من الأرض . وللجاسوس . وللذهب فهو عين المال (٤) .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني - ص ١٩ .

(٢) فالمشترك اللفظي - موضوع بحثنا - هو اشتراك المعاني في اللفظ الواحد بأن يكون له أكثر من معنى يختلف بعضها عن بعض . أما المشترك المعنوي والذي سبق بيانه في المبحثين السابقين فهو أن اللفظ يكون له معنى واحد فقط ولكن يندرج تحت هذا المعنى أفراد كثيرون . (٣) وبهذه المناسبة ينبغي أن نشير إلى الحقيقة والمجاز . فالحقيقة هي : اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة أو الشرع أو العرف . فكلمة الصلاة حقيقتها في اللغة الدعاء وفي الشرع العبادة المخصوصة بركوعها وسجودها . وقد يجري العرف على استعمال كلمة معينة تقيد ما وضع لها في أصل اللغة وهنا نكون أمام الحقيقة العرفية . فكلمة دابة موضوعة لغة لكل ما دب على وجه الأرض . ولكن استقر العرف من قديم الزمان على أن الدابة لفظة خاصة بذوات الحوافر . وأما المجاز فهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وسمى مجازاً لأن الكلمة استعملت في غير ما وضعت له . حيث تجاوزت الأصل إلى غيره . ولعل المثال الآتي يوضح لك الفارق بين الحقيقة والمجاز : من المعروف أن كلمة الأسد موضوعة حقيقة للحيوان المفترس فإذا قلت رأيت أسداً في الغابة أو في حديقة الحيوان فأنت تقصد الحقيقة المرادة من اللفظ . ولكن إذا قلت رأيت أسداً في المعركة ، فقد نقلت لفظ الأسد عما وضع له حقيقة ، واستعملته مجازاً في غير موضعه الأصلي ، حيث تجاوزت الأصل إلى غيره . وكنيت به عن الرجل الشجاع . فالعلاقة هي الشجاعة . والقرينة أنه لا يتصور وجود أسد حقيقي في المعركة إنما تقصد رجلاً شجاعاً يحارب محاولة الأبطال .

(٤) جاء في المصباح المنير : « العين : تقع بالاشتراك في أشياء مختلفة ، فمنها الباصرة وعين الماء وعين الشمس والعين الجارية والعين الطليعة ، وعين الشيء نفسه . ومنه أخذت مالى =

تمييز المشترك عن غيره :

يلاحظ أن عبارة « من حيث هما كذلك » ، الواردة في التعريف ؛ يقصد بها أن المشترك موضوع حقيقة لمعنيين أو أكثر ، من حيث دلالة اللفظ على كل منها دلالة حقيقية . وهذا بعكس ما يسمى « بالمتواطىء » الذى لا يتناول الأشياء من حيث هى كذلك . بل يتناولها من حيث إنها مشتركة فى معنى واحد . مثل كلمة الرجل . وهذا كما رأينا من قبيل العام .

فالفارق بين العام والخاص والمشارك ، يتلخص فى أن العام لفظ وضع لمعنى واحد يتحقق فى أفراد كثيرين . وأن الخاص لفظ وضع لمعنى واحد يتحقق فى فرد واحد مثل « محمد » أو فى أفراد محصورين مثل الطلاب الخمسة .

فى حين أن المشارك لفظ وضع لأكثر من معنى وضعا أوليا ، فهو يصدق على حقيقتين أو أكثر . تختلف كل واحدة منها عن الأخرى . كما رأينا فى كلمة العين منذ قليل .

بقى علينا أن نفرق بين المترادف والمشارك . فالألفاظ المترادفة هى تلك الصيغ المتواردة على معنى واحد . فهى ألفاظ مختلفة . تعبر كلها عن معنى واحد منفرد . مثل كلمة الأسد . التى يعبر عنها بألفاظ أخرى مثل : الليث والسبع والقسورة والغضنفر . ونحو ذلك من الألفاظ العديدة التى تدل كلها على معنى واحد (١) . أما المشارك فعلى النقيض من ذلك لأن الكلمة الواحدة موضوعة لأكثر من معنى وضعا حقيقيا كما بينا .

= بعينه والمعنى أخذت عين مالى . والعين ما ضرب من الدنانير - وقد يقال لغيره عين .. والعين النقد يقال اشتريت بالدين لا بالعين « (العين مع الياء وما يثلاثهما) . ويراجع لسان العرب : العين مع الياء ، المجلد الرابع ص ٣١٩٥ - ٣٢٠٠ .

(١) يقول النزالي رحمه الله : « إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل ولنختار لها أربعة ألفاظ وهى المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة . أما المترادفة فنمى بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على معنى واحد كالخمر والعقار ، والليث والأسد ، والسهم والنشاب ، وبالجمله كل إسمين لمسمى واحد يتناولهما أحدهما من حيث =

أسباب وجود الألفاظ المشتركة :

يرجع وجود الألفاظ المشتركة في اللغة العربية إلى أسباب نستطيع تلخيصها في الأسباب الثلاثة الآتية : -

السبب الأول : اختلاف القبائل العربية

من المعروف أن القبائل العربية كثيرة ، ومتباعدة في الصحراء بعضها عن بعض . ومن الطبيعي أن يكون لكل قبيلة ، بعض الاستعمالات اللفظية ، التي تختلف عن غيرها من القبائل الأخرى .

فمثلا كلمة « اليد » تطلقها بعض القبائل على الذراع بأكمله ، من رءوس الأصابع إلى الإبط ، وبعض القبائل يطلق هذه الكلمة على الكف والساعد ، أى إلى المرفق . ومن القبائل من يقصر استعمال كلمة اليد على الكف إلى الرسغين .

فكان هذا سببا كافيا أمام علماء اللغة أن يدونوا هذه المعاني الثلاثة لكلمة « اليد » - وما يماثلها من الكلمات الأخرى التي تصدق بأصل الوضع - على معان كثيرة .

السبب الثاني : الاستعمال المجازى لبعض الألفاظ

قد يكون المعنى الحقيقي لبعض الألفاظ ، مستعملا في غير ما وضع له مجازا . بمعنى أن الناس درجوا على استعمال هذا اللفظ على سبيل المجاز في غير معناه الأصلي . ثم يستمرون في استعمالهم ذلك ، فترة من الزمن ، حتى يستقر هذا المعنى في أذهان الناس أنه المعنى الحقيقي وينسى الناس المجاز الذي كان من قبل .

يتناول له الآخر من غير فرق . وأما المتباينة فنحن بها الأسامي المختلفة للمعاني المختلفة ، كالسواد والقدرة والأسد والمفتاح والسماء والأرض وسائر الأسامي وهي الأكثر . وأما المتواطئة فهي التي تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة في المعنى الذي وضع الاسم عليها ، كإسم الرجل فإنه يطلق على زيد وعمر وبكر وخالد ، وإسم الجسم يطلق على السماء والأرض والإنسان لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها (المستقصى : ج ١ ص ٣٣) .

وعلى سبيل المثال : فإن كلمة سياوة ؛ موضوعة أصلاً في اللغة للقافلة . وقد استعملت استعمالاً مجازياً في وسيلة الانتقال المعروفة ، ودرج الناس على هذا الاستعمال المجازي ، ثم نسوا المجاز ، وظلوا يستعملون هذا اللفظ استعمالاً حقيقياً . فصار لفظ السيارة مشتركاً بين القافلة ، وبين وسيلة النقل المعروفة لدرجة أن الناس كأدوا ينسبون الاستعمال الأصلي لشهرة الاستعمال الثاني (١) .

السبب الثالث : الاصطلاح الشرعي بجانب المعنى اللغوي

المعنى اللغوي للألفاظ ثابت لها من زمن بعيد . وهذا ليس خاصاً بلغة العرب . إنما لكل لغة ألفاظها التي تواضع الناس عليها في مخاطبتهم وآدابهم . وهناك كثير من الألفاظ الثابتة في لغة العرب قبل الإسلام . فلما نزل القرآن الكريم . جاء بحقائق شرعية بجانب الحقائق اللغوية الثابتة للألفاظ من قبل . فمثلاً لفظ « الصلاة » له حقيقة لغوية هي الدعاء . ولكن الإسلام الحنيف أثبت له حقيقة شرعية هي العبادة . المخصوصة بركوعها وسجودها . والتي تبدأ بتكبيرة الإحرام وتنتهي بالسلام .

وحقيقة الصوم لغة الإمساك والامتناع أياً كان (٢) وأما الحقيقة الشرعية له فهو امتناع مخصوص في فترة محددة . إذ هو عبارة عن الإمساك عن الطعام والشراب وسائر الشهوات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس . وهكذا وجدت الحقيقة الشرعية بجانب الحقيقة اللغوية فصارت بعض الألفاظ مشتركة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي . ولكن هذا الاشتراك لا يثير إشكالاً بخصوص الأحكام الشرعية . حيث لا خلاف حول ترجيح المعنى الشرعي على المعنى اللغوي . لأننا في إطار الأحكام الشرعية . كما سيأتي ..

صور المشترك :

المشترك قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً وقد يكون حرفاً . فالاسم ،

(١) وهكذا لفظ الدواجة والمسرة .

(٢) فالإمساك عن الكلام يحاهي القرآن صوماً كما جاء في الآية رقم « ٢٦ » من سورة

مريم على لسانها عليها السلام .

كما هو الحال بالنسبة للأمثلة السابقة كلها . فقد أشرنا إلى كثير من الأسماء المشتركة (١) .

وأما الفعل : فن أمثلته : بان ؛ فإنه يأتي بمعنى ظهر (٢) ، وبمعنى انفصل (٣) ، وبمعنى بعد (٤) . ومن أمثلته أيضاً : دان : إذا عصى وأطاع ، وذل وعزل (٥) .

أما الحرف فقد مثل له علماء الأصول بالواو والباء .
فالواو : تأتي للعطف وتأتي للحال ، وتأتي للاستئناف ، وتأتي للقسم .
وأما الباء : فهي موضوعة للسببية ، وللتبعية . وقد تأتي للتأكيد .

حكم المشترك

مما لا شك فيه أن استعمال اللفظ المشترك في النصوص الشرعية لابد له من حكمة إلهية .

ومع ذلك فإن اللفظ المشترك إذا ورد في نص شرعي فلا يخلو من حالتين ؛ إما أن يكون الاشتراك بين معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح . وإما أن يكون الاشتراك بين معنيين لغويين .

الحالة الأولى : الاشتراك بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي

أما الاشتراك بين المعنى اللغوي وبين المعنى الشرعي فلا يثير إشكالا - كما أشرنا - ذلك أن الجماهير من علماء الأمة مجتمعون على ضرورة حمل اللفظ الوارد في النص على معناه الشرعي . ما لم يوجد مانع من إرادة هذا المعنى . فالأصل أن الشارع حينما يستعمل لفظا إنما يقصد معناه الشرعي .

(١) فقد أشرنا إلى أسماء كثيرة منها : العين واليد والصلاة والصوم .

(٢) بان الأمر ظهر واستبان ووضح .

(٣) بان الشيء إذا انفصل فهو بائن ومنه الطلاق البائن .

(٤) بان الحى بينا وبينونة ظعنوا وبعثوا (المصباح المنير : الباء مع الياء وما يثلثهما) .

(٥) كشف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٥٠٣ طبعة سنة ١٨٦٢ (المند) .

لأنه يرتب أحكامه على المعاني الشرعية التي يريد بها . فالدين ، والفقه ،
والشريعة ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم - لكل لفظ من هذه الألفاظ
وغيرها - حقيقة شرعية ، وحقيقة لغوية . ولكن النص الشرعي حينما
يستعمل لفظا منها - أو من غيرها - إنما يقصد من ذلك المعنى الشرعي
الثابت لهذا اللفظ . إذ التاراع إنما يقصد أساسا الحقيقة الشرعية (١) .

الحالة الثانية : الاشتراك بين معنيين لغويين

وأما إذا كان الاشتراك بين معنيين لغويين ، فإن هذه الحالة تتطلب
هذه الحالة تتطلب في بحثها التفرقة بين صورتين .

إحدهما : أن تكون النصوص الشرعية ذاتها قد تضمنت دليلا يعين أحد
المعاني المقصودة من اللفظ المشترك .

وهنا يجب حمل هذا اللفظ على المعنى الذي دل عليه الدليل الشرعي .
وهذا بإجماع الأصوليين . حيث لا مجال لخلاف حول هذه الحالة .

مثال ذلك : قول الله جل شأنه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »
فكلمة « أيديهما » الواردة في النص لفظ مشترك ؛ فهو يصدق - كما بينا
كثيرا - على اليدين اليمنى واليسرى ، وعلى الذراع كله وعلى اليد إلى المرفق
وعلى اليد إلى الرسغين . . . لكن نصت السنة على أن الققطع إنما هو لليد اليمنى
فقط وأن المقدار الذي يقطع منها هو من طرف الأصابع إلى الرسغين .

والصورة الأخرى :

وأما إذا ورد اللفظ المشترك ، ولم يوجد نص شرعي على تعيين أحد
المعاني التي يحتملها اللفظ ، فإننا ننظر في الأمر :

- إن كان من المستحيل الجمع بين معاني اللفظ المشترك ، فإنه لا بد من
الاجتهاد لتعيين أحد هذه المعاني ، لأنه من المستحيل الجمع بينها . وقد تختلف
وجهات النظر في هذا التعيين . لأنه اجتهدى ولا غرابة في اختلاف وجهات

(١) وهذا لا ينفي وجود ارتباط بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية .

النظر في مثل هذه الحالة . كما في قوله سبحانه : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » . . . فمن العلماء من فسر القروء على أنه فترة المرض الشهرى ، ومنهم من فسره على أنه فترة الطهر من هذا المرض (١) .

— وأما إن كان الجمع بين معانى المشترك ممكناً ، فهنا اختلفت آراء الفقهاء حول العمل باللفظ المشترك . ويمكن تلخيص وجهات نظرهم في الآراء الثلاثة الآتية : —

الرأى الأول : للإمام الشافعى وبعض العلماء من المعتزلة وغيرهم . وخلاصة هذا المذهب أنه يجب تعميم الحكم بحيث تثبت كل معانى اللفظ المشترك (٢) .

ودليلهم على ذلك أن اللفظ المشترك وضع لجميع معانيه . وحيث خلت النصوص من دليل يرجح أحد هذه المعانى ؛ فإنه يتحتم العمل بها جميعاً . فينفذ اللفظ بكل معانيه ، ما دام ذلك ممكناً .
وقد جاء القرآن الكريم بألفاظ مشتركة ، وأريد من هذه الألفاظ جميع معانيها .

ومن ذلك : قول الله تعالى : « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » .

فالصلاة لفظ مشترك بين الرحمة والإستغفار . وهى « من الله رحمة ومن

(١) فقد وضع هذا اللفظ أولاً للوقت ، الذى يمتد مجيء أمر خاص فيه . فيقال : للريح قرء ، أى لها وقت معتاد توجد فيه . وللمرأة قرء ، أى لها وقت يأتيا فيه مرضها الشهرى ، ووقت تطهر فيه . . . وإذا تأملنا الأسباب السابقة يظهر لنا أنه لم يوجد عربى وضع لفظاً لأكثر من معنى إلا إذا كان بين المعنيين علاقة أو تشابه ، فلم يوجد مشترك عند وضع اللغة . وإنما جاء الاشتراك بعد نقل اللغة وكان سببه إما تعدد الواضع أو الاشتباه أو الاستعمال المجازى .
(شلبى - المرجع السابق ص ٤٤٨) .

(٢) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٠ حيث جاءت في هذا الموضع نسبة هذا القول إلى الشافعى والقاضى أبى بكر ، وأبى على الجبائى ، والقاضى عبد الجبار بن أحمد وغيرهم . وبه قال الجمهور وكثير من أئمة أهل البيت .

الملائكة إستغفار . وقد أراد الله كلا المعنيين . وهذا هو الجمع بين معنى المشترك (١) .

واستدلوا كذلك بقوله سبحانه : « ألم تر أن الله يسجد له من السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب » (٢) . فإنه جل شأنه نسب السجود إلى العقلاء وغيرهم كالشجر والدواب . فما نسب إلى غير العقلاء يراد به الانقياد لا وضع الجبهة على الأرض . وما نسب إلى العقلاء يراد به وضع الجبهة على الأرض . إذ لو كان المراد الانقياد لما قال سبحانه - وكثير من الناس - لأن الانقياد شامل لجميع الناس .

الرأى الثانى : مذهب أبى حنيفة وبعض أتباعه وبعض الشافعية .

وهم يقولون بالتوقف عن العمل بالمشترك . حتى يترجح أحد المعانى . أى أنهم يتجهون إلى ترجيح أحد المعانى المقصودة ، فإن لم يتبين المراد اعتبر اللفظ مجملاً . ويحتاج إلى بيان من مصدر التشريع . « لأن المشترك وضع لكل معنى من معانيه بوضع خاص . فلا يتصور أن يراد منه الكل حقيقة . لأنه لم يوضع له ، بل وضع لواحد منها . كما لا يتصور أن يراد منه الكل مجازاً ، لأنه يلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز (٣) فى إطلاق واحد وهذا باطل (٤) .

وأجابوا عن الآية الأولى : بأنه ليس فيها استعمال الإسم المشترك فى أكثر من معنى . لأن سباق الآية لإيجاب إقتداء المؤمنين بالله تعالى وملائكته فى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فلا بد من إتحاد معنى الصلاة فى الجميع سواء كان معنى حقيقياً أو معنى مجازياً . أما الحقيقى فهو الدعاء والمراد منه أنه سبحانه يدعو ذاته بإيصال الخير إلى النبى صلى الله عليه وآله

(١) المرجع السابق نفس الموضع .

(٢) سورة الحج من الآية رقم « ١٨ » .

(٣) راجع ما قلناه منذ قليل عن الحقيقة والمجاز ص ٥٥ هامش ٥٥ .

(٤) شلبي المرجع السابق ص ٤٥١ .

وسلم . ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة (١) وأما المجازى فهو إرادة الخير (٢) أو ما يؤدي معنى العناية بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم : إظهاراً لشرفه وحرمة (٣) .

وأجابوا عن الآية الثانية : بأنه يمكن أن يراد بالسجود الانقياد في الجميع وما ذكر من أن الانقياد شامل لجميع الناس غير صحيح لأن الكفار لم ينقادوا (٤) وحتى يستقيم هذا الرد في نظرنا يتعين تقييد الانقياد بوصف الإختياري . فالمراد إذن بالسجود والله أعلم الانقياد الإختياري المتمثل في الطاعة والإمتثال الموجب لرضوان الله . وهذا لم يحصل من الكافر . نعم حصل منه الانقياد لأمر الله بالموت مثلاً أو بخضوعه لقهر الملك الجبار عقاباً وإنتقاماً . وهذا ليس باختياره .

وبعد أن استعرض الشوكاني رحمه الله أدلة الفريقين يعلق عليها بقوله : إذا عرفت هذا لاح لك عدم جواز الجمع بين معنى المشترك أو معانيه ولم يأت من جوزه بحجة مقبولة (٥) .

الرأى الثالث : منسوب إلى بعض الحنفية : وخلاصته أن اللفظ المشترك إذا ورد في سياق النفي ، فإنه يكون عاماً . بحيث يصدق نفي الحكم على جميع معاني هذا اللفظ . وأما إذا ورد اللفظ المشترك في سياق الإثبات ، فإنه لا يصح أن يراد به جميع معانيه . ولا بد من الإجتهد للوصول إلى تحديد أحد المعاني ، وإلا فليس هنالك إلا التوقف كما قال أصحاب الرأى الأول .

وحجة هذا الرأى أن النفي يصدق على كل ما يشتمل عليه لفظ المشترك من المعاني . فيتناولها جميعاً لضرورة إنطباق النفي على الجميع (٦) فإذا قال

(١) فالذين فسروا الصلاة من الله تعالى بالرحمة مقصود بها هذا المعنى .

(٢) الشوكاني المرجع السابق ص ٢٠ .

(٣) هذا ما حكاه الأمدى رحمه الله عن الإمام الغزالي رحمه الله : الإحكام ج ٢

ص ٢٢٤ .

(٤) الشوكاني المرجع السابق نفس الموضع .

(٥) المرجع السابق نفس الموضع .

(٦) شلبي المرجع السابق - ص ٤٥١ .

ما رأيت عيناً . فإن النفي يشمل العين الجارحة وعين الذهب وعين الشمس وعين الماء (١) والجالسوس .

وأما في حالة الإثبات فعلى العكس من ذلك . فإذا قال رأيت عيناً وجب عليه أن يحدد طبيعة العين التي رآها . إذ الضرورة التي كانت قائمة في حالة النفي غير موجودة في حالة الإثبات . فيتعين في الحالة الأخيرة التوقف حتى يتبين المراد منه .

أهمية هذا الخلاف :

ولا يقال : إن هذا خلاف نظري . إذ له آثار عملية تظهر في مثل قول الله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً (٢) .

فقد حرم الله سبحانه وتعالى قتل الصيد في الحرم ، أو أثناء الإحرام بحج وعمره . والنص الكريم يقرر عقاباً دنيوياً لمن يفعل ذلك (٣) وهو : جزاء مثل ما قتل من النعم أى أنه يقدم هدياً يذبح في الموضع المخصص لذلك بالحرم تقرباً إلى الله تعالى . وهذا الجزاء يكون مماثلاً للصيد الذي قتله .

فاللفظ المشترك في هذه الآية هو لفظ « مثل » . إذ هو مشترك بين المماثلة في الحلقة والصورة . وبين المماثلة في المعنى : أى القيمة .

وبناء على ما تقدم فإن الإمام الشافعي (٤) — وهو القائل بالأخذ بجميع معاني المشترك يقول : إته ينبغي مراعاة المثلية في الحلقة والصورة متى كان

(١) الشوكاني ص ٢١ .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم « ٩٥ » .

(٣) فضلاً عن العقاب الأخرى .

(٤) ومن معه نحوه ما بينا .

ذلك ممكناً (١) . وإلا بأن كانت مراعاة المثلية في الصورة غير ممكنة ففيه مثل قيمته (٢) . ويستثنى من ذلك حمام الحرم (٣) .

وقال أبو حنيفة ومن معه بالتوقف في بيان معنى المشترك المراد من النص حتى تظهر القرينة المرجحة . تم أخذوا بالمعنى الثانى وهو القيمة بدليل قوله تعالى « يحكم به ذوا عدل منكم » . حيث قالوا : إن الذى يحتاج إلى حكم العدلين هو القيمة لأنها هى التى تحتاج إلى التقدير .

الفصل الثالث

فى

وضوح الدلالة وخفائها

استقرأ علماء الأصول النصوص الشرعية ، من الكتاب والسنة ، فوجودها دالة على معانيها دلالة ، تختلف من نص إلى نص . فبعض الألفاظ تدل على الحكم الشرعى دلالة واضحة . وبعضها يدل على الحكم دلالة خفية .

نبحث وضوح الدلالة فى المبحث الأول ، ثم نتناول بعد ذلك خفاء الدلالة فى المبحث الثانى .

(١) جاء فى تفسير القرطبى : « فى النعامة بدنة - أى ناقة - وفى حمار الوحش وبقره الوحش بقرة . وفى الظبى شاة ؛ وبه قال الشافعى . وأقل ما يجزى عند مالك ما استبسر من الهدى ، وكان أضحية ؛ وذلك كالجدع من الضأن . والثنى مما سواه . وما لم يبلغ جزاؤه ذلك ففيه إطعام أو صيام (ص ٢٣٠٧) .

(٢) أى أن الذى يقوم ليس هو الصيد المقتول ولكن مثل هذا الصيد . حيث تجب قيمة هذا المثل عند الشافعى .

(٣) يقول القرطبى رحمه الله : « وفى الحمام كله قيمته ، إلا حمام مكة ؛ فإن فى الحمامة منه شاة اتباعاً للسلف فى ذلك . . . وحكى ابن عبد الحكم عن مالك : أن فى حمام مكة وفراخها شاة . قال وكذلك حمام الحرم . وفى حمام الحل حكومة » (ص ٢٣٠٧) .
أى ما يحكم به العدلان .

المبحث الأول في وضوح الدلالة

وضوح الدلالة يتمثل في الألفاظ التي تدل على معناها دلالة واضحة .
وقد قسم الأصوليون هذه الألفاظ الواضحة ، إلى أربعة أقسام هي :
الظاهر . والنص . والمفسر . والمحكم .
وأول هذه الألفاظ أضعفها وضوحا ، وآخرها أقوىها فهي - إذن -
مرتبة من حيث الوضوح ترتيباً تصاعدياً .

١ - الظاهر :

الظاهر في اللغة هو الواضح (١) . والظاهر في اصطلاح الأصوليين هو
اللفظ الذي يدل على معناه دلالة راجحة (٢) .
فهو لفظ تدل صيغته على معناه ، دون توقف على قرينة ، ولكنه يحتمل
التأويل . لأن معناه لم يكن هو المقصود الأصلي من سياق الكلام (٣) .
مثال ذلك : قول الله سبحانه : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (٤)
فهذا القول الكريم تدل صيغته : على أن البيع خلال وأن الربا حرام .
وهي دلالة مباشرة غير محتاجة إلى قرينة .
« لكن الله جل شأنه أنزل هذه الآية الكريمة للرد على المشركين الذين
قالوا : « إنما البيع مثل الربا » .

(١) المصباح المنير : باب الهاء مع الظاء وما يثلثهما .

(٢) يقول الآمدي : « والحق في ذلك أن يقال : اللفظ الظاهر : ما دل على معنى بالوضع
الأصل أو العرفي ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً (الإحكام ج ٢ ص ٤٨) . ومن هذا أخذنا
في التعريف عبارة أن يدل على معناه دلالة راجحة . وهو ما قاله الشوكاني : « ما دل على معنى
مع قبوله لإفادة غيره دلالة مرجوحة » (إرشاد الفحول ص ١٧٥) .

(٣) خلاف ص ١٩٠ . حسب الله ص ٣٠٣ . شلبي ص ٤٦١ .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٧٥ » .

فالحكم السابق المستفاد من الآية لم يكن هو المقصود الأصلي من سياق الكلام ، إذ النص مسوق لنفي المماثلة بين البيع والربا .

ومثال الظاهر من السنة : قوله صلى الله عليه وسلم عن البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » . فالصيغة النبوية الكريمة تدل مباشرة على أن ماء البحر طهور ، وميتة البحر حلال . ولكن الصيغة ليست مسوقة لهذا الحكم ، حيث قالها النبي عليه الصلاة والسلام عن الوضوء بماء البحر .

حكم الظاهر :

ومما لاشك فيه أن الظاهر دليل شرعى ، يجب اتباعه ، والعمل به . ودليل ذلك إجماع الصحابة على العمل بظواهر الألفاظ (١) .

غير أن الظاهر يقبل التأويل إن كان خاصا (٢) ، كما أنه يقبل التخصيص إن كان عاما (٣) . على ما بينا عند كلامنا عن العام والخاص (٤) .

٢ - النص :

النص فى اللغة : هو رفع الشيء بحيث يكون فى غاية الوضوح والظهور (٥) والنص فى اصطلاح الأصوليين ، هو : ما دل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصالة من سياقه (٦) . لكنه يحتل التأويل والتخصيص .

فالنص لفظ واضح . بل هو أكثر وضوحا من الظاهر ، لأن الشارع

(١) إرشاد الفحول للشوكانى ص ١٧٦ .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢٨٠-٢٨٤ .

(٣) راجع ما تقدم ص ٠٠ .

(٤) فى الفصل الأول من هذا الباب .

(٥) جاء فى لسان العرب : النص رفعك الشيء . نص الحديث ينصه نصاً إذا رفعه . وكل ما أظهر فقد نص . ووضع على المنصة : أى على غاية الشهرة والظهور . والمنصة ما تظهر عليه العروس ترى . . . ونص كل شيء منتهاء (المجلد السادس ص ٤٤٢ و ص ٤٤٦) .

(٦) خلاف ص ١٩١ - ١٩٢ .

قد ساق صيغته ، لتدل - أصالة - على المعنى المتبادر منه ، دلالة مباشرة .
غير أنه مثل الظاهر في قابلية للتأويل والتخصيص (١) :

فقول الله سبحانه : « وأحل الله البيع وحرم الربا » . : نص في عدم
المماثلة بين البيع والربا ، لأنها نزلت رداً على المشركين الذين قالوا :
« إنما البيع مثل الربا » .

فكأن الآية دلت على معنيين : الأول : تحليل البيع وتحريم الربا .
وهذا ظاهر (٢) . والثاني : نفى المماثلة بين البيع والربا . . وهذا نص لأن
الآية نزلت أساساً لنفى هذه المماثلة (٣) .

وهكذا فإن الظاهر والنص يجتمعان في عبارة واحدة ، إذا كانت
صيغتها تدل معنيين ، سيقت مباشرة لأحدهما ، ودلت على الثاني دلالة
كما ظاهرة . في هذه الآية .

وكما في قوله تعالى : « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » (٤) فإنه يدل
على معنيين : أحدهما : إباحة الطلاق أو الترخيص فيه (٥) وثنائهما مراعاة
وقت الطهر . أى الوقت الذى يصح إيقاع الطلاق فيه لأنه حين يطلقها
في طهر لم يقربها فيه يكون هذا دليلاً على بغضه لها وكراهة معاشرتها . . .
غير أن هذه الآية ظاهر في المعنى الأول ، لأنها لم تنزل لبيان حكم الطلاق
ولكنها نص في المعنى الثانى لأنها نزلت أصلاً للدلالة على هذا المعنى .

ومن ناحية أخرى : فإن النص يتفرد عن الظاهر ، عندما تكون الصيغة
دالة على معنى واحد . مسوقة للدلالة عليه .

(٢) بل والنسخ من الناحية النظرية . لأنه كان قابلاً للنسخ زمن نزول الوحي . أما بعد
ذلك فلا .

(٣) لأن الآية لم تنزل لهذا المعنى . وإنما نزلت للمعنى الثانى .

(٤) فقد ساق الله تعالى هذا النص الكريم لنفى هذه المماثلة .

(٥) من الآية الأولى من سورة الطلاق .

(٦) على خلاف فى رأى : هل الأصل فى الطلاق الحظر أم الإباحة . وقد رجعنا أن
الأصل فيه الحظر . ولا يرخص فيه : لا لمبرر شرعى (راجع كتابنا : حقوق الأسرة فى
الفقه الإسلامى ص ٢٨٢ - ٢٨٥) .

وما أكثر هذه الصيغ الواردة في الكتاب العزيز والسنة الشريفة فقول
جل جلاله : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » . . نص في الدلالة على معناه .
لأن الأمر بالتقوى هو المعنى الحقيقي . الذي نزلت الآية من أجله . وليس
له معنى آخر . حتى يكون ظاهراً فيه . وهو نص - كما أشرنا - لأنه يحتمل
التخصيص . حيث لا يتوجه الخطاب إلا للعقلاء البالغين . فهو إذن مخصص
بمن عدا فاقدى أهلية التكليف أو ناقضها (١) .

وأما الظاهر فلا يتصور انفراده عن النص . إذ لا بد أن يكون مقترنا
بالنص لا محالة . حيث لا يتصور وجود الظاهر إلا في صيغة تحتمل معنيين .
تدل مباشرة على أحدهما ، وتدل على الثاني دلالة غير مباشرة ولا يتصور
عقلاً وجود المعنى غير المباشر إلا مع وجود المعنى المباشر .

وغنى عن البيان أن النص يجب العمل به إجماعاً . لأنه إذا كان الظاهر
مجموعاً على ضرورة العمل به ، فمن باب أولى النص لأنه أكثر وضوحاً من
الظاهر كما بينا (٢) .

٣ - المفسر :

المفسر في اللغة هو اللفظ الذي ازداد وضوحاً وكشفاً وتفسيراً (٣) .
ويراد به في علم الأصول : اللفظ الذي كشف معناه كشفاً لاشبهة
فيه (٤) .

(١) شلبي - المرجع السابق ص ٤٦٤ .

(٢) ويلاحظ أخيراً أن كلمة « نص » تطلق على كل لفظ سمع من الشارع حتى ولو كان
ظاهراً . (تيسير التحرير ج ١ ص ١٣٧) . فيقال : نص الآية الكريمة ونص الحديث الشريف
وكذلك في مجال القانون يقال نصت المادة .

(٣) جاء في لسان العرب : الفسر البيان ، وكشف المغطى والتفسير كشف المراد من
اللفظ (الفاء مع السين ، المجلد الخامس ص ٣٤١٢) . وفي المصباح فسرت الشيء بينته وأوضحته
والتشغيل مبالغة (الفاء مع السين وما يثلثهما) .

(٤) ولهذا يحرم التفسير بالرأى المجرد (تيسير التحرير ج ١ ص ١٣٧) .

فالمفسر - إذن - هو لفظ يدل على معناه دلالة أصيلة واضحة - غاية الوضوح - لا تحتل تأويلاً ولا تخصيصاً (١). وهو أكثر وضوحاً من النص (٢).

ويصدق المفسر - كذلك - على كل لفظ بين الشارع معناه بياناً قاطعاً.

ومن هذا يظهر أن المفسر نوعان : مفسر بذاته ومفسر بغيره .

(أ) المفسر بذاته :

٢ - المفسر بذاته : فالمفسر لذاته . هو ما كانت صيغته دالة بنفسها على وضوح المعنى وضوحاً مفصلاً :

ومن أمثلة المفسر لذاته : قول الله جل ثناؤه : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين (٣) » . . . فهذه الآية الكريمة تدل على وجوب قتال المشركين دلالة واضحة - بنفس صيغتها - وهو وضوح مفصل لا يحتاج إلى تأويل أو تخصيص . وإذا كان لفظ المشركين يحتل ذلك إلا أن لفظ « كافة » أغلق تماماً باب التأويل والتخصيص ومن ذلك أيضاً قول الله سبحانه : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٤) .

(ب) المفسر بغيره :

وأما المفسر بغيره فهو ما كانت صيغته مجملة فلحقها بيان قاطع يسد باب التأويل والتخصيص (٥) .

(١) ولكنه يقبل النسخ من الناحية النظرية فقد كان محتملاً له زمن الرسالة ثم صار محكماً بعد ذلك .

(٢) وقد حكى أمير باد شاه عن فخر الإسلام البزدوى قوله : « وأما المفسر فما ازداد وضوحاً على النص ؛ سواء كان بمعنى في النص أو بغيره . بأن كان مجملاً فلحقه بيان قاطع فأنسد باب التأويل والتخصيص (المرجع السابق ذات الموضع) .

(٣) سورة التوبة من الآية رقم « ٣٦ » .

(٤) سورة النور من الآية الثانية .

فقد سبق أن أشرنا مراراً إلى أن ألفاظ « الصلاة والصيام والزكاة والحج والربا » جاءت في القرآن الكريم مجملة . فبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانا وافيا وصارت هذه الاصطلاحات مفسرة تفسيرا أغلق باب التأويل والتخصيص بشأنها والبيان وإن كان منسوبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه في حقيقته هو من الله عز وجل على نحو ما سبق تفصيله وبيانه (١) .

وهناك أمثلة أخرى لهذا النوع من المفسر . حيث يفسر القرآن بعضه بعضا (٢) ومن ذلك قوله جل شأنه : « إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا » (٣) .

وقوله سبحانه : « ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (٤) .

حكم المفسر :

وحكم المفسر : وجوب العمل به قطعا - على النحو الذي بينه الشارع - إما بيانا من ذات اللفظ الذي ورد به الحكم الشرعي وإما بيانا ؛ جاء به نص شرعي آخر بينه على سبيل القطع ، فهو في الصورتين مبين غاية البيان لا يحتسل تأويلا ولا تخصيصاً . فلم يبق إلا وجوب العمل به (٥) .

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) راجع ما تقدم وعلى الأخص ص ١١٨ - ١٢٢ .

(٣) راجع ما تقدم وعلى الأخص ص ٩٣ - ٩٥ .

(٤) سورة المعارج الآيات من ١٩ - ٢١ . وقد جاء في تفسير ابن كثير : يقول تعالى نخبأ عن الإنسان وما هو مجبول عليه من الأخلاق الدنيئة « إن الإنسان خلق هلوعاً » ثم فسره بقوله : « إذا مسه الشر جزوعاً » أي إذا أصابه الضر فزع وجزع وانخلع قلبه من شدة الرعب وأمسى أن يحصل له بعد ذلك خير « وإذا مسه الخير منوعاً » أي إذا حصلت له نعمة من الله بخل بها ومنع حق الله تعالى فيها (ج ٤ ص ٤٢١) .

(٥) سورة المطففين . الآيات « ١ - ٣ » .

(٦) يقول الأصوليون : إنه كان يقبل النسخ زمن الرسالة . وهي إمكانية نظرية حيث لا مجال للنسخ بعد غلق باب الوحي .

٤ - المحكم :

المحكم في اللغة هو المتقن ، الذي لا اختلاف فيه ، ولا اضطراب (١)
تقول أحكمت الشيء بمعنى أتقنته .

ويعرف المحكم عند الأصوليين بأنه : « اللفظ الذي تدل صيغته على
معناه دلالة أبدية قاطعة (٢) .

فصيغة المحكم أقوى الصيغ ؛ من حيث الوضوح ، ومن حيث الثبات
وعدم القابلية للتأثير بأدنى موثر .

أما الحيثية الأولى ، وهي وضوح الصيغة فإن المحكم يدل على معناه
دلالة بلغت الدرجة القصوى من حيث الوضوح والظهور . والحق أن المفسر
يشترك مع المحكم في هذه الصيغة . فكل منهما يدل على معناه دلالة بينة
واضحة لا يقترب منها أدنى لبس أو غموض .

وأما الحيثية الثانية ، وهي ثبات الحكم واستقراره ، فإن المفسر يشترك
مع المحكم أيضاً : في عدم قابلية كل منهما للتأويل والتخصيص لأنهما في
غاية الوضوح والظهور ، فغير محتاجين إلى تأويل أو تخصيص .

ولكن المحكم ينفرد في عدم قابليته للنسخ . فالمحكم لا يقبل النسخ ، لافي
زمن الرسالة ، ولا بعدها . أما المفسر فقد كان قابلاً للنسخ وقت نزول
الوحي (٣) .

المحكم نوعان : محكم لذاته ومحكم لغيره .

١ - المحكم لذاته : وهو ما كان حكماً أساسياً من أصول الدين ،
وقواعده الكلية . مثل توحيد الله سبحانه وعبادته وحده لا شريك له
والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومثل أمهات الفضائل

(١) لسان العرب : الحاء مع الكاف .

(٢) المصباح المنير - باب الحاء مع الكاف وما يثلثهما .

(٣) وهي إمكانية تاريخية . حيث لا نسخ بعد عهد الرسالة فصار المفسر محكماً .

التي لا مجال فيه لاختلاف أو تغيير ، كبر الوالدين ، والصدق والطهر والعفاف .

ومن ذلك قوله جل شأنه : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الدين عند الله الإسلام » (١) . وقوله سبحانه : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا » (٢) .

المحكم لغيره :

المحكم لغيره : وأما المحكم لغيره فهو ما كان حكما فرعيا . ولكن دلت صيغته على تأييده وعدم قابليته للتأويل أو التخصيص أو النسخ ، كما هو الحكم الثابت بعدم قبول شهادة القاذف حيث يقول الله جلت حكمته : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » (٣) . وتحريم الصلاة على المنافقين وذلك في قول الله سبحانه : « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » (٤) . . ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » (٥) .

ومن المحكم لغيره ، واضح الدلالة ، الذي كان قابلا للنسخ . ثم استقر بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، فصار محكما لهذا السبب (٦) . وهكذا فإن الأقسام الأربعة السابقة أصبحت محكمة . وإن كان الظاهر والنص محتملين للتأويل أو التخصيص . وصار المفسر والمحكم

(١) سورة آل عمران الآية رقم « ١٨ » وصدر الآية رقم « ١٩ » .

(٢) سورة الإسراء من الآية رقم « ٢٣ » .

(٣) سورة النور من الآية رقم « ٣ » .

(٤) سورة التوبة من الآية رقم « ٨٤ » .

(٥) استشهد علماء الأصول بهذا الحديث المذكور بلفظه في المتن . وأما الحديث الذي اطلعت على سنده فهو ما روى عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة من أصل الإيمان : الكف عن قال : لا إله إلا الله ، لا تكفره بذنوب ولا تخرجه من الإسلام بعمل . والجهاد ماض مذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل . والإيمان بالقدر » (نيل الأمطار ج ٨ ص ٣٠) .

(٦) تيسير التحرير ج ١ ص ١٣٧ .

فى قوة واحدة لاجمال ففهما لتأويل أو تخصيص كما هو ثابت لهما حتى فى زمن الرسالة . فقول الله تعالى « أقفموا الصلاة » نص . لأن صيغته جاءت للدلالة على معناه المتبادر منه ، حيث سقت مصيغة لهذا المقصد وهو إقامة الصلاة . ونظرا لأن لفظ الصلاة مجمل ، فقد بينه النبى صلى الله عليه وسلم ، وبهذا البيان القطعى صار مفسرا . ثم بانتقال سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى صار النص المفسر محكما .

حكم المحكم :

وغنى عن البيان أن العمل بالمحكم واجب قطعا ، وفرض محتم ، لأن صيغته قاطعة فى الدلالة على معناه ، دلالة حتمية لاتقبل تأويلا ، ولاتخصيصاً بل ولا نسخا . وإن كان المعنى الأخير تشترك فيه جميع الألفاظ الواضحة الدلالة حيث أصبحت غير قابلة للنسخ كما بينا ذلك فى الفقرة السابقة (١) .

درجات واضح الدلالة

رأينا أن واضح الدلالة أربعة ألفاظ هى : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم . وأولها أضعفها ، وآخرها أقوىها .

فالظاهر هو أقل هذه الألفاظ وضوحا ، لأن صيغته لم تسق لبيان معناه ولكنها سقت لمعنى آخر . والنص أقوى من الظاهر . لأن معناه هو المقصود الأصلي من صيغته .

وأما المفسر فهو أقوى من النص ، إذ المفسر لا يحتمل التأويل ولا التخصيص ومن هنا كان أكثر قوة من النص لأن الأخير يحقل التخصيص والتأويل .

(١) ولذلك فإن الإجماع منعقد على ضرورة العمل بهذه الألفاظ الأربعة . كما هو واضح مما قدمناه .

وأقوى هذه الألفاظ الأربعة المحكم . وإذا كان الاجماع قد انعقد على ضرورة العمل بهذه الألفاظ الأربعة ، فإن هذا لايعنى أنها فى درجة واحده من حيث القوة . فالعمل واجب بكل واحد منها عند انفراده . هذا لاشك فيه .

ولكن عند التعارض فإنه يعمل بالأقوى منها دون ريب .

فلو تعارض الظاهر مع النص وجب العمل بالنص . فقله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات » (١) ظاهر فى إباحة كل مطعموم عند التقوى والإيمان والعمل الصالح . وقوله سبحانه ؛ فى الحمر وماعمها : « رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » نص . فيقدم النص على الظاهر . ولذلك فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه شدد العقوبة تغزيراً على شارب الحمر الذى استدل بالآية الأولى - شدد عليه العقوبة - لسوء تأويله . ثم قال له . لو اتقيت الله ماطعمتها (٢) .

وإذا وجد النص مع المفسر ؛ وجب العمل بالمفسر . لأنه الأقوى . فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » . . . نص فى وجوب الوضوء لكل صلاة . وفى الرواية الأخرى : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » . . . مفسر ؛ لا يحتمل التأويل . فيقدم المفسر على النص (٣) .

(١) سورة المائدة . من الآية رقم « ٩٣ » . وعن سبب نزولها يقول ابن عباس والبراء بن عازب وأنس بن مالك : قال قوم من الصحابة لما نزل تحريم الحمر : كيف بمن مات منا وهو يشربها ويأكل الميسر فنزلت (تفسير القرطبي ص ٢٢٩٠) .

(٢) تناولها قدامة بن مظعون الجمحي فقال له عمر أخطأت التأويل يا قدامة لو اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله . وروى عن على رضى الله عنه أن قوماً شربوا بالشام وتناولوا هذه الآية فأجمع على وعمر على أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا (تفسير القرطبي ص ٢٢٩٤-٢٢٥٩) .

(٣) وأهمية العمل بالمفسر فى مثل هذه الحالة : أن العمل بالنص قد يترتب عليه بعض المخرج . إذ يؤخذ منه وجوب الوضوء لكل صلاة حتى ولو كانت تريد أن تقضى بعض ما عليها من الصلوات فإنه يتعين عليها - بناء على النص - أن تكرر الوضوء فى الوقت الواحد بعدد الصلوات (م ٢١ - أصول الأحكام الشرعية)

وإذا لاحظنا ما سبق بيانه من أن المفسر صار محكما بعد عهد الرسالة .
وأن المفسر ، لا يقبل بذاته التأويل ولا التخصيص حتى في عهد الرسالة .
أدركنا أن المفسر والمحكم بمنزلة واحدة ، فلا يتصور وجودهما معاً . وإذن
فلا مجال لترجيح أحدهما على الآخر . فكل منهما قطعى يجب العمل به لا
محالة (١) .

المبحث الثاني

في

خفاء الدلالة

خفاء الدلالة يتمثل في الألفاظ التي تدل على معناها دلالة خفية ، غير
ظاهرة . وقد حصر الأصوليون هذه الألفاظ فيما يأتي :
الحنى ، والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه .

وبعض هذه الألفاظ أشد خفاء من بعض . فأولها أقلها في الخفاء ،
وأقربها إلى الظهور . يليه المشكل . فالمجمل . ثم المتشابه . فالأول والثاني يزال

التي تريد أن تصلها . لكن جاء المفسر فرفع ذلك الحرج وبين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن المراد : الوضوء لوقت كل صلاة في وقت الصلاة تتوضأ ثم لها أن تصل ما شئت من
الصلوات في هذا الوقت بنفس الوضوء . فإذا خرج الوقت أعادت الوضوء إذا أرادت الصلاة
(١) وقد أشار إلى هذه الجزئية فضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبي فقال : « وأما
تعارض المفسر مع المحكم فقد حاول بعض الأصوليين التمثيل له بتعارض قوله تعالى : وأشهدوا
ذوى عدل منكم » . مع قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » . فإن الأول مفسر يقتضى
قبول شهادة المحدودين في القذف بعد التوبة ، لأنها صارا عدلين حينئذ والثاني محكم يقتضى عدم
قبولها لوجود التأييد فيه صريحاً . وقد نوقش هذا المثال بمناقشات كثيرة . منها : أنه لا تعارض
بينها : لأن الأولى أمرت بالشهادة . والثانية منعت قبولها . ولا يلزم من وجود الشهادة قبولها
(شلبي المرجع السابق ص ٤٦٨ - ٤٦٩) .

ونضيف من جانبنا توضيحاً لذلك فنقول : إن العمل القضائي كثيراً ما توجد أمامه شهادة
العدول ، ولكنه لا يأخذ بها - مثل شهادة الأبن ، أو شهادة الزوجة أو ما إلى ذلك - فهنا
رغم عدالة الشاهد فإن القاضي لا يقبل شهادته . لاحتمال المحاباة في الشهادة وبهذا ثبت عملاً أنه
لا منافاة بين عدالة الشهود ، وبين عدم إقبالها .

خفاؤهما بالاجتهاد ، وبلاستعانة بالنصوص . والمحمل يزال خفاؤه بالنص التشريعي . أما المتشابه فذو خفاء شديد .

نتكلم عن هذه الألفاظ الأربعة في المطالب الآتية :

المطلب الأول : في الخفي

المطلب الثاني : في المشكل

المطلب الثالث : في المحمل

المطلب الرابع : في المتشابه

المطلب الأول

في

الخفي

الخفي عند الأصوليين (١) ، هو : لفظ ظاهر ، يصدق على أفراد كثيرين لكن في انطباق معناه على بعض أفراده شيء من الغموض .

فالأصل أن هذا اللفظ يدل بصيغته على معناه . ولكن بالنظر إلى أنه ينطبق على أفراد كثيرين ، فإن بعض أفراده لا يكون ظاهراً فيها ، بحيث يحتاج إلى شيء من التأمل والبحث .

مثال ذلك : لفظ السارق الوارد في آية القطع . حيث يعرف السارق

(١) أما في اللغة العربية : فيقال : « خفي الشيء » يخفى خفاء بالمد والفتح استتر ، أو ظهر . فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقاً . فيقول : خفي عليه إذا استتر ، وخفي له إذا ظهر : « المصباح المنير باب الخاء مع الفاء وما يثلثها » .

وجاء في لسان العرب : « خفا البرق خفوا لمع . وخفي الشيء خفوا ظهر . وخفيت الشيء أخفية كتمته . وخفيته أيضاً أظهرته . وهو من الأضداد ... وخفي الشيء خفاء فهو خاف وخفي لم يظهر ... وفي التنزيل : « إن الساعة آتية أكاد أخفيها » .. أي أسترها وأواربها ... وقرئت « أكاد أخفيها » .. بفتح الألف المهموزة أي أظهرها - حكاه اللحياني عن الكسائي عن محمد بن سهل عن سعيد بن جبر - لأنك تقول خفيت السر أي أظهرته (الخاء مع الفاء - المجلد الثاني ص ١٢١٦ ص ١٢١٧) .

بأنه : « الذى يستولى على نصاب من مال غيره خفية من حرز مثله » وهو تعريف يشمل كل من ينطبق عليه من الأفراد .

غير أنه صار بعض الغموض فى بعض ألفاظ منها : حالة النشال : وهو الذى يأخذ المال من غيره بقظة بنوع من المهارة الشيطانية وخفة اليد الآثمة ، ومسارقة أعين الناس .

فهل ينطبق على النشال تعريف السارق فتقطع يده ؟ أم أنه يعتبر مجرد آخذ لمال غيره ، فيعاقب بعقوبة تعزيزية دون قطع ؟ .

وبالتأمل فى حالة النشال على ضوء ما تقدم ثبت بالإجماع أن يد النشال واجبة القطع لا محالة ، من طريق دلالة النص . فهو أولى بهذه العقوبة . لأن علة القطع أكثر توفراً فيه . إذ هو سارق دون شك . بل يتحقق فيه وصف زائد . هو جرأة المسارقة فتحتم قطع يده وجوباً مؤكداً .

ومن ذلك حالة النباش . وهو شخص دنى بلغت حقارته أن ينبش قبور الموتى ليستولى على أكفانهم . وقد جاء الخفاء بالنسبة لهذا اللفظ من جهة أنه يستولى على مال تختلف الملكية فيه عن سائر الأموال . فهل الكفن مملوك للميت ، الذى من شأنه ألا يملك شيئاً ؟ أم هو مملوك لأهله ؟ أم غير مملوك لأحد ؟ .

فنأخذ من الفقهاء بوجهة النظر الأخيرة ، قال بعقاب النباش تعزيزاً ولا تقطع يده لأنه استولى على مال غير مملوك لأحد .

ولا يخفى ضعف هذه الوجهة . ولذلك فإننا لا نتردد فى ترجيح المذهب القائل بضرورة قطع يده لأنه استولى على مال مملوك لغيره دون شك . وهذا الغير هم أهل المتوفى ، الذين يظل المال على ملكيتهم حكماً . بل إن هذه الحالة الفريدة تستدعى تشديد العقاب على النباش لما فى مسلكه من خسة ودناءة (١) .

(١) فإقدامه على هذا العمل يدل على أن الشر متأصل فى نفسه ، حيث أقدم على الجريمة فى موطن العظة ، فيحتاج إلى إقامة الحد عليه ليرتدع هو وأمثاله : (شلبى ص ٤٧٦) .

ومن هذا الخفاء : البائع الذى يأخذ نقود المشتري ليستوفى الثمن ويرد الباقي ؛ ولكنه يخفى دون أن يرد للمشتري شيئاً . . . فهل يعتبر سارقاً أم خائناً للأمانة ؟ .

وعلى أى الحالين : فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد المرأة المخزومية . لأنها كانت تجحد المتاع . وهو الحديث المشهور الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه . وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » .

ومن هذا يظهر أن إزالة الخفاء تكون بالتأمل والبحث على ضوء النصوص الشرعية الواردة فى الموضوع . فهى أكبر عون على إزالة الخفاء . وبجانب النصوص فإن البحث يدور حول أساساً حول علة الحكم ، والحكمة من تشريعه . فإن ظهر للمجتهد أن علة الحكم متوفرة ، زال الخفاء ووجب تطبيق الحكم . ومن باب أولى إذا كانت العلة أكثر تحقفاً (١) .

حكم الخفى : أما عن حكم الخفى فإنه يجب العمل به فى معظم حالاته التى يظهر فيها معناه (٢) ، ولا يعمل به فى الحالات التى يخفى معناه فيها إلا بعد التأمل والبحث على ضوء ما سبق . إذ الخفى لفظ ظاهر ولكن يعرض الخفاء فى بعض تطبيقاته .

المطلب الثانى

فى

المشكل

المشكل فى اصطلاح الأصوليين (٣) هو : اللفظ الذى خفيت دلالته

(١) وإذا لم تكن العلة متحققة فلا يطبق الحكم .

(٢) لأن الأصل أنه لفظ واضح . فيطبق حكم السارق مثلاً على الذى يرتكب هذه الجريمة وتتوفر شروطها فى ظروف طبيعية . وهكذا .

(٣) أما فى لغة العرب فهو اللفظ الذى يلتبس معناه . يقال أشكل الأمر بمعنى التبس .. وأمور أشكال أى ملتبسة ... وهذا الشئ أشكل . ومنه قيل للأمر المشتبه مشكل . وأشكل عليه الأمر إذا اختلط .

على معناه لذاته ، ويمكن إزالة خفائه بالبحث والتأمل (١).

ومعنى خفيت دلالاته على معناه لذاته ، أن اللفظ نفسه لا يدل على معناه بذات الصيغة . فسبب خفاء المشكل هو لفظ المشكل ذاته . وهذا هو الفارق بين الخفي والمشكل . فخفاء الأول ليس من ذاته . فهو لفظ ظاهر كما قلنا عرض له الخفاء في بعض تطبيقاته . وأما المشكل فخفاؤه من ذات لفظه . لكونه موضوعاً لأكثر من معنى ، أو لأن الصيغة نفسها تتعارض - في ظاهرها - مع صيغة أخرى .

فاذا كان الإشكال راجعاً الى لفظ مشترك في النص فهذا ما سبق لنا بيانه عند الكلام عن المشترك فلا داعي لتكراره (١)

واذا كان الإشكال راجعاً الى وجود صيغة أخرى أورثت اشكالا مع هذه الصيغة . فان إزالة خفاء المشكل هنا ، أو إزالة الإشكال يكون بالتوفيق بين النصوص ، لأن التعارض الموجود وهو تعارض ظاهري ، يخفى سره على غير العارفين بفقهاء اللغة وأصول الشريعة .

مثال ذلك ، قول الله جل شأنه « وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً . ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا » (٢) .

وقد ظن بعض الذين لا يفقهون أن في الآيتين شيء من التعارض . وحاشا لله أن يكون في كلامه الحق شيء مما يظنون .

ورفعاً للإشكال الذي وقع في بعض الأذهان ، نقول إن الآية الأولى نزلت رداً على اليهود والمنافقين الذين كانوا إذا حل بهم رخاء ، وخصب

= (لسان العرب الشين مع الكاف - المجلد الرابع ص ٢٣١٠ - ٢٣١١ - المصباح المنير باب الشين مع الكاف وما يثلاثها) .

(١) حسب الله - المرجع السابق - ص ٣٠١ .

(٢) سورة النساء . الأيتان : « ٧٨ - ٧٩ » .

ورزق من ثمار وزرع يقولون هذه من عند الله . وإن حل بهم عكس ذلك من الجذب والقحط ونقص في الأموال والثمرات يقولون هذه من عندك يا محمد . أى بسبب الإيمان بك وبدعوتك نزل هذه الضرر وهذا النقص . فكان الرد من الله حاسماً عليهم حيث قال سبحانه : « قل كل من عند الله » أى الجميع بقضاء الله وقدره وهو نافذ في البر والفاجر والمؤمن والكافر (١) .

ثم وجه الله عز وجل الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به جنس الإنسان (٢) فقال سبحانه : « ما أصابك من حسنة فمن الله » . . أى من فضل الله تعالى ومنتته ولطفه ورحمته (٣) . . « وما أصابك من سيئة فمن نفسك » . . أى بذنبك عقوبة لك وأنا قدرتها عليك (٤) . . وهذا اندفع ما قد يقع في الأذهان من التناقض بين هذه الآية والتي قبلها فنسبة الأشياء جميعها إلى الله سبحانه من حيث الإيجاد ، ونسبة الشر إلى العبد فباختبار أن سوء كسبه سبب في ذلك (٥) . كما قال الله جلّت حكمته « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » (٦) .

المطلب الثالث

في

المجمل

عرف الأصوليون المجمل بتعاريف كثيرة (٧) نستطيع أن نستخلص من مجموعها التعريف الآتي فنقول .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٢٧ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضع .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع وتفسير الجلالين مع حاشية الصاوى ج ١ ص ٢١٧ .

(٤) ابن كثير ج ١ ص ٥٢٧ .

(٥) حاشية الصاوى على تفسير الجلالين ج ١ ص ٢١٧ وقد استدلل العلاقة الصاوى رحمه الله بما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما من مسلم يصيبه وصب ولا نصب ولا الشوكة بشاكها وحتى انقطاع شسع نعله إلا بذنب وما يعفو الله عنه أكثر » .

(٦) سورة الشورى الآية رقم « ٣٠ » .

(٧) فقد عرفه الإمام الغزالي بأنه « اللفظ الصالح لأحد معنيين ، الذى لا يتعين معناه

المحمل هو اللفظ الذى يدل على معنى يحتاج إلى بيان من الشارع .
فهو لفظ يدل على معنى خفى لا بد من بيانه . وبيانه لا يكون بالقرينة .
بل ولا يدرك بالعقل ، وإنما يحتاج إلى نص شرعى يبين هذا اللفظ .
وقد سبق أن أشرنا مراراً وتكراراً إلى بيان المحمل ، وأن السنة النبوية
هى التى تبين ما أحمله القرآن العظيم . وأكد ذلك بالإشارة إلى قول الله جلّت
قدرته : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . . كما تناولنا
حقيقة هذا البيان وكنهه . وقلنا إنه فى حقيقته من عند الله تبارك وتعالى
حيث يلقي الله سبحانه ما شاء أن يلقي من المعانى فى قلب نبيه صلى الله عليه وسلم
فيبين لأمته .

فألفاظ الصلاة والزكاة والصيام ونحوها حقائق لغوية عرفها العرب قبل
الإسلام .

ولما نزل الإسلام الحنيف نقل هذه الألفاظ إلى حقائق شرعية .
فأمر بالصلاة والصيام والزكاة . وهى ألفاظ مجملة كما هو ظاهر . وتحتاج
إلى بيان .

وهنا لايسعف البيان اللغوى لأن الحقيقة الشرعية مختلفة عن الحقيقة
اللغوية (١) . كما أن العقل البشرى لا سبيل له إلى هذا البيان فلزم ضرورة
أن يكون البيان من الشارع فكانت السنة هى المبينة على النحو الذى قدمناه

لا بوضع اللغة . ولا بعرف الاستعمال : (المستصفى ج ١ ص ٣٤٥) . ذكر الأمدى تعاريف
كثيرة اعترض عليها ثم قال : « والحق فى ذلك أن يقال هو ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية
لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه . (الأحكام ج ٢ ص ٧-٩) .

وإذا ساغ للأمدى رحمه الله أن يعترض على كثير من تعريفات الأصوليين فإنه قد يسوغ
لبعضهم أن يعترض على تعريفه كما جاء فى إرشاد الفحول للشوكانى ص ١٦٧ . والذى نفهمه
والله أعلم أن تعريف الأمدى يصدق على المشترك وليس على المحمل . فقول الله تعالى « أقيموا
الصلاة » . يدل على معنى معين يحتاج إلى بيان من الشارع . وجاء فى فواتح الرحموت ما يستفاد
منه أن خفاء اللفظ إن كان راجعاً إلى صيغته ولا يزال الخفاء إلا بالفعل فهذا هو المحمل . (فواتح
الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢١-٢٢) .

(١) وإن كان بينهما اتصال وارتباط كما أشرنا .

وأشرنا إليه أكثر من مرة . وخاصة عند كلامنا عن بيان معاني القرآن (١) ومنزلة السنة من القرآن (٢) . وما كلامنا عن المفسر (٣) بيبعد .

المطلب الرابع

في

المتشابه

للمتشابه في اصطلاح العلماء (٤) تعريفات كثيرة (٥) . ترجع في جملتها إلى أن المتشابه : لفظ خفيت دلالاته على معناه لذاته ، ولم يبينه الشارع ، ولم توجد قرينة تعين على تفسيره .

(١) راجع ما تقدم ص ٩٣-٩٥ .

(٢) » » » ص ١١٨-١١٩ .

(٣) » » » ص ٣١٥-٣١٧ .

(٤) قلنا الآن في اصطلاح العلماء ولم نقل عند الأصوليين . لأن علماء الأصول يهتمون بالحكم الشرعي . والمتشابه لا يرتبط به حكم شرعي أصلاً .

والمتشابه في اللغة اسم فاعل من اشتبه . والاشتبهاء الالتباس . يقال : اشتبهت الأمور وتشابهت بمعنى التبتت فلم تتميز ولم تظهر (المصباح المنير باب الشين مع الباء وما يثلهما . ولسان العرب الشين مع الباء . المجلد الرابع ص ٢١٨٩ - ٢١٩٠) .

(٥) نقل العلامة الشوكاني بعض تعريفات المتشابه . فقيل إن المتشابه ما له دلالة غير واضحة فيدخل فيه المجمل والمشارك .. وقيل إنه غير المتضح المعنى وهو كالأول ويتدرج فيه ما تقدم . ثم سرد الشوكاني بعض التعريفات الأخرى ورد عليها ثم قال . والأولى إن يقال في حده (أى تعريف المتشابه) هو ما استقام نظمه لا للإفادة بل للابتلاء » (ارشاد الفحول ص ٣١-٣٢) . ومعنى ذلك أن المتشابه باللفظ مستقيم النظم أو رده الله تعالى في القرآن الكريم ليتحدى البشرية في فهم معانيه إعجازاً لهم .

ومن الذين قالوا بالمعنى الأول الإمام الغزالي حيث قال : « وأما المتشابه فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة كالقرء وكقوله تعالى : « الذى بيده عقدة النكاح فإنه مردد بين الزوج والولى وقد يطلق على ما ورد في صفات الله تعالى » (المستصنى ج١ ص ١٠٦) .

ولكن لما كنا قد بينا المراد من المشترك ومن المجمل وأنه يمكن الوصول إلى معناها بالنصوص الشرعية وقرائن التفسير فإننا نرى والله أنها ليسا من المتشابه . بل إنها بعد البيان والتفسير يصيران من المحكم الذى يجب العمل به .

فالمتشابه لفظ في غاية الخفاء والغموض (١) . ولا سبيل إلى فهم المتشابه في الدنيا . لأن الله قد استأثر بعلمه (٢) . ولهذا فإنه لا يتعلق بهذا اللفظ حكم شرعى . فهو إذن خارج عن نطاق البحث في علم الأصول ، الذى لا يعنى إلا بالحكم الشرعى وطرق استنباطه .

ومن رحمة الله بعباده أنه لم يوجد في النصوص التشريعية من الكتاب والسنة لفظ متشابه على الإطلاق . لأن الله جل ثناؤه قد أنزل هذه النصوص التشريعية للعمل بها وتنفيذ أحكامها . ولا يعقل أن يكلف الله عباده أن يعملوا بنص لا يستطيعون فهمه وبيان المراد منه . . كيف وقد قال جل شأنه : « إن الله بالناس لرءوف رحيم » (٣) .

وبهذا ثبت أن الكلام عن المتشابه ليس إلا من قبيل إتمام البحث عن الألفاظ الخفية (٤) .

وقد أجمع العلماء على وجوب الإيمان بالمتشابه وتفويض العلم بحقيقة معناه إلى الله عز وجل الذى أحاط بكل شيء علما .

بل إن القرآن الكريم قد حسم هذا الموضوع تماماً . وذلك في قول الله تبارك وتعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراستخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب » (٥) .

(١) بعكس المحكم الذى هو في غاية الوضوح والظهور .

(٢) وقد خص بعض الأئمة ذلك بمن عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٧) .

(٣) سورة الحج من الآية رقم «٦٥» .

(٤) فالألفاظ الثلاثة الأولى من صميم علم الأصول (وهى الخفى والمشكل والمجهل) كما

هو ظاهر مما تقدم . وأما الرابع وهو المتشابه فلم يذكر هنا إلا تكييلا للموضوع .

(٥) سورة آل عمران الآية رقم «٧» .

فسبحان من أنزل هذا الكتاب العزيز . ليكون حجة الله على جميع الخلق . . . مؤمنهم وكافرهم . . . من يتلوه منهم للإيمان والعمل والتزود من التقوى . . . ومن يخوض فيه للإلحاد والزيف ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله .

سبحانك اللهم ، أنت القائل : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب » .

والمحكمات : البيانات الواضحات (١) . وقد سبق أن تكلمنا عن المحكم . ثم قلنا إنه بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، صار المفسر محكما ، والنص كذلك (٢) . حيث لانسح بعد العهد النبوي المبارك وأيضا فإنه حتى بالنسبة للألفاظ التى بها خفاء ، تأخذ بعد إزالة خفافها منزلة المحكم (٣) . واختلاف الفقهاء فى بعضها محصور فى دائرة معينة . إذ لا بد من البحث فيها لاستنباط حكم الله تعالى منها على ما سبق بيانه .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٤٤ .

(٢) وكذلك الظاهر على ما قرره بعض العلماء من حيث إنه لا يقبل النسخ . كما بينا (٣) هذا ما تفهمه والله أعلم . ومع ذلك فيقول العلامة ابن كثير رحمه الله : « آيات أخر فيها اشتباه فى الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم . فن رد ما اشتبه إلى الواضح منه فقد اهتدى . ومن عكس فقد انعكس (الموضع السابق) . وهذا ما يفهم من كلام الغزالي رحمه الله (هامش رقم « ٥ » من ص ٣٢٩) وقد سبق أن قلنا : إننا نرى - والله أعلم - أن الألفاظ المحتملة لأكثر من معنى ليست من المتشابه . ولكنها بعد تفسيرها وإزالة خفافها تصير واضحة لاشك فى ذلك . وقد حمدت الله تعالى أن رأيت ما يبرهن على صحة هذا الفهم . حيث تناول العلامة ابن حزم التفرقة بين المتشابه والمشتبه فبعد أن ذكر نصوص القرآن والسنة المتعلقة بهذا الموضوع إذا به يقول : « فوجدناه تعالى قد حض على تدبر القرآن وأوجب التفقه فيه ، والضرب فى البلاد لذلك ، ووجدناه تعالى قد نهى عن اتباع المتشابه منه . ووجدنا النبي عليه السلام قد أخبر بأن المشتبهات - التى بين الحرام البين ، والحلال بين - لا يعلمها كثير من الناس . فكان ذلك فضلا لمن علمها . فأيقنا أن الذى نهى عز وجل عن تتبعه . هو غير الذى أمر بتبعه وتدبره والثقة فيه . وإيقنا بلا شك أن المشتبه الذى غبط عليه السلام عالمه ، هو غير المتشابه الذى حذر من تتبعه . هذا الذى لا يقوم فى المعقول سواء . إذ لا يجوز أن يكلفنا الله تعالى طلب شئ وينهانا عن طلبه فى وقت واحد (الإحكام فى أصول الأحكام ج ٤ ص ٦٣٤) .

وبهذا ثبت لنا أن الألفاظ المحتملة هى التى يحمد البحث عن معناها وتفسيرها وإزالة خفافها . وهى غير المتشابه موضوع البحث .

ثم يقول الله جل شأنه : « وأخر متشابهات » . . . أى ومنه آيات أخر متشابهات . وهى جمع متشابه . الذى بينا المقصود منه فى أول البحث .

ولكن قد يقال : « هلا نزل القرآن كله محكما ، لأنه نزل لإرشاد العباد ، ومداره على المحكم لاعتنى المتشابه . . ؟ والجواب على ذلك : أن القرآن العظيم نزل على أسلوب العرب . . فإن أسلوبهم التعبير بالمجاز ، والكناية والتلميح ، وغير ذلك من المستحسنات . فلو نزل محكما لقال العرب : إن القرآن على لغتنا . فهلا ذكرت فيه مستحسنات لغتنا » (١) .

ونضيف إلى ذلك الجواب أن الله جلت قدرته أنزله للإعجاز والتحدى فجاء بأفصح الأساليب العربية وأبلغها بما يعجز البشر جميعا ، حتى تنهى الدنيا وتظل بعض أسرار القرآن الكريم فى مكنون علم الله عز وجل .

وهكذا شاءت حكمة الله تعالى أن يكون كتابه الكريم محكما فى معظم آياته (٢) . « آيات محكمات هن أم الكتاب » . وأن يكون البعض القليل منه متشابها (٣) للحكمة الإلهية البالغة .

وللعلماء أقوال كثيرة فى بيان المحكم والمتشابه من آيات القرآن الكريم فقد روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : « المحكمات فى آى القرآن : ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره (٤) . والمتشابه ما لم يكن لأحد

(١) تفسير الصاوى على الجلالين ج ١ ص ١٢١ .

(٢) والحق أن القرآن العظيم محكم كله من حيث النظم البلاغى المعجز . ومن حيث الإتيان والإحكام بمعناه الحقيقى . يقول الله جات حكمته : « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » .

(٣) أما كلمة متشابه فهى تعنى عجز البشر عن فهمها والإحاطة بسرها وهذا أعظم البراهين على كمال القرآن وعجز الإنسان .

(٤) مثل كل الألفاظ التى شرحناها فى هذا الفصل باستثناء المتشابه فالظاهر والنص والمفسر والمحكم كله من قد عرف معناه وتفسيره وكذلك الخفى والمشكل والمجمل . كل ذلك بالبيان صار مما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره .

إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه . وهو مروي عن كثير من التابعين . . . ويقول القرطبي عن ذلك إن هذا أحسن ما قيل عن المتشابه (١) .
ومن المتشابه — بناء على ذلك — فواتح السور مثل قول الله جل ثناؤه :
« المر . . . كهيعص . . . حمسق » ومن المتشابه أيضاً الروح . . . والساعة .
فحقيقة الروح من المتشابه ، الذي لا يعلمه إلا الله . وكفى بالعلم والعلماء عجزاً . . . فكيف يسمى عالماً هذا الذي يجهل ذاته وحقيقة وجوده .
وسر حياته ؟ ؟ ؟

ولو لم يكن في القرآن الكريم من آيات الإعجاز العلمي غير هذه الآية لكفى بها من حجة بالغة وبرهان ساطع على صدق محمد صلى الله عليه وسلم :

وهي قول الله جل وعز : « ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » (٢) .

= يقول ابن حزم رحمه الله : « فنظرنا في القرآن وتدبرناه كما أمرنا الله سبحانه فوجدناه جاء بأشياء : منها التوحيد وإلزامه . فكان ذلك مما أمرنا باعتقاده والفكرة فيه ، فعلمنا أنه ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه . ومنها صحة النبوة ، وإلزامنا الإيمان بها ، فعلمنا أن ذلك ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه . ومنها الشرائع المفترضة والمحرمات والمنسوب إليها والمكروهة والمباحة ، وذلك كله مفترض علينا تتبعه وطلبه ، فأيقنا أن ذلك مما بالتفكر فيه ، بقوله سبحانه : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت » وبقوله عز وجل : « ويتفكرون في خلق السموات والأرض » ، مثنياً عليهم فأيقنا أنه ليس من المتشابه .
ومنها أخبار سالفة جاءت على معنى الوعظ لنا . وهي مما أمرنا بالاعتبار به في قوله جل جلاله : « لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب » ، فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه . ومنها وعد ؛ أمرنا وحضضنا على العمل لاستحقاقه ، ووعدنا حذرنا منه ، وكل ذلك مطلوب منا بالفكرة فيه لنجتهد في طلب الجنة ، ونفر عن النار . فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه به الذي نهينا عن تتبعه (الإحكام ج ٤ ص ٦٣٤ - ٦٣٥) .
(١) تفسير القرطبي ص ١٢٥٢ .

(٢) سورة الإسراء . الآية رقم « ٨٥ » .

وقد جاء في أسباب نزولها أن بعض العرب قالوا لليهود : أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل فقالت أحبار اليهود سلوه عن ثلاثة : أهل الكهف وذو القرنين والروح فإن أجابكم عن الأول =

وهكذا ثبت بحق أن المتشابه سمي متشابهاً لأنه أعجز البشرية عن فهم معناه . وإلا فهو لفظ بلغ أعلى درجات البلاغة والفصاحة ..

ومن ذلك أيضاً « الساعة » (١) . . فعلى الرغم من فهم المقصود بها . ولكن وقت مجيئها لا يعلمه إلا الله عز وجل . . يقول الله سبحانه : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها

= والثاني وسكت عن الثالث فهو نبي من عند الله (القرطبي ص ٣٩٤١ وأسباب النزول للنيسابوري ص ١٩٧) .

ومن حكمة الله تعالى أن يجيب الناس عما هم في حاجة إليه ، وبالقدر الذي تدركه عقولهم « فلا يبدد الطاقة العقلية التي وهبها الله لهم فيما لا ينتج ولا يثمر » . وقوله سبحانه : « قل الروح من أمر ربي » ليس فيه حجراً على العقل البشري أن يعمل . ولكنه توجيه لهذا العقل أن يعمل في حدوده وفي مجاله الذي يدركه . . . والروح غيب من غيب الله لا يدركه سواء . وسر من أسراره القدسية أودعه هذا المخلوق البشري وبعض الخلائق التي لا نعلم حقيقتها . وعلم الإنسان محدود بالقياس إلى علم الله المطلق . وأسرار هذا الوجود أوسع من أن يحيط بها العقل البشري المحدود .

لقد أبدع الإنسان في هذه الأرض ما أبدع . ولكن وقف حسيماً أمام ذلك السر اللطيف - الروح - لا يدري ما هو ؟ ولا كيف جاء ؟ ولا كيف يذهب ؟ ولا أين كان ولا أين يكون إلا ما يخبر به العليم الخبير في التنزيل .

وما جاء في التنزيل هو العلم المستيقن لأنه من العليم الخبير . ولو شاء لحرم البشرية وذهب بما أوحى إلى رسوله . . ولكنها رحمة الله وفضله .

وكما أن الروح من الأسرار التي اختص الله بها ؛ فالقرآن من صنع الله الذي لا يملك الخلق محاكاته . ولا يملك الإنس والجن - وهما يمثلان الخلق الظاهر والنفى - أن يأتوا بمثله . ولو تظاهروا وتعاونوا في هذه المحاولة « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » (سورة الإسراء الآية ٨٩) .

فالقرآن ليس مجرد ألفاظ وعبارات يحاول الإنس والجن أن يحاكوها . وإنما هو كسائر ما يبدعه الله ؛ يعجز المخلوقون أن يصنعوه . هو كالروح من أمر الله لا يدرك الخلق سره الشامل الكامل وإن أدركوا بعض أوصافه وخصائصه وآثاره .

(الظلال ج ٥ ص ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠) .

(١) ويلحق بذلك علاماتها الكبرى مثل ظهور الدجال ، ونزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام لقتله . وخروج يأجوج ومأجوج .

إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك
حفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون « (١) .

(١) سورة الأعراف الآية رقم « ١٨٧ » .

ومن المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ، قول الله سبحانه « يد الله فوق أيديهم » .
وقوله جل شأنه : « واصنع الفلك بأعيننا » . وغير ذلك من الآيات التي ظاهرها شبه بالحوادث
والله جل جلاله منزّه عن الشبه بمخلوقاته . يقول سبحانه : « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير »
وقد أجمعت الأمة في عصورها الأولى على أن هذا النوع من الآيات موكول علمه إلى الله
جلت حكمته . وما علينا إلا الإيمان به : « كل من عند ربنا » . نؤمن به كما أنزله . ونفوض
معناه إلى الله جل شأنه .

فقد سئل الإمام مالك عن قول الله سبحانه : « الرحمن على العرش استوى » . فقال
رضي الله عنه : « الاستواء غير مجهول . والكيف منه غير معقول والإيمان به واجب والشك
فيه شرك والسؤال منه بدعة » .

وأما الخلف فقد حاول بعضهم تأويل اليد على أنها القدرة ، والعين على أنها العناية الإلهية .
وأصل الخلاف : ضرورة الوقف على قوله سبحانه : « وما يعلم تأويله إلا الله » . . .
فسنف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة رضي الله عنهم يقولون بضرورة الوقف
وتفويض علم المتشابه إلى الله تعالى وحده سبحانه عز وجل . وهو ما عليه جمهور الخلف
من الأمة أيضاً كما سنبينه بعد قليل .

وأما بعض الخلف فيقول إن الواو للعطف . وعلى ذلك فالراسخون في العلم يعلمون
تأويل هذا المتشابه فأواوا بناء على ذلك اليد والعين ونحوهما .

والحق الذي ندين الله به أنه لا يصح إلا الصحيح . فقد سمي الله الذين يتبعون المتشابه
بأنهم الذين في قلوبهم زيغ . فكيف تفهم الآية بعد ذلك على أن الراسخين في العلم لهم قدرة
على التأويل .

ثم إن المعنى لا يستقيم من حيث اللغة إلا إذا كانت الواو استثنائية ، فالراسخون مبتدأ
وجملة : يقولون خبر المبتدأ . أما غير ذلك فلا تمثله الآية . ومحاولة التأويل محاولة سقيمة لا تصح .
وعلى هذا إجماع الأمة من السلف الصالح كما قلنا . وأيضاً جمهور الخلف على ما اطلعنا
هذا في معظم أمهات كتب الأصول والحمد لله رب العالمين .

يراجع في هذا : « الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٤ ص ٦٣٧ » والإحكام
في أصول الأحكام للامدني ج ١ ص ١٥٤ . فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٧ .
إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣١-٣٢ . التلويح على التوضيح متن التنقيح ج ١ ص ٢٤٣-٢٤٥ .
وفي هذا يقول ابن حزم رحمه الله : « وبرهان ذلك أن الله حرم تتبع المتشابه ، وأخبر أن
متتبعه وطالب تأويله زائغ القلب مبتغى فتنة ، وحذر النبي صلى الله عليه وسلم من اتبعه ولا سبيل =

الفصل الرابع

في

دلالة الألفاظ على معانيها

الأصل في الألفاظ ، أنها تدل على معانيها من ذات كلماتها التي نطق بها المتكلم (١) .

= إلى علم شيء دون تتبعه وطالب معناه . فإذا كان التتبع حراماً فالسبيل إلى علمه مسدود . وإذا كانت مسدودة فلا سبيل إلى علمه أصلاً . فصيح أن الراسخين لا يعلمونه أبداً . (ج ٤ ص ٦٣٧) .

ويقول العلامة الشوكاني رحمه الله - وهو خاتمة المحققين في علم الأصول : « والوقف على قوله سبحانه « إلا الله » متعين . ويكون قوله جل شأنه : « والراسخون في العلم » مبتدأ وخبره : يقولون آمنا به . ولا يصح القول بأن الوقف على قوله تعالى : « والراسخون في العلم » . لأن ذلك يستلزم أن تكون جملة آمنا به حالية . ولا معنى لتقييد علمهم به بهذه الحالة الخاصة . وهي حالة كونهم يقولون هذا القول . . . وما ذكرناه من عدم جواز العمل بالمشابهة : لا علة له إلا قصور أفهام البشر عن العلم به والاطلاع على مراد الله منه كما في الحروف التي في فواتح الصور . فإنه لا شك أن لها معنى لم تبلغ أفهامنا إلى معرفته . فهي مما استأثر الله بعلمه . ولم يصب من تحمل لتفسيرها فإن ذلك من القول على الله بما لم يقل وتفسير كلام الله سبحانه بمحض الرأي . وقد ورد الوعيد الشديد عليه (ص ٣٢) .

(١) دلالة الألفاظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه ، هي : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام . فإن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة ، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن ، لأن البيت يتضمن السقف . لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان . وكما يدل لفظي فردهما الجسم إذ هجرس إلا وهو الجسم لج وأما طريق الالتزام فهو كدلالة السقف على الحائط ، فإنه غير موضوع للحائط . وجميع لفظ الحائط للحائط ؛ حتى يكون مطابقاً . ولا هو متضمن ؛ إذ ليس الحائط جزء من السقف ، كما كان السقف جزءاً من نفس البيت . وكما كان الحائط جزءاً من نفس البيت . لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه .

وليك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام . ولكن اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة والتضمن ؛ لأن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد . إذ السقف يلزم الحائط والحائط الآس . والآس الأرض . وذلك لا ينحصر (المستصفي للإمام الغزالي ج ١ ص ٣٠) .

ومع تنزيه الله عز وجل وتقديسه عما يشبه الحوادث ؛ فإن الله سبحانه ،
يسر المعاني الإلهية للقرآن الكريم (١) ؛ بلسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
حتى يفهمها العباد (٢) .

نتكلم عن دلالة الألفاظ على معانيها في ثلاثة مباحث ، على النحو التالي :
المبحث الأول : في عبارة النص وإشارته .
المبحث الثاني : في دلالة النص واقتضائه .
المبحث الثالث : في مفهوم المخالفة .

المبحث الأول

في

عبارة النص وإشارته

نبدأ بالكلام عن عبارة النص . ثم نتكلم بعد ذلك عن إشارة النص .
مع الاكتفاء بتوضيح معنى كل منهما وذكر الأمثلة التطبيقية لهما .

١ - عبارة النص :

يقصد من عبارة النص : صيغته المكونة من مفرداته وجمله (٣) .
بحيث يؤخذ المعنى من هذه الصيغة ، التي ساقها الشارع لذلك أصالة أو تبعا .

(١) يقول الله جل شأنه : « فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لدا » .
(٢) يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « الكلام إما أن يسمعه نبي أو ملك من الله تعالى ،
أو يسمعه نبي أو ولي من ملك ، أو تسمعه الأمة من النبي صلى الله عليه وسلم . فإن سمعه ملك
أو نبي من الله تعالى ؛ فلا يكون حرفاً ولا صوتاً ولا لغة موضوعة . لكن يعرف المراد منه
بأن يخلق الله تعالى في السامع علماً ضرورياً بثلاثة أمور : بالمتكلم وبأن ما سمعه هو من كلامه ،
وبمراده من كلامه . فهذه ثلاثة أمور لا بد وأن تكون معلومة . والقدرة الأزلية ليست قاصرة
عن اضطرار الملك والنبي إلى العلم بذلك . ولا متكلم إلا وهو محتاج إلى نصب علامة لتعريف
ما في ضميره ؛ إلا الله تعالى فإنه قادر على اختراع علم ضروري به من غير نصب علامة .
(المستصفى ج ١ ص ٣٣٧ - ٣٣٨) .

(٣) خلاف - المرجع السابق - ص ١٦٦ .

(م ٢٢ - أصول الاحكام الشرعية)

وعبارة النص بعد هذا لاحتياج إلى بيان . فكل النصوص الشرعية —
أو القانونية — مسوقة لإفادة معانيها . وهي تدل عليها دلالة مباشرة .

غير أن بعض النصوص ، قد يقصد منها إفادة حكم واحد ، فتأتى
عبارة النص دالة عليه دون غيره . وقد يقصد منها إفادة معنيين أحدهما
أصلي والآخر تبعي :

الحالة الأولى : أما عبارة النص الدالة على حكم واحد . فأمثلتها كثيرة
لأنفى .

من ذلك قول الله جل شأنه : « حافظوا على الصلوات » فقد دلت
عبارة هذا النص الكريم على وجوب المحافظة على الصلوات الخمس . وهو
المقصود الأصلي والوحيد الذى من أجله ورد هذا النص .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله سبحانه : « ولله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلاً » . . . حيث أوجب النص المبارك فريضة الحج على كل
قادر على أدائها قدرة مالية وبدنية دون أن يحول بينه وبين البيت عائق .
فهذا هو المعنى الوحيد الذى دل عليه النص بعبارته .

الحالة الثانية : وأما عبارة النص التى تدل على معنى أصلي ومعنى تبعي .
فمن أمثلتها — كما أشرنا — قول الله عز وجل : « وأحل الله البيع وحرم الربا »
فقد أفاد هذا النص الكريم معنيين .

الأول : تحليل البيع وتحريم الربا . وهذا المعنى ليس هو المقصود
الأصلي منه .

الثانى : نفى المماثلة بين البيع والربا . . . وهذا المعنى الثانى هو المقصود
الأصلي من الآية لأنها نزلت من أجل الرد على المشركين الذين قالوا
« إنما البيع مثل الربا » . . .

على ما سبق بيانه عند كلامنا عن الظاهر والنص . حيث قلنا : إن المعنى
الأول : ظاهر ؛ لأنه ليس هو المقصود الأصلي من سياق الكلام . وأن
المعنى الثانى : نص . لأنه هو المقصود أصالة من سياق الآية .

٢ — إشارة النص

يقصد بإشارة النص : المعنى الذى يرمىء إليه النص ، دون أن تدل عليه عبارته ، ولا يقصد من سياقه .

ومعنى ذلك أن يكون النص دالا بعبارته على معنى خاص ، ومسوقا لإفادة هذا المعنى . ولكنه يشير إلى معنى آخر مترتب على المعنى الأصيل الذى وردت العبارة من أجله . . فكان المعنى الثانى هو المشار إليه .

وعلى ذلك فإشارة النص هى مدلول اللفظ بطريق الإلتزام . ولكونه معنى التزاميا ، وغير مقصود من السياق كان النص دالا عليه بالإشارة ، لا بالعبارة (١) . ولذلك يسمى هذا النوع من إفادة المعنى بدلالة الإشارة .

ونظراً لأن هذه الدلالة التزامية ، أى يستلزم النص وجودها ، دون أن يساق الكلام من أجلها لا أصالة ولا تبعاً — فإنها تحتاج إلى تأمل ، يختلف باختلاف ظهور وجه التلازم أو خفائه .

ظهور وجه التلازم :

إذا كان وجه التلازم ظاهراً بين المعنى الأصيل ، وبين المعنى المشار إليه فإن إشارة النص تفهم بأدنى تأمل .

مثال ذلك قول الله تعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٢) .

فعبارة هذا النص الكريم توجب على الأب نفقة الأم — الوالدة — من رزق وكسوة . فهذا هو المعنى المتبادر من سياقه .

ولكن يفهم من طريق دلالة الإشارة أن الأب وحده يتحمل نفقة ولده . لا يشاركه أحد فى هذا الوجوب . فالولد له دون غيره فتجب نفقته

(١) المرجع السابق — ص ١٦٨ .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٣٣ » .

عليه وحده دون سواه . كما أن للأب أن يملك من مال ولده ما يحتاج إليه . إذ مادام ولده له ، فماله — من باب أولى — له أيضاً .

وقد فهم ذلك بإشارة النص ، باستعمال حرف اللام الذى يفيد الملكية والاختصاص . كما هو ظاهر من قوله جل شأنه : « وعلى المولود له » .

وهكذا ثبتت نفقة الولد على أبيه ، ونفقة الأب على ولده ، وكان للوالد أن يأخذ ويملك من مال ولده ما يحتاج إليه . كل هذه الأحكام الشرعية من لوازم النص ، حيث فهمت بدلالة الإشارة ، دون أن يكون النص مسوقاً لإفادة هذه المعانى (١) .

ومن ذلك أيضاً : قوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة » . . . فقد دل النص الكريم بعبارة على أن الطلاق قبل الدخول جائز بل وقبل تحديد البتة . وهذا هو المعنى المقصود من النص حيث نزلت الآية من أجله .

ولكن يفهم من هذا النص بدلالة الإشارة أن الزواج يصح دون تقدير البتة .

فالطلاق يفترض عقد زواج صحيح . فكان وجود عقد الزواج الصحيح من لوازم الترخيص فى الطلاق ووجه التلازم ظاهر يدرك بأدنى تأمل . كما لا يخفى .

خفاء وجه التلازم :

أما إذا كان وجه التلازم خفياً بين العبارة والإشارة ، فإن ذلك يحتاج إلى دقة فهم وإعمال فكر .

من ذلك قول الله جل ثناؤه : « ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » (٢) . . . وقوله

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٣٦ » .

(٢) سورة الأحقاف من الآية رقم « ١٥ » .

عز وجل : « وفصاله في عامين » (١) .

فقد ساق الله جل شأنه النص الأول لبيان مدة الحمل والفصال (٢) معا .
والنص الثاني لبيان مدة الفصال وحدها .

وبالنظر في الآيتين ثبت أنه يلزم منهما أن تكون أقل مدة الحمل هي ستة أشهر ، وهذا ما أجمع عليه العلماء أخذاً من مدلول إشارة النص .
« حيث قدرت الآية الأولى مدة الحمل والفصال بثلاثين شهراً . وقدرت الثانية ، أي مدة الفصال ، بعامين . وبطرح مدة الفصال من مجموع مدة الحمل والفصال يبقى للحمل ستة أشهر ، وهي أقل مدة يتخلق فيها الجنين ، وتكتمل أعضاؤه فيه (٣) .

المبحث الثاني

في

دلالة النص واقتضائه

دلالة النص هي ما يدل عليه النص بروحه ومعقوله ، واقتضاء النص ما يقتضيه النص من الألفاظ التي يقدر وجودها في الكلام .

(أ) دلالة النص :

يقصد من دلالة النص — المعنى الذي يدل عليه النص بروحه ومعقوله (٤) ويسميه بعض الأصوليين مفهوم الموافقة . لأن هذه الدلالة عبارة إعطاء حكم المنطوق للمسكوت عنه ، لتوفر العلة فيه من باب أولى . ولذلك يدخل في باب القياس الأولوى أو القياس الجلى أو القياس بالنص (٥) .

(١) سورة لقمان من الآية رقم « ١٤ » .

(٢) الفصال هو الفطام . وسمى بذلك لأنه بانتهاء هذه الفترة ينفصل الطفل عن صدر أمه . حيث يبدأ في الاعتماد على الغذاء المعتاد .

(٣) شلبي — المرجع السابق — ص ٤٩٤ — ٤٩٥ .

(٤) خلاف المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٥) حسب الله ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

مثال ذلك قول الله جلّت قدرته : « فلا تقل لهما أف » وبهذا حرم الله سبحانه على الولد أن يمس كرامة الوالدين ، ولو بأدنى حركة تصدر من فمه . وتلك أولى مراتب الرعاية والأدب ، ألا يبدو من الولد ما يدل على الضجر والضيق ، وما يشي بعدم الاحترام وسوء الأدب (١) .

هذا ما تدل عليه عبارة النص . كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان . ولكن دلالة النص - أي روحه ومعقوله - تؤكد تحريم كل ما هو أشد إيذاء وأكثر إيلافاً . لأن المتباور لغة من النهى عن التأفيف ، النهى عما هو أكثر منه إيذاءً للوالدين بالأولى . فهنا المفهوم الموافق المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق (٢) .

(١) إن الوالدين يندفعان بالفطرة إلى رعاية الأولاد . إلى التضحية بكل شيء حتى بالذات ، وكما تمتص النابتة الخضراء كل غذاء في الحبة فإذا هي فتات . ويمتص الفرخ كل غذاء في البيضة فإذا هي قشر ؛ كذلك يمتص الأولاد كل رحيق ، وكل عافية ، وكل جهد ، وكل اهتمام من أوالدين ؛ فإذا هما شيخوخة فانية - إن أمهلما الأجل - وهما مع ذلك سعيدان . فأما الأولاد فسرعان ما ينسون هذا كله ، ويندفعون بدورهم إلى الأمام . . . إلى الزوجات والذرية . . . وهكذا تندفع الحياة . . . ومن ثم لا يحتاج الآباء إلى توصية بالأبناء ، إنما يحتاج هؤلاء إلى استجاشة وجدانهم بقوة لياذكروا واجب الجيل الذي أنفق رحيقه كله حتى أدركه الجفاف . . . وهنا يجيء الأمر بالإحسان إلى الوالدين في صورة قضاء من الله ، يحمل معنى الأمر المؤكد ، بدد الأمر المؤكد بعبادة الله : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً » ثم يأخذ السياق في تظليل الجو كله بأرق الظلال ، وفي استجاشة الوجدان بذكريات الطفولة ومشاعر الحب والعطف والحنان : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما » . . . وهي أول مرتبة من مراتب الأدب والرعاية ألا يظهر من الولد ما يدل على الضجر والضيق : « وقل لهما قولاً كريماً » . وهي مرتبة أعلى إيجابية ؛ أن يكون كلامه لهما يشي بالإكرام والاحترام : « واخلض لهما جناح الذل من الرحمة » . وهنا يشف التعبير ويألف حتى يبلغ شغاف القلب وحنايا الوجدان . . . فهي الرحمة ترق وتلطف حتى لكأنها الذل الذي لا يرفع عيناً . ولا يرفض أمراً . وكأنما للذل جناح يخفضه إيذاناً بالسلام والاستسلام : « وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً » . . . فهي الذكرى الحانية ، ذكرى الطفولة الضعيفة يرعاها الوالدان . . . وهما اليوم في مثلها من الضعف والحاجة إلى الرعاية والحنان . وهو التوجه إلى الله أن يرحمهما فرحمة الله أوسع ، ورعاية الله أشمل ، وجناب الله أرحب . وهو أقدر على جزائهما بما بذلا من دمهما وقابلهما بما لا يقدر على جزائه الأبناء (الظلال ، ج ٤ ، ص ٢٢٢١-٢١٢٢) .

(٢) خلاف المرجع السابق ، ص ١٧٢ . ويلاحظ أن مفهوم الموافقة حيث يكون =

وكما يسمى هذا النوع من الدلالة بمفهوم الموافقة ، فإنه يسمى أيضاً : « دلالة الدلالة » لأن الحكم فيه لا يؤخذ من مدلول اللفظ مباشرة ، بل من معنى مدلوله ، فهي في الحقيقة دلالة لدلالة النص . وهذا الانتقال الذهني يقع لكل عارف باللغة من غير حاجة إلى اجتهاد واستنباط (١) فهو تطبيق للنص من باب أولى .

فإذا كانت لفظة « أف » محرمة ، فأولى تم أولى تحريم الشتم والضرب وغير ذلك من أنواع الإيذاء .

ومن ذلك أيضاً قول الله جلّت عظمتة : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (٢) .

إنه ميزان الله . . . الذي يعطي الصورة كاملة لكل أعمال الناس . . . لأنها عقوبة هائلة رهيبة . . . مجرد أن يروا أعمالهم وأن يواجهوا بما كان منهم .. ووراء رويّتها الحساب الدقيق الذي لا يدع ذرة من خير أو شر (٣) ؛ إلا ويحاسب عليها ، ويجازى بها .

وإذا كان هذا بالنسبة للذرة التي لا وزن لها في مقاييس البشر وموازينهم بل ولا يمكنهم رويّتها بالعين المجردة ، ولا حتى بالمجهر . فما بالك بعظائم الذنوب وجلال ثل الأعمال ؟ ؟ ؟

روى ابن كثير بسنده عن عطاء بن يسار عن أب سعيد الخدري قال : لما نزلت « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، » ؛ قلت يا رسول الله :

=المسكوت عنه موافقاً للمنطوق به . فإن كان أولى بالحكم من المنطوق فيسمى فحوى الخطاب . وإن كان مساوياً يسمى لحن الخطاب والفرق بينهما من وجهين . الأول : أن الفحوى ما نبه عليه اللفظ واللحن ما لاح - أي ظهر - في اللفظ . والثاني : أن الفحوى ما دل على ما هو أقوى ، واللحن ما دل على مثله (الشوكاني - ص ١٧٨) .

(١) حسب الله - المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(٢) سورة الزلزلة ، الآيتان ٧ و ٨ .

(٣) الظلال ، ج ٦ ، ص ٣٩٥٤ .

إني لراء عملي ؟ قال « نعم » . قلت : الكبار الكبار ؟ قال : « نعم » . قلت : الصغار الصغار ؛ قال : « نعم » . قلت : واثكل أمي !!! . قال صلى الله عليه وسلم : « أبشر أبا سعيد فإن الحسنة بعشر أمثالها - يعنى إلى سبعمائة ضعف - والله يضاعف لمن يشاء . والسيئة بمثلها أو يعفو الله . . » (١) .

(ب) دلالة الاقتضاء :

سبق أن قلنا : إن الاقتضاء معناه - الطلب (٢) .

وعلى ذلك فالمراد من دلالة الاقتضاء ؛ أن النص يقتضى وجود لفظ مسكوت عنه ، لا يستقيم الكلام إلا بتقدير وجوده .

ومن هنا فقد عرف الأصوليون دلالة الإقتضاء بأنها : « ما كان المدلول

(١) تفسير ابن كثير ، ج ٤ ، ص ٥٤٠ .

وجاء في تفسير القرطبي أنها نزلت في رجلين ، وذلك أنه لما نزل قوله تعالى « ويطعمون الطعام على حبه » . وكان أحدهم يأتيه السائل فيستقل أن يعطيه انثرة والكسرة والجوزة . وكان الآخر يتهاون بالذنب اليسير كالكذب والغيبة (وهما من كبائر الذنوب) ، والنظرة ويقول : إنما أوعده الله النار على الكبائر ؛ فنزلت ترغيبهم في القليل من الخير أن يعطوه ؛ فإنه يوشك أن يكفر ، وتحذيرهم اليسير من الذنب فإنه يوشك أن يكفر . وقاله سعيد بن جبير : « الإثم الصغير في عين صاحبه يوم القيامة أعظم من الجبال ، وجميع محاسنه أقل في عينه من كل شيء . . . » قال ابن مسعود رضى الله عنه : هذه أحكم آية في القرآن ، وصدق . . . وروى عن كعب الأحبار أنه قال : « لقد أنزل الله على محمد - هاتين الآيتين - أحصتا ما في التوراة والإنجيل والزبور والصحف . . » وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم يسمى هذه الآية : « الآية الفاذة الجامعة » . وروى المطلب ابن حنطب أن أعرابياً سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها فقال : يا رسول الله . . أمثقال ذرة ؟ قال « نعم » . فقال الأعرابي : واسوأناه ! ! مرارا ، ثم قام وهو يقولها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لقد دخل قلب الأعرابي الإيمان » . وروى أن صعصعة بن ناجية جد الفرزدق أتى النبي صلى الله عليه وسلم يستقرؤه فقرأ عليه هذه الآية ، فقال صعصعة حسبي حسبي . . إن عملت مثقال ذرة شر رأيت . . وفي رواية قال : لا أبالي ألا أسمع من القرآن غيرها . . حسبي فقد انتهت الموعظة (تفسير القرطبي ، ص ٧٢٤١ - ٧٢٤٣) .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢١٥ .

فيه مضمرا ، إما لضرورة صدق المتكلم ، وإما لصحة وقوع الملفوظ به « (١) أما ضرورة صدق المتكلم فأمرها ظاهر ، لأن الكلام في بعض الأحيان بوجوب وجوبا مؤكدا تقدير كلمة لا بد منها . علما بأن التصريح بها يتنافى بلاغة التعبير . وأما صحة الكلام فيقصدون بها الصحة العقلية أو الصحة الشرعية (٢) .

ومن هذا يظهر أن دلالة الاقتضاء أنواع ثلاثة هي :

الأول : ما يجب تقديره لضرورة فهمه من مضمون الكلام لدرجة أن ذكره صراحة يتنافى مع البلاغة .

ومن أمثلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

فالمقصود من رفع الخطأ والنسيان والإكراه رفع إثم الفعل الذي يصدر من المكلف خطأ أو نسيانا أو يأتيه مكرها . بحيث لا يؤخذ على ذلك أمام الله سبحانه . عملا بقوله جل شأنه « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » وقوله عز وجل : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » .

ومن هذا ثبت أن حذف هذه الكلمة ، هو في ذاته ، من دلائل البلاغة والفصاحة ، لأنها معلومة من مضمون الكلام وهي عين مقصود المتكلم (٣) .

الثاني : ما يجب تقديره لصحة الكلام عقلا . وذلك كما في قوله سبحانه وتعالى : « واسأل القرية التي كنافها » (٤) .

ولما كان القرآن في أعلى درجات البلاغة والفصاحة ؛ كان من المحتم

(١) الإحكام للآمدي ، ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٢) يقول الشوكاني : « فدلالة الاقتضاء إذا توقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية

عليه . مع كون ذلك مقصود المتكلم » (إرشاد الفحول ، ص ١٧٨) .

(٣) الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص ١٧٨ .

(٤) سورة يوسف من الآية رقم « ٨٢ » .

حذف الكلمة المعلومة عقلا ، حيث لا يخفى على أولى الألباب فهمها وتقدير وجودها .

ولذلك فإن معنى سؤال القرية : سؤال أهلها ؛ أى قدر علماء الأصول كلمة أهل . ليكون السؤال موجها إلى أهل القرية (١) .

الثالث : ما يجب تقديره لصحة الكلام شرعا .

وقد مثل علماء الأصول هذا النوع من دلالة الاقتضاء بما إذا قال شخص لآخر : سلم هذا الشيء عنى لفلان بمبلغ كذا ، ففعل .

فإن هذا الكلام يقتضى توكيلا من المتكلم إلى من صدر له الكلام . والتوكيل بتسليم الشيء لا يصح إلا فى شيء مملوك للموكل . وقبول التوكيل ، يتضمن بيع الشيء له بالمبلغ المذكور حتى يصح التوكيل بتسليمه بعد ذلك للمتبرع إليه .



وبنظرة عامة : فيما قدمناه - فى المبحثين السابقين - يتبين لنا أن عبارة النص هى أقوى من غيرها ؛ فى الدلالة على معناها . ويليهما فى القوة دلالة الإشارة ؛ لأن كلا منهما « منطوق النص ومدلوله بصيغته وألفاظه » (٢) .

ولذلك فإنه عند اجتماع عبارة النص وإشارته يقدم العمل بالعبارة دون شك .

مثال ذلك قول الله جل شأنه : « كتب عليكم القصاص فى القتلى » (٣) . وقوله سبحانه : « ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » (٤) .

(١) والله العجب !!! فقد أمكن سؤال القرية ، حيث اعترف القانون لبعض المدن والقرى بالشخصية المعنوية ، فى شكل مجلسها المحلى - فيخاطب أهلها عن طريق الممثل القانونى لها فاأروع آيات الله !!!

(٢) خلاف - المرجع السابق - ص ١٧٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم « ١٧٨ » .

(٤) سورة النساء من الآية رقم « ٩٣ » .

فالآية الأولى دلت بعبارتها على وجوب القصاص . والآية الثانية دلت بعبارتها على العقاب الأخرى الرهيب الذى ينتظر القاتل المتعمد . وقد يفهم من ذلك أن الآية تشير إلى الأكتفاء بهذا العقاب الأخرى ، لأن الآية سكنت عن العقوبة فى الدنيا .

وهنا لامناص من تقديم عبارة النص فى الآية الأولى على إشارة النص فى الآية الثانية حيث تكلمت الأولى عن العقوبة الدنيوية وهى القصاص من القاتل المتعمد . . . أما الثانية فتتكم عن العقوبة الأخرى وسكوتها عن عقاب الدنيا إنما هو إحالة على الآية الأولى .

وعند اجتماع إشارة النص مع دلالة النص فإن الأولى تقدم على الثانية ؛ لأن إشارة النص أقوى من دلالة النص .

مثال ذلك قول الله سبحانه : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » حيث يمكن القول بأن الذى يقتل مؤمناً متعمداً يجب عليه من باب أولى أن يحرر رقبة مؤمنة . (وتلك هى دلالة النص) .

ولكن قول الله سبحانه : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » أفاد بدلالة الإشارة أن هذا المحرم لا ينفع معه تحرير الرقبة . فهذا التحرير لتكفير الذنب ، والكفارة لا تجدى فى ذنب متعمد (١) . والقاتل المتعمد يعاقب بأشد العقوبات فى الدنيا — وهى قتله قصاصاً — فضلاً عن العذاب العظيم فى الآخرة بالخلود فى النار .

فأنى لذنبه أن يكفر !!! وأين يقع تحرير الرقبة من هذا العقاب الأليم ؟ فكان من الضرورى تقديم دلالة الإشارة على دلالة النص (٢) .

(١) هذا هو الأصل فى الكفارة عن الجرائم التى لا تمس حقوق العباد .
(٢) أما القاتل خطأ فلم يتعمد إزهاق الروح ففتح الله له باب التكفير عن إهماله ورعونه ، حيث نشأ عنهما قتل نفس بريئة ، فناسب ذلك أن يحرر نفساً من الرق ككفارة لجانب حق الله فى جريمة القتل خطأ ، فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله .
وغنى عن البيان أن حق الباد محفوظ فى ضرورة دفع الدية لأهل المقتول .

المبحث الثالث

في

مفهوم المخالفة

كلمة مفهوم ، تقابل كلمة منطوق .

والمنطوق هو ما يفهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق (١) . وأمثله كثيرة لا تحصى ، وهي معلومة مما سبق بيانه تفصيلاً (٢) .

أما المفهوم فهو ما يفهم من اللفظ في غير محل النطق (٣) ، حيث إن اللفظ قد سكت عن هذا المعنى ، ولكنه مفهوم من دلالة الحال عليه (٤) .

وهذا المفهوم قد يكون موافقاً (٥) . وهو ما بيناه عند كلامنا عن دلالة النص (٦) .

وقد يكون مخالفاً ، وهو ما يسمى بمفهوم المخالفة .

تعريف مفهوم المخالفة :

يعرف الأصوليون مفهوم المخالفة بأنه : « ما يكون مدلول اللفظ ، في محل السكوت ، مخالفاً لمدلوله في محل النطق (٧) » .

(١) الإحكام للأمدى ، ج ٣ ، ص ٦٢ .

(٢) فكل النصوص الشرعية والقانونية تدل بمنطوقها على أحكام تفهم من ألفاظها التي وجهت إلى الناس في مخاطبتهم بها .

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ، ص ١٧٨ .

(٤) وهو ما يسمى بمفهوم الموافقة . وهو يوجد حيث يكون المسكوت عنه موافقاً للمفهوم به كما تقدم .

(٥) عند كلامنا عن دلالة النص أو دلالة الدلالة . قلنا إن السكوت عن الأذى الأشد من التأليف إنما هو مفهوم موافق ينطبق عليه التحريم من باب أولى .

(٦) الإحكام للأمدى ، ج ٣ ، ص ١٦٦ . ويقول الشوكاني : « وهو حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور ، إثباتاً أو نفيًا ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به . ويسمى دليل الخطاب ، لأن دليله من جنس الخطاب ، أو لأن الخطاب دال عليه » .

(إرشاد الفحول ، ص ١٧٩) .

بمعنى أن يثبت للمسكوت عنه ، نقيض حكم المنطوق به . فعندما يدل النص على حكم شرعى ؛ موصوف بوصف ، أو مشروط بشرط ؛ فإن الحكم يثبت للمنطوق ، عند وجود الوصف أو توفر الشرط .

ولكن إذا ما تخلف الوصف ، أو انتفى الشرط ، فهنا يثور الكلام عما يسمى بمفهوم المخالفة .

ومثل ذلك يقال عندما يكون منطوق الحكم مقروناً بعدد ، أو مغياً بغاية (١) .

أنواع مفهوم المخالفة

لمفهوم المخالفة أنواع كثيرة (٢) . نكتفى منها ؛ بأظهر هذه الأنواع ، وهى مفهوم الوصف ، ومفهوم الشرط ، ومفهوم العدد ، ومفهوم الغاية ، ومفهوم اللقب .

(١) الحكم المغيا بغاية هو الحكم الذى جعل له الشارع غاية ينتهى إليها . مثل تحريم قربان الزوجة فى مرضها الشهرى بقوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن » .

(٢) أوصلها الآمدى إلى عشرة أصناف ، وتابعه عليها الشوكانى : (الإحكام ج ٣ ص ٦٦ - ٦٧ ، والإرشاد ص ١٨٠ - ١٨٢) ، وهى : مفهوم الصفة ، ومفهوم الشرط ، ومفهوم الغاية ، ومفهوم إنما ، ومفهوم الأوصاف التى تظراً وتزول بالذكر مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « الثيب أحق بنفسها من وليها » . ومفهوم اللقب ، ومفهوم الاستثناء ، ومفهوم العدد ، ومفهوم حصر المبتدأ فى الخبر .

ونشير فى هذا المقام إلى مفهوم إنما ، حيث أشار بعض الباحثين إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « إنما الربا فى النسيئة » . (فضيلة المرحوم الشيخ على حسب الله ، أصول التشريع الإسلامى ص ٣٢٣ طبعة ١٤٠٢ هـ) .

والحق ما قاله العلامة الآمدى رحمه الله : أن هذا الأسلوب لتأكيد الإثبات ولا دلالة له على الحصر - وهو المختار - وذلك لأن كلمة إنما قد ترد ولا حصر كقوله - صلى الله عليه وسلم : « إنما الربا فى النسيئة » لانعقاد الإجماع على تحريم ربا الفضل » (الإحكام فى أصول الأحكام ، ج ٣ ، ص ٩١) .

وقد تناولنا هذا الحديث الشريف فى كتابنا : « التعامل التجارى فى ميزان الشريعة » . وقلنا إن هذا الحديث من دلائل النبوة ، وهو من إعجاز الله تعالى الذى أظهره على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فى القرنين الرابع والخامس عشر الهجريين . ذلك أن المؤسسات المصرفية لا تعرف اليوم إلا ربا النسيئة . الذى قال عنه الصادق المصدوق « إنما الربا فى النسيئة » . (د . يوسف قاسم : التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ص ١٣٠ طبعة ١٤٠٠ هـ) .

وبعد أن تبين المقصود بكل واحد من هذه المفاهيم ، نتكلم عن مدى إمكان العمل بمفهوم المخالفة .

١ - مفهوم الوصف :

يراد من مفهوم الوصف : تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف (١) .
مثال ذلك : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم (٢) زكاة » (٣) .

٢ - مفهوم الشرط :

ويقصد بمفهوم الشرط : تعليق الحكم على شرط ، بحيث يثبت الحكم عند تحقق الشرط .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه » (٤) .

٣ - مفهوم العدد :

وهو تعليق الحكم بعدد مخصوص . فإنه يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد ، زائداً أو ناقصاً (٥) .

مثال ذلك قول الله تعالى : « فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » (٦) . وقول

(١) الشوكاني - المرجع السابق - ص ١٨٠ .

(٢) الغنم السائمة هي التي تعيش على الرعى في الكلا ونحوه بحيث لا تكلف صاحبها مجهوداً في اقتنائها .

(٣) هكذا استشهد الأصيليون بهذا الحديث . وبالبحث عن سنده ، ثبت أنه من حديث طريل لأحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم . وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « وفي سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة » . وهو حديث صحيح « الجامع الصغير » ، ج ٢ ، ص ٨٣ .

(٤) أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر . والنجار والطبراني وابن عدي والبيهقي عن جرير ، والبزار عن أبي هريرة ، وابن عدي عن معاذ وأبي قتادة . والحاكم عن جابر ، والطبراني عن ابن عباس وعبد الله بن خمره . وابن عساكر عن أنس . ورمز له السيوطي بالصحة . « الجامع الصغير » ، ج ١ ، ص ١٦ .

(٥) الشوكاني - المرجع السابق - ص ١٨١ .

(٦) سورة النساء من الآية رقم « ١٥ » .

النبي صلى الله عليه وسلم : « في خمس من الإبل شاة » (١) . بمعنى أن الزكاة تجب في الإبل إذا كان المالك مالكاً لخمس من الإبل . ومقدار الزكاة الواجب إخراجه عن ذلك هو : شاة واحدة (٢) .

مفهوم الغاية :

غاية الشيء نهايته . ومما قاله الأصوليون يمكننا تعريف مفهوم الغاية بأنه : مد الحكم إلى غاية معينة ، بحيث ينتهي أثره عند هذه الغاية ، ويشور الكلام عن حكم جديد بعدها (٣) .

مثال ذلك قول الله جل شأنه : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل » (٤) .

فقد تضمنت هذه الآية الكريمة غايتين لحكمين متقابلين . الحكم الأول : إباحة الأكل والشرب ونحوهما من المباحات في ليل رمضان وغاية طلوع الفجر . فقبل ذلك كان الطعام والشراب مباحاً ، وبطلوع الفجر وجب الإمساك . الحكم الثاني : هو الصوم بالإمساك عن الطعام والشراب والشهوات من طلوع الفجر . وغايته : ظهور الليل بغياب الشمس .

مفهوم اللقب :

هو تعليق الحكم بالاسم العلم ، مثل نجح على ، أو اسم النوع مثل : في الغنم زكاة (٥) .

هذا هو مفهوم المخالفة ، بأظهر أنواعه . وما قدمناه ، إنما هو مجرد

(١) صدر الحديث المشار إليه في هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) أما إن نقص عدد الإبل المملوكة عن خمس فلا زكاة فيها .

(٣) يقول الشوكاني : مفهوم الغاية هو مد الحكم إلى أو حتى . وغاية الشيء نهايته ،

« إرشاد الفحول ، ص ١٨٢ » .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم « ١٨٧ » .

(٥) الشوكاني - المرجع السابق - ص ١٧٢ .

توضيح لهذه الأنواع الخمسة . دون التعرض لحجية مفهوم المخالفة الذى سنبيته فى الفقرات التالية .

مدى العمل بمفهوم المخالفة

أما عن مدى العمل بمفهوم المخالفة فإنه يحتاج إلى شيء من التفصيل .
نبينه فى الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : ثبوت حكم التيد للمنطوق :

من الأمور التى لا خلاف عليها بين العلماء ، أنه يجب العمل بالحكم المقترن بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد ، بحيث يدل على ثبوت الحكم للمقيد بهذا القيد ، سواء أكان شرطاً أو وصفاً أو غاية أو عدداً ، حتى ولو كان لقباً (١).

فكل خطاب وكل قضية ، فإنما تعطيك ما فيها (٢) . وهذا مما لا يحتاج إلى بيان ، أو توضيح أكثر مما وضحناه بأمثلة فى الفقرات السابقة .

الخطوة الثانية : عدم العمل بمفهوم اللقب :

يمكن القول بأن مفهوم اللقب ، لا يعمل به فى الأحكام الشرعية بالإجماع . بل ولا فى غير الأحكام الشرعية . حتى فى مجال الإخبار ، حيث لا يستفاد من ذكر اللقب إسناد نقيض الخبر لغيره . وهذا من الأمور البديهية التى لا تحتاج إلى برهان .

فعدم الأخذ بمفهوم اللقب متفق عليه بين علماء الشرع وعلماء اللغة (٣).

(١) فلو أسند الحكم إلى شخص بعينه ثبت الحكم لهذا الشخص وحده ، دون غيره .

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام لإبن حزم ، ج ٧ ، ص ١١٥٣ .

ويقول الإمام الغزالي رحمه الله : « لأن الشرط يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط فقط ، فيقتصر عن الدلالة على الحكم عند عدم الشرط ، أما أن يدل على عدمه عند عدم فلا » (المستصفى ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦) .

(٣) فلم يخالف فيه إلا من لا يعتد بقوله . وهذا لا يؤثر فى الإجماع ، يقول الآمدى

فإذا قلت : ظهرت النتيجة ، ونجح على . فليس معنى ذلك أن غير على لم ينجح . وكل ما تفيده هذه العبارة ظهور النتيجة والإخبار بنجاح على .

الخطوة الثالثة : لا يعمل بمفهوم المخالفة إذا كان للقيد فائدة أخرى :

القيد بالوصف أو الشرط أو الغاية ، أو العدد ، لا بد له من فائدة فإذا كانت هذه الفائدة ظاهرة فلا يعمل بمفهوم المخالفة مطلقاً .

من ذلك قول الله تعالى : « وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طرياً » (١). فالوصف الأخير قصد به امتنان الله على عباده ولكنه لا يدل على منع أكل ما ليس بطرى (٢).

ففي هذه الآية كان الوصف لبيان وجه الامتنان أو لتقويته (٣). وقد يكون القيد لتأكيد العموم مثل قوله تعالى : « وما من دابة فى الأرض » (٤).

أو للمدح : مثل قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » .

أو للذم مثل : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

أو لتفخيم الأمر وتأكيد الحال . مثل : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً » .

فى الأحكام : « إتفق الكل على أن مفهوم اللقب ليس بحجة خلافاً للدقاق وبعض أصحاب الإمام أحمد » ج ٣ ، ص ٨٩ . ويقول الشوكاني : « والحاصل أن القائل به كلا أو بعضاً لم يأت بحجة لا شرعية ولا عقلية . ومعاًوم من لسان العرب أن من قال : رأيت زيداً لم يقتض أنه لم ير غيره قطعاً . وأما إذا دلت القرينة على العمل به فذلك ليس إلا للقرينة فهو خارج عن محل النزاع : « إرشاد الفحول ، ص ١٨٢ » .

(١) سورة فاطر من الآية رقم « ١٢ » .

(٢) إرشاد الفحول ، ص ١٨٠ .

(٣) حسب الله - المرجع السابق - ص ٣٢٤ .

(٤) سورة هود من الآية رقم « ٦ » .

وقد يكون القيد جرياً على عادة غالبية مثل قول الله سبحانه : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » (١). فإن الغالب كون الربائب في الحجور ، فقيد به لذلك . لا لأن حكم اللاتي لسن في الحجور بخلافه . ونحو ذلك كثير في الكتاب والسنة (٢) .

أو قد يكون تشريعاً بحالة واقعة (٣) ، مثل قوله سبحانه : « لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » (٤) . لأن الله جلبت حكمته قد حرم الربا كله - قليله وكثيره - « فلا مفهوم للأضعاف ، لأنه جاء على النهى عما كانوا يتعاطونه بسبب الأجل ، كان الواحد منهم إذا حل دينه يقول : إما أن تعطى وإما أن تربى ، فيتضاعف بذلك أصل دينه مراراً كثيرة فنزلت الآية على ذلك » (٥) أى تشريعاً على واقعهم الذى يدل على خلو قلوبهم من الرحمة .

الخطوة الرابعة : لا يعمل بمفهوم المخالفة إذا ثبت حكم آخر لغير المنطوق :
من الأحكام المتفق عليها ، بين علماء الأصول أيضاً ، أنه لا يعمل بمفهوم المخالفة ، إذا وجد دليل خاص في المسكوت عنه ، يثبت له حكماً آخر غير الحكم الثابت للمنطوق .

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى .. » فإنه بالمفهوم المخالف لهذا النص لا يقتص من الذكر إذا قتل الأنثى . غير أنه بنص صريح آخر يوجب الله تعالى القصاص في هذه الحالة الأخيرة . حيث يقول سبحانه : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » .

وعلى ذلك فلا يعمل بمفهوم المخالفة للنص الأول ويتعين تطبيق النص الثانى وهو وجوب القصاص من الرجل إذا قتل المرأة .

(١) سورة النساء من الآية رقم « ٢٣ » .

(٢) الشوكاني - المرجع السابق - ص ١٨٠ .

(٣) حسب الله - المرجع السابق - ص ٣٢٥ .

(٤) سورة آل عمران من الآية رقم « ٤٥ » .

(٥) الشوكاني - المرجع السابق - ص ١٨٠ .

ومن ذلك أيضاً : قول الله جل وعز : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » .
فالمفهوم المخالف للقيد الثاني ، وهو : « اللاتي دخلتم بهن » .. أن غير المدخول بها لا يحرم الزواج بينها . لكن الله تبارك وتعالى أراد أن يوضح لعباده . هذا الحكم بنص صريح أثبتته الآية وهو قوله سبحانه : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » ..

وهذا ما يدعم الرأي القائل بعدم حجية مفهوم المخالفة مطلقاً إذ لو كان حجة لا كتنى القرآن بها . ولكن نظراً لأنه لا حجية فيه صرحنا الآية الكريمة بحكم المسكوت عنه صراحة .

الخطوة الخامسة : اختلاف الأصوليين فيما وراء ذلك :

يظهر لنا نما تقدم أن علماء الأصول اتفقوا على عدم العمل بمفهوم المخالفة في المراحل — أو الخطوات السابقة .

وبالنسبة للخطوة الخامسة والأخيرة والتي تنحصر في نطاق ضيق جداً ، فإنهم اختلفوا حول العمل بمفهوم المخالفة بعد ذلك . ويمكن تلخيص أقوالهم في هذا الإطار إلى الرأيين الآتيين .

الرأي الأول : أنه يعمل بمفهوم المخالفة — بعد مراعاة الحالات السابقة أى في غير مفهوم اللقب . وعندما لا توجد للقيد فائدة وعدم وجود الدليل الذي يثبت حكماً للمسكوت عنه — في هذا النطاق المحدود للغاية يثبت للمسكوت عنه نقيض الحكم المنطوق به . وقد استدلوا على ذلك بما يأتي .

أولاً : بما فهمه عمر ويعلى بن أمية (١) رضى الله عنهما من قول الله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » .

(١) هو الصحابي الجليل : يعلى بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث . أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف . وقتل بصفين رضى الله عنه (أسد الغابة ، ج ٥ ، ص ٥٢٣) .

فقد روى مسلم وأبو داود أن أبا يعلى بن أمية قال لعمر ما بالنا نقصر وقد أمنا ؟ (فهما من الآية السابقة) . فقال له عمر : لقد عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » (١) .

ووجه الاستدلال أن تعجب عمر ويعلى لم يكن إلا عن طريق مفهوم المخالفة . فالمفهوم المخالف لقوله سبحانه : « إن خفتم » ... أنه في حالة الأمن لا يقصرون .

ثانياً : بما فهمه بعض أهل اللغة من قوله صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » (٢) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » (٣) ... ووجه الاستدلال أن بعض علماء اللغة فهم من ذلك أن مظل الفقير ليس ظلماً ، وأن لى غير الواجد لا يحل عرضه ولا عقوبته .

ثالثاً : واستدلوا من المعقول بأن « تقييد الحكم بوصف أو غيره ، لا بد له من فائدة بالاتفاق . فإذا لم تظهر له فائدة أخرى ، غير نفي الحكم عن المسكوت ، حمل عليه لثلاً يخلو القيد من الفائدة . واحتمال وجود فائدة أخرى ، مجرد احتمال لا يؤثر في دلالة على ذلك النفي ، لأن الفرض أن المجتهد بذل أقصى ما في وسعه فلم يجد غيرها . ويكفى عدم وجدانه غير هذه الفائدة لأننا لا ندعى أنه يدل قطعاً على نفي الحكم عن غير المقيد » (٤) .

ما يشترطونه للعمل بمفهوم المخالفة : وعلى الرغم من النطاق الضيق جداً للعمل بهذا المفهوم . فإنهم أضافوا إلى ذلك ما يزيده بعداً عن العمل والحجية فاشترطوا ما يأتى :

(١) متفق عليه (أخرجه البخارى ومسلم) وأصحاب السنن ، الجامع الصغير ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

(٢) متفق عليه ، الجامع الصغير ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم عن الشريك بن سويد ورمز له السيوطى بالصحة (الجامع الصغير ، ج ٢ ، ص ١٤٦) .

(٤) شامى ، ص ٥١٦ - ٥١٧ .

١ - ألا يعارضه ما هو أرجح منه . وبدهى أنه إذا وجد نص يدل على حكم مغاير وجب قطعاً العمل بالنص دون أى تردد . وكذلك يجب تقديم القياس الحلى .

٢ - أن يذكر مستقلاً . فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له . مثل قول الله سبحانه : « ولا تبashروهن وأنتم عاكفون فى المساجد » ... فإن جملة فى المساجد ، لا مفهوم لها . لأنه يحرم على المعتكف مباشرة زوجته مطلقاً حتى ينتهى من اعتكافه . إذا الشأن فيه أنه تجرد من كل أمور الدنيا لعبادة الله وحده .

الرأى الثانى : عدم العمل بمفهوم المخالفة :

استدل القائلون بهذا الرأى بما يأتى .

أولاً : أن اللفظ يدل على معناه إما بعبارته أو إشارته أو دلالة أو اقتضاته ، والمفهوم المخالف ليس واحداً من هذه الأمور الأربعة ، فلا يكون مدلولاً للفظ . ولو قالوا نجعله مدلولاً للفظ عن طريق العقل . لما صح القول لأن العقل لا مجال له فى دلالة اللفظ على المعنى لأن ذلك طريقه الوضع ، أو التواتر وكلاهما غير حاصل .

ثانياً : القاعدة الأصولية أن اللفظ يدل على معناه المتبادر منه ، إلا إذا وجدت قرينة تصرفه إلى معنى آخر . والقول بمفهوم المخالفة عندما لا تكون لل قيد فائدة أخرى قلب للأوضاع . وفائدته ثابتة هنا بالإجماع وهى اثبات القيد للمنطوق . فقولهم بمفهوم المخالفة قلب للأوضاع .

ثالثاً : ما استدل به الرأى الأول من تعجب عمر ويعلى بن أمية ، وما جاء من أهل اللغة ليس فيه حجة على المفهوم . بل التعجب لعدم الرجوع فى المسكوت عنه إلى الأصل . أى الرجوع من الرخصة إلى العزيمة . ولذلك بين لهم النبى صلى الله عليه وسلم أن هذه الرخصة صدقة من الله عليكم فزال ما كان من عجب ..

وأما أهل اللغة فلا حجة في كلامهم من الناحية الشرعية

موقفنا من هذا الخلاف :

رأينا أن الأصوليين قد اتفقوا على استبعاد العمل بمفهوم المخالفة في معظم مراحلها . (فلا يعمل بمفهوم اللقب مطلقاً . وأما مفهوم الوصف والشرط والعدد والغاية ، فلا يعمل بأى منها إذا وجدت للقيد فائدة أخرى ، أو إذا ثبت حكم آخر للمسكوت عنه) .

ومادام الأمر كذلك ، فإن خلافهم بعد هذا يكون في أضيق الحدود . كما هو ظاهر ، ولا نكاد نجد له فائدة عملية تذكر .

لذلك فإنى أرى والله أعلم — ضرورة التفرقة بين أمرين .

الأمر الأول : مفهوم الوصف والشرط والعدد والغاية (١) في عبارات الناس (سواء عقودهم وشروطهم وتصرفاتهم بل وأحكام القضاء وعبارات الفقهاء) . حيث يجب العمل بمفهوم المخالفة بالنسبة لكل هذه الأمور . لأن الناس يقصدون — حتماً — من القيد أو الشرط ، فائدة أو إضافة تعنيهم في التصرف . ومن حقهم عند التنازع أن يتمسكوا بهذا المفهوم . وهو كذلك حق ثابت لمن يتعامل معهم .

الأمر الثانى : مفهوم الوصف والشرط والعدد والغاية في الأحكام الشرعية . فإن الاحتياط والتثبت في البحث عن صحة الحكم الشرعى يجعلنى أميل في هذا المقام إلى ترجيح رأى القائل بعدم الأخذ بمفهوم المخالفة مطلقاً . وذلك للأسباب الآتية : —

الأول : أن العلماء قد استبعدوا مفهوم المخالفة في معظم مراحلها ، فلم يبق الانطاق محدود جداً هو محل الخلاف ويندر أن تكون له فائدة عملية بل الأحوط عدم الأخذ به .

(١) ولا يصح التساؤل عن مفهوم اللقب لأنه مستبعد بالإجماع كما قلنا .

السبب الثاني : ضعف الأدلة التي استند إليها القائلون بمفهوم المخالفة .
وبيان ذلك من وجهين .

(١) استدلالهم بتعجب عمر بن الخطاب - ويعلى بن أمية - مردور عليه بأن التعجب كان سببه اللغة . أما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » . فهو الحكم الشرعى . و فرق كبير بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية رغم ما بينهما من اتصال لا شك فيه . وهذا الحديث الشريف وأمثاله بيان من النبي عليه الصلاة والسلام للأمة ألا يأخذوا بالمفاهيم اللغوية المجردة . فأحكام الله لا تؤخذ إلا من نصوص الكتاب والسنة (عبارة أو إشارة أو دلالة أو اقتضاء) .

(ب) أن الاستدلال بما جاء عن اللغويين في مقام الأحكام الشرعية لا يجدى شيئاً ولا يفيد .

وحتى بالنسبة لما جاء عن بعض أئمة اللغة أنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم « مظل الغنى ظلم » أن مظل الفقير ليس ظلماً . ومن قوله عليه الصلاة والسلام : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » .. أن لى غير الواجد ليس كذلك .

هذا فهم خاص بصاحبه رحمه الله - لكن لا يتصور أن يلزم الأمة بحكم شرعى . والذي أفهمه - والله أعلم - أن الفقير الذى لا يجد ما يسدد به دينه لا يسمى مماطلا طبقاً للمعنى الذى تعارف الناس عليه فى ظل الأحكام الشرعية وكذلك غير الواجد لا يسمى امتناعه من السداد ليا . بل هو عدم قدرة على الوفاء . ولذلك فإنه الله تعالى منحه نظرة إلى ميسرة فى قوله سبحانه : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (١) . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الأجر العظيم الذى اعده الله لمن ينظر معسراً فقال : « من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين . فإذا حل الدين فأنظره فله

(١) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨١ » .

بكل يوم مثلاه صدقه « (١) . ومع هذا هذا كله فقد فتح الله أمام الدائن باب العفو والتصدق على المدين المعسر في قوله سبحانه : « وأن تصدقوا خير لكم » (٢) وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله : « من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله » (٣) .

السبب الثالث : أنه باستقراء النصوص الشرعية التي استعملت القيود ثبت استعمال القيد في موضعه دون التعرض لنقيض الحكم إلا بالنص . بدليل أن بعض النصوص تذكر صراحة حكم المسكوت عنه . وبعضها الآخر لا ينص على ذلك . ولا معنى لهذا إلا ضرورة التمسك بالقيد حيث ورد : كما سبق البيان .

السبب الرابع : أن كلام الله عز وجل منزّه عن الشبه بالحوادث . فلا تنتهى أسرارُه ، ولا تنقضى عجائبه . بل وفي كل يوم يظهر معنى جديد لم يكن للبشرية علم به . لذلك فإنه إذا ما خفيت فائدة القيد على مجتهد في عصر من العصور ، فإن فوائد كثيرة سوف تظهر دون شك ، لغير هذا المجتهد في قرون تالية . وبما أن السنة وحى فلها نصيب كبير من هذا المعنى وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث : « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره ، قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه » .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

(١) أخرجه أحمد وأحمد والحاكم وابن ماجه عن بريدة . وقال عنه السيوطى إنه حديث صحيح « الجامع الصغير ، ج ٢ ، ص ١٧٣ » .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم « ٢٨١ » .

(٣) أخرجه أحمد وأحمد ومسلم عن أبى اليسر . ورمز له السيوطى بالصحة « الجامع الصغير ،

ج ٢ ، ص ١٧٣ » .

البَابُ الثَّانِي

فِي

الْمُجْتَهِدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

مِنْ أَحْكَامٍ

تمهيد وتقسيم :

تكلمنا عن الحكم الشرعى ، وأقسامه وأركانه . حيث فصلنا القول عن الحكم التكملى والحكم الوضعى . ومن قبل ذلك شرحنا تفصيلاً مصادر الأحكام الشرعية . وعن أركان الحكم الشرعى بينا المراد من الحاكم والمحكوم به والمحكوم عليه .

ولم يبق أمامنا إلا أن نتكلم عن ذلك الذى أعطاه الله تعالى القدرة على إستنباط الحكم الشرعى . ألا وهو المجتهد ؛ الذى يقوم بالإستنباط (١) . إذ الإجتهد - كما قلنا - عبارة عن إستنباط الحكم الشرعى . وهو المقصد الأول من دراسة علم الأصول كما سبق بيان ذلك بالتفصيل وفى مناسبات عديدة .

الاجتهاد والمجتهد :

ينبغى أن نحدد المعنى المقصود من هذه اللفظة ، لغة وإصطلاحاً .

(١) وقد أسماه الإمام الغزالى بالمستشر . حيث يبين أن علم الأصول فى جملة يدور على أقطاب أربعة : القطب الأول هو الحكم ، والحكم حقيقة فى نفسه وانقسام . وله تعلق بالحاكم ، وهو الشارع ، والى كونه عليه ، وهو المكلف . والمحكوم فيه ، وهو المكلف . وبالمظهر له وهو السبب والعللة .

والقطب الثانى فى المستشر ، وهو الكتاب والسنة والإجماع . . والقطب الثالث فى طرق الاستثارة وهى أربعة : الأولى " دلالة اللفظ حيث صيغته ، وبه يتعلق النظر فى صيغة الأمر والنهى والعموم والخصوص . والظاهر والمؤول والنص . والثانية - الدلالة من حيث الفحو والمفهوم . والثالثة - الدلالة من حيث ضرورة اللفظ واقتضائه . والرابعة - من حيث معتول اللفظ ، كتأوله صلى الله عليه وسلم : لا يمتنعى القاضى وهو غضبان » فإنه يدل على الجائع والمريض ونحوهما بمعتول معناه . ومنه ينشأ التباس .

والقطب الرابع : فى المستشر ، وهو المجتهد . وفى مقابلته المقلد . وفيه تتبين صفات المجتهد ، وصفات المقلد . والموضع الذى يجرى فيه الاجتهاد دون الذى لا مجال للاجتهد فيه ، والقول فى تصويب المجتهدين ، وجملة أحكام الاجتهاد . فهذه جملة ما ذكرنا فى علم الأصول . وقد عرفنا كيفية انشعابها من هذه الأقسام الأربعة - (المستصفى ج ١ ص ٩ -) .

الاجتهاد في اللغة :

الاجتهاد في اللغة : هو بذل الجهد واستفراغ الوسع في أى فعل كان .
بمعنى أن يبذل الإنسان جهده وطاقته ، وكل ما في وسعه من أجل القيام
بهذا الفعل وتنفيذه (١) .

الاجتهاد عند الأصوليين :

ولعلماء الأصول تعريفات كثيرة للاجتهاد (٢) نكتفي منها بالتعريف الآتي
الاجتهاد هو بذل الوسع في الوصول إلى حكم شرعى عملي بطريق
الإستنباط (٣) .

(١) جاء في لسان العرب : « الجهد - بفتح الجيم وضماً - الطاقة . . . والاجتهاد
والتجاهد : بذل الوسع والمجهود . وفي حديث معاذ : « اجتهد رأيي » . والاجتهاد بذل الوسع
في طلب الأمر وهو افتعال من الجهد والطاقة (لسان العرب والمجلد الأول ص ٧٠٩ - ١٠) .
وفي المصباح المنير : الجهد بالضم في الحجاز وبالفتح في غيرها : الوسع والطاقة ، واجتهد
في الأمر بذل وسعه وطاقته في طلبه ليلبلغ مجهوده ويصل إلى غايته .
وقد عبر العلامة الأمدى - عالم الأصول المعروف - عن هذا المعنى اللغوي فقال :
أما الاجتهاد في اللغة فهو عبارة عن استفراغ الوسع في تحقيق أمر من الأمور . يستلزم الكلفة
والمشقة . ولهذا يقال : اجتهد فلان في حمل الحجر الثقيل ، ولا يقال اجتهد في حمل الخردلة
(الأحكام ج ٤ ص ٤١) .

(٢) يقول الإمام الغزالي رحمه الله : « صار لفظ الاجتهاد في عرف العلماء مخصوصاً
ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة . والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب
بحيث يحس من نفسه العجز عن مزيد طلب ، (المستصفى ج ٢ ص ٣٥٠) . وجاء في فواتح
الرحمات بشرح مسلم الثبوت : الاجتهاد بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعى ظنى »
(ج ٢ ص ٣٦٢ هامش المستصفى) . ويعرف الأمدى الاجتهاد فيقول : استفراغ الوسع
في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه ،
(الإحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٤١) . وكما هو ظاهر فإنها تعريفات مختلفة اللفظ
مقاربة المعنى . وراجع أيضاً : « تيسير التحرير ج ٤ ص ١٧٩ » . وشرح الأسنوى على
منهاج الوصول ج ٣ ص ١٩١ . ومناهج العقول هامش الأسنوى نفس الموضع . وشرح
التاويح على التوضيح متن التنقيح ج ٢ ص ٢٣٤ .
(٣) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٥٠ .

فبذل الجهد ؛ يقتضى أن يفرغ المجتهد كل مافي وسعه ، وكل طاقاته الفكرية ؛ فى البحث عن الحكم الشرعى . أما مجرد التفكير ، دون بحث وعناء ، أو مجرد الإطلاع على بعض المراجع التى تناولت الموضوع ، دون تفصيلها وبحثها ، والوقوف على أسرارها ومراميها ؛ فإن ذلك لا يسمى إجتهاداً . لأن الباحث - هنا - أو المطلع ، لم يبذل شيئاً . بل إنه فى الواقع لم يجتهد ، ولكنه قرأ أو إطلع .

ولهذا يقول علماء الأصول : إنه كلمة : « بذل الوسع » الواردة فى التعريف تخرج ، من نطاق الإجتهد ؛ ما يحصل مع التقصير . فإن معنى بذل الوسع أن يحس المجتهد من نفسه العجز عن المزيد فيه (١) .

ومعلوم مما تقدم أن الحكم الشرعى العملى هو الحكم الفقهى . وعلى ذلك فبذل الجهد فى تحصيل الحكم العقلى أو اللغوى أو الحسى ؛ لا يسمى إجتهاد بالمعنى الذى إتفق عليه الأصوليون . وأيضاً لا يعتبر من الإجتهد أخذاً بالحكم الشرعى من ظاهر النصوص ، أو من حفظ المائىل الفقهية ، أو الإستهلام عنها من المفتى ، أو الكشف عنها فى كتب العلم ؛ لأن الوصول إلى الحكم الشرعى فى كل هذه الحالات ؛ لم يكن بطريق الإستهنباط (٢) .

المجتهد :

أما المجتهد ، فهو - فى اللغة - إسم فاعل ؛ من إجتهد . أى هو الشخص الذى يقوم بالإجتهد .

(١) الغزالى - المرجع السابق - ص ٣٥٠ . الآمد - السابق - - ص ١٤١ . الشوكانى ص ٢٥٠ .

(٢) وقد نقل الشوكانى عن أبى بكر الرازى أن الاجتهاد يقع على ثلاثة معان : أحدها : القياس الشرعى ، لأن العلة لما لم تكن موجبة للحكم لجواز وجودها خالية عنه لم يوجب ذلك العلم بالمطلوب فذلك كان طريقه الاجتهاد . والثانى : ما يغلب فى النظر من غير علة ، كالاجتهاد فى الوقت والقبلة والتقويم . والثالث : الاستدلال بالأصول (إرشاد الفحول ص ٢٥٠) .

ويعرف الأصوليون المجتهد بأنه : « الفقيه المستفرغ لوسعه من أجل
تحصيل حكم شرعى ظنى (١) » .

وغنى البيان مما تقدم — أن الذى لا يبذل كل طاقاته الفكرية فى
البحث عن الحكم الشرعى ، لا يعتبر مجتهداً . وأن الحكم المقصود هو
الحكم الشرعى العملى أى الحكم الفقهى ومن هنا وضح المراد من كلمة
الفقيه الواردة فى أول التعريف .

وأخيراً فإن الأحكام الشرعية القطعية لا مجال فيها للإجتihad . وبذلك
لزم وصف الحكم الشرعى الذى يتوصل إليه المجتهد بكونه حكماً ظنياً .
وبعد هذا التمهيد الذى لا بد منه ، أرى أنه من المحتم تفصيل الكلام عن
شروط المجتهد وحكم الإجتihad (٢) . ونظراً لأن الكلام عن المجتهد
والإجتihad ، يصرف الذهن بالضرورة إلى التفكير فى المقلد والتقليد ، فإن
ذلك يستوجب أن نعطى فكرة للقارى عن التقليد .

وبهذا تظهر لنا خطة البحث فى هذا الباب على النحو التالى :

النحو التالى :

الفصل الأول :	شروط المجتهد
الفصل الثانى :	حكم الإجتihad
الفصل الثالث :	التقليد وتحذير الأئمة منه

(١) الرجوع السابق — نفس الموضع .

(٢) وذلك نزولاً على الرغبة فى اختصار الكلام بقدر الإمكان . وإلا فهناك موضوعات
كثيرة كان من المستحسن بيانها هنا بالتفصيل ربما نشير إلى بعضها فى طيات الكلام عن
شروط المجتهد وحكم الإجتihad .

الفصل الأول

في

شروط المجتهد

جمع الإمام الشافعي رحمه الله شروط المجتهد في عبارته التي تقول :
« ولا يقيس (١) إلا من جمع الآلة (٢) التي له القياس بها . وهي العلم بأحكام
كتاب الله فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه (٣) ، وعامه وخاصه وإرشاده .
ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
لم يجد سنة فيا جماع المسلمين . فإن لم يكن إجماع فبالقياس .

ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنة ،
وأقوال السلف ، وإجماع الناس ، وإختلافهم ولسان العرب . ولا يكون
له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ، ولا يعجل

(١) القياس والاجتهاد - عند الشافعي - بمعنى واحد (الرسالة ص ٤٧٧ بند ١٣٢٤) .
(٢) أى الأداة ، أو الملكة التي تؤهله للقياس الذي هو الاجتهاد . ويعلق الأستاذ الكبير
أحمد محمد شاكر على ذلك فيقول : وهذه الدرر الغالية والحكم البالغة هي أحسن ما عرفت
في شروط الاجتهاد (هامش الرسالة ص ٥٠٩ تعليقا على الفقرة ١٤٦٩ وما بعدها) .
(٣) النسخ هو رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه . ويقال للحكم الذي ألغى العمل
به منسوخاً ، ويقال للحكم الجديد ناسخاً .

ولا فسخ للحكم شرعى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . أما في حياته عليه الصلاة
والسلام ، فقد اقتضت الحكمة الإلهية البالغة التدرج في الأحكام الشرعية فأنزل الله سبحانه
بعض الأحكام التمهيدية تخفيفاً عن العباد ، وتيسيراً عليهم في أول الإسلام حتى لا ينفروا
إذا ما نزل التشريع جملة واحدة . فلما أنزل الله الأحكام القطعية صارت الأحكام التمهيدية
منسوخة لأنها قد أدت مهمتها . ومن هنا كاث من الضرورى على المجتهد أن يكون عالماً بالناسخ
والمنسوخ .

بالقول دون التثبيت . ولا يمتنع من الإستماع ممن خالفه ؛ لأنه قد يتنبه بالإستماع لترك الغفلة ويرداد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب . وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والأنصاف من نفسه ؛ حتى يعرف من أين مايقول ، وترك ما يترك » (١) .

ويمكن تلخيص أبرز الشروط التي إعتبرها جمهور الأصوليين في الشروط الأربعة الآتية :-

الشرط الأول : العلم بنصوص الكتاب والسنة :

يشترط في المجتهد أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة ، فإن قصر في أحدهما لم يكن مجتهداً ، ولا يجوز له الإجتihad (٢) .

وليس معنى ذلك أن يكون عالماً علم إحاطة بمعنى كل آية ، ومعنى كل حديث ، فهذا ليس في طاقة البشر . وإنما بيان ذلك من وجهين :

الوجه الأول : بالنسبة للكتاب العزيز ، فإنه يكفي بجانب حفظه والإحاطة بكل آياته البينات : أن يكون للمجتهد فهم صحيح وتدير كامل ، يستطيع بهما أن يستخرج الأحكام الشرعية من الآيات الكريمة سواء في ذلك آيات الأحكام أو الآيات الكونية أو آيات القصص والأمثال (٣) . فكل آيات الله تتضمن من الأسرار الإلهية ما لا يحيط بها الشر (٤) .

(١) الرسالة ص ٥٠٩ - ٥١١ . ومن تمام قول الشافعي في ذلك : « ولا يكون بما فن أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله . فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقيس . كما لا يحل لفقير عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبر له بسوقه . ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة ؛ فليس له أيضاً أن يقول بقياس . لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني . وكذلك لو كان حافظاً مقصر العقل ، أو مقصراً عن علم لسان العرب ؛ لم يكن له أن يقيس ، من قبل نقص عقله عن الأدلة التي يجوز بها القياس ولا نقول يسع « والله أعلم » أن يقول أبداً إلا اتباعاً لا قياساً (ص ٥١١) .

(٢) و (٣) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٥٠ .

(٤) فلا يصح القول بضرورة العلم بآيات الأحكام والتي حددها بعضهم بحوالى ٥٠٠ آية

الوجه الثاني : وأما بالنسبة للسنة فقد اختلف الأصوليون في القدر الذى يكفى المجتهد من الأحاديث النبوية (١) . والذى نطمئن إلى ترجيحه أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة ، التى صنفها رجال الحديث ، وعلى رأسها أمهات كتب السنة . - الموطأ والصحيحين والسنن - وأن يكون مشرفاً على ما إشتملت عليه المسانيد ، والكتب التى إلزم مصنفوها صحة الأحاديث .

ولا يشترط أن يكون حافظاً لكل هذه المدونات ، مستحضراً لها في ذهنه . بل يعتبر مجتهداً إذا كان متمسكاً من استخراجها من مواضعها بالبحث عنها عند الحاجة إلى ذلك . وأن يكون ممن له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف (٢) . بحيث يعرف حال رجال الإسناد معرفة تمسكته من الحكم على الحديث بالصحة أو بعدمها . كما لا يشترط أن يكون حافظاً لحال

فإن في الكتاب العزيز عن الآيات التى تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف أضعاف ذلك ، (المرجع السابق نفس الموضع) .

(١) للعلماء آراء كثيرة في القدر الذى يكفى المجتهد من الأحاديث النبوية . فمنهم من قال إنها خمسمائة حديث وعلق الشوكانى على ذلك بقوله إن هذا من أعجب ما يقال ، فإن أحاديث الأحكام ألوف مؤلفة . ولذلك فتقد أوصلها البعض إلى مائة ألف أو مائتين إلى خمسمائة ألف . واكتفى بعض الأصوليين بأن يكون عنده أصل مصحح لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام مثل متن أبى داود ومعرفة السنن لأحمد الإهيمى . ويكفيه أن يعرف مواقع كل باب فيراجعه وقت الحاجة إلى الفتوى وإلا كان يقدر على الحفظ فهو أكمل وأحسن . وقد تعقب هذا الرأى بأنه لا يصح التمثيل بسنن أبى داود لأنها لم تستوعب الصحيح . وكفى في صحيح البخارى ومسلم من حديث حكمى ليس في سنن أبى داود . لكل ما تقدم فالذى نعتقه رجحانه هو ما أثبتناه في المستد والله الموفق .

(٢) الحديث الصحيح هو الذى اتصل سنده بالنبى صلى الله عليه وسلم وكان رواه عدولا ضابطين . والحديث الحسن ما كان راويه مشهوراً بالصدق والأمانة ولم يلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان لكنه مرتفع عن حال الضعف . بأن وجد ما يجبر هذا القصور مثل رواية أخرى تقويه . وأما الحديث الضعيف فهو ما لم توجد فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن (الإمام النووي : شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢ - طبعة الشعب . ابن القيم : المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص ٢٠ طبعة ١٩٧٧) .

(م ٢٤ - أصول الأحكام الشرعية)

الرجال عن ظهر قلب . بل يكفي أن يتمكن ، بالبحث في كتب الجرح والتعديل (١) من معرفة حال الرجال ، مع كونه ممن له معرفة تامة بما يوجب الجرح ومالا يوجب من الأسباب ، وما هو مقبول منها وما هو مردود (٢) .

الشرط الثاني : العلم بمسائل الإجماع :

يشترط في المجتهد أن يكون عارفاً بمسائل الإجماع ، حتى لا يفتي بخلاف ما وقع عليه الإجماع (٣) . ويندرج ممن بلغ مرتبة الاجتهاد أن يلتبس عليه الأمر في هذه المسائل . وكيف يصح الإدعاء ببلوغ تلك المنزلة ممن ليس له علم أو دراية بالأحكام التي إتفق عليها علماء المسلمين .

وليس معنى ذلك أن يكون حافظاً لكل مواقع الإجماع ، مستوعباً لها . « بل كل مسألة يفتي فيها ؛ ينبغي أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع (٤) . وذلك يكون : إما بمعرفة مواقف العلماء من موضوع هذه الفتوى ، وأنه يوافق مذهباً من مذاهبهم - أيا كان - . أو يعلم أنها واقعة مستحدثة في عصره ، لم يكن للعلماء السابقين عهد بها ، ولم يتفق عليها معاصروه .

الشرط الثالث : العلم بلسان العرب :

يشترط في المجتهد أن يكون عالماً باللغة العربية ، التي نزل بها القرآن الكريم . فوجب أن تكون لديه القدرة الكاملة على معرفة معاني الكتاب والسنة (٥)

(١) التعديل هو الحكم ببدالة الراوى وضبطه . والجرح بالعكس أى وجود وصف يمنع من عدالته أو من ضبطه مما يوجب رد الرضاية أو القول بضعفها (مبادئ الفقه الإسلامى للأؤلف ص ١٢٥ - ١٢٨ - طبعة ١٤٠٣ هـ) .

(٢) الشوكانى - ارجع السابق - ص ٢٥١ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤) الفزائى فى المستصفى - ٢ ص ٣٥١ .

(٥) المرجع السابق نفس الموضع . والآمل الإحكام ج ٤ ص ١٤٢ . والشوكانى

فى نفس الموضع السابق .

بحيث يميز بين دلالات الألفاظ من المطابقة والتضمن والالتزام والمفرد والمركب والكلّي والجزئي والحقيقة والمجاز ، والنص والظاهر والعام والخاص (١) ، على نحو ما سبق تفصيله .

الشرط الرابع : العلم بأصول الفقه :

يشترط في المجتهد أن يكون عالماً بأصول الفقه . وهو الشرط الجوهرى الذى لا بد أن يكون فى المجتهد محققاً تحقّقاً كاملاً . وعلى حاء عبارة الفخر الرازى « إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه » (٢) . إذ ينبغى أن يكون متبحراً فى هذا العلم ، ذا حظ وافر فيه (٣) وباع طویل (٤) .

فالفقيه لا يرقى إلى مرتبة الاجتهاد إلا إذا كان ذا قدم راسخ فى علم أصول الفقه . فبهذا العلم يكون عالماً عارفاً بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها ، وطرق إثباتها ووجوه دلالتها على ما دلّولاتها ، واختلاف مراتبها ، والشروط المعبرة فيها . وأن يعرف جهات ترجيحاتها عند تعارضها ، وكيفية استثمار الأحكام منها ، قادراً على تحريرها وتقريرها . والانفصال عن الاعتراضات الواردة عليها (٥) .

تلك هى الشروط الأساسية الأربعة الى أتفق عليها جمهور الأصوليين وإن كان البعض منهم اختصرها فى شرطين (٦) والبعض الآخر يضيف إليها ما يمكن

(١) الآملئ . المرجع السابق نفس الموضع .

(٢) ذكر . هذه العبارة العلامة الشوكافى على لسان الفخر الرازى رحمه الله عليهما (إرشاد الفحول ص ٢٥٢) .

(٣) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٤) إرشاد الفحول ص ٢٥٢ .

(٥) الإحكام للآملئ ج ٤ ص ١٤٢ .

(٦) مثل الإمام الغزالى رحمه الله وتبعه الإمام الآملئ رحمه الله حيث يقول : « وأما المجتهد لكل من اتصف بصفة الاجتهاد . وله شرطان : الشرط الأول أن يعلم وجوب الرب تعالى صحوماً يجب له من الذنات ، ويستحق من الكمالات ، وأنه سبحانه واجب الوجود لذاته ، حى قادر مريد متكلم ، حتى يتصور منه التكليف ، وأن يكون مصداقاً بالرسول ، وما جاء به =

أن يعتبر منها في الجملة .

وقد سبق لنا استعراض عبارة الشافعي رحمه الله والتي يقول فيها « أن يكون صحيح العقل حتى يفرق بين المشتبه ، ولا يعجل بالقول دون التثبت . ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ؛ لأنه قد يكتب به بالاستماع لترك الغفلة ، ويزداد تثبتاً فيما اعتقد من الصواب (١) .

أما شرط العقل فهو من الشروط العامة البديهية التي لا بد من مراعاتها دون حاجة إلى النص عليها صراحة . ومثل ذلك وأولى منه شرط الإسلام بل وشرط العدالة فيما نعتقد وإن كان الإمام الغزالي يجعل العدالة شرطاً عند سماع الفتوى من المجتهد (٢) .

وأما أن المجتهد لا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ، فذلك من الشافعي كلام كلام في غاية الرفعة والجلال . إذ كيف لمجتهد يركب رأيه ، ويتعصب

من الشرع المنقول ، مما ظهر على يده من المعجزات ، والآيات الباهرات ، ليكون فيما يسنده إليه من الأقوال والأحكام محققاً . الشرط الثاني : أن يكون عالماً عارفاً بمدارك الأحكام الشرعية وطرق إثباتها ووجوه دلالاتها على مدلولاتها . (الإحكام في أصول الأحكام للآملى ج ٤ ص ١٤٢ . ويراجع أيضاً المستصفى للإمام الغزالي ج ٢ ص ٣٥

(١) وقد أضاف الشوكاني رحمه الله شرطاً خامساً هو أن يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ وهو داخل بلا شك في مضمون العلم بمدارك الأحكام الشرعية وطرق إثباتها ومعرفة وجوه ترجيحاتها عند تعارضها . وشرط العلم بأصول الفقه يتضمن هذا الشرط الأخير دون حاجة إلى جملة شرطاً خاصاً .

(٢) يقول الغزالي رحمه الله : « الشرط الثاني أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القاذحة في العدالة . وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه . أما هو في نفسه فلا . فكأن العدالة شرط لقبول الفتوى ، لا شرط صحة الاجتهاد (المستصفى ج ٢ ص ٣٥٠) .

والذي نراه والله أعلم أن الذي يتناسب مع جلال قدر الاجتهاد والمجتهد يجعلنا نقول بضرورة اعتبار العدالة شرطاً لا بد منه . . . وحتى على مذهب الإمام الغزالي فإن النتيجة العملية تؤدي إلى القول باشتراط عدالة المجتهد . لأن الأهمية العملية للمجتهد إنما تظهر فيما يعود على الجماعه من إظهار الحكم الشرعي والاستفادة به عملاً . وهذا لا يكون إلا من المجتهد الذي تجنب المعاصي القاذحة في العدالة .

لرأيه ، ولا يسمع حجة من خالفه ؟ ؟ نقول : ! - هذا ليس من العلم في شيء بل إنه ليس من الإسلام ولا من أخلاق الإسلام .

وَأين هذا من الأئمة الأعلام الذين كانوا لا يبتغون من علمهم إلا وجه الله عز وجل (١) . ولهذا فقد أثر عن الشافعي رضي الله عنه قوله : « وددت أن الناس انتفعوا بهذا العلم ، وما نسب إلى شيء منه . . . وما ناظرت أحدا قط فأجبت أن يخطيء ، وما كلمت أحدا قط إلا أجبت أن يوفق ويسدد ويعان . ويكون عليه رعاية من الله تعالى وحفظ . وما كلمت أحدا قط إلا وأنا لا أبالي أن يبين الله الحق على لساني أو على لسانه » (٢) .

الاجتهاد المطلق والمتخصص :

الشروط التي تكلمنا عنها إنما هي في المجتهد المطلق . وبمناسبة كلام الأصوليين عن الشروط تكلموا عن تجزؤ الاجتهاد ، وهو ما يمكن أن نسميه بالتخصص في الاجتهاد .

المجتهد المطلق :

هو الفقيه الذي لديه مائة الاجتهاد في أي مسألة من مسائل الفقه الإسلامي ، وعلى حد التعبير الأصولي « هو يفتي في جميع الشرع » .

(١) « الفقهاء الذين هم زعماء الفقه وقادة الخلق » ، أعني الذين كثر أتباعهم في المذاهب خمسة هم : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري وكل واحد منهم كان عابداً وزاهداً وعالماً بعالم الآخرة وفقهاً في مصالح الخلق في الدنيا ، ومريداً بفقيه وجه الله تعالى . فهذه خمس خصال اتبعهم فقهاء العصر من جماعتها على خصلة واحدة - ويقصد الغزالي فقهاء عصره (الخامس الهجري) - وهي التشهير والمبالغة في تفاريع الفقه ، لأن الخصال الأربع لا تصلح إلا للآخرة . وهذه الخصلة الواحدة تصلح للدنيا والآخرة . إن أريد بها الآخرة قل صلاحها للدنيا . شروا لها وادعوا بها مشاهدة أولئك الأئمة . وهيئات أن تقاس الملائكة بالحدادين » (إحياء علوم الدين - ١ ص ٤٢ طبعة الشعب) .

(٢) إحياء علوم الدين - ١ ص ٤٥ .

المجتهد المتخصص :

أما المجتهد المتخصص فهو الذى يجتهد فى فرع من فروع الفقه الإسلامى ،
أو فى موضوع أو مسألة بعينها

وهذا التعبير لم نره لأحد من الأصوليين . وقد اخترناه بعد تثبت وبحث
لما كتبه الأصوليون بعنوان « تجزؤ الاجتهاد » . فظهر لنا أن مقصودهم
من ذلك هو تخصص المجتهد بحيث يكون مجتهدا فى جانب من جوانب الفقه
الإسلامى ، أو فرع من فروعها ، أو حتى موضوع أو مسألة من مسائله .
وقد اختلف الأصوليون فى ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : يرى أصحابه أن الاجتهاد يصح أن يكون فى باب من
أبواب الفقه الإسلامى ، بل وفى مسألة من مسائله . ومن هذا رأى الإمام
الغزالى رحمه الله . وهو فى هذا يقول : « وليس الاجتهاد عندى منصبا
لا يتجزأ . بل يجوز أن يقال للعالم بمنصب الاجتهاد فى بعض الأحكام دون
بعض . فن عرف طريق النظر القياسى ؛ فله أن يفتى فى مسألة قياسية ؛ وإن
لم يكن ماهرا فى علم الحديث . فن ينظر فى مسألة المشتركة (١) يكفيه أن يكون
فقيه النفس ، عالما بأصول الفرائض ومعانيها ؛ وإن لم يكن قد حصل
الأخبار التى وردت فى مسألة تحريم المسكرات . . فلا استبعاد لنظر هذه
المسألة ، ولاتعلق لتلك الأحاديث بها . فن أين تصير الغفلة عنها ، أو القصور
عن معرفتها نقصا ؟ . . . وليس من شرط المفتى أن يجيب عن كل مسألة .
فقد سئل مالك رحمه الله عن أربعين مسألة فقال فى ست وثلاثين منها :
لا أدرى . وكم توقف الشافعى رحمه الله ، بل الصحابة فى المسائل (٢) » . . .

المذهب الثانى : يرى أصحابه أن الاجتهاد لايجزأ . فالفقيه إما أن يكون

(١) سميت بذلك لاشتراك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم فى الثلث المفروض للإخوة
لأم إذا لم يبق للأشقاء شيء من التركة باعتبارهم عصبه .

(الدكتور يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة بالتركة ص ١٥٤ - ١٥٧ طبعة ١٤٠٤ هـ) .

(٢) المستصق ج ٢ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

مجتهداً مطلقاً ، وإما ألا يكون مجتهداً على الإطلاق . ومن هذا الرأى العلامة الشوكاني . فقد استعرض آراء الأصوليين في هذا الموضوع . ثم قال بعد ذلك : « ولا فرق عند التحقيق في امتناع تجزى الاجتهاد ؛ فإنهم قد اتفقوا على أنه المجتهد لا يجوز له الحكم بالدليل حتى تحصل له غلبة الظن بحصول المقتضى وعدم المانع . وإنما يحصل ذلك للمجتهد المطلق . وأما من ادعى الإحاطة بما يحتاج إليه في باب دون باب ، أو في مسألة دون مسألة ؛ فلا يحصل له شيء من غلبة الظن بذلك . لأنه . مازال يجوز وجود غير ما قد بلغ إليه علمه (أى يقول باحتمال وجود حكم آخر غير الحكم الذى انتهى إليه) . فإن قال ' قد غلب ظنه بذلك فهو مجازف . وتتضح مجازفته بالبحث لغة » (١) .

رأينا في هذا الموضوع :

والذى نراه - والله أعلم - أن الشروط الأربعة السابقة هي شروط أساسية ، لا بد من مراعاتها ، في كل الحالات .

فالعلم بالكتاب والسنة والإجماع ولغة العرب وأصول الفقه ؛ هي أدوات الاجتهاد . كما أكد ذلك الإمام الشافعى رحمه الله .

أما التخصص في الاجتهاد - بعد توفر هذه الشروط - فالذى أطمئن أنه ليس في شرع الله ما يمنعه . خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا الحاجة العملية إلى التخصص في فرع من فروع الفقه الإسلامى . وبيان ذلك أن مهمة الباحثين في الفقه الإسلامى أصبحت ثقيلة على من يخلص لها فقد صار من الضروري على الباحث في الأحكام الشرعية أن يشير إلى ما عمت به البلوى من دراسة الأحكام الوضعية ، حتى يتبين الخبيث من الطيب . ولذا فإن التعبير بعدم المانع قد يكون من قبيل التجاوز فالواقع أن المقتضى للتخصص قائم لاشك فيه

إذ كيف يطلب من الباحث في الفقه الإسلامى - الآن - أن يكون بارعا في فقه العبادات . وأحكام الأسرة ، والجناية والعقوبة . وفقه المعاملات المدنية والتجارية بما في ذلك الشركات التجارية في البر والبحر والجو . والدراسات الاقتصادية ، وفقه المواريث والوصايا والأوقاف . والأيمان والنذور وما إلى ذلك مما يطول سرده . فضلا عن ضرورة المقابلة بين الحق والباطل ليميز الله الخبيث من الطيب .

وهكذا فإنه لا بد من التأكد من توفر الشروط الأربعة السابقة ، وبعد ذلك نرى أنه من قبيل التخفيف القول يرجحان المذهب الأول القائل بتجزؤ الاجتهاد . بحيث يكون الفقيه مجتهدا إذا برع في جانب من جوانب الأحكام الشرعية العملية .

ولعلنا نجد في سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ما يشير إلى تأييد هذه الوجهة من النظر . فقول النبي عليه الصلاة والسلام : « أفرض أمتي زيد بن ثابت » (١) يؤكد أن زيد بن ثابت رضى الله عنه بجانب كونه بارعا في حفظ القرآن الكريم (٢) متبحرا في علم الكتاب والسنة واللغة والأصول ، فإنه تفوق في أحكام الفرائض . وهى أحكام المواريث بما جعله متميزا عن غيره في هذا الجانب من الأحكام الشرعية العملية . وقد زادنا الحديث التالى بيانا وتفصيلا في هذا المجال . حيث قال النبي عليه الصلاة والسلام : « أرأف أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقضاهم على ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأقروهم أبى ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل . ألا وإن لكل أمة أمينا ، وأمين هذه الأمة

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ورمز له السيوطى بالصحة - الجامع الصغير - ١ ص ٤٩

(٢) روى البخارى بسنده عن شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه : « جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار : أبى ومعاذ بن جبل وأبو زيد وزيد بن ثابت » . ولعل المراد من الجمع في هذه الرواية التمكن من حفظه وكتابته . وإلا فإن الجمع الحقيقى كان في خلافة أبى بكر كما هو ثابت تاريخياً (صحيح البخارى - ٢ ص ١٩٤) .

أبو عبيدة بن الجراح «(١) .

المجتهد المستقل ومجتهد المذهب :

المجتهد المستقل : هو الذى يستخرج الأحكام الشرعية من أدلتها دون أن يقلد أحداً غيره . مثل الأئمة الأربعة - أصحاب المذاهب المعروفة - ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول ، واستنباط أحكام الفروع من الأدلة بلا تقليد لأحد ، لافى الفروع ولا فى الأصول (٢) .

مجتهد المذهب : هو المجتهد الذى لديه القدرة على استخراج الأحكام من أدلتها المذكورة ؛ على حسب القواعد التى قررها إمام المذهب (٣) : مثل أبى يوسف ومحمد من أصحاب حنيفة . ومثل ابن القاسم وأشهب وابن وهب من أصحاب مالك ، ومثل المزنى والبويطى من أصحاب الشافعى .

المجتهد المرجح وفقه المذهب :

المجتهد المرجح هو الذى لم يبلغ درجة الاجتهاد المذهبي . ولكنه يستطيع الترجيح بين الآراء فى المذهب ، أو تفضيل بعض الروايات على بعض .
كان يقول : هذا أولى ، وهذا أصح وهذا أوفق فى القياس ، وأرفق بالناس .
وإطلاق وصف المجتهد على مثل هذا الفقيه ؛ من قبيل التجاوز ،
وإلا فهو إلى المقلد أقرب (٤) .

(١) أخرجه ابن الأثير بسنده عن أنس بلفظ أرحم . وأخرجه الترمذى . ورواه أبو قلابة عن أنس . وقال الحافظ فى الفتح رجاله ثقات . وأخرجه أحمد فى مسنده . وابن حبان فى صحيحه . وأبو يعلى عن عبد الله بن عمر (أسد الغابة إلى معرفة الصحابة - ٥ ص ١٩٥ - طبعة الشعب) .

(٢) العلامة ابن عابدين : مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١ ص ١١ (الرسالة الثانية : شرح منظومته فى رسم المفتى) .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) وقد ذكر ابن عابدين رحمه الله أن الفقهاء على سبع طبقات . الأولى : طبقة المجتهدين فى الشرع كالأئمة الأربعة ، ومن سلك مصلحهم فى تأسيس قواعد الأصول ، واستنباط =

فقيه المذهب : أما فقيه المذهب ، فهو الذي يستطيع التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف ، وبين ظاهر المذهب والرواية النادرة بحيث لا يبدون في كتبه الأقوال الضعيفة ، فإن كان كذلك صح النظر في كتبه والاستفادة منها .

وأما إن كان غير ذلك فهو المقلد . وسوف نتكلم عن التقليد وتحذير الأئمة منه في الفصل الثالث إن شاء الله .

= أحكام الفروع من الأدلة ، من غير تقليد لأحد لا في الفروع ولا في الأصول . الثانية : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي قررها أستاذهم ، فإنهم وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع لكنهم يقلدونها في قواعد الأصول . الثالثة : طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب . كالخصاص وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي ، وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وغيرهم . فإنهم لا يقدرّون على مخالفة الإمام لا في الأصول ولا في الفروع ، لكنهم يستنبطون الأحكام من المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول قررها ، ومقتضى قواعد بسطها . الرابعة : طبقة أصحاب التخرّيج من المقلّدين كالرازي وأضرابه ، فإنهم لا يقدرّون على اجتهاد أصلاً ؛ لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين ، وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن أحد من أصحابه المجتهدين ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع . الخامسة : طبقة أصحاب التخرّيج من المقلّدين كأبي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأمثالهما . وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر ؛ بقولهم هذا أولى وهذا أصح وهذا أوفق للقياس وأرفق للناس . السادسة : المقلّدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة . كأصحاب المتون المعتمدة ، كصاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع . وشأنهم ألا يثقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة . السابعة : طبقة المقلّدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشّال من اليمين ؛ بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل . فالويل لمن قلدهم كل الويل .

(مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١ ص ١١ - ١٢ ، الرسالة الثانية شرح المنظومة المسماة بعقود نظم المفتي) .

الفصل الثاني

في

حكم الاجتهاد

أنزل الله شريعة الإسلام حاكمة على الناس ، حتى تقوم الساعة . فكل واقعة تستجد أو حادثة تظهر ؛ لا بد فيها من حكم لله عز وجل ؛ « إما حكم لازم . وإما دلالة موجودة (١) .

فإذا كان الحكم موجوداً بعينه ؛ وجب اتباعه . وأما إذا لم يكن موجوداً بعينه ؛ فإنه يجب البحث عنه ؛ بطريق الدلالة ، على سبيل الحق فيه . وذلك لا يكون إلا بالاجتهاد (٢) .

والبحث عن الحكم الشرعي هو طلب العلم الذي هو فريضة لا شك فيها (٣) .

(١) ، (٢) وعبارة الإمام الشافعي رحمه الله : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة . وعليه إذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه . وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد . والاجتهاد القياس « (الرسالة ص ٤٧٧ بند ١٣٢٦) .

(٣) فقد قال صلى الله عليه وسلم : طلب العلم فريضة على كل مسلم . وهو حديث مستفيض يكاد يبلغ حد التواتر . فقد رواه من الصحابة : علي وابن مسعود وأبو سعيد وأنس بن مالك وابن عمر وابن عباس والحسين بن علي رضي الله عنهم (الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٧) . وورد بلفظ آخر من طرق عديدة أيضاً منها : قوله صلى الله عليه وسلم « طلب العلم فريضة على كل مسلم . وإن طالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر » أخرجه ابن عبد البر عن أنس . وقوله عليه الصلاة والسلام : طلب العلم فريضة على كل مسلم والله يحب إغاثة اللهفان » . أخرجه البيهقي في شعب الإيمان وابن عبد البر عن أنس أيضاً . ورمز السيوطي لهذين الحديثين بالصحة (الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٧) .

غير أن هذه الفريضة ، إنما هي بقدر معين ، وحد محدود ، هو القدر الذى فى إمكان الإنسان العادى .

أما التعمق فى دراسة الأحكام الشرعية ؛ فغير مفروض على كل إنسان . وفى هذا يقول الإمام الشافعى رحمه الله : « العلم : علمان ، علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله (١) جهله . . مثل الصلوات الخمس ، وأن لله على الناس صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ، وزكاة فى أموالهم ، وأنه حرم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر ، وما كان فى معنى هذا مما كلف العباد أن يعقواه من أنفسهم وأموالهم ، وأن يكفوا عن ما حرم عليهم منه . . وهذا الصنف كله من العلم موجود نصاً فى كتاب الله . وموجود عاماً عند أهل الإسلام ينقله عوامهم عن من مضى من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ولا يتنازعون فى حكايته ولا فى وجوبه عليهم (٢) .

أما العلم الثانى فهو ما ليس فيه نص كتاب . ولا فى أكثره نص سنة . . . وهذه درجة من العلم ليس تبلغها العامة ولم يكلفها كل الخاصة (٣) .

وعلى ضوء ما تقدم تبدو لنا أهمية دراسة حكم الاجتهاد ، أولاً بالنسبة للأمة . وثانياً بالنسبة للأفراد .

أولاً : حكم الاجتهاد فى حق الأمة :

الاجتهاد فرض على الأمة فى مجموعها ؛ لقول الله عز وجل : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » (٤) .

يقول علماء التفسير : إن هذه الآية الكريمة أصل فى وجوب طلب

(١) المغلوب على عقله هو المجنون .

(٢) الرسالة ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٣) الرسالة ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٤) سورة التوبة . آية رقم ١٢٢ .

العلم (١) . وهي أيضاً أصل « إيجاب التفقه في الكتاب والسنة وكونه فرضاً على الكفاية دون الأعيان » (٢) .

وبيان ذلك أن ظاهر الآية يقتضي الحث على طلب العلم (٣) . دون تحديد شخص بعينه . وإذن فيجب على الأمة ألا تخلو من مجتهد يبحث عن حكم الله ، ويستنبطه من دلائل النصوص . وهذا لا يمكن أن يقوم به جميع الناس فتضيع أحوالهم وأحوال سائرهم ، ويبطل معاشهم وتتعطل مصالحهم . فتعين أن يقوم به البعض من غير تعيين . وذلك بحسب ما ييسره الله لعباده ويقسمه بينهم من رحمته وحكمته ، بسابق قدرته وكلمته (٤) .

ومما يؤيد ذلك أيضاً قول الله جل شأنه : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (٥) .

وإذا كان السبب في نزولها تعجب المشركين من نزول القرآن الكريم على محمد صلى الله عليه وسلم (٦) فإنها توجب على غير العالم أن يسأل العالم . إذ العبرة بعموم الحكم لا بخصوص السبب كما سبق لنا البيان (٧) . ولذلك فقد روى عن علي كرم الله وجهه ؛ لما نزلت هذه الآية أنه قال : نحن أهل الذكر . وجوب سؤالهم يستلزم بالضرورة وجودهم . أي وجود العلماء الذين

(١) تفسير القرطبي ص ٣١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١٣٣ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١٠٣٠ - ١٠٣١ .

(٤) المرجع السابق نفس الموضع .

(٥) سورة الأنبياء الآية رقم ٧ .

(٦) فعندما قالوا : « هل هذا إلا بشر مثلكم » ؛ رد الله عليهم بقوله سبحانه « وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . وجاء في تفسير القرطبي : هم « أهل التوراة والإنجيل الذين آمنوا بالذي صلى الله عليه وسلم . قاله سفيان وسماه أهل الذكر لأنهم كانوا يذكرون خير الأنبياء بما لم تعرفه العرب وكان كفار قريش يحاجيون أهل الكتاب في أمر محمد صلى الله عليه وسلم . وقال ابن زيد أراد بالذكر القرآن (تفسير القرطبي ص ٤٣١٢) .

(٧) ما تقدم ص ٢٧٦ - ٢٨٩ .

خصهم الله بالقدرة على استنباط الأحكام الشرعية من دلائل القرآن والسنة .
ليبينوا للناس حكم الله . ولينذروهم ويبشروهم ، ويرجع الناس إليهم ليسألوهم
عن حكم الله في كل ما يجد من أحداث (١) .

والخلاصة من كل ما تقدم أن الاجتهاد فرض كفاية على الأمة إن قام به
البعض سقط الإثم عن الباقي . وسقوط الإثم لا يمنع ثبوت الفضل للعلماء
العاملين الذين قاموا بتنفيذ هذه الفريضة (٢) .

ثانياً : بالنسبة للأفراد :

أما حكم الاجتهاد ، بالنسبة لكل فرد ، فإنه يتوقف على تحقق شروط
الاجتهاد في هذا الفرد .

وقبل بيان هذا الحكم بالتفصيل ، نتكلم عن حالة خاصة قد تعرض
للشخص العادي - غير المتخصص ، والذي لم تتوفر شروط الاجتهاد فيه -
وهي حالة تتطلب اجتهاداً ، لا في استنباط حكم شرعي . وإنما في بعض أمور
فرعية تتعلق بمعظمها بصحة العبادة . فمثلاً قد يسافر الإنسان إلى بلد لا يعرف
اتجاه القبلة فيه وباعتبار أن وقت الصلاة قد أزف ، ولا يوجد من يسأله ؛
فإن المصلي حينئذ يتحرى القبلة على قدر اجتهاده . بحيث يتجه في صلاته نحو
الجهة التي يترجح في نظره أنها جهة الكعبة (٣) .

(١) يقول القرطبي رحمه الله : « لم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنها
المراد بقول الله عز وجل : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . وأجمعوا على أن الأعمى
لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكل عليه فكذلك من لا علم له ولا بصر . بمعنى
ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه ، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا لجهلها
بالمعاني التي يجوز منها التحليل والتحريم (تفسير القرطبي ص ٤٣١٢)

(٢) يقول الشافعي رحمه الله : « هذه درجة من العلم ليس تباغها الكافة ولم يكلفها
كل الخاصة ، ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطلوها . وإذا قام بها
من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله . والفضل فيها لمن قام بها على
من عطلها (الرسالة ص ٣٦٠ بند ١٩٧١) .

(٣) الإمام عز الدين بن عبد السلام : قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج ٢ ص ٦١ =

لكن لا بد من أن نضع في اعتبارنا أن المجتهد عند علماء الأصول ، هو من تحققت فيه شروط الاجتهاد التي سبق بيانها . وحكم الاجتهاد بالنسبة له يختلف باختلاف الأحوال .

فقد يكون الاجتهاد في حقه واجباً عينياً ، وقد يكون واجباً على الكفاية وقد يكون مندوباً .

(أ) الاجتهاد الواجب وجوباً عينياً :

يكون الاجتهاد واجباً وجوباً عينياً على المجتهد في حالتين :

الحالة الأولى : الأحكام الشرعية التي تحكم أحواله الخاصة ؛ حيث يجب على المجتهد في هذه الأحكام أن يعمل بما وصل إليه اجتهاده . لأن شروط الاجتهاد المتحققة فيه توجب عليه وجوباً عينياً أن يعمل باجتهاده في عباداته (١) وعقوده و«أثر أحواله ، حيث لا يجوز له - وهو مجتهد - أن يقلده غيره .

وفي هذا يقول الغزالي رحمه الله : « وقد اتفقوا (٢) على أنه إذا فرغ من الاجتهاد ، وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له أن يقلد مخالفه ، ويعمل بنظر غيره ويترك نظر نفسه » (٣) .

= وهنالك حالات أخرى تكلم ابن عبد السلام عن بعضها فقال : فعلى هذا من ظن الكعبة في جهة فإنه يقطع بوجوب استقبال تلك الجهة ، ولا يقطع بكون الكعبة . والورع ترك ما يريب المكلف إلى ما لا يريبه وهو المعبر عنه بالاحتياط . فإذا اشتبه عليه إناء طاهر إناء نجس فإن لم يكن معه سواهما وجب عليه الاجتهاد . فإذا أداه الاجتهاد إلى طهارة أحدهما وجب عليه استعماله إن لم يقدر على إناء طاهر بيقين . . . (المرجع السابق نفس الموضع) .

(١) مع ملاحظة أن مجال الاجتهاد في العبادات ضيق جداً لأن النصوص تناولتها بالتفصيل . ولا اجتهاد مع النص .

(٢) أي علماء الأصول .

(٣) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٤ .

ونفس المعنى في عبارة الآملي التي يقول فيها : « إذا حصلت له أهلية الاجتهاد بتمامها ، في مسألة من السائل ، فإن اجتهد فيها وأدى اجتهاده إلى حكم فيها فقد اتفق الكل على أنه لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين » (الإحكام ج ٤ ص ١٧٧) .

الحالة الثانية : والحالة الثانية التي يكون الاجتهاد فيها واجباً عينياً على المجتهد تتلخص فيما إذا استجدت واقعة عامة ليس فيها حكم شرعى بخصوصها فإنه يجب على هذا المجتهد بعينه — إذا لم يكن فى البلد مجتهد سواه — أن يبحث عن حكمها الشرعى .

(ب) الاجتهاد الواجب على الكفاية :

يكون الاجتهاد واجباً على الكفاية إذا وجد مجتهدون كثيرون فى بلد معين ، يمكن الرجوع إليهم ، وحدثت بعض الوقائع المستوجبة للاجتهاد ، فإنه يجب على هؤلاء المجتهدين أن يبحثوا عن حكم الله تعالى فى هذه الواقعة لكن هذا الوجوب إنما هو على الكفاية إذا قام به بعض المجتهدين سقط الإثم عن الباقين . ولكن الفضل — كما أشرنا — لمن اجتهد منهم وبحث عن الحكم المطلوب .

(ج) الاجتهاد المندوب :

يكون الاجتهاد مندوباً إذا كان استنباطاً لحكم شرعى ، فى واقعة لما تحدث ، ولكن احتمال وقوعها احتمال قريب . بحيث يكون الاجتهاد من قبيل الاستعداد لتنفيذ حكم الله ، فيما لو حدثت تلك الواقعة التى توحى الدلائل العملية بقرب وقوعها (١) .

هذا هو حكم الاجتهاد شرعاً بحالاته المختلفة — كما تكلم عنها الأصوليون — فى إرشاد الفحول عن بعض العلماء : « الاجتهاد فى حق العلماء على ثلاثة أضرب : فرض عين ، فرض كفاية ، وندب .

فالأول على حالين : اجتهاد فى حق نفسه عند نزول الحادثة . والثانى : اجتهاد فيما تعين عليه الحكم فيه . فإن ضاق فرض الحادثة كان على الفور ،

(١) وهذا ما يسمى بالفقه الفرضى ، وهو افتراض حوادث غير واقعة . والبحث عن حكمها فيما لو حدث بالفعل . وقد سبق للسلف الصالح من فقهاء الأمة أمثلة كثيرة لذلك . منها : كيف يستقبل القباة شخص موجود فى سفينة فضاء ، وهذا مدون فى كتب الفقه منذ مئات السنين . قبل أن يعرف العالم شيئاً عن سفن الفضاء .

وإلا كان على التراخي (١) .

والثاني على حالين : (٢) أحدهما إذا نزلت بالمستفتى حادثة فاستفتى أحد العلماء ؛ توجه الفرض على جميعهم ، وأخصهم بمعرفتها من خص بالسؤال عنها . فإن أجاب هو أو غيره سقط الفرض . وإلا أثموا جميعاً . والثاني أن يتردد الحكم بين قاضيين مشتركين في النظر فيكون فرض الاجتهاد مشتركاً بينهما . فأيهما انفرد بالحكم سقط فرضه عنهما . والثالث (٣) على حالين : أحدهما فيما يجتهد فيه العالم من غير النوازل ، يسبق إلى معرفة حكمه قبل نزوله . والثاني أن يستفتيه قبل نزولها « (٤) .



(١) ومعنى هذه العبارة أن الوقت إذا كان موسعاً بحيث يمكن الانتظار لحين استنباط الحكم الشرعي ، فإن وجوب الاجتهاد يكون على التراخي أي لإمكان التأجيل والانتظار . أما إذا كان الحكم الشرعي المطلوب يعالج مشكلة حالة بحيث يؤدي الانتظار إلى مفسدة فإن الاجتهاد يكون واجباً فوراً .

(٢) أي الاجتهاد الواجب على الكفاية .

(٣) أي الاجتهاد المنلوب .

(٤) ص ٢٥٣ .

ومن رأينا لا يوجد ما يسمى بالاجتهاد المحرم . وهو الاجتهاد في مقابلة النص القطعي في ثبوته . يقول فضيلة الشيخ بدر المتولى عبد الباسط : وهذا ليس اجتهاداً . وإن كان في صورة الاجتهاد « (بحث بعنوان : الاجتهاد في الفقه الإسلامي وأدواره - أسبوع الفقه الإسلامي ص ٦٥ طبعة ١٣٩٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

ويقول المرحوم الأستاذ محمد سلام مذكور : « ويكون الاجتهاد حراماً إذا كان في مقابلة نص قطعي أو إجماع ثابت بطريق التواتر ، كما يكون حراماً إذا كان صادراً من ليسوا من أهل الاجتهاد ، أو كان عملهم نتيجة الهوى والتشهي . وإن كان في الواقع شيء من ذلك لا يسمى اجتهاداً » (الاجتهاد في التشريع الإسلامي ص ٣٥ طبعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٢ م) . وهكذا فالحق أنه عمل محرم ولا يسمى اجتهاداً . لأن التهجم على النص القطعي هو تجرؤ على الله وتهجم على أحكامه الثابتة في الكتاب والسنة فهو أقرب إلى الخروج عن الدين والعباد بالله . وأما من لم تتوفر لديه شروط الاجتهاد ، ويدعي أنه مجتهد فيكفيه الادعاء بالباطل وأنه يستبيح لنفسه في دين الله ما ليس له ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أجراكم على الفتيا أجراكم على النار » .

(م ٢٥ - أصول الأحكام الشرعية)

وغنى عن البيان أن مجال الاجتهاد ، حيث لا يوجد نص ولا إجماع على نحو ما تقدم بيازه ، في مواطن كثيرة من هذا الكتاب .

ويكفي في هذا المقام أن نشير إلى حديث معاذ الذي سبق أن تكلمنا عنه في أكثر من مناسبة ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم « فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال : « اجتهد رأيي ولا آلوا » . فضرب رسول الله على صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » .

وبما أن الإجماع اجتهاد جماعي من علماء الأمة فلا مجال لمخالفته كما تقدم . هذا ولعلماء الأصول أبحاث مطولة في الاجتهاد ونظراً لظروف دراستنا فإننا نوجز القول في الأمور الثلاثة الآتية :

الأمر الأول : أهمية الاجتهاد في كل العصور

الأمر الثاني : اختلافات المجتهدين

الأمر الثالث : الاجتهاد في العصر الحاضر

الأمر الأول : أهمية الاجتهاد في كل العصور :

مما لا شك فيه أن للاجتهاد أهمية بالغة في كل العصور ، ذلك أن مصالح الناس لا تنهى ، وما يستجد لهم من أحداث ووقائع لا يتصور أن يكون له نهاية محددة ، إلا عندما يأتي أمر الله . ولا بد من حكم الله تعالى في كل واقعة مستحدثة . ومن هنا كان الاجتهاد في كل عصر ضرورة ملحة .

فقد ذهب جمع من علماء الأصول إلى أن الأرض لا تخلو من مجتهد أبداً حتى يأتيها أمر الله . إذ لا بد من وجود مجتهد قائم بحجج الله ، يبين للناس

(١) فعل المجتهد « أن ينظر في نصوص الكتاب والسنة فإن وجد ذلك فيهما قدمه على غيره . فإن لم يجد أخذ بالظواهر منهما ، وما يستفاد بمنطوقهما ومفهومهما . فإن لم يجد نظر في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ثم تقريراته لبعض أمته . ثم الإجماع . ثم القياس على ما يقتضيه اجتهاده من العمل بمسالك العلة كلا أو بعضاً » (الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٥٨) .

حكم الله في كل ما يستجد من أحداث. ولهذا فقد قال بعض الأصوليين: لا بد في كل قطر من وجود مجتهد تقوم به الكفاية. لأن الاجتهاد من فروض الكفايات (١).

وتتلخص الأدلة على ذلك فيما يأتي :

أولاً — ثبت في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة » (٢).

(١) الشوكاني — المرجع السابق — ص ٢٥٣ . وجاء في هذا الموضع : « ولا يخفash أن القول يكون الاجتهاد فرضاً يستلزم عدم خلو الزمان عن مجتهد . ويدل على ذلك ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى تقوم الساعة » . وأيضاً فإن الله تعالى لو أدخل زماناً من قائم بحجة لزال التكليف ؛ إذ التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة . وإذا زال التكليف بطلت الشريعة — وحاشا لله من ذلك — ولهذا قال بعضهم : لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في كل وقت ودهر وزمان ، وذلك قليل في كثير . فإما أن يكون غير موجود كما قال الخصم فليس بصواب لأنه لو عدم الفقهاء لم تقم الفرائض كلها . ولو عطلت الفرائض كلها لملت النقمة بالخلق . كما جاء في الخبر : « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » . ونحن نعوذ بالله أن نؤخذ مع الأشرار . قال ابن دقيق : هذا هو المختار عندنا ، لكن إلى الحد الذي لا تنتقض به القواعد ؛ بسبب زوال الدنيا في آخر الزمان . قال في شرح خطبة الإمام : « والأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة . والأمة الشريفة لا بد لها من سالك إلى الحق على واضح الحجة إلى أن يأتي أمر الله في أشراط الساعة الكبرى » . وما قاله الغزالي رحمه الله من أنه قد خلا العصر عن المجتهد قد سبقه إلى القول به القفال . ولكنه ناقض ذلك فقال : إنه ليس بمقلد الشافعي وإنما وافق رأيه كما نقل ذلك عنه الزركشي . وقال قول هؤلاء القائلين بخلو العصر عن المجتهد ما يتضى منه العجب ! ! فإنهم إن قالوا ذلك باعتبار المعاصرين لهم فقد عاصرو القفال والغزالي والرازي والرافعي من الأئمة القائمين بعلوم الاجتهاد على الوفاء والكمال جماعة منهم . ومن كان له الإمام بعلم التاريخ لا يخفى عليه مثل هذا بل قد جاء بعدهم من أهل العلم من جمع الله له من العلوم فوق ما اعتده أهل العلم في الاجتهاد . وإن قالوا ذلك باعتبار أن الله عز وجل رفع ما تفضل به على عباده من كمال الفهم وقوة الإدراك والاستعداد للمعارف فهذه دعوى من أبطل الباطلات . . . ولما كان هؤلاء الذين صرحوا بعدم وجود المجتهدين شافعية فما نحن نصرح لك بمن وجد من الشافعية بعد عصرهم ممن جمع أضعاف علوم الاجتهاد : منهم ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد وتلميذه ابن سيد الناس، وتلميذه زين الدين العراقي ثم تلميذه ابن حجر العسقلاني ثم تلميذه السيوطي . فهؤلاء أعلام كل واحد منهم إمام كبير في الكتاب والسنة محيط بعلوم الاجتهاد إحاطة متضاعفة. (ص ٢٥٣ — ٢٥٤) .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک عن عمر ورمز له السيوطي بالصحة ، الجامع الصغير

ثانياً — أن التفقه في الدين والاجتهاد فيه فرض على الكفاية ، بحيث إذا اتفق الكل على تركه أثموا جميعاً . فلو جاز خاو العصر عمن يقوم به لزم منه اتفاق أهل العصر على الخطأ والضلالة ، وهو ممتنع (١) كما تقدم .

ثالثاً — أن طريق معرفة الأحكام الشرعية إنما هو الاجتهاد ، فلو خلا العصر عن مجتهد يمكن الاستناد إليه في معرفة الأحكام ، أفضى إلى تعطيل واندراس وذلك ممتنع لأنه على خلاف عموم ما سبق من النصوص (٢) .

وبعد بحث مستفيض في هذا الموضوع يقول الشوكاني رحمه الله : « وبالجملة فتطويل البحث في مثل هذا لا يأتي بكثير فائدة ، فإن أمره أوضح من كل واضح وليس ما يقوله — المعارض — بلازم لمن فتح الله عليه أبواب المعارف ورزقه من العلم ما يخرج به عن تقليد الرجال . . . ومن حصر فضل الله على بعض خلقه ، وقصر فهم هذه الشريعة المطهرة على من تقدم عصره فقد تجرأ على الله عز وجل ثم على شريعته التي أنزلها لكل عباده . ثم على عباده الذين تعبدتهم الله بالكتاب والسنة (٣) .

الأمر الثاني : تعدد المجتهدين :

إذا تعدد المجتهدون في عصر من العصور واتفقت كلمتهم على حكم اجتهدى معين فهذا هو الإجماع الواجب الاتباع على نحو ما ذكرنا فيما تقدم (٤) .

وإذا تعدد المجتهدون وتعددت أراؤهم في المسألة الواحدة التي ليس فيها نص ولا إجماع فإن العلماء قد اختلفوا في هذه الحالة على مذهبين :

المذهب الأول : مذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأكثر الفقهاء (٥)

(١) ، (٢) الإحكام للآملى ج ٤ ص ٢٠٢

(٣) الشوكاني — المرجع السابق — ص ٢٥٤

(٤) ما تقدم ص ١٢٦ وما بعدها

(٥) الشوكاني — المرجع السابق — الذين يقسولون بصواب بعض المجتهدين وخطأ

البعض الآخر

غير أن فريقاً من هؤلاء الفقهاء يقول إن الحق واحد ولكن جميع المجتهدين على صواب

وخلصته أن الحق واحد فقط من بين آراء المجتهدين . وهو إن لم يكن متعيناً عند الناس فإنه عند الله متعين .

وأدلة هذا المذهب تتركز في أمرين : الأول : من المستحيل أن يكون الشيء الواحد في الزمان الواحد في الشخص الواحد حلالاً وحراماً .

الثاني : أن الصحابة رضوان الله عليهم كان يعترض بعضهم على بعض ، ويخطئ بعضهم بعضاً . ولو كان اجتهاد كل مجتهد حقاً لم يكن للتخلف وجه (١) .

المذهب الثاني : مذهب المعتزلة وبعض العلماء وهو أن كل قول من أقوال المجتهدين حق وأن كل واحد منهم مصيب .

وأظهر ما يستدل به لهذا الرأي أمران أيضاً . . أولهما قوله تعالى : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً » (٢) . فالله جلت حكمته أثني عليهما في الحكم الاجتهادي الصادر من كل منهما وهذا معناه أن كلا منهما على صواب في حكمه الذي أصدره . إذ لو كان أحدهما مخطئاً لما كان قد أوتي في هذه الواقعة حكماً وعلماً » (٣) .

ثانيهما : قوله صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » (٤) .

ومنى كانت الهداية متحققة في الاقتداء بأى من الصحابة وقد ثبت اختلافهم في كثير من الأحكام الشرعية فمعنى ذلك أن كلا منهم على صواب في رأيه (٥) .

ومنهم من يقول الحق واحد من أصابه فهو على صواب وله أجران ومن أخطأ فهو مخطئ وله أجر وهؤلاء يسمون بالمخطئة

(١) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٦١ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآيتان ٧٨ - ٧٩ .

(٣) الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٦٠ .

(٤) أخرجه البيهقي : كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق . للعلامة عبد الرؤوف

المنأوى ج ١ ص ٣٢ بهامش الجامع الصغير للسيوطي .

(٥) الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٦٧ .

المذهب الراجح :

وقد رجح العلماء قديماً وحديثاً الرأي الأول . وهو جدير بالترجيح دون ريب . ففي الحديث الصحيح المتفق عليه قوله صلى الله عليه وسلم « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ فله أجر » (١) . فهذا الحديث الشريف يؤكد أن الحكم عند الله في كل قضية حكم واحد معين ، قد يصيب من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه الله فيكون له أجران : أجر الاجتهاد وأجر إصابة الحق . والذي له أجر واحد هو من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد (٢) .

ولهذا فقد قال بعض علماء الأصول : « إن من قال : كل مجتهد مصيب وجعل الحق متعدداً بتعدد المجتهدين فقد خالف الصواب مخالفة ظاهرة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المجتهدين قسمين : قسماً مصيباً وقسماً مخطئاً ولو كان كل واحد مصيباً لما كان لهذا التقسيم معنى . . . فالحق الذي لا شك فيه ولا شبهة : أن الحق واحد ومخالفه مخطئ مأجور إذا كان قد وفى الاجتهاد حقه ولم يقصر في البحث بعد إحرازه لما يكون به مجتهداً » (٣) .

وأما أدلة الفريق الثاني فالجواب عن الآية « أن الله سبحانه وتعالى صرح في كتابه العزيز بأن الحق هو ما قاله سليمان . ولو كان الحق بيد كل منهما لما كان لتخصيص سليمان بالتفهم معنى » (٤) . أى أن قوله سبحانه : « ففهمناها سليمان » قاطع بأن الحق مع سليمان .

وأما الاقتداء بالصحاب رضوان الله عليهم فقد أمكن حمله على الاقتداء في الرواية عن النبي عليه السلام لا في الرأي والاجتهاد (٥) .

(١) أى إذا أراد الحكم .

(٢) سبل السلام ج ٤ ص ١١٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٨ .

(٤) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٦٨ .

(٦) المرجع السابق نفس الموضع . وهذا كله على فرض صحة الحديث . وقد جاء في فرائح =

الأمر الثالث : الاجتهاد في الوقت الحاضر :

الاجتهاد في الوقت الحاضر ، ربما يكون أكثر لزوماً وأشد إلحاحاً ، من أى وقت آخر . فقد تعقدت الحياة ، وازدادت الوقائع ، وجدت أمور لم يكن السابقون على عهد بها .

غير أن الصعوبة تتركز في شروط الاجتهاد ومدى تحققها في الوقت الحاضر . وهو أمر من الناحية النظرية ممكن عقلاً وشرعاً .

فإن الله سبحانه أنه حينما أنعم على السلف الصالح - من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين بكمال الفهم ، وقوة الإدراك ، والاستعداد للمعارف ؛ لم يجعل ذلك مقصوراً على فئة من الناس دون فئة ، لأنه سبحانه رب الجميع ، وصاحب الفضل على الجميع ، يعطى بغير حساب . فلا يصح عقلاً الادعاء بأن الله رفع ما تفضل به على عباده ، بل هذه دعوى من أبطل الباطلات (١) .

وأما شرعاً ؛ فلا يخفى أن الاجتهاد قد يسره الله تعالى تيسيراً لم يكن للسابقين . فالتفاسير للكتاب العزيز قد دونت ، وصارت من الكثرة إلى حد لا يمكن حصره . والسنة المطهرة قد دونت ، وتكلم علماء الأمة على التفسير والتجريح والتصحيح والترجيح بما هو زيادة على ما يحتاج إليه المجتهد . وقد كان السلف الصالح يرحل للحديث الواحد من قطر إلى قطر (٢) .

وهكذا فلا يوجد مانع لا عقلاً ولا شرعاً من إمكان الاجتهاد في العصر الحاضر . بل يوجد مقتضى لذلك حتماً .

ولقد كتب بعض العلماء (٣) ، في منتصف القرن الرابع عشر الهجرى ،

الرحموت عن هذا الحديث : رواه رزين وقد تكلموا عليه. لكن لا ضير فإن له طرقاً كثيرة وبمثلا يبلغ درجة الحسن (ج ٢ ص ١٥٧) .

(١) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٥٤ .

(٢) المرجع السابق - نفس الموضع .

(٣) فضيلة الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر

في ذلك الوقت .

أن من علماء المعاهد الدينية في مصر من توافرت فيه شروط الاجتهاد . ويحرم عليه التقليد (١) .

وبعد ذلك بما يقرب من ثلاثين عاماً ، إنعقد المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية (شوال ١٣٨٣ هـ - ٢١٩٦٤) . وجاء في قراراته : « إن الكتاب الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأساسيان للأحكام الشرعية . وإن الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية منهما حق لكل من استكمل شروط الاجتهاد المقررة . وكان إجهاده في محل الاجتهاد . وإن السبيل لمراعاة المصالح ، ومواجهة الحوادث المتجددة هي : أن يتخير من أحكام المذاهب الفقهية ما يفي بذلك ، فإن لم يكن في أحكامها ما يفي به ، كان الاجتهاد الجماعي المذهبي . فإن لم يوجد كان الاجتهاد الجماعي المطاق . وينظم المجمع وسائل الوصول إلى الاجتهاد الجماعي بنوعيه ليؤخذ به عند الحاجة » .

وفي هذا الضمان الكافي لجدية الاجتهاد ، وتحقيق شروطه ، وعدم خروجه عن الجادة ، وحماية للشرعية مما نشاهده اليوم من تناقضات عجيبة . وبيان ذلك أن العبارة السابقة تمثل - في نظرنا - حكماً شرعياً مجمعاً عليه ، يقرر ضوابط الاجتهاد في العصر الحاضر .

فالكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للأحكام الشرعية في كل القرون والأجيال من لدن نزول الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وحتى تقوم الساعة . وفي ذلك العصمة للأمة من الضلال والأمان لها من الشقاء (٢) .

(١) بحوث في التشريع الإسلامي للأستاذ الأكبر الشيخ المراغي ص ١٠ - ١١ ، طبعة ١٩٢٧ م .

(٢) يقول الله تعالى : « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى » . ويقول صلى الله عليه وسلم « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تفلتوا أبدى أبدا : كتاب الله وسنتى » .

أما الإجتهد فليس إدعاء . وإنما هو حق لكل من استكمل شروط الإجتهد المقررة . وكان إجتهاده في محل الإجتهد . والكلام عن شروط الإجتهد بين واضح وقد ذكرناه بالتفصيل . ولكن معنى العبارة الأخيرة أن الإجتهد لمن استكمل الشروط وكان إجتهاده في المجال الذي يصح الإجتهد فيه . وذلك حيث لا يوجد نص من كتاب أو سنة ، وحيث لا يوجد إجماع .

ولكن من الذي يقول بتحقيق شروط الإجتهد ؟ تلك هي المشكلة ، الكبرى . وقد واجهها المؤتمر بحل عملي يتلخص في الخطوات الآتية :-

الخطوة الأولى - البحث عن الحكم الشرعي للواقعة المعروضة في مذاهب الفقه الإسلامي . وإختيار الحكم الشرعي الملائم دون التقييد بمذهب معين .

الخطوة الثانية - إذا لم يوجد من الفقهاء من تكلم عن هذا الحكم . كان الإجتهد الجماعي المذهبي . أي أن علماء المذاهب الفقهية يجتمعون فيما بينهم ليختاروا الحكم المناسب على ضوء القواعد العامة في المذاهب المختلفة .

الخطوة الثالثة : إذا كان الإجتهد الجماعي المذهبي غير كاف للوصول إلى الحكم الشرعي المطلوب . كان الإجتهد الجماعي المطلق . بحيث ينظم مجمع البحوث الإسلامية مؤتمراً عاماً بين علماء المسلمين للبحث عن الحكم الشرعي للواقعة المعروضة .

هذه الخطوات الثلاث هي صمام الأمان للإجتهد في هذا الزمان (١) .

(١) نعم في هذا الزمن الذي ظهر فيه المتزيدون وكثر فيه المبطلون ، واقتحم ميدان العلم كل جاهل . وما كنا نظن بحال من الأحوال ، ونحن في عهد الوصول إلى الفضاء ، أو الرحلة إلى القمر أن تظهر شرادم من الشباب وغير الشباب بدعوى التجديد في الدين اعتماداً على أنه تجديد الفكر الذي يجب أن يتحرر من الأغلال ، وينسخ من الجمود الذي ران عليه . وفي سبيل ذلك يتناولون على كل المقدسات . . من غير تفرقة بين هذا الذي نص عليه كتاب الله وسنة رسوله وبين هذا الذي تدكاه للعقل والرأى والفكر والاجتهاد . وكأن هذا الذي يحمل أوزارهم وأوزاراً مع أوزارهم ؛ هو من فتح لهم هذا الباب وأغرام بالتناول وأباح لهم أن

الذى كثر فيه الإدعاء والإفراء ، والتجروء على شريعة الله (١) . ولا نملك إلا أن نقول : « لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون . يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون » .

يفتروا على الله الكذب . وكأننا ونحن نقول لهؤلاء الذين يكتبون الكتب ويؤلفون المؤلفات في الدعوة إلى الاجتهاد . « هذا فوج مقتحم معكم لا مرحباً بهم » نقول أيضاً في عهد الاختصاص الذى جعل للمهندس الهندسة ، والطبيب الطب ، وللجندى السلاح . . والخلط في الأمور والبابلة في الأفكار ، وادعاء الإنسان ما ليس يحسن هدم للمجتمع ، وتقويض للإنسانية ، وجناية على الدين والأخلاق والفكر والمروءة والأدب فاتقوا الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور» (فضيلة الدكتور إبراهيم أبو الخشب : تجديد الفكر الإسلامى ص ٤٦ طبعة ١٩٨٣) .

(١) وليس معنى ذلك أننى أرى منع الاجتهاد الفردى اكتفاء بالاجتهاد الجماعى . فالاجتهاد الفردى لا بد منه خاصة في هذه الظروف . ولكن بالنسبة لمن استكمل شروط الاجتهاد وكان الاجتهاد في الأمور التي يصح فيها الاجتهاد . كما أن وجود هيئة لها مكانتها العالمية تشرف على الاجتهاد الفردى أمر ضرورى أيضاً لا بد منه حماية للدين من أذعياء الاجتهاد والمفتين الذين لا يباليون بما يقولون . ونرجو لمجمع البحوث الإسلامية مزيداً من التوفيق في هذا المجال .

هذ وقد فرق فضيلة الشيخ بدر المتولى عبد الباسط بين حرية الفكر وبين الإساءة إلى قضية الحرية فقال : «إننا نسيء إلى قضية الحرية بإباحة نشر الأفكار المضللة في تعاليف من الشبه الواهية ونسيء إلى العلم بالسماح لمن لم يتأهل له أن يخوض فيه . فكما أننا لا نسمح لمن لم يتعلم الطب أن يتعاطى الطب ، ولمن لم يتعلم الهندسة أن يتعاطى الهندسة ، بل إن الطبيب الذى تعلم الطب لو ارتكب خطأ لا يقع فيه الأطباء اعتبر مستولاً جنائياً ومدنياً . والمهندس الذى يقع في خطأ ينكره المهندسون لا يعفى من المسئولية . فلماذا لا يحاسب من خاض في أمور الشريعة وهو لم يتأهل لها . ولماذا لا يؤاخذ من أفتى في أمر الدين بما لا يتفق مع قواعد الدين كما يؤاخذ الطبيب المخطئ والمهندس المخطئ مع أن خطأ المفتى في الدين أخطر من خطأ الطبيب والمهندس . (أسبوع الفقه الإسلامى ص ٩٥ طبعة ١٣٩٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

وقد اقترح فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى إنشاء مجمع علمى إسلامى عالمى يضع الكفايات العليا من فقهاء المسلمين في العالم بعيداً عن تأثير الحكومات الإقليمية المختلفة (معالم وضوابط لاجتهاد معاصر قويم ص ٦ - ١١ مجلة الدوحة العدد ١٣ شعبان ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م) .

الفصل الثالث

التقليد

يعرف التقليد (١) في إصطلاح الأصوليين (٢) بأنه : العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة (٣) بمعنى أن المقلد يعمل بقول فقيه معين دون النظر في أدلة هذا القول (٤) .

والحجة الملزمة كما هو ثابت معلوم : الكتاب والسنة والإجماع

بين الاجتهاد والتقليد :

مما لا شك فيه أن الأحكام الشرعية كانت تؤخذ — في القرون الأولى — من مصدريها الأساسيين الكتاب والسنة .

فمن قرأ آية من كتاب الله عمل بها وعلمها غيره (٥) ومن سمع شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم عمل به ، وعلمه لغيره . وكذلك من رأى سنة عملية أو تقريرية .

وهكذا فكل صحابي عندما يرى من النبي صلى الله عليه وسلم ما يسره الله له ، من عبادة أو فتوى ، أو حكم في قضية ، فإنه يحفظ ذلك ويعتله ، ويعمل به ويبلغه إلى غيره .

ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم تفرقوا في البلاد ، وصار كل واحد

(١) ينبغي أن نلاحظ أن كلامنا في التقليد سيكون بإيجاز شديد .

(٢) وهو في اللغة من القلادة التي يقلد بها غيره . فكان الذي يأخذ بفتوى المجتهد يجعل فتواه مسئولية في رقبة المجتهد . كأنها قلادة في عنقه .

(٣) الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٩٢ .

(٤) مبادئ الفقه الإسلامى للمؤلف ص ١٤٨ .

(٥) لقوله صلى الله عليه وسلم : « فليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

منهم قدوة في البلد الذي استقر فيه . فكثرت الوقائع ، ودارت المسائل ، واستفتى الناس فيها ؛ فأجاب كل صحابي حسبما حفظه . وإن لم يجد فيما حفظه اجتهد برأيه ، وعرف العلة التي بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم عليها . لا يألوا جهداً في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام (١) .

وأخذ التابعون عن الصحابة . كل واحد على ما تيسر له ، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على ما تيسر له ورجح بعض الأقوال على بعض . ثم أنشأ الله بعد عصر التابعين نشأ من حملة العلم إنجازاً لما وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، فأخذوا عن اجتماعهم معهم أحكام الشريعة في كل فروعها . ورووا حديث النبي صلى الله عليه وسلم . وسمعوا أحكام القضاء والفتاوى ، وسألوا عن المسائل . واجتهدوا في ذلك كله . ثم صاروا كباراً قومهم ، ووسد الأمر إليهم ؛ فنسجروا على منوال أئمتهم . ولم يألوا جهداً في تتبع الإيماءات (٣) والاقتضاءات (٤) فقضوا وأفتوا ورووا وعلموا . وكان صنيع العلماء في هذه الفترة متشابهاً . وحاصل صنيعهم التمسك بالسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . والاستدلال بأقوال الصحابة والتابعين (٥) ، استدلالاً وليس تقليداً . بل إنه حتى في القرن الرابع الهجري لم يكن الناس مجتمعين على التقايد

(١) العلامة الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى : حجة الله البالغة ج ١ ص ١٤١ طبعة دار المعرفة - بيروت .

(٢) فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال : « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره . فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » أخرجه الترمذى والنسائي عن زيد بن ثابت ورمز له السيوطى بالصحة (الجامع الصغير ج ٢ ص ١٩٤) .

(٣) دلالة الإشارة . راجع ما سبق ص ٣٣٩ .

(٤) دلالة الاقتضاء . راجع ما سبق ص ٣٤٤ .

(٥) حجة الله البالغة للعلامة الدهلوى ج ١ ص ١٤٤ . علما منهم أنها إما أحاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن احتاطوا في نسبتها قبل ثبوت سندها فألقوها بالصحابي الذي اشتهر الحكم عنه . كما روى عن إبراهيم النخعي عندما قيل له أما تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً غير هذا . قال : بلى ولكن أقول قال عبد الله قال علقمة أحب . . . أو أنها اسناد من الصحابة وهو أفضل من اسناد غيرهم (نفس المرجع) .

الخالص لمذهب واحد ، والتفقه له ، والحكاية لقوله . بل كان فيهم العلماء والعامّة . أما العلماء فتوقفهم معروف ، حيث هم على منهج سلفهم يسرون . وأما العامة فإنهم في المسائل الإجماعية التي لا خلاف فيها بين المسلمين ، أو جمهور المجتهدين - لا يقلدون إلا صاحب الشرع - وهذا ليس تقليداً بل عمل بحجة ملزمة كما أشرنا - وكانوا يتعلمون الأحكام الشرعية من آبائهم ، أو معلمى بلدانهم . وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أى مفت وجدوا من غير تعيين مذهب .

ولكن بعد ذلك ظهر الجدل والخلاف في علم الفقه فظهر التقليد ، الذى هو عمل بقول غير المعصوم بلا حجة ملزمة . ثم اتسع مجال ذلك شيئاً فشيئاً ، مما أدى إلى ظهور المناظرات التي يتمسك فيها كل طرف بمذهب إمامه ، ويدافع عنه بغض النظر عن قوة أدلة خصمه . وشجع بعض الولاة المناظرة في علم الفقه الأمر الذى أضعف الإقبال على فنون العلم ، وأدى إلى إقبال الناس على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة على وجه الخصوص (١) ، فذهب التقليد في صدور الناس ديب النمل وهم لا يشعرون (٢) .

تحذير الأئمة من التقليد :

على أن الأئمة - رحمة الله عليهم - قد أدوا واجبهم ، لله تعالى ، دون تعصب لرأى أو تمسك بقول ، وإنما هو عمل بالكتاب والسنة والإجماع ، ثم اجتهد فيما بعد ذلك .

ولقد حذر الأئمة كل التحذير ، من أن يتعصب تلاميذهم لأقوالهم . فقد روى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه كان يقول : « لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتى بكلامى » . وكان رضى الله عنه إذا أفتى يقول : « هذا رأى التعمان بن ثابت - يعنى نفسه - وهو أحسن ما قدرنا عليه . فمن جاء بأحسن منه فهو

(١) وتساهموا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم .

(٢) حجة الله البالغة للدهلوى ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

أولى بالصواب» (١). وكان الإمام مالك رضى الله عنه يقول : « ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعى رضى الله عنه أنه كان يقول : « إذا صح الحديث فهو مذهبي . وفى رواية إذا رأيت كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الخاطئ » (٣) وعن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه قوله : « هذا كلام الله وهذا كلام رسوله ، ولا مقال لأحد بعد الله ورسوله » (٤) .

الاقتناع بحكم شرعى ليس تقليدا :

وليس معنى ذلك أن يترك الناس أقوال الأئمة رضوان الله عليهم . وإنما لا يصح التعصب لقول إمام بعينه . فهم قد أبرأوا ذمتهم من هذا ، ولكن إذا اقتنع المسلم بوجهة نظر إمام من الأئمة وأنها مستمدة من الكتاب والسنة أو تقوم على إجماع ، أو استنباط ، فلا يصح العسل إلا بها . وما أكثر الأحكام الشرعية التى توصل إليها الأئمة المجتهدون ، وهى بحمد الله أحكام صحيحة ، يجب العمل بها وجزى الله عنا السلف الصالح خير الجزاء .

تقليد العامى لغيره :

يقول الله جل شأنه : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . وكما سبق أن بينا فإن النص الكرم يفترض أن الذى لا يعلم حكماً شرعياً يجب عليه أن يسأل غيره من العالمين بهذا الحكم . فمن المتفق عليه بين العلماء « أن العامة عابها تقليد علمائها ، وأنهم المراد بقوله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا

(١) حجة الله البالغة للدهلوى ج ١ ص ١٥٧ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضع .

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ١٥٧ .

(٤) ونص عبارة أحمد التى ساقها الدهلوى : « ليس لأحد مع الله ورسوله كلام . وقال لرجل : لا تقلدنى ولا تقلدن مالكا ولا الأوزاعى ولا النخعى ولا غيرهم . وخذ الأحكام من حيث أخذوا ؛ من الكتاب والسنة » (المرجع السابق نفس الموضع) .

تعلمون . وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ؛ ممن يشق بميزة بالقبلة إذا أشكلت عليه ، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه . وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل والتحريم » (١) . ولكن إذا تقرر أن العامي يسأل العالم ، والمقصر يسأل الكامل ، فعليه أن يسأل أهل العلم المعروفين بالدين وكمال الورع من العالمين بالكتاب والسنة فحينئذ يأخذ الحق من معدنه ويستفيد الحكم من موضعه . ومن سلك هذا المنهج ومشى في هذا الطريق ؛ لا يعدم مطلبه ، ولا يفقد من يرشده إلى الحق . فإن الله سبحانه وتعالى قد أوجد لهذا الشأن من يقوم به ويعرفه حق معرفته . وما من مدينة من المدائن إلا وفيها جماعة من علماء الكتاب والسنة . وقد ذكر علماء الأصول أنه يكفي العامي في الاستدلال على من له أهلية الفتوى بأن يرى الناس متفقين على سؤاله مجتمعين على الرجوع إليه (٢) .

« سبحانه ربك رب العزة عما يصفون »

« وسلام على المرسلين »

« والحمد لله رب العالمين »

(١) تفسير القرطبي ص ٤٣١٢ .

(٢) الشوكاني - المرجع السابق - ص ٢٧١ .

فهرس بأهم الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إفتتاحية	٧ - ٥
خطة البحث	٩
تمهيد	١١
تعريف علم الأصول	١١
المعنى اللغوى	١٣ - ١١
المعنى الاصطلاحى	١٥ - ١٣
نشأة علم الأصول	١٨ - ١٥
الشافعى ورسالته فى علم الأول	٢٠ - ١٨
أهمية علم الأصول	٢٤ - ٢٣
القسم الأول : الحكم الشرعى وادلته	٢٥
خطة البحث فى هذا القيم	٢٧
الباب الأول : مصادر الحكم الشرعى	٢٨
الفصل الأول : المصادر الأساسية	٣١
المبحث الأول : القرآن الكريم	٣٢
المطلب الأول : حقيقة القرآن وخصائصه	٣٣
خصائص القرآن الكريم	٣٥
القرآن من عند الله باللفظ والمعنى	٣٨ - ٣٥
القرآن الكريم منزل من عند الله باللفظ العربى	٤٠ - ٣٨
ترجمة القرآن ليست قرآناً	٤١ - ٤٠
الألفاظ المعربة فى القرآن الكريم	٤١
القرآن الكريم منقول إلينا بالتواتر	٤٣ - ٤١
القراءات غير المتواترة	٤٤ - ٤٣
آراء العلماء فى القراءة غير المتواترة	٤٦ - ٤٥
المطلب الثانى : من اعجاز القرآن الكريم	٤٧
استحالة الإحاطة بإعجاز القرآن	٤٨
الفرع الأول : الاعجاز اللغوى	٥٤ - ٤٩

الموضوع	الصفحة
نماذج للإعجاز البلاغى فى القرآن الكريم	٥٤ - ٥٧
الفرع الثانى : الاخبار عن عالم الغيب	٥٨
الإخبار عن الماضى	٥٨ - ٦٠
أنباء غيبية فى عصر نزول القرآن	٦٠ - ٦٣
تنبؤ القرآن بغيبات المستقبل	٦٤ - ٧٣
أمور غيبية متعمق بين يدى الساعة	٧٤ - ٧٦
الفرع الثالث : الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم	٧٦
القرآن العظيم كتاب للهداية والتشريع	٧٦ - ٧٨
الآية الأولى من سورة النازعات	٧٩ - ٨١
الآية الثانية - من سورة القمر	٨١ - ٨٥
الآية الثالثة - من سورة القمر	٨٥ - ٨٩
القرآن روح من الله ونهج حياة كامل	٨٩ - ٩٠
المطلب الثالث : حجية القرآن ودلالته على الأحكام	٩٠
حجية القرآن	٩٠ - ٩١
دلالة القرآن على الأحكام	٩١
الدلالة القطعية	٩١ - ٩٢
الدلالة الظنية	٩٣
بيان معانى القرآن	٩٣ - ٩٥
المبحث الثانى : فى السنة	٩٥
السنة فى اللغة	٩٥
السنة عند الفقهاء	٩٥ - ٩٦
السنة عند الأصوليين	٩٦ - ٩٧
المطلب الأول : فى حجية السنة	٩٧
الإيمان بالرسول مقرون مع الإيمان بالله	٩٨ - ٩٩
طاعة الرسول من طاعة الله	٩٩
أمر الرسول من أمر الله ونهيه	٩٩ - ١٠٠
التحذير من مخالفة أمر الرسول	١٠٠ - ١٠٤
المطلب الثانى : فى تقسيم السنة	١٠٤
تقسيم السنة باعتبار النص الوارد فيها	١٠٤
السنة القولية	١٠٥

الموضوع	الصفحة
السنة العملية	١٠٦-١٠٥
السنة التقريرية	١٠٧-١٠٦
تقسيم السنة باعتبار سندها	١٠٧
السنة المتواترة	١١٠ ١٠٨
السنة المشهورة	١١١-١١٠
الحديث المشهور والحديث المستفيض	١١٢-١١١
سنة الآحاد	١١٣-١١٢
حكم سنة الآحاد	١١٤-١١٣
شروط سنة الآحاد	١١٤
شروط الراوى	١١٤
شروط الراوى عند السماع	١١٥-١١٤
شروط الراوى عند الأداء	١١٧-١١٥
المطلب الثالث : فى منزلة السنة من القرآن	
بيان السنة للقرآن	١١٨
تخصيص العام	١١٩-١١٨
تقييد المطلق	١٢١-١١٩
السنة المؤكدة	١٢٢-١٢١
السنة المنشئة	١٢٣-١٢٢
المطلب الرابع : فى دلالة السنة على الأحكام	
السنة قطعية الدلالة	١٢٥
السنة ظنية الدلالة	١٢٦-١٢٥
المبحث الرابع : فى الإجماع	
الإجماع فى اللغة	١٢٦
الإجماع فى اصطلاح الأصوليين	١٢٧-١٢٦
حجية الإجماع	١٢٨-١٢٧
حجية الإجماع من الكتاب	١٢٨
حجية الإجماع من السنة	١٢٨
إمكان الإجماع	١٣١-١٣٠
سند الإجماع	١٣٢-١٣١
أنواع خاصة من الإجماع	١٣٥-١٣٢
	١٣٥

الصفحة	الموضوع
١٣٦-١٣٥	الإجماع السكوتي
١٣٧-١٣٦	إجماع أهل المدينة
١٣٧	إجماع آل البيت
١٣٨	المبحث الرابع : في القياس
١٣٨	القياس في اللغة .
١٣٩-١٣٨	القياس في الاصطلاح .
١٣٩	حجية القياس
١٤٦-١٤٥	حجية القياس من السنة .
١٤٧-١٤٦	حجية القياس عند الصحابة
١٤٩-١٤٧	حجية القياس من المعقول
١٤٩	أركان القياس وشروطه
١٥٠	شروط القياس
١٥٦-١٥١	شروط حكم الأجل .
١٥٧-١٥٦	شروط العلة ومساالكها
١٦٠-١٥٨	العلة والحكمة
١٦١-١٦٠	العلة والسبب
١٦٥-١٦١	شروط العلة
١٧٠-١٦٥	مساالك العلة .
١٧٠	الفصل الثاني : في المصادر التابعة
١٧١	المبحث الأول : المصادر التابعة للنصوص
١٥٦-١٧٢	المطلب الأول : شرع من قبلنا
١٨٠-١٧٧	المطلب الثاني : سد النرائع
١٨٥-١٨٠	المطلب الثالث : قول الصحابي
١٨٥	المبحث الثاني : المصادر التابعة للاجتهاد
١٨٥	المطلب الأول : المصلحة المرسلة
١٨٥	المصلحة في اللغة
١٨٦	المصلحة عند الأصوليين
١٨٦	تقسيم المصالح
١٩٠-١٨٧	تقسيم المصالح بحسب أهميتها .
١٩٢-١٩٠	تقسيم المصالح من حيث اعتبارها

الصفحة

الموضوع

١٩٥-١٩٢	شروط المصلحة
١٩٩-١٩٦	المطلب الثاني : في الاستحسان
٢٠٠	المبحث الثالث : في الاستصحاب والعرف
٢٠٥-٢٠٠	المطلب الأول : في الاستصحاب
٢١٠-٢٠٥	المطلب الثاني : في العرف
٢١١	الباب الثاني : في الحكم الشرعي
٢١٣	تمهيد وتقسيم
٢١٣	الفصل الأول : اقسام الحكم الشرعي
٢١٣	المبحث الأول : الحكم التكليفي
٢١٤	اقسام الحكم التكليفي
٢٢١-٢١٥	أولاً - الإيجاب
٢٢٢-٢٢١	ثانياً - الاستحباب
٢٢٣-٢٢٢	ثالثاً - الإباحة
٢٢٥-٢٢٣	رابعاً - الكراهة
٢٢٧-٢٢٥	خامساً - التحريم
٢٢٨	المبحث الثاني : في الحكم الوضعي
٢٣٠-٢٢٨	السبب
٢٣٢-٢٣٠	الشرط
٢٣٣-٢٣٢	المانع
٢٣٦-٢٣٤	العزيمة والرخصة
٢٣٨-٢٣٦	الصحة والفساد
٢٣٨	الفصل الثاني : أركان الحكم الشرعي
٢٤٢-٢٣٩	المبحث الأول : الحاكم
٢٤٦-٢٤٢	المبحث الثاني : المحكوم فيه
٢٥٢-٢٤٧	المبحث الثالث : المحكوم عليه
٢٥٣	القسم الثاني : في الاستنباط
٢٥٥	تمهيد وتقسيم
٢٥٧	الباب الأول : في قواعد الاستنباط
٢٥٨	الفصل الأول : في الأمر والنهي

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : الأمر	٢٥٨
صيغة الأمر	٢٦٠-٢٥٩
الأحكام التي تدل عليها صيغة الأمر	٢٦٧-٢٦٠
القرينة المصاحبة للأمر	٢٦٨-٢٦٧
هل الأمر يدل على التكرار	٢٦٩-٢٦٨
المبحث الثاني : النهى	٢٦٩
النهى اصطلاحاً	٢٧٠
صيغة النهى	٢٧٠
ما تدل عليه صيغة النهى	٢٧٠
دلالة النهى على التكرار	٢٧٢-٢٧٠
أثر النهى في الأقوال والأفعال	٢٧٣
الأفعال المنهى عنها	٢٧٥-٢٧٣
الأقوال المنهى عنها	٢٧٦-٢٧٥
الفصل الثاني : في العام والخاص	٢٧٦
المبحث الأول : العام	٢٧٦
المطلب الأول : تعريف العام وصيغه	٢٧٧-٢٧٠
المطلب الثاني : تخصيص العام	٢٨٠-٢٨٤
المطلب الثالث : أقسام العام ودلالته	٢٨٥-٢٨٩
المبحث الثاني : الخاص	٢٨٩
المطلب الأول : تعريف الخاص وحكمه	٢٨٩-٢٩٣
المطلب الثاني : المطلق والمقيد	٢٩٣-٣٠٠
المبحث الثالث : في المشترك	٣٠٠
معنى الاشتراك	٣٠٠-٣٠١
تعريف المشترك	٣٠١
تمييز المشترك عن غيره	٣٠٢
أسباب وجود الألفاظ المشتركة	٣٠٣-٣١١
الفصل الثالث : في وضوح الدلالة وخفائها	٣١١
المبحث الأول : في وضوح الدلالة	٣١٢
١ - الظاهر	٣١٢-٣١٣

الموضوع	الصفحة
٢ - النص	٣١٥-٣١٣
٣ - المفسر	٣١٧-٣١٥
٤ - المحكم	٣٢٠-٣١٨
درجات واضح الدلالة	٣٢٢-٣٢٠
المبحث الثاني : في خفاء الدلالة	٣٢٢
المطلب الأول : في الخفى	٣٢٥-٣٢٣
المطلب الثاني : في المشكل	٣٢٧-٣٢٥
المطلب الثالث : في التشابه	٣٣٥-٣٢٧
المبحث الأول : عبارة النص وإشارته	٣٣٨
١ - عبارة النص	٣٣٨-٣٣٧
٢ - إشارة النص	٣٤١-٣٣٩
المبحث الثاني : في دلالة النص واقتضائه	٣٤١
(أ) دلالة النص	٣٤٤-٣٤١
(ب) دلالة الاقتضاء	٣٤٧-٣٤٤
المبحث الثالث : في مفهوم المخالفة	٣٤٨
تعريف مفهوم المخالفة	٣٤٩-٣٤٨
أحوال مفهوم المخالفة	٣٦٠-٣٥٢
الباب الثاني : في المجتهد وما يتطرق به من أحكام	٣٦١
تمهيد وتقسيم	٣٦٣
الاجتهاد والمجتهد	
الفصل الأول : شروط المجتهد	
العلم بنصوص الكتاب والسنة	
العلم بالإجماع ولسان العرب	٣٧١-٣٧٠
العلم بأصول الفقه	٣٧٣-٣٧١
المجتهد المطلق والمجتهد المتخصص	٣٧٦-٣٧٣
المجتهد المستقل ومجتهد المذهب	٣٨٧-٣٧٧
الفصل الثاني : حكم الاجتهاد	٣٧٩
الاجتهاد في حق الأمة	٣٨٢-٣٨٠
الاجتهاد في حق الأفراد	٣٨٢
الاجتهاد الواجب وجوباً عينياً	٣٨٣

الموضوع	الصفحة
أهمية الاجتهاد في كل العصور	٣٨٨-٣٨٦
تعدد المجتهدين	٣٩٠-٣٨٨
الاجتهاد في الوقت الحاضر	٣٩٤-٣٩١
الفصل الثالث : التقليد	٣٩٥
تعريف التقليد	٣٩٥
بين الاجتهاد والتقليد	٣٩٧-٣٩٥
تحذير الأئمة من التقليد	٣٩٧-٣٩٧
لاقتناع بحكم شرعى ليس تقليداً	٣٩٨
تقليد العامى لغيره	٣٩٩-٣٩٨
فهرس الموضوعات	٤٠٨-٤٠١

تم بحمد الله تعالى
وحسن توفيقه

تم الطبع
بالمراقبة العامة لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.
المراقب العام
البرنس حموده حسين
١٩٨٥/١١/٢٠

رقم الايداع : ٥٢٧٠ سنة ١٩٨٤



Biblioteca de Alexandria



0598434